





الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

مَكْتَبُ الْفَنِّ

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد البخرائية
ومن الدائرة البخرائية

السنة السادسة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٥

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٦

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجزائية

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

بمشاركة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمد
أبو الفضل حفي .

(١٢٦)

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) اختلاس أشياء محجوز عليها . مسئولية جنائية . قانون . ” مريانه
من حيث الزمان ” .

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة
ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنته من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة
مستحقة للدولة . عدم مريانه على جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها التي وقعت
قبل صدوره .

(ب) قانون .

عدم الاعتماد بالتعليقات في مقام تطبيق القانون .

(ج) اختلاس أشياء محجوز عليها . حجز . بطلان . جريمة . ” أركانها ”
تبيد .

توقيع الحجز يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . مادام لم يصدر حكم ببطلانه
من جهة الاختصاص .

(د) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . معارضة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" .

تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة . وعدم إبداء العذر الذي يقول إنه منعه من الحضور . لا محل لرد المحكمة على ذلك .

١ — إذا كان الثابت أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المسندة إلى الطاعن وقعت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة ، فإن افتراض تحقق شرط الاعفاء هذه بالنسبة إلى الدين المحجوز من أجله لا يترتب عليه إصفاء الطاعن من المسؤولية الجنائية عن جريمة التبيد التي وقعت منه قبل صدور القانون المنظم لشروط الاعفاء .

٢ — لا يصح الاعتداد بالتعليقات في مقام تطبيق القانون .

٣ — من المقرر قانوناً أن توقيع المجز يقتضى احترامه ويظل مشجعاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ، دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . ولهذا فإن كون الطاعن ليس مديناً للجهة الحاجزة لا يبرر الاعتداء على أواصر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

٤ — عدم حضور الطاعن بجلسة المعارضة ، وعدم إبداء العذر الذي يقول إنه منعه من الحضور إلى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلاً لردّها على ذلك العذر . ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز بلقاس : بدد الأشياء المبينة وصفاً بقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إدارياً لصالح وزارة الإصلاح وكانت لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة

لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه لإضراراً بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بلقاس الجزئية قضت غيابيا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحداً مع الشغل وكفالة ٢ ج لإيقاف التنفيذ . عارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في معارضته باصتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض المتهم ، وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر باطلا لابتنائه على الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ولكونه مشوبا بالقصور في التسبيب . وبيان ذلك أن الطاعن كان متهما أيضا في القضية المقيمة برقم ١٨١٣ سنة ١٩٦٤ جناح المنصورة ، والمنظورة مع القضية — موضوع الطعن في جلسة ١٩٦٤/١٢/٩ فحضر محامى الطاعن وقدم شهادة طبية بمرضه في أولى القضيتين وقسيمة السداد ، وعند نظر هذه القضية أحال محاميه على الشهادة الطبية السابق تقديمها ، وقدم قسيمة سداد أخرى ، ولكن كاتب الجلسة أغفل إثبات طلبه بمحضر الجلسة ، وأرفق قسيمة السداد بالقضية الأولى ، فكان أن قضت المحكمة برفض معارضته دون أن تسمع دفاعه ، ولم تكن بالرد على حذره المثبت بالشهادة المرضية المقدمة منه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ، وعلى ملف القضية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦٤ جناح المنصورة أن هذا المحضر ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن الطاعن أو أن شهادة مرضية أو قسيمة بالسداد قد قدمت ، ولكن بالملف شهادتان خاليتان من أى إشارة دالة على أنهما قدمتا لهيئة المحكمة أو لكاتب الجلسة ، وإذن فلا دليل على ما يزعمه الطاعن من أن أحدا حضر

عنه بالجلسة وقدم شهادة بمرضه للحكمة أو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ، وكان عدم حضور الطاعن بـجلسة المعارضة ، وعدم إبداء العذر الذى يقول إنه منعه من الحضور إلى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلا لردّها على ذلك العذر ، فإن ما ينهيه على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع أو قصور فى البيان لا يكون له محل .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا لأنه لم يتوج باسم الأمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكمين الابتدائى والاستئنافى أنهما صدرتا معنوين باسم الأمة خلافا لما يزعمه الطاعن ، ومن ثم فإن هذا المظن يكون غير صحيح متعين الرفض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه بنى على مخالفة القانون إذ دان الطاعن بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ، على الرغم من أن الدين المحجوز من أجله إنما هو دين لوزارة الإصلاح الزراعى ، وقد صدرت تعليمات بحفظ دعاوى التبديد نفاذا للقرار الجمهورى رقم ٣٣٢١ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الصادرين بالتنازل عن هذه الديون .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المسندة إلى الطاعن وقعت بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ أى قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير المقار المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالإعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة ، ومن ثم فإن افتراض تحقق شروط الإعفاء بهذه بالنسبة إلى الدين المحجوز من أجله لا يترتب عليه إعفاء الطاعن من المسئولية الجنائية عن جريمة التبديد التى وقعت منه قبل صدور

القانون المنظم لشروط الاعفاء . . وما يقول به الطاعن بفرض صحته **مردود** بما هو مقرر قانونا من أن توقيع الججز يقتضى احترامه ويظل متجا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، فكون الطاعن ليس مدينا للجهة الحاجزة لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان لا يصح الاعتداد بالتعليقات في مقام تطبيق القانون ، فإن هذا الوجه بدوره من أوجه الطعن يكون مفتقرا إلى سنده . ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق النلشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد محفرظ ، وحسين سامح ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمد أبو الفضل .

(١٢٧)

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) وصف التهمة . قتل عمد . ضرب أفضى إلى موت . دفاع .
 ” الاخلال بحق الدفاع ” . ” ما لا يوفره ” .

عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للرافعة . طابها تحميمها وردها إلى الوصف
 الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة
 عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد
 عناصر الجريمة لحسب .

مثال : تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم
 التنبيه إليه . لا اخلال بحق الدفاع .

(ب) رابطة السببية . قصد احتمالى . ضرب أفضى إلى موت . نقص .
 ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . حكم . ” تسببه .
 تسبب معيب ” .

علاقة السببية في المـراد الجنائية . طبعها : علاقة مادية ، تبدأ بالفعل
 الضار وترتبط معنويًا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمدى .
 ثبوت قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية . مثال .

(ج) سبق الإصرار . مسئولية جنائية .

سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب الهجنى عليه .
 أثره : مساءلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع
 منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاهنين بجناية الضرب المفضى إلى
 الموت من جراء بعض الضربات التى أحدثوها بالهجنى عليه . صحيح . مادام قد
 أثبتت توافر ظرفى سبق الإصرار والتمرد مما يتضمن اتفاقهم السابق على ضرب
 الهجنى عليه .

(د) حكم . "تسبيبه . ما لا يعيب الحكم في نطاق الدليل" . قتل عمد . ضرب أفضى إلى موت .

الخطأ في الاستناد . لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال .

(هـ) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "خبرة" . شهود .

مطابقة أسئلة الشهود لمضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية عدم تناقض جماع الدلائل القول مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على المسئلة والتوفيق . مثال .

(و) نقض . "الظمن بالنقض" . "التقرير به" .

للتقرير بالظمن . أثره : دخول الظمن في حوزة محكمة النقض . لا يفتى عنه أى إجراء آخر . أثر تخلفه : عدم قبول الظمن شكلا .

(ز، ح) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "شهود" .

(ز) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يوردون فيها الشهادة متروكة لتقدير محكمة الموضوع . لا تريب عليها إن هي أخذت بقول الشاهد دون قول آخر له .

(ح) تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

١ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المساداة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة

التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبي جريمة الضرب المفضى إلى الموت لا يجافي التطبيق السليم في شيء . ولا محل لما يشيره المتهم من دعوى الاخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم والمدافع عنه إلى ما أجزته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين وإحداث إصابات برأس المجنى عليه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه — ومن ثم فإن الحكم إذ دان الطاعنين بجناية الضرب المفضى إلى الموت من جراء بعض الضربات التي أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحا ما دام قد أثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد واتفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه . ولا موجب في هذه الحالة لبيان الصلة بين الإصابات التي أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة .

٤ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في حقيقة المحكمة . فإذا كان الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه وأثبت في حق

الطاعين جميعا تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم في الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرفي سبق الاصرار والرصد في حقهم نما من شأنه أن يجعلهم مسئولين عن نتيجة الاعتداء فإن الخطأ على فرض حصوله ما دام متعلقا بالأفعال التي وقعت من كل من الطاعنين وآلة الاعتداء التي استعمالها لا يعد مؤثرا في عقيدة المحكمة . ومن ثم فإن نفي الطاعنين في هذا الصدد يكون في غير محله .

٥ — ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ولما كان الضرب بالقأس لا يستتبع حتما أن تكون الاصابة الناتجة عنه قطعية بل يصحح أن تكون رضية . و كان الحكم المطعون فيه لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الاعتداء على المجنى عليه كان بالجزء الحاد من القأس . وكان مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يتعارض مع جماع الدليل القولي الذي عول عليه الحكم وأقام قضاءه عليه . فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦ — التقرير بالظمن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الظمن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالظمن لا يجعل للظمن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفتنى منه تقديم الطاعن الأسباب إلى قلم الكتاب في الميعاد أو أي إجراء آخر .

٧ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع . ولا ثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخره .

٨ — لا يعيب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز العياط مديرية الجيزة : قتلوا عمدا حسن سيد نعيم مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وترصدوا له في زراعة أذرة في طريق مروره إلى حقله حتى إذا ما ظفروا به انهالوا عليه ضربا بفأس ومضى قاصدين قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وقد ادعى نجل المجرى عليه مدنيا قبل الطاعنين الثلاثة بالتضامن وطلب القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضور يا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بالمادة ٢٣٦/١-٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاقة كل من المتهمين الأول والثالث بالسجن لمدة خمس سنوات . (ثانيا) بمعاقة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إليهم هى ضرب أفضى إلى الموت مع إلزامهم متضامنين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش واحد والمصاريف المدنية ونحوه جنهات أتعابا للحاماة . فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث وحدهما فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم الحاضر عن المحكوم عليهم الثلاثة تقريرا بالأسباب ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قدم الأسباب فى الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولما كان التقرير بالطعن الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفتى عنه أى إجراء آخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثانى والثالث قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعنين جميعا ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهم بجريمة الضرب المفضى إلى موت مع سبق الاصرار والترصد قد أخل بحق الدفاع وشابه القصور والتناقض وفساد الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنهم قدموا إلى المحاكمة بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار والترصد ودارت المحاكمة على أساس هذه الواقعة المحددة إلا أن المحكمة أدانتهم بتهمة ضرب المجنى عليه ضربا أنفضى إلى موته وهو تعديل فى وصف التهمة اقترنت إليه المحكمة دون أن تلفت الطاعنين أو المدافع عنهم إلى هذا التعديل مما يعيب الاجراءات بما يبطلها ، هذا وأن من مؤدى ما أورده الحكم من أقوال شهود الإثبات أن أحد المتهمين كان يحمل فأسا استعملت فى ارتكاب الحادث مع أن الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن إصابات المجنى عليه جميعها رضية وفات الحكم رفع هذا التناقض كما أنه لم يعن ببيان ما إذا كان الضرب بالفأس بالجزء الحاد منها أم لا ، كما أن الحكم عول فى إدانة الطاعنين على أقوال أرملة المجنى عليه وابنه رغم أن أقوال كل منهما بمحضر جمع الاستدلالات تخالف أقواله بمحضر تحقيق النيابة وأقواله بالجلسة فى تحديد نوع الآلة المستعملة فى الاعتداء وأورد الحكم مؤدى أقوال كل من هذين الشاهدين بما يخالف أقواله الثابتة فى الأوراق كذلك فإن الحكم لم يدل على قيام علاقة السببية بين الإصابات التى نسب إلى الطاعنين لإحداثها بالمجنى عليه وبين الوفاة رغم ما هو ثابت من التقرير الطبي الشرعى من أن وفاة المجنى عليه نشأت عن كسور بعظام الرأس والتزيف الضاغط على المخ وما صاحب ذلك من التهاب رئوى حاد شعبي والمعروف أن الالتهاب الرئوى ليس من المضاعفات التى تنشأ من مثل الإصابات المنسوبة للطاعنين لإحداثها بالمجنى عليه وكان يتعين على المحكمة والأمر كذلك أن تبين الصلة بين الالتهاب الرئوى وبين تلك الإصابات ولكنها أغفلت ذلك البيان ، وأخيرا فإنه إزاء ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية عن سبب وفاة المجنى عليه وما جاء بأقوال شهود الإثبات أن الطاعن الثالث قد أحدث إصابة بالمجنى عليه بذراعه فإنه لا صلة لهذا الطاعن بأحداث الإصابات التى أودت بحياة المجنى عليه

وأن المحكمة إذ دانت بجرمة الضرب الذي أفضى إلى موت لم تورد أى دليل على صلة الطاعن الثالث بالوفاة ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ووجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وترصدوه في زراعة أذره في طريق سروره إلى حقله حتى إذا ماظفروا به إنزالوا عليه ضربا بفأس وعصى قاصدين قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته وطلبت النيابة العامة من محكمة جنائيات الجيزة معاقبة الطاعنين بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . وبعد أن سمعت محكمة الجنائيات الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى إدانتهم بأنهم ضربوا المجنى عليه عمدا بعصى وفأس ضربا أفضى إلى موته دون أن يقصدوا من ذلك قتله وكان ذلك عن سبق إصرار وترصد وعاقبتهم بالمادة ١/٢٣٦ — ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة إلى المحكوم عليه الثانى (الطاعن الثانى) . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما محصاه أن مشاجرة حدثت بين أسرة المجنى عليه وأسرة الطاعنين فأثارت حفيظتهم ضد المجنى عليه فبيتوا النية على الانتقام منه بضربه وفي صباح اليوم التالى لهذه المشاجرة إذ كان المجنى عليه وقوجه وابنه في طريقهم إلى الحقل يمتطى المجنى عليه دابته خرج هليهم المتهمون من مخبئهم وكان الطاعنان الأول والثالث قد تزود كل منهما بعضا وحمل الطاعن الثانى فأسا صغيرا "مسحة" وفاجأوا المجنى عليه وإنزالوا عليه ضربا بتلك الأدوات فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومما ثبت من التقرير الطبي الابتدائى وتقرير الصفة التشريحية ومن اعتراف المتهم الثانى (الطاعن الثانى) فى التحقيقات باشتباكه مع المجنى عليه وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجرمة الضرب المفضى إلى الموت المفترنة بظرف سبق الإصرار والترصد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى التكييف القانونى للواقعة فى قوله . "وحيث إن الاتهام ذهب إلى أن المتهمين إذ أقدموا على الاعتداء على المجنى عليه على الصورة السابق بيانها بالآلات تعد قاتلة

إذا ما استعملت إنما كانوا يذوون قتل المجنى عليه من عمد وتري المحكمة أن تزود المتهمين بعضى وفأس صغيرة ومفاجاتهم المجنى عليه بالضرب لا يفيد بذاته أنهم قصدوا إزهاق روح المجنى عليه وتري المحكمة أخذا بظروف الدعوى وقيام شجار في اليوم السابق بين أخ المتهم الثاني (الطاعن الثاني) وابن المجنى عليه أنهم إنما انتصروا مجرد رد الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه دون قصد إزهاق روحه". لما كان ذلك، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تقيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي تری انطباقه على واقعة الدعوى وإذا كانت الواقعة المادية المبيته بأمر الإحالة — والتي كانت مطروحة بالجلسة — هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الإصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبي جريمة الضرب المفضي إلى الموت — هذا التعديل لا يمحى في التطبيق السليم في شيء. ولا عمل لما يثيره الطاعن الثالث من دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى، ومع ذلك فالثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن هذا الطاعن نازع في توافر نية القتل وطلب اعتبار الواقعة ضربا أنفضى إلى الموت وهو ما انتهت إليه المحكمة. لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن الثالث بهذا الخصوص من نعي على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا. لما كان ما تقدم، وكان ما يثيره الطاعنون في طعنهم من أن الحكم المطعون فيه اعتمد في الإدانة على التقرير الطبي الشرعي وأقوال الشهود رغم ما بين هذه الأدلة من تعارض إذ شهد الشهود بأن أحد المتهمين استعمل فأسا في الاعتداء في حين ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن جميع إصابات المجنى عليه رضية ولم يرفع الحكم هذا التناقض أو يبين بيان أي جزء من الفأس وقع الاعتداء به. مردودا عليه بأنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع

الدليل القسوى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . لما كان ذلك ، وكان الضرب بالفأس لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون رضية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الاعتداء على المجنى عليه كان بالجزء الحاد من الفأس ، ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ من الأدلة ما تظن من إليه وتطرح ما عداه . وكان مضمون التقرير الطبى الشرعى لا يتعارض مع جماع الدليل القولى الذى عول عليه الحكم وأقام قضاءه عليه ، فإن النعى على الحكم فى هذه الخصوصية يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من قالة الفساد فى الاستدلال إذ عول فى إداتهما على أقوال أرملة المجنى عليه وابنه مع أن أقوال كل منهما فى محضر جمع الاستدلالات تخالف أقواله بمحضر تحقيق النيابة وبالحلقة بالنسبة إلى تحديد نوع الآلة المستعملة فى الاعتداء وما أوردته الحكم من هذه الأقوال يخالف الثابت فى الأوراق فى هذه الخصوصية فإنه مردود بأنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا تأثير عليها إذا هى أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . ولا يعيب الحكم تناقض الشهود مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه . وأن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . وإذا ما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه وأثبت فى حق الطاعنين جميعاً تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم فى الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حقهم مما من شأنه أن يجعلهم مسئولين عن نتيجة الاعتداء فإن الخطأ على فرض حصوله ما دام متعلقاً بالأفعال التى وقعت من كل من الطاعنين وآلة الاعتداء التى استعملها لا يعد مؤثراً فى عقيدة المحكمة . ومن ثم فإن نعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن إعتداء الطاعنين وإحداث إصابات برأس المجنى عليه قد ساهم فى وفاته بأدلة تؤدى إلى ما انتهى إليه وإذا ما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارقه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب

عليه أن يتوقعه من النتائج المسالفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وكان ثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، فلمانه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عما هو ثابت بحضر جلسة المحاكمة من أن الطاعنين لم يثيروا في دفاعهم أى اعتراض على ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى في هذا الشأن . ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها . لما كان ذلك ، فإن نعى الطاعنين في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية الضرب المفضى إلى الموت من جراء بعض الضربات التى أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحاً مادام قد أثبت توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد واتفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه ، ومن ثم فانه لا موجب في هذه الحالة لبيان الصلة بين الاصابة التى أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن الثالث في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن طعن الطاعنين الثانى والثالث برمته يكون على غير أساس . تعيننا رفضه موضوعاً .

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد المحفوظ ، وحسين سباح ، وعمود عباس المراري ، ومحمد
أبو الفضل .

(١٢٨)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) عقوبة . " الغرامة النسبية " . اختلاس . شروع .
عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة شروع في جرائم اختلاس الأموال
الأميرية . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .

(ب) عقوبة . " عقوبة العزل " . اختلاس . شروع .
وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والحكم عليه بالحبس
سواء في جريمة الاختلاس النامة أو شروع فيها . المادة ٢٧ عقوبات .

(ج) نقض . " الحكم في الطعن " . " سلطة محكمة النقض " .
الطاعن لا يضار بطعنه . كون الواقعة كما أثبتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس
تامة وليست شروفا . عدم طعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .
إصلاح هذا الخطأ في النقض غير جائز .

(د ، هـ ، و ، ز) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم .
" تسببيه " . " تسبیب غير معيب " .

(د) تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من اختصاص محكمة
الموضوع .

(هـ) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من
جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى
لم تقتنع بصحتها . مادام استخلاصها سائفا .

(و) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدرون فيها الشهادة متروكة لتقدير محكمة الموضوع . لا تريب عليها إذا هي أخذت بقول الشاهد دون غيره آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

(ز) تناقض الشهود لا يجب الحكم . ما دام قد أورد الأدلة بما لا تناقض فيه .

١ — شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص — ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة على عقوبة الغرامة اللسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات — أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم — بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة — بالرأفة وقضى عليه بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالات الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

٣ — إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة وليست شروما كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وكانت النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، فإن محكمة النقض لا تستطيع إصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

٤ — تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى آخر .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمانها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يعنى أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٧ - تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد أورد الأدلة بما لا تناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنه في ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الميناء محافظة بورسعيد : وهو موظف عمومي (عامل بهيئة قناة السويس) شرع في الاستيلاء بغير حق على الحديد المبين بالمحضر وصفا وقيمة والمملوك لهيئة قناة السويس وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١١١ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لهيئة قناة السويس حالة كونه يشتغل عاملاً بهذه الهيئة ، قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استند في قضائه بالإدانة إلى شهادة شهود الإثبات على الرغم من تناقض أقوالهم وعدم استقرارهم على رواية واحدة في مراحل الدعوى المختلفة ، فضلاً عن مجافاة تصويرهم الواقعة للنطق السليم إذ أنه من غير المستساغ قولهم إنهم قد سمحوا للطاعن بإعادة المضبوطات إلى المكان الذي نقلها منه وأنه تمكن من إعادتها في فترة زمنية وجيزة كما أنه لا يتصور أن يكون الطاعن قد تسنى له نقل هذه المضبوطات إلى الرافعة التي ضبط بها رغم أن هذه الرافعة لم تصل إلى مكان رسوها إلا قبيل الضبط طبقاً لما شهد به قبطانها — هذا إلى أن المحكمة انتهت إلى تبرئة متهم آخر في الدعوى لا يكاد يختلف مركزه عن مركز الطاعن وذلك استناداً إلى تشكيكها في شهادة الشهود بالنسبة إلى هذا المتهم ، وكان لزاماً عليها أن تسلك مسلكاً مماثلاً بالنسبة إلى هذا الطاعن — كما أنه ، وقد خلت الدعوى من الدليل على صحة أقوال هؤلاء الشهود ، فإنه لا يمكن القول بأن المضبوطات قد وجدت بالفعل في حيازة الطاعن أو أنه قد انتوى تملكها وخاصة أنه كان يستحيل عليه إخراجها من المنطقة الجمركية ومن ثم فإن أركان الجريمة المسندة إليه لا تكون متوافرة في حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه حدث في ليلة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٤ أن كانت القاطرة (المسماة نخلة) التابعة لهيئة قنال السويس على أهبة الانتقال من رصيف ترسانة بورقواد إلى الباخرة يورك شير التي كانت قد رست في ميناء بور سعيد وكانت تلك القاطرة مكلفة بنقل مهمات وصلت على تلك الباخرة لحساب هيئة القنال ، وكان يرسو بجوار القاطرة الرافعة (خالد) التابعة لهذه الهيئة (وتسمى الرافعة في لغة البحارة البيجة) وبينما كان أحمد شلبي سعيد الميكانيكي بهيئة القنال والذي يعمل على القاطرة (نخلة) جالساً على مقعد مرتفع بها شاهد شخصاً يتجه من الرصيف إلى داخل الرافعة ثم يعود

ثانية من الرافعة إلى الرصيف ، وكان يرتدى فائلة ولباسا وقد فعل ذلك أكثر من مرة فاشتبه في أمره وأخبر زميليه على عباس عطيه وأحمد أحمد عسيل اللذين كانا معه في القاطرة ، والأخيران من طاقم القاطرة ويعملان مخزنية في هيئة القناة ، ولما رأوا ثلاثتهم تردد المتهم على هذا النحو وكانت هناك على الرصيف مسامير وورد من الحديد من مهمات هيئة القناة نادى أولهم عليه وأسرعوا إلى الرافعة فوجدوا المتهم الأول محمد أحمد أحمد سعد (الطاعن) واقفا عليها ويتظاهر بربط الرافعة بالحبل في الوتد الموجود بها والمعد لذلك (والمسمى في لغة البحارة بشمعة) ووجدوا تحت قدمه مساميرا مطابقا للمسامير الموجودة على الرصيف فأيقنوا أنه استولى عليه بوضعه على الرافعة التي تبين أنه يعمل بحارا عليها ومن موظفي هيئة قناة السويس ، وعندئذ توجه أحمد أحمد عسيل لإبلاغ الخفراء المنوط بهم الحراسة ، وقد خشي المتهم عاقبة التبليغ فأعاد ما كان قد شرع في الاستيلاء عليه من مسامير والورد الخاصة بهيئة القناة من الرافعة إلى موضعهما مع مثيلاتها في الرصيف ، وكان أحمد أحمد عسيل قد أحضر خفير الحراسة طابع محمد أحمد وحضر بعده مباشرة محمد على السيد تومة رئيس قوة حراسة مخازن هيئة القناة فاعترف المتهم الأول (الطاعن) بأن ما فعله كان خطأ منه وطلب منهم الصفح وعدم التبليغ". واستند الحكم في ادانة الطاعن إلى أقوال للشهود سالتى الذكر وإلى ما أبداه ، في التحقيقات ، رئيس الحركة بالمخزن العام بهيئة قناة السويس عن وصف المهمات المختلصة وقيمتها ، ثم عرض إلى دفاع الطاعن وأطرحه في قوله "ومن حيث إن المحكمة لاتعول على انكار المتهم بعد أن قطع شهود الإثبات أنفوا الذكر أنهم رأوه وتحققوا منه تماما وحينما صار ينقل المضبوطات من الرصيف إلى الرافعة التي يعمل عليها وانهم رأوا مساميرا منها أسفل قدمه على الرافعة ولم يعلل المتهم سبب وجوده في هذا المكان كما قطع الشاهدان الأولان أن المتهم أعاد ما كان قد شرع في الاستيلاء عليه من المضبوطات إلى مكانها الأصلي على الرصيف ، وأنهما تركاه يفعل ذلك بعد أن صعد قبطان الرافعة وأمره بذلك ولا ينال من سلامة أقوالهم ما شابها من اضطراب طفيف بين ما قرروه في التحقيق الإدارى وتحقيق النيابة وبين ما شهدوا به في الجلسة وهو تناقض لا ترى منه المحكمة ما ينال من سلامة جوهر الشهادة التي استقروا عليها في جميع مراحل التحقيق وبالجلسة ، والمتهم لم يعلل سبب إثارة هذه الأقوال قبله ، والقول بأن المتهم لم يكن

في استطاعته وحده حمل المضبوطات التي تزن ٥.٢ كيلو جراما في فترة وجيزة ثم أعادتها إلى الرصيف في فترة عشر دقائق فقط مردود بأن شهود الحادث وصلوا إلى القاطرة في منتصف الليل ، ومن المحتمل جدا أن يكون المتهم قد بدأ في نقل المضبوطات قبل ذلك بكثير ، والقول بأنه لم يكن في استطاعة المتهم أن يعيد المضبوطات في فترة العشر دقائق الأخيرة مردود بما قرره الشاهد الثاني على أساس عطيه أن كمية المضبوطات المبلغ عنها مبالغ فيها ويعتقد أن عددها أقل من ذلك ، هذا بالإضافة إلى أنه قد جاء على لسان شهود الاثبات ما يفيد أن المتهم الثاني السيد عبد الله خليل أعان المتهم الأول (الطاعن) وساعده في إعادة المضبوطات إلى موضعها الأصلي بالرصيف ، وأما عن ترك الشهود للمتهم الأول يعيد المضبوطات إلى مكانها الأصلي فلعل ذلك كان تنفيذا للأمر الصادر من قبطان الرافعة وهو السيد / حافظ أحمد حسن الذي لا تصدق المحكمة قوله بأنه لم ير المضبوطات على الرافعة ، وهو قول قصده به درء الشبهة عن الرافعة المعهود إليه قيادتها والمسئول عنها وعن كل ما يحدث فيها ، والقول بأنه لم يكن هناك من سبيل إلى اختلاس المضبوطات في قناة السويس الموضوعة تحت الحراسة مردود بأن شواطئ القناة متسعة ويسهل لمثل المتهم الأول أن يصرف المضبوطات للغير بشتى الوسائل لاسيما بعد أن تبين أن المتهم يقيم في الاسماعيلية وهو المقر الأصلي للرافعة (خالد) التي يعمل عليها والتي استدعيت لتنفيذ أعمال طارئة ببور فؤاد . وخلص الحكم إلى ادانة الطاعن بوصفه عاملا بهيئة قناة السويس بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لهذه الهيئة ، وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه متلبسا ، وطبق في حقه المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة ، وليست شروعا كما ذهب الحكم المطعون فيه وكانت النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، فإن هذه المحكمة لا تستطيع اصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد أورد الأدلة بما لاتناقض فيه ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا أثر يرب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل

التحقيق أو المحاكمة دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يعنى أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق . ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه واطراح ما عداه مما لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى آخر ، فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الاستدلال لقضائه بإدائه مع ما ذهب إليه من تبرئة متهم آخر في الدعوى يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص الادانة من الأدلة التي أوردها ورد على دفاع الطاعن بما يفنده ، وأقام قضائه على ما اطمأنت إليه عقيدة المحكمة واقتنعت به من أقوال شهود الإثبات ، وكان ما أورده الحكم في ذلك سائفا وسديدا وتتوافر به العناصر القانونية للجريمة الاختلاس كما هي معرفة به في القانون . لما كان ما تقدم فاق الطعن بالصورة الواردة به يكون على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن بالغرامة فوق عقوبة الحبس وبالعزل غير الموقوف قد جاء مشوبا بالخطأ في القانون ، ذلك أن شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والمحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أورج وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ،

أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وقضى عليه بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص ويتعين على هذه المحكمة من أجل ذلك أن تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصححه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها وتوقيت عقوبة العزل . وجعله لمدة سنة واحدة .

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أوفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ،
محمد محفوظ ، وحسين صالح ، ومحمود عباس المراري ، ومحمد أبو الفضل .

(١٢٩)

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٣٥ القضائية

معارضة . إجراءات المحاكمة . بطلان .

تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته . حضور المدافع عنه وإخباره
عن مرضه مستنداً في ذلك إلى شهادة مرضية قدمت في قضية أخرى مقيدة ضده ومنظورة بنفس
الجلسة . تأجيل المحكمة الدعوى بناء على تلك الشهادة بالجلسة تدخل في المدة المقررة بها لعلاج المعارض
من مرضه . القضاء في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ابتناء هذا القضاء على بطلان
في إجراءات المحاكمة أثر في الحكم .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المتهم
لم يحضر بالجلسة التي كانت محددة لنظر معارضته في الحكم الغيابي وحضر المدافع
عنه وأخبر بمرضه وقرر أن شهادة مرضية قدمت في قضية مقيدة ضده منظورة
بنفس الجلسة . فأجلت المحكمة الدعوى لمرض المتهم . وفي هذه الجلسة الأخيرة
لم يحضر المتهم فقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكان يبين من الاطلاع
على الشهادة المرضية التي ضمت مع مفردات القضية المقيدة ضد المتهم والتي كانت
منظورة بنفس الجلسة التي نظرت فيها الدعوى الحالية أنه مثبت بها مرض المتهم
وأنه يحتاج لعلاج مدة تنتهي في تاريخ لاحق على تاريخ الجلسة التي نظرت فيها
المعارضة — وكانت المحكمة بعد أن قبلت حذر المتهم في التخلف عن الحضور
أمامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة وأجلت الدعوى عادت وقضت في الجلسة
الأخيرة باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن حذر
المرض الذي سبق للمحكمة أن سلمت بقيامه كان ما يزال قائماً بحسب الشهادة

المرضية التي قبلتها . إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة بالشهادة لمرض المتهم وتعذر حضوره الجلسة — فإن المحكمة إذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضائها مبنيًا على بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في حكمها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز بلقاس : بدد المنقولات الميينة وصفًا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريًا لصالح الأملاك فاختمها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملاً بمادتي الاتهام حضورًا باعتبارها بحبس المتهم شهرًا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيًا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك أن المدافع عنه قرر بجلسته ١٠/٢/١٩٦٥ بأن المتهم مريض وأن الشهادة المرضية الدالة على ذلك قدمت في القضية رقم ٤٨١٧ سنة ١٩٦٤ من جنح المنصورة المقيدة ضد المتهم والتي كانت منظورة بنفس الجلسة برقم " ٦١ رول " وهي مؤرخة ٩/٢/١٩٦٥ وتفيد أن المتهم مريض بالتهاب في الغشاء البللوري ويحتاج شفاؤه مدة ثلاثة أسابيع ولكن المحكمة أجلت الدعوى أسبوعين فقط ثم قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور الطاعن في حين أنه كان لا يزال مريضًا حتى ذلك اليوم حسب الشهادة المرضية ولم يتمكن بالتالي من إبداء دفاعه الأمر الذي يجعل الحكم المطعون فيه معيبًا .

ونحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر بجلسته ١٩٦٥/٢/١٠ التي كانت محددة لنظر معارضته في الحكم النيابي وحضر المدافع عنه وأخبر بمرضه وقرر أن شهادة مرضية قدمت في القضية رقم ٦١ رول المقيدة ضد المتهم والمنظورة بنفس الجلسة فأجلت المحكمة الدعوى بجلسته ١٩٦٥/٢/٢٤ لمرض الطاعن وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن أيضا فقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كان يبين من الإطلاع على الشهادة المرضية - التي ضمت مع مفردات اللجنة رقم ٤٨١٧ سنة ١٩٦٤ من المنصورة والمقيدة ضد المتهم والتي كانت منظورة بنفس الجلسة التي نظرت فيها هذه الدعوى - تحت رقم ٦١ رول - أنها مؤرخة في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ ومثبت بها مرض الطاعن بالتهاب في الغشاء البلوري ويحتاج لمدة ثلاثة أسابيع من ذلك التاريخ للعلاج، وكانت المحكمة بعد أن قبلت مذكر الطاعن في التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة، وأجلت الدعوى بجلسته ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٥ عادت فقضت في ذلك التاريخ باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذره بالمرض الذي سبق للمحكمة أن سلمت بقيامه كان ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها ، إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة بالشهادة لمرض المتهم وتعذر حضوره الجلسة . لما كان ذلك، فإن المحكمة إذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبديا على بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في حكمها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٣٠)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٥ القضائية :

ارتباط . عمل . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ
في تطبيق القانون" .

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة
بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجموعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد
في المادة المذكورة .

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع . كون وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه
من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذي
تحددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض لئلا يحكم القانون . مثال
في جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف خاص لكل عامل .

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد
انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها
مجموعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية
من المادة ٣٢ المذكورة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان
الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم
المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن
ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذي تحددت عناصره
في الحكم ويستوجب تدخل محكمة النقض لئلا يحكم القانون على الوجه

الصحيح . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمتي عدم تحرير عقد عمل لكل عامل وعدم إنشاء ملف خاص لكل منهم لا يحمل قضاءه ، ذلك بأن قعود صاحب العمل عن تحرير عقد للعامل إنما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن جريمة إخلاله بما أوجبه القانون عليه من أفراد ملف خاص لكل عامل ، ولا يوجد ثمت ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما ملف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكييف القانوني للوقائع كما أثبتها الحكم بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلي المطعون ضده .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الشرق ببور سعيد : (أولا) لم يحورا عقد عمل من نسختين لكل عامل من العمال المقيمة أسماؤهم في المحضر وتسليم لكل نسخة (ثانيا) لم يلشأ ملفا خاصا لكل عامل من العمال المقيمة بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٣ و ٦٩ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة بابت شرق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة على أن تتعدد بقدر عدد العمال . فاستأنف المتهم (المطعون ضده) هذا الحكم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائتي قرش عن التهمتين على أن تتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بتهمة عدم تحريره عقد عمل من نسختين وعدم إنشائه ملفا خاصا لكل حامل قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أعمل في حقه حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة تأسيسا على أن عقد العمل يعد عنصرا من عناصر الملف الخاص في حين أن عقد العمل ليس من العناصر التي أوجبت المادة ٦٩ من القانون رقم ٩١ بإصدار قانون العمل اشتغال الملف عليها مما مؤداه أن الجريمتين غير مرتبطتين ولم تقعا لغرض واحد .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده ومتهم آخر بأنها في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الشرق ببور سعيد (١) لم يحجرا عقد عمل من نسختين لكل حامل من العمال المينة أسماؤهم بالمحضر (٢) لم ينشأ ملفا خاصا لكل حامل ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ٤٣ ، ٦٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ ، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا للمطعون ضده وضيابيا للتهمة الآخر بتغريمهما مائتي قرش عن كل تهمة على أن تتعدد بتعدد العمال . فاستأنف المطعون ضده ، والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه مائتي قرش عن التهمتين على أن تتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان المطعون ضده بهما وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، انتهى إلى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن التهمتين المستندتين إلى المطعون ضده في قوله : " إن عقد العمل الذي لم يحجره المتهم من نسختين لكل حامل من عماله المذكورين بالمحضر المشار إليه هو أحد عناصر الملف الخاص لكل هؤلاء العمال ولا يكون الملف مستوفيا لإنشائه إن لم يودع فيه " . ولما كان مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية

واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون الصحيح عليها . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين سالفى البيان لا يحمل قضاءه ، ذلك بأن قعود صاحب العمل عن تحرير عقد للعامل إنما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن جريمة إخلاله بما أوجبه القانون عليه من أفراد ملف خاص لكل عامل ، ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكيف القانوني للوقائع كما أثبتتها المحكمة ، مما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المطعون ضده دون أن يمتد أثر الطعن إلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف فلم يكن بذلك طرفاً في الحكم المطعون فيه .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل .

(١٣١)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٥ القضائية

مواد مخدرة . قانون . " قانون أصلح " .

وقوع مطلق الاحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول . إعمال الحكم المطعون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح .

إن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق إحراز المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة إلى إثبات قصد خاص يلابس الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواه من القصد ، أما الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فكان حالة تيسيرية خصها القانون — على سبيل الاستثناء — بعقوبة أخف في المادة ٣٤ منه ، وفي غير هذه الحالة من صور الاحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع إلى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها في القانون ، بخلاف القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت القصد ، وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه ، أما الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكذلك مطلق الاحراز المجرد عن أى من القصدين ، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٧ ، ٣٨ منه ، وبالتالي فإن مطلق الاحراز المجرد (٢ - ٢ - ج)

عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي واقع حتماً في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة ، وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استنه من أحكام - أصحح للتهمة من القانون القديم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل القانون الجديد في حق الطاعن تطبيقاً لسلادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣ ج ٣٥ ، من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم واحد الملحق به بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي والاستعمال الشخصي ، قد جاء مخالفاً للقانون ، ذلك بأن الجريمة وقعت في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي لم يكن يعرف سوى نوعين من الحياة : الحياة بقصد الاتجار والحياة بقصد التعاطي ، فكان يتحتم على المحكمة أن تقضي ببراءة الطاعن مادام أنه لم يتوافر في حقه أي القصد ، ولا يصحح هذا العوار ما انتهى إليه الحكم من تطبيق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على اعتبار أنه الأصحح للتهمة مسيراً بذلك

النيابة العامة في رأيها لأن هذا القانون الأخير يعاقب على الحيازة بغير قصد التي لم تكن محلا للعقاب في ظل القانون السابق، ومن ثم فإن المحكمة تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — والذي وقعت في ظله الجريمة المسندة إلى الطاعن — لم يكن يعرف سوى مطلق إحراز المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة إلى إثبات قصد خاص يلائس الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواء من القصد، أما الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى فكان حالة تيسيرية خصها القانون — على سبيل الاستثناء — بعقوبة أخف في المادة ٣٤ منه وفي غير هذه الحالة من صور الإحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع إلى أصل التجريم، وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها في القانون، بخلاف القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الإحراز على تفاوت القصد، وخص الإحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه أما الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى، وكذلك مطلق الإحراز المجرد عن أى القصدين، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٧، ٣٨ منه، وبالتالي فإن مطلق الإحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى واقع حتما في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين، ولكن العقوبة المقررة له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة، وبالضرورة يكون هذا القانون فيما استنه من أحكام — أصلح للتهم من القانون القديم — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل القانون الجديد في حق الطاعن تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدهوى تطبيقا صحيحا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن المحكمة دانت الطاعن عن الجوهر المخدر الذى قيل بأنه وجد في المطبخ من منزله — كما دانت عمارا قيل بوجوده في الفضاء المجاور للمنزل، دون أن توضح في أسباب حكمها رأيها في تلك الجواهر المخدرة التى وجدت

في الأرض الفضاء هل هي بذاتها الشيء الذي تخلى الطاعن عن حيازته ومدى سلامة نسبتها إليه ، مما يجعل حكمها قاصرا في تسببيه معينا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لا جدوى مما يشيره الطاعن في هذا الوجه لأن العقوبة التي أوقعها الحكم المطعون فيه تحمل على جريمة إحرازه لما ضبط معه من مخدر بداخل منزله ، بصرف النظر عما وجد خارجه ، فضلا عن أن الحكم لم يدع في تقريره وتدليله بحال للشك في صلة الطاعن بالمخدر الذي ألقاه في الأرض الفضاء . لما كان ذلك ، وكان هذا الطعن فوق كونه جديلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، لا مصلحة للطاعن في إثارته ، فإن الطعن بوجهيه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
- حسين المركي ، محمد صبري ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حزاوي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١) عقوبة . رسم الإنتاج . كحول . تعويض .

العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبأداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة . للحكمة القضاء بتعويض للخرانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده . المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ و ٢٠ و ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .

(ب) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . كحول . رسم الإنتاج .

خلو الحكم من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق .
نصوص . مثال .

١ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإلزام المخالف بأداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة وأجاز للحكمة أن تقضى بتعويض للخرانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده .

٢ — إذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها . ولم يفصح عما إذا كانت المبالغ المحكوم بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به لالتزام الدائنية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معهما الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في خلال المدة من ١٩٥٨/١٢/١ إلى ١٩٥٨/١٢/٢٢ بدائرة قسم بولاق : لم يؤدوا رسم الإنتاج المقرر على الكحول المضبوط في الميعاد القانوني . وطلبت عندهم بالمواد ١ و ٣ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . وادعت وزارة الخزانة بتعويض قبل المتهمين الثلاثة . ولدى نظر الدعوى أمام بولاق الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان الضبط والتفتيش . وقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٦٣ حضوريا للأول وغيابيا لباقي المتهمين عملا بمواد الاتهام (أولا) برنض الدفع ببطلان التفتيش والضبط (وثانيا) بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات والمصادرة بلا مصاريف جنائية . (وثالثا) بإلزام طاعن بأن يدفع لوزارة الخزانة ٧٣٠ ج و ٩٠٥ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وإلزامه متضامنا مع المتهم الثاني بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٥٤ ج و ٧٢٠ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وإلزامه بالتضامن مع المتهم الثالث بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٩٤٦ ج و ٦٦٠ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم أداء رسم الانتاج عن الكحول في الميعاد القانوني وقضى بتغريمه عشرة جنيئات وإلزامه بتعويض لوزارة الخزانة قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين مبررات قضائه بالتعويض والعناصر التي بنى عليها تقديره من بيان كمية الكحول المضبوط ومقدار الرسم المستحق عليها حتى يتضح مدى اتفاق التعويض المقضى به مع القيود القانونية المنظمة له مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وآخرين بوصف أنهم لم يؤدوا رسم الانتاج على الكحول المضبوط في الميعاد القانوني ومحكمة أول درجة قضت بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيئات والمصادرة وبالزام الطاعن بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٧٣٠ ج و ٩٠٥ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وبالزامه متضامنا مع المتهم الثاني بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٥٤ ج و ٧٢٠ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وبالزامه بالتضامن مع المتهم الثالث بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٩٤٦ ج و ٦٦٠ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وقد حصل الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — واقعة الدعوى في قوله ” تخلص الوقائع فيما أثبتته محضر المحضر من أنه أثناء تكليفه من قبل مدير إدارة انتاج القاهرة بتنفيذ ما جاء بالاخبارية السرية المؤرخة بتاريخ اليوم المتضمنة أن صاحب المعمل المذكور قام بشراء كمية من الكحول المقطر في الخفاء في الساعة الثالثة والنصف من مساء أمس وقام بصناعتها خمورا وأنه كلف بمجرد جميع السوائل الكحولية بحمله ومخزنه ومطابقته على المستندات والفواتير إن وجدت وضبط ما يوجد منها دون مستندات . وقد قام ومعه الأشخاص الذين ذكرهم بالمحضر وقابل خريستو جورج أبوستليدس — الطاعن — وأفهمه شخصيته ومأموريته وطلب منه معاينة وجرد السوائل الكحولية

الموجودة بحله ومخزنه ومقاسها فوافق على ذلك وحضر الأستاذ رفعت حبيب المحامى وقام محرر المحضر بإثبات السوائل الكحولية التى لم يستخرج لها فواتير وقام بإثبات المخالفات وقام بعملية الجرد فى تاريخ ٢٥ إبريل سنة ١٩٥٩ فنقل وصادر البضائع المطالب بمصادرتها" وبعد أن عرض الحكم إلى ما أثاره الطاعن من بطلان اجراءات الضبط والتفتيش وقضى برفضه خلص إلى إدانة الطاعن والزامه بالتعويض فى قوله "وحيث إنه بالنسبة للموضوع فإن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبتته محرر المحضر ومن نتيجة التحليل ولم يتقدم المتهم بما يؤيد دفاعه من وجود خطأ حتى يمكن المحكمة أن تقوم بإعادة التحليل وترى المحكمة لذلك أن هذا الدفاع لا يقصد به سوى تعطيل الفصل فى الدعوى .. ولذلك يتعين مساءلة المتهم فى نطاق مواد الاتهام والحكم لمصلحة الجمارك بالتعويض المطلوب". لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج قد نصت على أن "كل مخالفة للقوانين أو للراسيم الخاصة بالإنتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها فيها" ثم صدر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول وأوجب فى المادة ٢٠ منه الحكم — فضلا عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ — بأداء الرسم الذى يكون مستحقا فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات والغلق والمصادرة فى الحدود المنصوص عليها فى هذه المادة ثم جاءت المادة ٢١ من هذا القانون ونصت "مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه" وبين من نصوص هذه المواد أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإلزام المخالف بأداء الرسم الذى يكون مستحقا فضلا عن الغلق والمصادرة وأجاز للمحكمة أن تقضى بتعويض للخرانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يتجاوز ألف جنيه

في حالة تعذر تحديده . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٧٣٠ ج و ٩٠٥ م وبالزامه متضامنا مع المتهم الثاني بأن يدفع لها مبلغ ٥٤ ج و ٧٢٠ م وبالزامه متضامنا مع المتهم الثالث بأن يدفع لها ٩٤٦ ج و ٦٦٠ م ، إلا أن مدونات الحكم خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح إن كانت المبالغ المحكوم بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بإدائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون وفي الحالة الأخيرة فإن الحكم لم يبين إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له . فضلا عن هذا فإن المحكمة لم تبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى منها الحكم عليه بالتضامن معهما الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه والإحالة دون ثمت حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه الطعن وإلزام المطعون ضدها المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ القضائية

تموين . "التوقف عن التجارة" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .
حكم . "تسببيه" . تسبب معيب .

على التاجر إثبات قيام العذر الجدى أو البرر المشرع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ؛
حتى يكون امتناعه بعيدا عن دائرة التجريم . تعبير الشارع عن انفساحه في مجال العذر بما يتسع لغير
القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . من أمثلة الأعذار قيام العجز الشخصى
بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله . تقديم العذر الجدى إلى وزارة التموين راتباؤها
إلى سلامته . إلزامها بقبوله . الدفع به أمام محكمة الموضوع . عليها للنظر فيه وتحقيقه . إن صح
وجب عليها تبرئة الممتنع . المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة
بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١
ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات
التفسيرية المصاحبة لها أن الشارع قصد بمعاينة الامتناع عن التجارة على الوجه
المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيا ما كانت الطائفة التى ينتمى إليها -
والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر فى صحيح القانون - وذلك توفيراً
للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع
اتخاذ الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن
الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة
من تقييدها ، وقد كان يستلزم فى الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلا للعقاب

أن يكون مقصودا به عرقلة التموين ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة إثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبته لم تنسده به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التموين وانتهت إلى سلامته يتعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب . ولما كان الطامن قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه قدم إلى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزوالة التجارة لأن العمولة التى يقتضيها من تجارته لاتفى بمصروفاته ، وأنه لم يتوقف تحقيقا لكسب مادى ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم تورد فى حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وهو دفاع جوهرى إذ تندفع به التهمة المسندة إليه ، فلما الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه فى يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة أبوطشت : توقف عن الاتجار على الوجه المعتاد فى الدقيق بالجمعية بدون إذن من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أبوطشت الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ من فبراير

سنة ١٩٦٥ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وقدوت كفالة اثنين من الجنيئات لإيقاف التنفيذ لعقوبة الحبس . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى - في تقريرى الأسباب المقدمين منه - على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائى ودانته بجريمة التوقف عن الاتجار على الوجه المعتاد فى الدقيق بالجملة بدون إذن قد شابه قصور فى البيان وفساد فى الاستدلال كما أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة ومن إيراد الأدلة الصحيحة على قيام الجريمة فى حقه إذ اقتصر فى القول بتوافرها على مجرد ترانى الطاعن فى الإخطار عن حركة البيع فى مستودع الدقيق الذى يملكه ، وعلى أنه قدم الى جهة الاختصاص طلباً بقبول تنازله عن ممارسة تجارته ، وليس فى هذا ولا ذاك ما يفيد تحقق الجريمة المسندة إليه ، ولم يورد الحكم أساساً لهذا الامتناع ، أما استدلال الحكم بمحضر التحقيق المؤرخ ٢٠/١٠/١٩٦٤ دون بيان مضمونه ، فتجهيل لأدلة الثبوت فى الدعوى ، هذا الى أن الطاعن إنما هو صاحب مستودع يقوم بتوزيع الدقيق لحساب أحد المطاحن مقابل عمولة ، وقد امتنع المطاحن عن توريد الدقيق له لخلاف على العمولة ومصاريف النقل مما لا يد للطاعن فيه ، ومجرد التوقف عن ممارسة تجارة ما على الوجه المعتاد لا عقاب عليه إلا إذا توافر لدى مقارفة القصد الجنائى عاماً كان أو خاصاً وهو ما لم يدلل الحكم على قيامه فى حق الطاعن ، بل إن مبررات ذلك التوقف قد ضمنها الطاعن طلب نزوله عن الاستمرار فى إدارة المستودع الذى تقدم به كتابة الى مفتش التموين بتاريخ ٢٠/٤/١٩٦٤ فأشّر عليه بالموافقة على قبوله للأعذار التى أبدأها من ضالة العمولة حتى أصبحت لا تنفى بالتزاماته ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع وقدم المستندات الدالة عليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه اتخذ من طلب التنازل دليلاً على جريمة الامتناع وهو ما لا ينتجه مما يعيب استدلاله بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٠/١٠/١٩٦٤ بدائرة مركز أبوطشت — توقف عن الاتجار بالجملة في الدقيق على الوجه المعتاد بدون إذن من الجهة المختصة وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت حضورياً — عملاً بمواد الاتهام بأدانة الطاعن فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . وقد اقتصر الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه في إثبات الجريمة والتدليل عليها بقوله ” وبما أن واقعة الاتهام تخلص فيما أثبته السيد مفتش تموين أبوطشت من أن المتهم يدير مستودعاً للدقيق بالجملة بناحية الزرايب ، وقد تراخى في الإخطار عن حركة البيع بالمستودع المذكور . وبسؤاله في ٢٠/١٠/١٩٦٤ بعد استدعائه لسؤاله في ذلك الأمر قدم طلباً بالتنازل عن البيع — وبما أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً مقنعاً لأدائته من المحضر المؤرخ ٢٠/١٠/١٩٦٤ سالف الذكر ، ومن امتناع المتهم عن مراوطة بيع الدقيق قبل أن يحصل سبقاً على إذن من الجهة الإدارية المختصة في التوقف عن ذلك البيع ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام “ . وعرض الحكم المطعون فيه إلى ما دفع به الطاعن من أن المادة ٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ — لا تسرى في حقه . فأطرحه بقوله إنه صاحب مستودع دقيق بلدى بالجملة . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم يصدر بالأدانة أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصراً . وكان القول بعدم إخطار الطاعن عن حركة الدقيق في متجره ، وتقديمه طلباً بالتنازل عن البيع فيه ، لاشان له بتهمة التوقف عن الاتجار على الوجه المعتاد المسندة إليه ولا يصلح سنداً للاستدلال على مقارقتها وكان الحكم فوق ذلك قد خلا من بيان مضمون المحضر المشار إليه فيه ووجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها حتى يكشف عن وجه استشاده به ، كي تتمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم ، فانه يكون قاصر البيان واجب النقض .

وحيث إن المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد أضيفت إلى المرسوم المذكور بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وجرى نصها كالآتي "يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التموين بقرار منه — قاصدا بذلك عرقلة التموين". ثم استبدلت بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٢ وأصبح نصها على النحو الآتي "يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأي عذر آخر يقبله وزير التموين ويفصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في حالة الرفض مسببا فإذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا". لما كان ذلك، وكان الواضح من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد بمعاينة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أي ما كانت الطائفة التي ينتمي إليها — والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر في جميع القانون — وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة بما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلا للعقاب أن يكون مقصودا به عرقلة التموين ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة إثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبة لم تنسده به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجلي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الإتجار على الوجه المعتاد . وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله . ومن البين أن ما أشار إليه

الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأضرار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن إفساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأضرار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الإلتجار بعيدا عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التموين — وانتهت إلى سلامته يتعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا صح لديها قيامه ، وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه قدم إلى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزاوله التجارة لأن العمولة التى يقتضيها من تجارته لا تفى بمصروفاته ، وأنه لم يتوقف تحقيقا لكسب مادى ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم توردته فى حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تتولى تحقيقه بلوفا لغاية الأمر فيه وهو دفاع جوهري إذ تندفع به التهمة المسندة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان كذلك فى هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يكون النعى فى محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، محمد محمد محفوظ ، محمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس المراري .

(١٣٤)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دفع . ” الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ ” . نقض . ” أسباب
الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” .

الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة . عدم
جواز إثارته أمام محكمة القضاة .

(ب) جريمة . ” إثبات بوجه هام ” .

الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية .
إلا ما استثنى منها بنص خاص . مثال .

(ج) مستشار الإحالة . أمر الإحالة . تحقيق . إجراءات المحاكمة .
مستشار فرد .

الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خرج الشارع على هذا
الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة
من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد
إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات
مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .

(د) محكمة الجنايات . "تشكيلها . اختصاصها" . مستشار فرد . دفع . سلاح . ارتباط . اختصاص .

محكمة الجنايات . تشكيلها من ثلاثة مستشارين . قد تؤول من مستشار فرد لنظر أى جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجنائية بجنحة . انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال .

(هـ) دفع . "الدفع بعدم الاختصاص الولائي" . نظام عام . نقض . "أسباب الطعن" . "ما يقبل منها" .

الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(و) إثبات . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . سلاح .

وجود جرم الجريمة ليس شرطا أساسيا في إدانة المتهم . مثال .

(ز) إثبات . محكمة الموضوع . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناعه من أى دليل معرض له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .

١ — الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته أن يكون سببا للطعن يثار أمام محكمة النقض . إذ لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية .

٢ — الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها اليقينة وقرائن الأحوال . ولما كانت الجريمة التي دين بها الطاعن (إحراز سلاح وذخيرة) لا يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات .

٣ - الأصل هو تخصص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة، إلا أن الشارع قد نخرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور تنص على أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . ولما كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنائية إحراز السلاح والذخيرة التي أسندت إلى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة إلى جنحة القتل والإصابة خطأ التي أحيلت إليه بوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

٤ - إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنائيات في حدود حقها المخول لها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ . ثم صدر القانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ الذي استحدث في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيما خاصا بتشكيل محكمة الجنائيات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومع ذلك تشكل محكمة الجنائيات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنائية من الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . وكانت المادة الخامسة من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنائيات المعروضة على محاكم الجنائيات في دور انعقادها الجاري وقت العمل بهذا القانون . ولما كانت جنائية إحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجنائية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ سالفه البيان بل إنها أحيلت إلى المستشار الفرد في أمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل والإصابة الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة . ومن ثم فإنه

ينعقد الاختصاص للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على لجنة ٤ ، ويتعين عليه تبعاً لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

٥ — الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفوع التي يصح إثارتها في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي هي من النظام العام .

٦ — عدم ضبط السلاح الناري مع المتهم ليس من شأنه أن يقدح في سلامة استدلال الحكم ما دام أنه اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردها بأن الطاعن كان محمّلاً للسلاح الناري المضبوط .

٧ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أى دليل تظمن إليه ، طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز إمبابة محافظة الجيزة : (أولاً) أحرز سلاحاً نارياً " فردنرطوش " بغير ترخيص (ثانياً) أحرز ذخائر (طلقات) بغير ترخيص . (ثالثاً) تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل محمد السيد خليفة وإصابة أمين عيد المنعم ندا وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللاوائح والقوانين بأن أطلق عياراً نارياً فاصداً التفريج ولم يحتفظ لسير المقدوف فأصاب المجنى عليهما بالإصابات الموصوفة به لتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياة المجنى عليه الأول ، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ١ المرفق و ٢٤٤ و ٢٣٨ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة — دائرة المستشار الفرد — دفع الحاضر مع المتهم بسقوط دعوى اللجنة بالتقدم ثم قضت فيها حضورياً في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد قانون الأسلحة والذخائر المذكور والمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن

بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة ١ ج عن التهمتين الأولى والثانية
وبسقوط الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة الثالثة وبمصادرة السلاح المضبوط .
فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو بطلان الحكم المطعون
فيه لصدوره من محكمة جنائيات مشكلة من مستشار فرد لا ولاية لها بالفصل
في الدعوى ذلك لأن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن ارتكاب جنائية من الجنائيات
المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر
والقوانين المعدلة له وجنحة قتل وإصابة خطأ مما يخرج بمحكم الارتباط بين
هاتين الجريمتين عن ولاية المستشار الفرد ويدخل في اختصاص محكمة الجنائيات
المشكلة من ثلاثة من المستشارين ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون من حق
الطاعن أن يثير هذا الدفع ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية المحاكم
ويترتب على ما تقدم أن الحكم المطعون فيه يكون غير جائز تنفيذه ضد الطاعن
لصدوره من محكمة غير مختصة طبقاً للقانون .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨
بطريق التكليف بالحضور مباشرة أمام محكمة الجنائيات لأنه في ٢٦ من يونيو
سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز إمبابة محافظة البحيرة ١ - أحرز سلاحاً نارياً (فرد خرطوش) بغير
ترخيص ٢ - أحرز ذخائر (طلقات) بغير ترخيص ٣ - تسبب خطأ في قتل
المجنى عليه وإصابة آخر. وقد عرضت هذه الدعوى على محكمة جنائيات البحيرة .
المشكلة من مستشار فرد في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤ فأصدرت حكمها المطعون
فيه بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة جنيه عن التهمتين
الأولى والثانية وبسقوط الدعوى الجنائية بالنسبة إلى التهمة الثالثة وبمصادرة
السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن
الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد
بنظر الدعوى ، وكان هذا الدفع من الدفوع التي يصح إثارتها في أية حالة تكون
عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضى التي هي

من النظام العام ، إلا أن هذا الدفع مردود بأن النيابة العامة قد رفعت الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنايات في حدود حقها المخول لها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ثم صدر القانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ الذي استحدث في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيماً خاصاً بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها ، وكانت المادة الخامسة من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور انعقادها الجاري وقت العمل بهذا القانون . لما كان ذلك ، وكانت جناية إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وإحراز الذخيرة المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ سالفه البيان بل إنها أحيلت إلى المستشار الفرد في أمر إحالة واحد شملها ، وجنحة القتل والإصابة الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة ومن ثم فانه ينعقد الاختصاص للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه تبعاً لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط إذ الأصل هو تخصص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور تنص على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . لما كان ذلك ، وكانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانوناً بنظر جناية إحراز السلاح والذخيرة التي أسندت إلى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة إلى جنحة

القتل والإصابة الخطأ التي أحيلت إليه بوصف أنها مرتبطة بالجناية المذكورة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل ، وإذ ما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في الشق الآخر من هذا الوجه بشأن عدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته أن يكون سببا للطعن يثار أمام محكمة النقض إذ لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية ، ومع ذلك فإن هذا السبب أضفى غير ذي موضوع بعد رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن من ورائه مادام أن الحكم قد تم تنفيذه حسب الظاهر من الأوراق . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه بدوره يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة احراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص في حين أن الدليل قبل الطاعن كان أساسه التسامع دون الرؤية وذلك لأن أحدا من الشهود لم يره وهو يطلق عيار ناري من الفرد المضبوط ، كما أنه لم يضبط محرزا أو حائزا لهذا السلاح وإنما عثر عليه ملقى على مقربة من مكان الحادث مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص التي دان الطاعن بها — استند في ثبوتها في حقه إلى ما استخلصه واطمأن إليه من شهادة شهود الرؤية والسماع وتحريات الشرطة والتقرير الفني وهي أدلة في مجموعها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق — وهو ما لا ينافي فيه الطاعن — ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها — إلا ما استثنى منها بنص خاص — جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات والمحكمة الموضوع كامل الحرية أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أى دليل تطمئن إليه ، طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى ، وإذ ما كانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما استخلصته واطمأنت إليه من الأدلة سالفة

البيان فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم ضبط السلاح الناري معه ليس من شأنه أن يقدح في سلامة استدلال الحكم ما دام أنه اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردها بأن الطاعن كان محزوا للسلاح الناري المضبوط . ومن ثم فإن جميع ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه مما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تزيف تقليد . موانع العقاب .

تقسم القانون أحوال الافشاء فى المادة ٢٠٥ مقررات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الى حالتين مختلفتين : (الأولى) وتشرط فضلا من المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الإخبار قبل الشروع فى التحقيق . و (الثانية) فهى وان لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع فى التحقيق إلا أن القانون اشترط — فى مقابل الفسحة التى منحها لجأتى فى الإخبار — أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة . موضوع الإخبار فى هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الافشاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق . لا إفاء .

(ب، ج) تزيف . حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" . جريمة . قصد جنائى .

(ب) جريمة التزييف . استلزامها — فضلا من القصد الجنائى العام — قصد خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد التخاص . عدم التزامها بإثباته فى حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجنائى .

(ج) عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

١ - تنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه : " يعفى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المرورة وقبل الشروع في التحقيق . ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " . فالقانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منها بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المرورة - أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالي الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار - أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الإخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة ، فإن كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا إعفاء . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى باقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه بإذن من النيابة العامة فقد دل بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع في التحقيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن إقرار الطاعن - وهو ما لا ينازع الطاعن في صحته - أن المتهم الثاني حضر إلى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وأن الشرطة داهمت منزله عقب عودته وأثناء امساكه بالمضبوطات ، وكان يبين مما أورده الحكم عن واقعة الدعوى أن تحريات الشرطة التي سبقت صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش قد دلت على قيام المتهم الثاني والطاعن بتزييف العملة المعدنية بمنزل ثانيهما . ولما كان الواضح مما تقدم أن أمر المتهم الثاني كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن وإدلائه باقراره وأن الإقرار لم يضيف جديدا إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض على المتهم الثاني حتى يتحقق

بذلك مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية المشار إليها ، فضلا عن أن حالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الإخبار في هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التعريف بالحنة إلى تسهيل القبض عليهم . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بحالته .

٢ — جريمة التزيف وإن استلزم — فضلا عن القصد الجنائي العام — قصدا خاصا ، هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجنائي فانه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

٣ — لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١١/٩/١٩٥٦ و ١٤/٦/١٩٥٧ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : — (أولا) المتهمون من الأول إلى الثالث : زيفوا عملة معدنية متداولة قانونا بالجمهورية المصرية (قطعة نقد معدنية فئة العشرة قروش طبعة الجمهورية ١٣٧٤، ١٩٥٥) وكان ذلك بطريق الصب من أكليشيات مصطنعة . (ثانيا) والمتهمون من الرابع إلى السادسة : روجوا قطعة من العملة المعدنية المزيفة سالفة الذكر مع علمهم بذلك . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ عملا بالمادتين ٢٠٢، ٣٠٤/١ — ٢ بالنسبة للاثم الأول والمادتين ٢٠٣، ٣٠٤/١ — ٢ بالنسبة للاثم الثالث والمادتين ٢٠٣، ٣٠٤/١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للاثم الخامس والمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للاثمين الثاني والرابع والسادسة حضوريا للآول والثاني والرابع وغيابيا للباقيين (أولا) بمعاينة المتهم الأول

(الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاينة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبمعاينة المتهم الخامس بالسجن لمدة خمس سنوات وبمصادرة النقود المزيفة والأدوات المضبوطة . (ثانيا) ببراءة المتهمين الثاني والرابع والسادسة مما أسند إليهم . فاعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تزيف عملة معدنية وقضى بمعاينته بالأشغال الشاقة عشر سنوات قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن معفى من العقاب طبقا لنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إذ أنه بادر بمجرد تفتيش منزله والقبض عليه إلى القول بأن المتهم الثاني عبد العال طنطاوى عبد العال هو الذى أحضر له المضبوطات وقد ترتب على ذلك أن قبض على المتهم المذكور وقدم إلى المحاكمة وفي إرشاد الطاعن على متهم بجناية تزيف وتسهيله القبض عليه ما يعفيه من العقاب ، وقد دفع محاميه بذلك في محضر تجديد حبسه فكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وإن لم يردده أمامها ومن ناحية أخرى فقد استند الحكم في إدانته إلى أن الأدوات التى ضبطت بمسكنه من شأنها — على ما أثبتته الطبيب الشرعى في تقريره — أن تؤدى إلى سك النقود المزيفة إذا ما استعملت على وجه معين وبالطريقة المناسبة دون أن يبين ماهية ذلك الوجه وهذه الطريقة وخاصة أن المضبوطات من الأدوات التى يحويها أى منزل عادة ولم يضبط لديه "كليشيات" أو قوالب وهى الأدوات الرئيسية فى التزييف . فضلا عن هذا فإن الحكم لم يعن بالتدليل على توافر القصد الجنائى مع أن جريمة التزييف ذات قصد جنائى خاص هونية عرض العملة للتداول وأما التقليد لهواة أو لاختبار كفاية خاصة فلا تقوم به الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن تحريات الشرطة دلت على أن الطاعن والمتهم الثانى عبد العال طنطاوى عبد العال يقومان بتزييف عملات معدنية من فئة العشرة قروش والخمسة قروش بمسكن

أولهما وأن إحدى السيدات وتدعى فتحية تقوم بترويح هذه العملة المزيفة فاستصدر رئيس فرقة التزييف بمحافظة الاسكندرية إذنا من النيابة العامة بالضبط والتفتيش وانتقل وبصحبه الملازم سيد محمد عبد الحليم والشرطيين السريين عبد العال ابراهيم وعبد السلام أحمد إلى منزل الطاعن فوجده يسلم جليسه المتهم الثالث نقودا معدنية وضبط بيد أولهما ٢٥ قطعة مزيفة من فئة العشرة قروش وبيد الثاني أربع قطع من نفس النوع ثم فتش المنزل فعثر بغرفة النوم على كمية أخرى من هذه العملات الزائفة وسبيكة معدنية تستعمل في عملية السبك وقطعة من الصلصال وعدة أكياس تحوى مساحيق مختلفة و"شاكوش" صغير دقيق الصنع به مخبأ سرى بفتحة وجد بداخله مفكين ومخراز من المعدن ، وعر بجمام المنزل على ستة قوالب من الطوب محترقة وموضوعة على صفين بجوار الحائط وإلى جوارها "وابور لحام" كبير وعر في المطبخ على صندوق خشبي به ملعقة وكبشة وطاسة وإبرة وابور وشوكتين ملتصقتين وسكين تبين بها جميعا آثار احتراق من معدن منصر كما وجد بالصندوق أيضا بوتقه بها احتراق شديد وقالب من الحديد مكون من جزئين ملتصقين بسمار بحيث يسمح بنزول معدن منصر من فتحة تعلو الرأس البيضاء وعر أيضا على قطع معدنية تدل على بقايا معدن منصر وآنية من الصفيح ممتلئة بالرمل والفحم وكيس من الورق به فحم من نوع خاص وقطعة من الرخام وطبق من الألمنيوم به ردة وقالبين خشبيين وثلاثة قوالب حجرية وبرام محترق به ملعقة وثلاث سلاطين باحداها مادة بيضاء وبالأخرين مادة حمراء وعدد من الفناجين بها مواد حمراء وبعض العلب المحتوية على مواد زيتية وزجاجة بها سائل داكن اللون يفوح منه رائحة الكحول ومبردين ومفتاح انجليزي به أثر احتراق وقطعة منفصلة من السبيكة المنصهرة وورقة بها بقايا ملاعق منصهرة وبعض أدوات النجارة وقطع الحديد الخردة ومادة بيضاء يبدو أنها تستعمل في تلبيع القطع المعدنية المزيفة .

وثبت من تقرير قسم إبحاث التزييف والتزوير أن القطع المعدنية المضبوطة مع الطاعن والمتهم الثالث جميعها مزيفة بطريقة الصب من كليشيات مصطنعة وأن القطع الأخرى المضبوطة بغرفة النوم مزيفة أيضا بالطريقة ذاتها عدا قطعة واحدة منها تبين أنها صحيحة وأن الأدوات المضبوطة بمسكن الطاعن من شأنها إذا ما استعملت على وجه معين وبطريقة مناسبة أن تؤدي إلى سك النقود المزيفة المضبوطة. وقد أقر الطاعن بصحة الضبط وما أسفر عنه وقرر بأن المتهم الثاني ترك

المسكوكات بالمنزل أثناء غيبته وأن رجال الشرطة داهموا المنزل حال مناظرته إياها . ثم حدث بعد ذلك أن أبلغ أحد أصحاب محال البقالة بأن طفلاً — نسب إلى المتهم الرابع إرساله — نقده قطعة معدنية فئة العشرة قروش ثمننا لمشترياته ثم تبين عقب انصرافه أنها مزيفة بيد أن المتهم الرابع أنكر هذه الواقعة ودلت تحريات الشرطة أن هذه القطعة تخص المتهم الخامس الذي اعترف بأن المتهم السادسة سلمته إياها بقصد شراء خبزها إلا أن بائع الخبز رفض قبولها بحجة أنها مزيفة وأثناء قيامه باختبارها تقدم إليه المتهم الرابع عارضا أخذها مقابل خمسة قروش فبادلها معه بعد موافقة المتهم السادسة وعمد المتهم الرابع إلى إرسالها مع أحد الصبية إلى محل البقالة لشراء بعض حاجياته . وساق الحكم للتدليل على ثبوت هذه الوقائع لديه وصحة اسنادها إلى المحكوم عليهم من المتهمين — ومن بينهم الطاعن — أدلة استقاها من أقوال رئيس فرقة مكافحة التزيف ومرافقيه الملازم سيد محمد عبد الحليم والشرطين السريين عبد العال إبراهيم وعبد السلام أحمد ومن أقوال صاحب محل البقالة واعتراف المتهم الخامس ومما دل عليه تقرير قسم البحوث التزيف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في قضائه بادانة الطاعن وباقي المحكوم عليهم عرض إلى أقوال الطاعن في التحقيقات وحصلها في قوله ” وحيث إن المتهم الأول — الطاعن — أنكر ما نسب إليه وقال إنه حضر لداره حوالى التاسعة والنصف من مساء يوم الضبط ولحق به المتهم الثالث فتركه في غرفة الاستقبال وذهب يبحث عن الأشياء المضبوطة والتي يزعم أن المتهم الثانى أحضرها في غيبته فعثر على التسعة والعشرين قطعة المزيفة وعاد بها لغرفة الصالون في الوقت الذى داهمه فيه رجال البوليس “ . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ يجرى على أنه ” يعنى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق ويجوز للحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق حتى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة “ فالقانون قد قسم أحوال الإعفاء

في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منها بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى — فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى باقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه باذن من النيابة العامة ، فقد دل بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع في التحقيق ، ومن ثم فقد تخلفت مقومات الإعفاء في هذه الحالة . أما الحالة الثانية من حالى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أن القانون اشترط — في مقابل القسمة التى منحها للجاني في الإخبار — أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . فموضوع الإخبار في هذه الحالة يتجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة ، فان كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم عن غير هذا الطريق فلا إعفاء . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم من إقرار الطاعن — وهو ما لا ينازع الطاعن في صحته — أن المتهم الثانى حضر إلى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وأن الشرطة داهمت منزله عقب عودته وأثناء إمساكه بالمضبوطات وكان يبين مما أورده الحكم عن واقعة الدعوى أن — تحريات الشرطة التى سبقت صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش قد دامت على قيام المتهم الثانى والطاعن بتزييف العملة المعدنية بمنزل ثانيهما . وإذا ما كان الواضح مما تقدم أن أمر المتهم الثانى كان قد اكشف قبل القبض على الطاعن وإدلائه باقراره وأن الإقرار لم يضيف جديدا إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض على المتهم الثانى حتى يتحقق بذلك مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية المشار إليها ، فضلا عن أن حالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الإخبار في هذه الحالة والذي يتجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى تسهيل القبض عليهم . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بحالتيه ويكون ما يشير به الطاعن في هذا الصدد بعيدا عن محجة الصواب . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبب لإغفاله الرد على دفاعه في شأن الإعفاء والذي أثاره في محضر تجديد الحبس فردود بأنه فضلا عن أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع

لم يبدأ أمامها فأنها قد أوردت في مدونات حكمها ما ينفي عناصر الإعفاء .
لما كان ذلك ، وكانت جريمة التزييف وإن استلزمت - فضلا عن القصد
الجناي العام - قصد اخاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم
استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن
تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون
وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها
صرحة وإيراد الدليل على توافرها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت
في حق الطاعن أنه زيف العملة المعدنية المضبوطة بطريق التقليد وأورد
على ذلك أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، كما أورد في تحصيله
لواقعة الدعوى أنه يدفع بالعملة الزائفة إلى التداول عن طريق أخرى تدعى
فتحية ، وكان الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا غير الترويج من تزييف العملة
المضبوطة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في بيان الركن
المعنوي للجريمة لا يكون سديدا . أما ما يثيره الطاعن حول الأدوات التي ضبطت
بمسكنه ومدى صلاحيتها إلى سك العملة المعدنية المزيفة وبأنها مما تحويه
المنازل عادة فإنه لا يعدو أن يكون جدلا . موضوعيا مما لا يجوز إثارتها أمام هذه
المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

بإدارة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، ومجد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومجد أبو الفضل حفي

(١٣٦)

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١) سبق الاصرار . اتفاق . قتل عمد . فاعل أصلي .

لا تناقض بين نفي سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين
الأصليين .

(ب ، ج) اتفاق . توافق . فاعل . شريك . عقوبة .

(ب) الاتفاق : تطلبه تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة
الجنائية .

(ج) التوافق . هو توافد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتوي به كل
متم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق .
عدم مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال
المبينة في القانون على سبيل الحصر . في غير تلك الأحوال يلزم
لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا أو شريكا .

(د) حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . اتفاق . توافق .
قتل عمد .

إيراد الحكم وائمة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا . تناقض
يعنيه بما يستوجب نقضه . مثال .

١ — لاتناقض بين نفي سبق الاصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق
على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

٢ - الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له .

٣ - التوافق هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين يتتويج كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون .

٤ - لما كان الحكم قد أورد في تحصيله الواقعة الدعوى أن الطاعنين ذهبوا إلى السوق وقد انطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما اتفقوا عليه وتلاقت إرادتهم عنده ، ثم قال في التدليل على ثبوت التهمة في حقهم إنهم غادروا أديراجهم إلى السوق واستحضر كل منهم بندقية تسليح بها بعد أن اتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم وأن الاتفاق ينحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وأنه لا يتطلب إلا مجرد اتحاد وتوافق إرادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ، وأن الطاعنين نفذوا هذا الاتفاق فعلا بقصد التداخل في الجريمة والتحقيق الرابطة الذهنية بينهم ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا - مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسله يجعله متخاذلا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن أن تعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية الجنائية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٣ مارس سنة ١٩٦١ بناحية الزرابي مركز أبو تيج محافظة أسيوط : (أولا) قتلوا عبد الرحمن درويش وعبد الحافظ درويش و عبد الله درويش و عبد الحفيظ درويش وعلى درويش وشرعوا في قتل حسنين حسن عمدا ومع سبق الاصرار بأن عقدوا قصدهم المصمم على قتلهم وأعد كل منهم لهذا الغرض سلاحا ناريا من شأنه القتل "بندقية" وما أن ظفروا بهم حتى أطلقوا عليهم الأعية النارية قاصدين قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وبالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياة الخمسة الأول منهم وخاب أثر الجريمة بالنسبة للمجنى عليه السادس لسبب خارج عن إرادة المتهمين وهو مداركته بالعلاج - (وثانيا) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة بنادق (وثالثا) أحرزوا ذخائر طلقات مما تستعمل في الأسلحة النارية سائلة الذكر . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ هـ ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ قسم أول ب . وادعى أحمد درويش حسن - أخ المجنى عليهم الخمسة الأول بحق مدني، وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ من قانون الأسلحة والذخائر السالف الذكر مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

نحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه — أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد والشروع فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، وعابه الكثير من عيوب التسيب ومنها القصور فيه والغفوض والابهام في إيراد واقعة الدعوى وفي التكييف القانوني . ذلك أنه بعد أن استبعد ظرف سبق الإصرار وتخلقت بذلك الرابطة التضامنية في المسؤولية بين من ارتكبوا الحادث ، كان حتماً عليه أن يتعقب كل جان بما جنى ويأخذه بالعقوبة الشخصية المترتبة على نشاطه الإجرامي وقصده المحدد . إلا أن الحكم دان الطاعنين باعتبارهم فاعلين أصليين اتفقوا على القتل والشروع فيه . ودلل على هذا الاتفاق في قوله ” إن ظروف الحادث ومقتضياته أخذاً من ظروف الدعوى والقرائن التي فيها تقوم كافية على حصول هذا الاتفاق الذي لا يتطلب إلا مجرد اتحاد وتوافق إرادة الجناة “ . وما قاله الحكم فيما تقدم لا تتوافر به عناصر الاتفاق وإن صلحت لإثبات التوافق في حكم المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات لأنه ليس إلا دليلاً على مجرد توافر الخواطر بين الجناة والذي لا يرتب تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية . ولما كان الحكم قد دان الطاعنين جميعاً بفكرة الاتفاق والتوافق معاً . دون مراعاة التفريق الفقهي بينهما . فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله لواقعة الدعوى قوله ” إنه بعد ظهر يوم ١٣ من مارس سنة ١٩٦١ كان الجزار (على درويش) أخذ المجنى عليهم موجوداً بالسوق فحضر إليه المتهمون ... (الطاعنون) وباقي المتهمين الذين توفوا وأخذوا منه لحماً دون دفع ثمنه الذي وعدوه بسداده في وقت آخر واحتدمت المناقشة بينهم ، وتطور الأمر إلى تبادل السباب والتضارب بالأكف مما أثار حفيظة فريق المتهمين وأوغر صدورهم فعادوا أدراجهم بعد أن اتفقوا فيما بينهم وتوافقوا على العودة إلى السوق والاعتداء على عائلة المجنى عليهم وتلاقت إرادتهم على قتلهم وقاموا على الفور صوب السوق يحملون البنادق وقد إنطوت نفوسهم على نية القتل لتنفيذ ما اتفقوا وتوافقوا عليه وتلاقت إرادتهم عنده ... وما أن وصلوا إلى السوق ، حتى يبادر المتهمون (الطاعنون)

مع باقي المتهمين الذين ثبتت وفاتهم باطلاق الأعيرة العديدة على أفراد عائلة المجنى عليهم عمدا بقصد قتلهم فاصابوا المجنى عليهم . . وأحدثوا بهم إصاباتهم الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة المجنى عليهم الخمسة الأول. ولم تتم الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الأخير لمدار كته بالعلاج . . وبعد أن أثبت الحكم أقوال شهودا لحادث وفحوى التقارير الطبية الشرعية ودلل على نية القتل نافية توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين قال "إن الثابت من التحقيقات على الصلورة السابقة أنه عندما انقضت المشاجرة الأولى وثار حفيظة المتهمين المذكورين ، عادوا أدراجهم من السوق واستحضر كل منهم بندقية تسليح بها بعد أن اتفقوا فيما بينهم على العودة إلى السوق لقتل فريق المجنى عليهم لما إنطوى عليه اعتقادهم من اهانة لحقت بهم أو بطش أرادوا أن يفرضوه عليهم . لما كان ذلك ، وكان الاتفاق يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وكانت هذه النية أمرا داخليا لا يقع تحت الحواس أو يظهر بعلامات خارجية . وكانت ظروف الحادث ومقتضياته على ما سبق بيانه - أخذا من ظروف الدعوى والقرائن التي فيها - تقوم كافية على حصول هذا الاتفاق الذي لا يتطلب إلا مجرد اتحاد وتوافق إرادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ... وقد نفذوا هذا الاتفاق فعلا وساعد بعضهم البعض الآخر بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية وتوجهوا إلى السوق لتنفيذ ما اتفقوا عليه وتلاققت إرادتهم عنده ، مما يجعلهم فاعلين أصليين سواء تبين منهم الذي أحدث القتل أو لم يحدثه .

وحيث إنه وإن كان لا تناقض بين نفي سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين . إلا أنه من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له - وهو غير التوافق - الذي هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ۲۴۳ من قانون

العقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين ذهبوا إلى السوق وقد انطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما اتفقوا وتوافقوا عليه وتلاقت إرادتهم صنده . ثم قال في التدليل على ثبوت التهمة في حقهم - إنهم هادوا أدراجهم إلى السوق واستحضر كل منهم بندقية تسليح بها بعد أن اتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم ، وأن الاتفاق يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وأنه لا يتطلب إلا مجرد اتحاد وتوافق إرادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ، وأن الطاعنين نفذوا هذا الاتفاق فعلا بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا - مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته ، سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها . وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسله يجعله متخاذلا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق . مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية التضامنية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على حقيقة واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد
أبو النفل حنفي .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) نقض . ” الطعن بالنقض ” . ” المصلحة في الطعن ” . دعوى مدنية .
وصف التهمة .

تشكك المحكمة في أصل الواقعة . قضاؤها في موضوع الاتهام بالبراءة لعدم
الثبوت تحت أى وصف . ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة .
لا جدوى منه .

(ب) تعويض . دعوى مدنية . اختصاص .

دعوى مدنية . شرط اختصاص المحكمة بنظرها : تعلقها بالفعل الجنائي
المستند إلى المتهم . الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب
التعويض .

(ج) دعوى مدنية . دعوى جنائية . اختصاص . إحالة . تعويض .

الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .
شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، وأن يستلزم
الفصل في التعويضات إجراء تحقيق يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى
الجنائية .

(د) إجراءات المحاكمة . حكم ” بياناته ” .

الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روجيت . اثبات الحكم ثلاثة تقارير
التلخيص وسماع مرافعة المصنوم . مجرد ذلك لا يكون إلا بالطعن
بالتزوير .

(هـ) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . محكمة الموضوع .

إجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم إجابته . مسألة موضوعية . عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة .

(و) إجراءات المحاكمة . حكم .

الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حقيقة إجراءات المحاكمة .

(ز) محكمة ثاني درجة . إجراءات المحاكمة .

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إلزامها بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا ما ترى لزوما له .

(ح) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع .

تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفاية ذلك للقضاء بالبراءة ما دام أنه أحاط بالدعوى من بصيرة وبصيرة .

١ — إذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف وطبقا لأي كيف ينسب عليها — فلا يكون ثمة جدوى للطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) فيما يشيره بشأن وصف الواقعة .

٢ — المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .

٣ — محل التمسك بطلب إحالة دعوى التعويض إلى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض منعقدا للمحاكم الجنائية .

٤ - الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته المحكمة من تمام هذه الإجراءات إلا بالظن بالتزوير .

٥ - إجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم إجابته من إطلاقات محكمة الموضوع ولا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .

٦ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

٧ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تنقض في الدعوى من واقع الأوراق . وهي بعد ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هي لزوما لذلك .

٨ - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة . إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم المعادي : (أولا) أثلّف عمدا المستند المبين بالمحضر لعبد الحميد صدقي صلاح بأن مزقه على النحو المفصل بالأوراق وتسبب عن ذلك إضرار بالمجنى عليه . (ثانيا) اختلس المستند المبين بالمحضر لعبد الحميد صدقي صلاح . وطلبت معاقبته بالمواد ٣٠٠ و ٣٦٥ و ٣٧٥ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٣٠٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة حلوان الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها مصروفاتها . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا

بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنف المصروفات المدنية . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى والزام المطعون ضده المصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل ائتاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٥ ابريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، والخلط في القانون ، ذلك لأن المحكمة أغفلت في درجتي التقاضي سؤال الكاتب أحمد السيد الذي يعمل لدى المتهم — المطعون ضده — والذي كتب باملأته السند موضوع التهمة ، ولم تأخذ بأدلة الثبوت في الدعوى ، ورجحت عليها إنكار المتهم على الرغم من كذبه ، وقضت برفض الدعوى المدنية على الرغم مما أثبتته محكمة أول درجة المأخوذ بأسبابه من أن العلاقة بين المتهم وبين الطاعن لا تعدل أن تكون علاقة مالية مجالها المحكمة المدنية ، ومقتضى ذلك أن تحال الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لأن يقضى برفضها ، وأن حكم محكمة أول درجة اشتمل على وصف التهمة بعد تعديله بجلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ ، بينما اشتمل حكم محكمة ثاني درجة على وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى ، ولم تستجب محكمة ثاني درجة إلى ما طلبه الحاضر عن وكيل الطاعن من التأجيل لمرض طراً عليه بل أغفلت النظر فيه ، واستمعت لدفاع الحاضر مع الطاعن وفصلت في الدعوى في نفس اليوم وذكرت في حكمها غير الثابت بمحضر الجلسة من تلاوة التقرير وسماع طلبات الخصوم ، مما يخالف ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وبني الحكم المطعون فيه على ما يخالف الثابت بمحضر جلسة ١٩٦٢/١١/١٩ بشأن مفردات المبالغ المسلمة إلى المطعون ضده ، وقد قدم الطاعن إلى محكمة أول درجة مذكرة بدفاعه فلم يشر

أى الحكيم إليها من قريب أو بعيد ، واطروح الحكم المطعون فيه الدليل المستمد من السند المقدمة قصاصاته بتقوله إنه عن معاملة مالية سابقة وقضى براءة المطعون ضده ، مما كان يتعين معه تحقيق واقعة الدعوى ، ومدى اتصالها بالسند المذكور عملاً بما خوله القانون ، وتناقض مع الثابت بمحاضر جلسات ١٩٦٤/١/٢٩ ؛ ١٩٦٤/٢/٢٦ ، ١٩٦٤/٤/٨ ، ١٩٦٤/٤/١٥ تناقضاً واضحاً يجعل الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان الموجب لتقضيه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذى اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه حصل واقعة الدعوى فى أنه قامت علاقة مالية بين الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — وبين المتهم — المطعون ضده — أساسها الدخول فى مزايدات بيع ثمار البساتين التابعة لهيئة الإصلاح الزراعى ، وفى ١٩٦١/٧/١٩ بمناسبة إحدى هذه المزايدات نقد الطاعن المطعون ضده خمسمائة جنيه حررها إيصالاً ، ثم سلمه ألفاً أخرى أثبتتها المتهم على الإيصال المذكور . وبعد ذلك حرر المطعون ضده إيصالاً آخر بالمبلغ كله ومقداره ألف وخمسمائة جنيه ومزق الإيصال الأول ، بجمع الطاعن قصاصاته فى غفلة منه ، ونقل الحكم عن الطاعن أن المطعون ضده استدعاه تليفونيا فى يوم ١٩٦١/٩/٢٤ وطلب منه الإيصال المأخوذ عليه ليسلمه المبلغ المثبت به ، فحضر وسلمه إليه ، ولكن المتهم لم يرد له من مبلغه سوى خمسمائة جنيه رفض الطاعن قبولها فمزق المتهم الإيصال الذى كان الطاعن قد أخذ صورته الشمسية وخشى جمع قصاصاته بعد تمزيقه خوفاً من المتهم لأنه كان يحمل بنادقية ولم يبلغ بالأمر إلا فى ١٩٦١/١٠/١٠ بدعوى جريان المفاوضات بينه وبين المتهم فى شأن صلح لم يتم ، واتهمه باتلاف السند موضوع التهمة واختلاسه . وبعد أن عرض الحكم للواقعة على هذا النحو وأورد الأدلة المقدمة عليها من قول الطاعن ، وصورة الإيصال وقصاصات الإيصال الأول ، كر عليها بما يفندوها من عدم اطمئنان المحكمة إلى قول الطاعن ، لأنه لا يعقل أن يمزق السند أمامه دون أن يحاول استنقاذه ، ولأنه تراخى فى التبليغ من ١٩٦١/٩/٢٤ إلى ١٩٦١/١٠/١٠ بفرض أنه أكره فى حينه على السكوت وأنه لا دليل على المفاوضات المزعومة ، وأما ما قدمه الطاعن من صورة السند موضوع الدعوى وقصاصات السند الأول ، فلا يبدو أن يكون دليلاً على وجود علاقة مالية

سابقة بينه وبين المتهم ولا تفيد بذاتها وقوع جريمة ، ومجالها المطالبة المدنية إذا تكاملت شرائطها . وانتهى من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد محصت جوانب الدعوى وأحاطت بظروفها وبالأدلة التي قام الإتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفي في الدعوى وإنكار المتهم - المطعون ضده - فداخلها الريبة في عناصر الإثبات ونجرت باقتناع أكيد بعدم إدانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد حققت شقوية المرافعة بسماعها المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) بجلسته ١٩٦١/٤/١١ ثم بجلسته ١٩٦١/١١/١٩ ، ولا يبين من محاضر جلسات المحاكمة في كلتا درجتى التقاضى أن الطاعن أو المدافع عنه طلب من المحكمة سماع شهادة الكاتب " أحمد السيد " وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الدعوى من واقع الأوراق ، وهى بعد ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هى لزوماً لذلك فإن منعى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له من وجه ولا يعتد به . ولما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض ولا محل حينئذ للتمسك بطلب إحالة دعوى التعويض إلى المحكمة المدنية لأن ذلك محله حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائى بالفصل في دعوى التعويض منعقدا للحاكم الجنائية ولا يكون لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه . ولا جدوى للطاعن فيما يشير بشأن وصف الواقعة ، طالما أن المحكمة قطعت في أصلها بالشك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف تكون وطبقاً لأى كيف ينسب عليها . ولما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الاجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير وسماع مرافعة الخصوم ، فلا يجوز للطاعن أن يجهل ما أثبتته المحكمة من تمام هذا الإجراء إلا بالظن بالتزوير وهو ما لم يفعله . ولما كانت محكمة أول درجة تناولت المذكرة التي

قدمت إليها من الطاعن ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم ترخص لأى من الخصوم في تقديم مذكرة بدفاعه . وكان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية التأجيل لمرض محاميه الأصل ، بل اقتصر على مجرد طلب التأجيل للاستعداد ، فرفضت المحكمة طلبه ، واستمرت في نظر الدعوى ، وكانت إجابة طلب التأجيل أو عدم إجابته في هذه الصورة من إطلاقات محكمة الموضوع ، ولا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السند المقدمة قصاصاته قد استبدل به السند موضوع الدعوى والذي قدمت صورته الشمسية وطوى أصله وكان الطاعن لم يطلب إجراء تحقيق ما بشأن تمزيق أول السندين ، وكان لما أثبتته حكم محكمة أول درجة الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أصله الثابت في الأوراق من محضر الشرطة المؤرخ ١٩٦١/١٠/٣ فإن دعوى الخطأ في الاسناد تكون متفية فضلا عن انتفاء المصلحة في الاحتجاج بها ، وكان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود مزيالدين سالم ، وحسين ساح ، وعبد أبو الفضل حفي .

(١٣٨)

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ القضائية

مواد مخدرة . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

إعفاء المتهم من العقاب عند مبادرته بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . حصول
الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة . وجوب أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة .
المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والإتجار فيها .

طلب المتهم إعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه ساعد السلطات في القبض على متهم آخر . دفاع
جوهرى . عدم تعرض الحكم له . قصور .

تنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : "يعنى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣
و ٣٤ و ٣٥ كل من يبادر من اللجنة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل
علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل
الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة" . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر
جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاء هذا الأخير من العقاب عملا
بنص المادة سالفة الذكر تأسيسا على أنه ساعد السلطات في القبض على المتهم
الثاني . وقد أورد الحكم هذا الدفاع في مدوناته فعلا — وهو دفاع جوهرى —
ومن شأنه إن صح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى ،
وكانت المحكمة لم تعرض له وتقول كلمتها فيه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٢/١٢/٢٥ بدائرة مصر الجديدة محافظة القاهرة : (أولا) جلبا إلى الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) أحرزا بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام حضوريا للطاعن وغيايبا لمتهم الآخر بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما خمسة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة جلب جواهر مخدرة والاتجار فيه في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه التصور في التسبيب، ذلك بأن المدافع عنه قد تمسك باعفائه من العقاب عملا بالمادة ٤٨ فقرة ثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لأنه كان قد أبلغ عن المتهم الثاني في الدعوى وأرشد السلطات عنه وساعد في القبض عليه متلبسا بجريمته مما أدى إلى معاقبته إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه " يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة " . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن

طلب إصفاء هذا الأخير من العقاب عملاً بنص المادة مالفة الذكر تأسيساً على أنه ساعد السلطات في القبض على المتهم الثاني . وقد أورد الحكم هذا الدفاع في مدوناته فعلاً — وهو دفاع جوهري — ومن شأنه إن صح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويتغير به وجه الرأي في الدعوى . ولما كانت المحكمة لم تعرض له وتقول كلمتها فيه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وحده — وبغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
فخار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العبروى .

(١٣٩)

٥

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١٠ب) تقسيم . حكم . "تسييه . تسييب معيب" . تقض . "الطعن
بالنقض" . "أوجه الطعن" .

(١) المقصود بكلمة (تقسيم) في تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠
في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء ؟ المادتان ١ ، ٢ من القانون المذكور
والملذكرة الإيضاحية لسادة الأولى منه .

عدم امتطهار الحكم — في جريمة إقامة بناء على قطعة أرض غير مقسمة
ولم يصدر قرار بتقسيمها — ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناء القانون
وصلة التهم به . قصور .

(ب) النقص الذي ينسب له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة
بمخالفة القانون .

١ — تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم
الأراضي المعدة للبناء على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة (تقسيم)
على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للبادلة أو للتأجير
أو لتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق
قائم " وتنص المادة الثانية على أنه " لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد
الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم " . وجاء
بالمذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على المادة الأولى منه " أنه لكي يكون هناك
تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ،

وليس لعدد القطع حد أدنى فيكفى لوجود التقسيم تجزئة المساحة إلى ثلاث قطع مع توفر باقي الشروط المقررة في المادة الأولى ، على أن المجال يتسع هنا لجانب من الحرية في التقدير ، ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود في القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق العام إذ يفترض في هذه الحالة أن كافة المرافق العامة التي فرض القانون على المقسم إنشاءها موجودة فعلا ، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو للبادلة أو للتأجير أو للتحكير فلا تعتبر تجزئة قطعة أرض إلى عدة قطع بين أفراد أسرة واحدة مثلا تقسيما بالمعنى المقصود في هذا القانون ، وأخيرا يشترط أن تكون التجزئة قد قصد بها إعداد القطع لإقامة مساكن فلا تنطبق أحكام القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض إلى قطع تقام عليها المخازن والمستودعات . ولما كان الحكم لم يظهر بداهة ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون — طبقا للفهم سالف البيان — وصلة المطعون ضده به ، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به .

٢ — القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣/٨/١٩٦٢ بدائرة بندر سوهاج : أقام البناء المبين بالمحضر على قطعة أرض داخل كردون البندر تسع أكثر من ثلاث مساكن غير مقسمة ولم يصدر قرار بتقسيمها . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة بندر سوهاج الجزئية وجهت النيابة تهمة أخرى إلى المتهم وهي أنه أقام بناء بدون ترخيص . وقضت المحكمة المذكورة حضوره بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش والإزالة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا

بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الإزالة وتأيبه فيما عدا ذلك . وقد أعلن إليه هذا الحكم ولم يعارض فيه . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

• المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٣ إلا أنه يبين من كتاب رئيس نيابة سوهاج المؤرخ ٣٠/٩/١٩٦٥ أن الحكم قد أعلن إلى المطعون ضده في ٢٩/١٢/١٩٦٣ ولم يعارض فيه ، وبذلك أصبح نهائيا من قبل أن تقرر النيابة العامة بالظعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم يكون الظعن جائزا .

وحيث إن الظعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإلغاء عقوبة الإزالة المحكوم بها من محكمة أول درجة في تهمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ استنادا إلى أنه لم يثبت في حق المطعون ضده أنه هو الذي أنشأ التقسيم وأنه ليس في الأوراق ما يلزمه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من ذلك القانون ، مع أن تحصيل الحكم لواقعة الدعوى — أخذا بما جاء بمحضر مهندس التنظيم هو أن المتهم أقام المباني على أرض زراعية لا تطل على طريق قائم وتخضع لأحكام قانون التقسيم ، ومؤدى وصف الأرض التي أقيم عليها البناء على هذا النحو قاطع في الدلالة على حاجتها إلى كافة الاشتراطات المنصوص عليها بالمادة ١٢/٢ من القانون المذكور وينطوي حتما على مخالفة لأحكامها مما يستتبع توقيع عقوبة الإزالة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة ، التزاما من المحكمة بأن تحصر الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا دون التقييد بالوصف الذي أعطته النيابة للواقعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على ترديد ما ورد بمحضر الضبط من أن المتهم (المطعون ضده) أقام المباني الموضحة بالمحضر على أرض زراعية لا تطل على طريق قائم وتخضع لأحكام قانون التقسيم . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء تنص على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة (تقسيم) على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مباني عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم " وتنص المادة الثانية على أنه " لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم " . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على المادة الأولى منه " أنه لكي يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ، وليس لعدد القطع حد أدنى فيكفي لوجود التقسيم تجزئة المساحة إلى ثلاث قطع مع توفر باقي الشروط المقررة في المادة الأولى ، على أن المجال يتسع هنا لجانب من الحرية في التقدير ، ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود في القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق العام إذ يفترض في هذه الحالة أن كافة المرافق العامة التي فرض القانون على المقيم إنشاءها موجودة فعلا ، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو للبادلة أو للتأجير أو للتحكير فلا تعتبر تجزئة قطعة أرض إلى عدة قطع بين أفراد أسرة واحدة مثلا تقسيما بالمعنى المقصود في هذا القانون ، وأخيرا يشترط أن تكون التجزئة قد قصد بها أعداد القطع لإقامة مساكن فلا تنطبق أحكام القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض إلى قطع تقام عليها المخازن والمستودعات " . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون — طبقا للفهم سالف البيان — وصلة المطعون ضده به ، مما يعيب الحكم

بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار
إثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثارته النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ
في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا القصور — الذى يتسع له وجه الطعن —
له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ،
فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما تنبئه
الطاعة في طعنها .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود هززالدين سالم ، وحسين صالح .

(١٤٠)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ القضائية

اثبات . "اعتراف" . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" . اكراه .

الاعتراف الذي يعول عليه . وجوب أن يكون اختياريا . حصوله تحت تأثير
الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين من أمر غير مشروع ولو كان صادقا . عدم
اعتباره اعترافا . على المحكمة بحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها
لا كراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق إن هي رأت التعويل على الدليل المستند
به . مثال .

من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر
كذلك إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين من أمر
غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .
والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات
المقول بحصولها لا كراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق إن هي رأت التعويل
على الدليل المستند منه . ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه
بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب "الكلب البوليسي" عليهما واعتراف
الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحت الدفع ببطلان اعترافه
استنادا إلى تفاهة الاصابة المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات
الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصابتهما ،
فإن حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه . ولا يفتى في ذلك ما ذكرته المحكمة

من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضها ومنها مجتمعته تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي اتهمت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين — بأنهما في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز شربين محافظة الدقهلية : (أولا) قتلا رزقة أحمد بدر عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيئا النية على قتلها وصمما عليه وأعدا لذلك حجرا وانتظراها بالطريق الذي أيقنا مرورها فيه وما أن ظفرا بها حتى انهالا عليها ضربا بالجمركم المتهم الثاني أنفاسها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودب بحياتها . (ثانيا) سرقا المبلغ المبين القدر بالمحضر للجنى عليها سالفة الذكر . وطلبت إلى مستشار الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧/٥ و ١٧/٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك بأنهما دفعا بأن الإتهام المنسوب صدورهما اليهما في التحقيقات والذي دانهما الحكم اعتمادا عليه قد صدر نتيجة إكراه وقع عليهما من وثوب الكلب (البوليسى) عليهما و استدلا على ذلك بما تخلف بهما من إصابات من جراء ذلك ، إلا أن الحكم استند في رده على هذا الدنع إلى ما قاله من أن أقوال الطاعنين

جاءت متطابقة في خصوص تصوير الحادث وكيفية ارتكابه وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهرى ولا يسوغ به إطراحه، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين دفع ببطلان الإعتراف المستند إليهما لصدوره منهما تحت تأثير إكراه وقع عليهما من رجال الشرطة وهو وثوب "الكلب البوليسى" عليهما وإحداث إصابات بهما نتيجة لذلك ، وقد أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك في الدعوى مستندة فيما استندت إليه إلى اعتراف الطاعنين في التحقيقات وردت على هذا الدفاع بما مؤداه أنه ثبت وجود إصابات بالطاعنين تحدث من أظافر أو عقرجيوان إلا أن ما أدلى به كل منهما من اعتراف مفصل في خصوص تصوير الحادث وكيفية ارتكابه والآلة المستعملة فيه جاء مطابقا لما أدلى به الآخر ومؤيدا بقرار الصفة التشريحية ... الأمر الذى لا يمكن معه القول بأن اعتراف الطاعنين كان نتيجة تعرف الكلب عليهما وخاصة أن إصابات الطاعن الأول كانت من التفاهة بحيث لم يتقرر لها علاج وهو الذى بدأ بإظهار استعداده للاعتراف بعد أن تعرف عليه الكلب ... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه . والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والإصابات المقول بحصولها لإكراهه عليه ونفى قيامها فى استدلال سائق إن هو رأت التعويل على الدليل المستمد منه. ولما كانت المحكمة قد سلمت فى حكمها المطعون فيه بتخلف إصابات بالطاعنين نتيجة وثوب "الكلب البوليسى" عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحنا الدفع ببطلان اعترافه استنادا إلى تفاهة الإصابة المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لمساديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين

اصترافه هو والطاعن الآخر وبين إصابتها ، فان حكمها يكون عندئذ قاصرا
متبعينا نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة
في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيسة
القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي
كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة. لما كان ما تقدم ،
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه
الظن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين مالم ، وحسين سامح .

(١٤١)

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ القضائية

(١) دعوى جنائية . ” رفعها “ . نقد . جمارك .

صور القيود التي ترد على حق البياة في رفع الدعوى الجنائية : (الشكوى) ونقد
بها حماية صالح المبنى عليه الشخصى — و (الطلب) وهو يصدر من هيئة عامة بتعب
حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها أو بصفتها أمانة على مصالح الدولة العليا . انصراف
الطلب إلى الجريمة ذاتها . انطوائه على تصريح باتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى
عنها دون اعتبار لمرتكبها . تحديد شخص المتهم لا يعتبر بياقا جوهريا في الطلب —
و (الاذن) وأريد به حماية شخص معين ينسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في
رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال . تحديد شخص المتهم بيان جوهرى
في الاذن .

مؤدى نص المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد
المعدل — أن الجرائم المنو عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتعلق بأشخاص
معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها .
تكيف القيد الوارد بنك المادة بأنه طلب . ليس يفرض خروج على صراحة النص
في تعبيره بأنه ” إذن “ . ما دام هذا التكيف هو الذى يتفق وحكم القواعد
العامة .

(ب) قانون . لأئحة تنفيذية . نقد . عقوبة . جمارك .

للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ
القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها استنادا هذه
السلطة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥

لسنة ١٩٤٨ مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنته الدستور . الإذن الوارد بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد لا يبدو أن يكون تردداً للإذن العام سالف الذكر . ما تضمنته القرار المذكور من شروط خاصة بإلزام المستورد بتقديم شهادة الجمرك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية من أجل استيرادها بعد منبأ لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
تخلف تحقق هذه الشروط . وجوب توقيع مقربة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف البيان .

(ج) نقد . شهادة جمركية قيمية . جمارك .

العبرة — بصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار المنفذ بشأن استخراج شهادات الجمرك القيمة — هي برمول البضائع إلى جمرك مصر لا إلى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها .

(د) شهادة جمركية قيمية . نقد .

إيجاب القانون تقديم شهادة جمركية قيمية مسئلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها من العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في وسائل منفردة . حلة ذلك ؟

١ — أفصح المشرع — بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث — الشكوى — وقصدها حماية مصالح المجنى عليه الشخصي — والطلب — وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا — والإذن — وقد أريد به حماية شخص معين يتنسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينطوي على تصريح باتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمركبها — أما مباشرة الإجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تفرعاً على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهرى في الإذن ، أما الطلب فإنه يكتفى لصحته اشتماله على البيانات

التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق من اسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله . ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل تنص على أنه "لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو ممن يندبه لذلك". ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . ومما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلتزم أحيانا بالتعبير الفني الدقيق فيما يورده عن قيود رفع الدعوى إذ استعمل في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ على سبيل المثال عبارة "شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه" مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى، وبذلك فلا محل للقول بأن تكليف القيد الخاص بجرائم النقد بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه إذن مادام التكليف الأول هو الذي يتفق وحكم القواعد العامة ، وبذلك فإنه يكفي لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى اشتماله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلا تعيين من صدر باتخاذ الإجراءات قبله ودون أن يؤثر في صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التي صدر من أجلها وهل وهو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهري في الطلب . ولما كان المتهم لا ينازع في صدور الطلب — أو الإذن كما عبرت عنه المادة التاسعة — عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه ، وكان الثابت باقراره في محضر الشرطة أنه عضو مجلس الإدارة المسئول عن الشركة وبالتالي ممن عدتهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يثيره المتهم بدعوى بطلان الإجراءات يكون على غير أساس متعينا رفضه .

٢ — من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى الذي صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستندا في الأصل

إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور ولا يعلو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر. وليس معنى هذا الإذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعطل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعنى من هذا التنفيذ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمر ك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعمله الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلا للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية والتي تضمنها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون مايلي ذلك من إجراءات ، فردود بأنه يتنافر والغاية التي تغياها الشارع من الحفاظ على مالدى البلاد من عمله صعبة وإحكام الرقابة على النقد الأجنبي إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العمله الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أخرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمрад الشارع وإهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لاستمد له من القانون إزاء عموم نصه . ومن ثم فانه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد .

٣ - الدفع من المتهم بأن البضاعة التي أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها كانت مطلوبة لحكومة غزة التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهي لم تخطر بوصول تلك البضاعة إلا بعد انقضاء الميعاد القانوني - مردود بأن العبرة هي بوصول البضائع إلى جمرک مصر لا إلى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها . ولما كان المتهم مقرا بأن البضاعة التي أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى الجمرک المصري أولا ، وكانت مصلحة الجمارک بالجمهورية هي الجهة المختصة بتأني طلبات الحصول على الشهادة القيمية دون تلك الجهة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، وكان المتهم معترفا بعدم تقديم الطلب في الميعاد المقرر . فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا يجدي التنصل من تبعه عدم قيامه بواجبه المقرر في القانون بما يدعيه من تأخر الحاكم الإداري لإقليم غزة في الرد على مكاتبات الشركة له بطلب موافاتها بما يفيد استلام البضاعة لأن ذلك لا يعفيه أصلا من الالتزام بتقديم تلك الشهادة في الميعاد المقرر من وقت وصولها إلى جمرک مصر .

٤ - يوجب القانون تقديم شهادة جمركية قيمية مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها من العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة ، إذ أن المقصود بالمراقبة ليس ورود البضائع في ذاته بقدر ما هو تتبع عمليات النقد الأجنبي المفرج عنه بكل استمارة على حدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٥٦ بدائرة امبابة :
لم يقدم إلى المصرف الذي يتعامل معه "بنك الجمهورية" ما يثبت استخراج شهادة جمرك قيمية مبينا فيها أن البضائع التي أفرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية قد وردت إلى مصر في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ الاعتماد المفتوح لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع ثمنها . وطلبت عقابه

بالمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨
 والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون
 رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة امباية الجزئية دفع الحاضر
 مع المتهم : (أولا) ببطلان الإجراءات (ثانيا) باعتبار الواقعة مخالفة .
 (ثالثا) بعدم سرعان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على الواقعة . والمحكمة المذكورة
 قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ عملا بالمواد ١ و ٩
 من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقوانين أرقام ١٢٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١
 لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ و ٥٧ لسنة ١٩٥٧ والمادة ١ من قرار وزير
 المالية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٨ (أولا) برفض الدفع ببطلان الإجراءات والدفع
 باعتبار الواقعة مخالفة والدفع بعدم سرعان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
 على الواقعة (ثانيا) بتغريم المتهم ٢٧٥٧ ج و ١٥٦ م وتغريمه قيمة المبلغ الذى رفعت
 الدعوى الجنائية بسببه وقدره ١٣٧٨ ج و ٥٧٨ م كغرامة إضافية . فاستأنف
 المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت
 حضوريا بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
 بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار الواقعة مخالفة والقضاء بالقضاء الدعوى العمومية
 بمضى المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم
 بطريق النقض وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ قضت محكمة النقض بقبول
 الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة
 الجيزة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . وأمام محكمة
 الجيزة الابتدائية بهيئة مجمدة تمسك الحاضر مع المتهم بالدفع السابق لإبداؤها
 ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا
 وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان الإجراءات واعتبار الواقعة جنحة ورفض
 الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم
 بطريق النقض وبتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة النقض بقبول
 الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر
 الموضوع . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الاستئناف سبق الحكم بقبوله شكلا .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المتهم بوصف أنه في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٥٦ بامبابة لم يقدم إلى المصرف الذي يتعامل معه "بنك الجمهورية" ما يثبت استخراج شهادة جمركية قيمة ميبا فيها أن البضائع التي أفرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية قد وردت في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتماد المفتوح لتغطية قيمة الواردات في مصر أو من تاريخ دفع ثمنها . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ .

وحيث إن واقعة الدعوى تحصل في أن مدير هام النقد وجه في ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٧ مذكرة إلى النيابة العامة تتضمن أن شركة شمال شرق أفريقيا التجارية لم تقدم خلال المدة القانونية شهادة الجمرك القيمة الدالة على أن البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها بموجب الاستمارة ١ ٥٢٨٥٦ المؤرخة في أول فبراير سنة ١٩٥٦ عن عملة أجنبية بلغت ٢٢٢٢٦ مارك ألماني تعادل ٢٧٥٧ جنيها و ١٥٥ مليا ، قد وردت إلى مصر — على الرغم من استعمالها الاعتماد المفتوح في حدود مبلغ ١٦١١٣ مارك أي ما يعادل ١٣٧٨ جنيها و ٥٧٨ مليا في ١٩٥٦/٢/٤ وإذن للنياية في السير في الاجراءات ورفع الدعوى العمومية . وقد سئل المتهم في محضر الشرطة المؤرخ في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة شمال شرق أفريقيا التجارية — كما ذكر في أقواله — فأقر بعدم تقديم الشهادة القيمة في الميعاد وأنه مسئول عما حدث وتعهده بارسال الشهادة المطلوبة إلى البنك في خلال اسبوعين من تاريخ هذا المحضر . ثم أحالته النيابة إلى المحاكمة وإذ مثل أمام المحكمة دفع تلك التهمة بما يأتي : (أولا) بطلان اجراءات محاكمته تأسيسا على أن الإذن بالسير في الاجراءات ورفع الدعوى طبقا للسنتين ٩ من قانون الاجراءات الجنائية و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لم يصدر ضده بالمخالفة لنصهما بل صدر ضد شركة شمال شرق

أفريقيا التجارية وهي شخص اعتباري مستقل عنه وغير قابل للمحاكمة .
 (ثانيا) : أن الواقعة المسندة إليه هي مخالفة تأسيسا على أن قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ الذي استلزم تقديم الشهادة القيمة في الموعد الذي حدده ، إنما هو لائحة تنفيذية وقد خلت من النص على توقيع أية عقوبة لمخالفة أحكامها . ومن ثم فإن هذه الجريمة تخضع للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات لا بعقوبة اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . (ثالثا) : أن البضاعة التي أفرج عن تلك العملة الأجنبية من أجل استيرادها كانت مطلوبة لحكومة غزة التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . وهي لم تخطر بوصول تلك البضاعة إلا بعد انقضاء الميعاد القانوني . كما أن الموظف المختص بالشركة بتقديم تلك الشهادة كان مريضا وغادر البلاد دون أن يخطر من حل محله بموضوع تلك الشهادة . وبذلك فإنه مع التسليم بعدم تقديم تلك الشهادة في الميعاد فقد كان ذلك راجعا إلى هذا العذر القهري سالف الذكر . (رابعا) : أن الواقعة موضوع الاستمارة رقم ٥٢٨٥٦ التي رفعت الدعوى الحالية ضدها هي بذاتها موضوع الاستمارة رقم ٥٢٨٥٩ التي رفعت عنها الدعوى ٤٤٣٧ سنة ٥٧ إمابة لأن البضاعة التي استوردت في الدعويين هي رسالة واحدة وردت باستمارتين منفصلتين .

وحيث إنه من الدفع الأول فإنه في بيان التكييف القانوني للسليم للقيود المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . يحين التنويه ابتداء بأن المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة من قانون الإجراءات الجنائية تكفلت بتحديد في فصل التفرقة بين الشكوى والإذن والطلب بالنظر إلى الطبيعة القانونية لكل منها فقالت "يعلق القانون رفع الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه في الجرائم التي تمس مصلحته أكثر مما تمس مصلحة الجماعة وتارة يعلق القانون رفع الدعوى الجنائية على طلب يقدم من جهات معينة في الجرائم التي تقع ضد هيئة من الهيئات النظامية أو مصلحة عامة أو جهة أجنبية . وتارة أخرى يعلق القانون رفع الدعوى على صدور إذن في الجرائم التي تقع من أحد أعضاء بعض الهيئات النظامية لأن في رفعها بدون هذا الإذن مساسا بما لهذه الهيئات من استقلال" وبذلك يكون المشرع قد أنصح عن قصده من تقييد حق النيابة

في رفع الدعوى الجنائية على تلك الصور الثلاث . فاما الشكوى فقد قصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى . واما الطلب فهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا . واما الإذن فقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التى قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينطوى على تصريح باتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها — أما مباشرة الإجراءات قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهى إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . و يترتب تفريعا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهري في الإذن . أما الطلب فإنه يكفى لصحته اشتماله على البيانات التى تحدد الجريمة ذاتها التى صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق من إسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله .

وحيث إنه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة الدعوى يبين أن المادة التاسعة من القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۶۷ المعدل تنص على أنه "لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدمة ذكرها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك" ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . ومما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلتزم أحيانا التعبير الفنى الدقيق فيما يورده عن قيود رفع الدعوى . إذ استعمل في القانون رقم ۳ سنة ۱۹۰۳ على سبيل المثال عبارة "شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه" مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى وبذلك فلا محل للقول بأن تكييف القيد الخاص بجرائم النقد بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه إذن ما دام التكييف الأول هو الذى يتفق وحكم القواعد العامة وبذلك فإنه يكفى لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى اشتماله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلا تعيين من صدر باتخاذ الإجراءات قبله ودون أن يؤثر في صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التى صدر من أجلها وهل هو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير (م - ۴ - ج)

جوهري في الطلب . لما كان ذلك ، وكان المتهم لا ينازع في صدور الطلب — أو الإذن كما عبرت عنه المادة التاسعة — عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه . وكان الثابت باقراره في محضر الشرطة المؤرخ ١٨/٩/١٩٥٧ أنه عضو مجلس الإدارة المسئول عن شركة شمال شرق أفريقيا التجارية وبالتالي ممن عددهم المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، فإن ما يشير به المتهم بدعوى بطلان الإجراءات يكون على غير أساس متعينا ورفضه .

وحيث إنه عن الدفع بأن الواقعة مخالفة وليست جنحة فإنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ وعلى المذكرة التفسيرية المرافقة له : ” أن الشارع رأى الإفادة من نص اتفاقية ” بریتون وودز ” الذي يبيح استمرار القيود في فترة الانتقال ونظرا لأن مصر بعد انتهاء العمل باتفاقية العملة الصعبة في ١٥ يولييه لسنة ١٩٤٧ واضطرابها إلى الاعتماد على نفسها في الحصول على ما يلزمها من عملات أجنبية ، لذلك وجب أن تكون الرقابة على النقد الأجنبي أوفى شمولاً وأدق أحكاماً مما ينص عليه التشريع القائم قبل إصدار القانون المذكور ... كما رأى النص على تفويض وزير المالية سلطة اتخاذ التدابير والقواعد التي تلزم من آن لآخر . لإحكام الرقابة سدا للنقص القائم إذ ذاك وقد جعل القانون سلطة الوزير في هذا الشأن واسعة إلى حد كبير ليتسنى مواجهة الظروف التي تتغير من وقت لآخر باتخاذ تدابير تلائمها وأوضاع تتشى مع كل تغيير يطرأ على الحالة الاقتصادية والمالية وجعل القانون هذه السلطة من اختصاص وزير المالية دون مجلس الوزراء اقتصادا للوقت وتسهيلا للإجراءات ” . وتشيا مع هذا النظر جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديله بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ فحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها . . . إلا بالشروط والأوضاع التي تمدهم بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك ، وأصدر وزير المالية القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤٨ استنادا إلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وإلى القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع

الخاصة بتنفيذ القانون المذكور المعدل بالقرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ وأوجب في مادته الأولى "على المستوردين أن يقدموا إلى المصارف التي يتعاملون معها شهادة الجمر ك القيمة من الواردات مبينا فيها أن البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى مصر بالتطبيق للقواعد التي أقرتها اللجنة العليا لمراقبة عمليات النقد الأجنبي المنشأة بالقرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٧ . وتنفيذا للسادة الثامنة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ يجب أن تقدم تلك الشهادة إلى المصارف المشار إليها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها . ويجب أن يقدم طلب الحصول على شهادة الجمر ك القيمة إلى مصلحة الجمارك قبل انقضاء الميعاد المتقدم بشهر على الأقل " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ المسمى الذي صدر القرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٨ في ظله بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر . وليس معنى هذا الإذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك . وكان ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بإلزام المستورد بتقديم شهادة الجمر ك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل

المحدد ، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلا للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية والتي تضمنها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسري على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلي ذلك من إجراءات ، فردود بأنه يتنافر والغاية التي تغياها الشارع من الحفاظ على مالى البلاد من عملة صعبة وإحكام الرقابة على النقد الأجنبي إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع وإهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا سند له من القانون إزاء عموم نصه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الصدد ، ومن ثم يكون الدفع باعتبارها مخالفة في غير محله ويتمين رفضه .

وحيث إنه عن الدفع الثالث فإن تأخر حكومة غزة بإخطار المتهم بوصول البضاعة مردود بأن العبرة هي بوصول البضائع إلى جمرک مصر لا إلى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها . لما كان ذلك ، وكان المتهم مقرا بأن البضاعة التي أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى الجمرک المصرى أولا- وكانت مصلحة الجمارك بالجمهورية هي الجهة المختصة بتلقى طلبات الحصول على الشهادة القيمية دون تلك الجهة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . وكان المتهم معترفا بعدم تقديم الطلب في الميعاد المقرر، فإن ما يشيره في هذا الصدد يكون على غير أساس ولا يجدي التوصل من تبعة عدم قيامه بواجبه المقرر في القانون بما يدعيه من تأخر الحاكم الإدارى لإقليم غزة في الرد على مكاتبات الشركة له بطلب موافاتها بما يفيد استلام البضاعة لأن ذلك لا يعفيه أصلا من الالتزام بتقديم تلك الشهادة في الميعاد المقرر من وقت

وصولها إلى جمر ك مصر . كما لا يعول على ما زعمه المتهم من أن سبب التأخير في تقديم تلك الشهادة يرجع إلى أن الموظف المختص بتقديمها كان مريضاً ثم غادر البلاد دون أن يخطر من حل محله بتقديمها إذ أنه لم يقدم دليلاً على ذلك وقد أفسحت له المحكمة مجال إثبات هذا الزعم دون جدوى ، ومن ثم فإن ما يشير به في هذا الوجه من دفاعه يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إنه من الدفع الأخير والقول بوحدة الواقعتين موضوع الاستمارتين ٥٢٨٥٦ و ٥٢٨٥٩ فإنه يبين من الأوراق والمستندات المقدمة من المتهم أن الاعتماد المفتوح بموجب الاستمارة الأولى هو بمبلغ ٣٢٢٢٦ مارك ألماني وبموجب الاستمارة الثانية هو بمبلغ ٩٢٠,٨٣ مارك ألماني وأن الشركة استوردت لحساب حاكم إقليم غزة ، وجبها ثلاث سيارات سلمت إليه في ١٩٥٦/٢/٢٧ ثم أربع عشرة سيارة أخرى سلمت إليه في ١٩٥٧/٨/١٢ . لما كان ذلك ، وكان القانون يوجب تقديم شهادة قيمية مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب كل من هاتين الاستمارتين دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها من العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة إذ أن المقصود بالمراقبة ليس ورود البضائع في ذاته بقدر ما هو تتبع عمليات النقد الأجنبي المفرج عنه بكل استمارة على حدة ، ومن ثم تكون هاتان الواقعتان مستقلتين ويكون هذا الدفع على غير أساس من القانون متعيناً رفضه . لما كان ذلك ، وكان المتهم معترفاً في محضر ضبط الواقعة بوقوع الجريمة المسندة إليه وبمسئوليته عنها فإنه يكون قد ثبت في حقه مما تقدم جميعه أنه في الزمان والمكان السالفي الذكر لم يقدم إلى المصرف الذي يتعامل معه " بنك الجمهورية " ما ثبت استخراجه شهادة جمركية قيمية مثبتة فيها أن البضائع التي أفرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية قد وردت في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتماد المفتوح لتغطية قيمة الواردات في مصر أو من تاريخ دفع القيمة وعقابه ينطبق على المواد ٩٠١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل برقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ . ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله للأسباب السالفة الذكر ويتعين تأييده مع إعفاء المتهم من المصروفات الجنائية .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يرئس رئيس المحكمة ، وبحضور اسادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(١٤٢)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) دعوى مدنية . نقض . " أسباب الطعن " . " ما لا يقبل منها " .

اشتراط المادة ٢٦١ إجراءات لانتظار الدعوى متروكة أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة .
ترك المرافعة من المسائل التي تستلزم تحقيا موضوعيا . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) تقليد . تزوير . إثبات .

إثبات التقليد أو التزوير ليس له طريقا خاصا .

(ج) حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " خبرة " .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها .

(د) حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

عدم إلزام المحكمة بالرد استقلالا على الدفاع الموضوعي . كفاية الرد الضمني .

١ - إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكلاء عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة . فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله

المحكمة، ولذا فإن ترك المرافعة بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض (١).

٢ — لم يجعل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة للتدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها ، ومادامت قد اطمانت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك .

٤ — لا تلزم المحكمة بالرد استقلالا على كل ما يثيره الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/١١/١٩٥٦ بدائرة قسم الدرب الأحمر : (أولا) اتكب تزويرا في سند دين نسبه إلى حسين السيد شرف المواردى وذلك بأن قلد إمضاءه . (ثانيا) استعمل السند المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى حسين شرف المواردى الذى توفى أثناء نظر الطعن بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضوره بتأريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات (أولا) فى الدعوى الجنائية : بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وذلك عن التهمتين المسندتين إليه (ثانيا) وفى الدعوى المدنية : بالزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى ثلاثين جنيها على سبيل التعويض النهائى مع إلزامه المصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية

(١) مثل هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ .

بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية جديدة - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرم يمتى تروير محرر عرفي واستعماله وألزمه بالتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الدعوى أجلت مرارا أمام محكمة ثانى درجة عند إعادة نظرها بعد نقض الحكم الاستئنافية الأول وكان التأجيل لإعلان المدعى بالحقوق المدنية الذى تخلف عن الحضور . مما كان يقتضى اعتباره تاركا لدعواه المدنية عملا بالمادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة" فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . ولذا فإن ترك المرافعة بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يشير في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع، فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من الطعن هو القصور والاخلاق بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن تمسك فى المذكرة التى قدمها لمحكمة ثانى درجة — عند إعادة المحاكمة — بوجوب إجراء المضاهاة على الأوراق الرسمية التى كان قد قدمها قبل نقض الحكم الاستثنائى الأول والتى تحمل توقيع المدعى بالحقوق المدنية فى ظروف معاصرة لتحرير السند المطعون عليه بالتزوير أى قبل قطع إتهام يد المدعى المشار إليه طبقا للشهادة الطبية الدالة على ذلك — وهى غير الأوراق العرفية التى سبق أن أجريت المضاهاة عليها ، إلا أن المحكمة الاستئنافية لم تجب هذا الطلب والتفتت عما أبداه الطاعن من دفاع فى هذا الصدد مغفلة دلالة الشهادة سائلة البيان الصادرة من مستشفى القصر العينى والتى تفيد أن المطعون ضده قد دخل هذا المستشفى بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٥٧ حيث أجريت له جراحة بتر إتهام يده اليمنى وفى التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين الطاعن بهما . وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ومن بينها ما أثبتته تقرير قسم بحوث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى من أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه والمطعون ضده بالمحرر موضوع الدعوى مزور عليه بطريق التقليد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن ما أثاره الطاعن فى مذكرته التى قدمها للمحكمة الاستئنافية بعد نقض الحكم الاستثنائى الأول فى شأن طلبه إجراء المضاهاة على أوراق صادرة من المجنى عليه قبل بتر إتهام يده اليمنى فى التاريخ المحدد بشهادة المستشفى المقدمة ، قد تعرض له تقرير قسم بحوث التزييف والتزوير الذى استندت إليه المحكمة فى إدانة الطاعن ، والذى تضمن أن المضاهاة لم تقتصر على أوراق استكتاب المجنى عليه بل شملت أوراقا أخرى صادرة منه فى تواريخ تبين أن بعضها سابق على تاريخ إجراء عملية البتر والبعض الآخر لاحق عليه . لما كان ذلك ، وكان التقرير المشار إليه قد انتهى إلى أن توقيعات المجنى عليه بالأوراق التى أجريت المضاهاة عليها تتفق وتوقعاته بأوراق الاستكتاب وأنها جميعا تختلف عن التوقيع المنسوب إليه بالمحرر موضوع

الدعوى الذى ثبت أنه مزور عليه بطريق التقليد . ولما كان الطاعن لم ينازع في صحة الأوراق التى تمت المضاهاة عليها . وكان القانون لا يجعل لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا . وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم بحوث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى واستند إليه في قضائه بادانة الطاعن ، فان هذا يفيد أنه اطرح ما أثاره الطاعن في دفاعه الموضوعى سالف البيان ، دون أن يلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً ، اكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمد عباس المرادي .

(١٤٣)

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ القضائية

(١) شك بدون رصيد . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع .
"الاخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .

تقديم الطامن مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصداره بالشك ، ومنعه صرفه ،
وحصول المدعى المدني عليه بطريق النصب . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض
له استقلالا واستظهاره وتمحيص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه عنه .
إمساكها عن ذلك . قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع .

(ب) محكمة استئنافية . إجراءات المحاكمة .

المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب
مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام
محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ١٣٢/١
إجراءات .

١ — إذا كان الطامن قد قدم إلى محكمة ثانية درجة مذكرة متممة لدفاعه
الشفوى الذى أبداه بجلسة المرافعة ضمنها ظروف إصداره الشك موضوع الدعوى
ومنعه صرفه وما ساقه تديلا على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا
الشك إنما كان بطريق النصب . كما قدم مستندات يستند إليها في دفاعه ،
وكان دفاع الطامن الذى ضمنه المذكرة سائلة الذكر هاما وجوهريا لما يترتب
عليه من أثر في تحديد مسئوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض

له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت إطراحه منه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

٢ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع — بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جنح مصر الجديدة الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٥ مايو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم مصر الجديدة: أعطاه بسوء نية الشيك رقم ٤٣٩٣٤٢ بمبلغ ٢١٦ ج و ٣٥٠ م على بنك مصر فرع الدواوين دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمسنتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح مصر الجديدة الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، وقضت المحكمة المذكورة حضورياً في ١٠/٢٠/١٩٦٢ عملاً بمادتي الاتهام (أولاً) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها (ثانياً) حبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية (ثالثاً) إلزام المتهم أن يؤدي إلى المدعى بالحق المدني قرشاً صاغاً واحداً على سبيل التعويض المدني والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابياً بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٢

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع
برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث
سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وذلك عملا بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون
العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي
الذي دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وألزمه بالتعويض ، قد شباه قصور
في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يعرض للدفاع الجوهري الذي
أبداه الطاعن في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية والتي ضمنها ظروف إصداره
الشيك موضوع التهمة المسندة إليه والملازمات التي كانت تخوله إيقاف صرفه .
وقد دفع الطاعن في تلك المذكرة بأنه إذ أصدر الشيك إنما كان ضحية لجريمة نصب
وقعت عليه من قبل المدعى بالحقوق المدنية الذي أوهمه بأنه يزعم تقديم عطاء
إلى مؤسسة الذرية وأنه يلزمه أن يرفق بعطائه شيكا بمبلغ ٢١٦ ج و ٣٥٠ م
ورجاء أن يعطيه شيكا بهذا المبلغ مؤرخا ١٩٦١/٥/٥ حتى يتسنى له تقديمه
إلى المؤسسة بزعم عدم وجود شيكات مطبوعة لديه . على أن يحور له في مقابل
هذا الشيك شيكا على ورقة بيضاء بذات المبلغ مؤرخا ١٩٦١/٥/٢ وكان مفهوم
تبادل الشيكين وتساوي القيمة في كل منهما وكون أحدهما وهو الصادر لصالح
الطاعن ، سابقا على استحقاق الآخر بثلاثة أيام ، أن يقبض الطاعن قيمة الشيك
المعطى له ثم يودع هذه القيمة بحسابه الجاري على ذمة مصرف الشيك الثاني ولكنه
عند ما تقدم بالشيك الصادر لصالحه لصرف قيمته في تاريخ استحقاقه أفيد بعدم
وجود حساب للساحب . فأدرك أنه وقع ضحية جريمة نصب ، ولم يجد مناصا
من أن يأمر بإيقاف صرف الشيك موضوع الدعوى دفاعا عن ماله الذي كاد
أن يبتز منه ، غير أن المحكمة التفتت عن دفاع الطاعن ومستنداته التي قدمها
تأييدا له وقضت بادانته دون أن تضمن حكمها ردا سائغا يبرر اطراحها لهذا
الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم إلى محكمة ثاني درجة مذكرة متممة لدفاعه الشفوي الذي أبداه بجلسة المرافعة ضمنها ظروف إصداره الشيك موضوع الدعوى ومنعه صرفه ، وما ساقه تدليلا على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيك إنما كان بطريق النصب ، على نحو ما رددته في وجه طعنه كما قدم حافظة بالمستندات التي يستند إليها في دفاعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي دان الطاعن ، أخذا بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن في مذكرته إلا بقوله ” ولا عبرة بما أثاره المتهم في مذكرته ولا بصورة الحكم التي قدمها إذ أن ذلك لا ينفي جريمة إصدار شيك تكاملت فيه جميع الشرائط القانونية للشيك بدون رصيد “ . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن ، الذي ضمنه المذكرة سالفة الذكر ، يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تحصر عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت اطراحه عنه ، أما وقد أمسكت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة القاصر المشار إليها فيما تقدم فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم . ولا يعترض على هذا بأن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، ذلك بأن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وإلزام المطعون ضده المصروفات المدنية بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيرد الطاعن في أوجه الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 حدين المركي ، وجمال المرمقاري ، وعبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين مزام .

(١٤٤)

الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٥ القضائية

شهادة صحية . تقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية مستندا في الأصل إلى الاذن العام الذي تضمنه الاعلان الدستوري في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ وتنفيذا لحكم المادة ٢٣ الوارد بالبواب الرابع من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتراطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية . انعطاف العقاب المين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع على الاخلال بمضمون قرار وزير الصحة المذكور .

اعتبار الحكم المطعون فيه تهمة الإغتهال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت انخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل بلحراثيها لمخالفة لاجنعة .
 خطأ في تطبيق القانون .

الأصل أنه لكي يحقق النص التشريعي العلة من تطلبه فانه يتعين أن يكون كاملا مبينا الفعل الاجرامي والعقوبة الواجبة التطبيق . على أنه لأخرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد عقوبته تاركا للأئحة البيان التفصيلي لذلك الفعل أخذا بما هو مقرر للسلطة التنفيذية من تولى الأعمال التشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه أن يخالف غرض الشارع وهي السلطة المستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . وقد عني الاعلان الدستوري

في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ —
 في ظل الدستور المؤقت — والذي صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢
 في شأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق
 الغذاء والشراء — في ظله ، بتقنين هذا المبدأ فنص في المادة ١٧ منه على
 أن ”يمارس المجلس التنفيذي : (أ) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية
 وفقا للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها“ ومن ثم يكون هذا القرار
 مستندا في الأصل إلى الاذن العام الذي تضمنه ذلك الاعلان الدستوري ولا يعدو
 الاذن الوارد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية
 للوقاية من الأمراض المعدية أن يكون ترديدا لهذا الاذن العام المستند من النص
 المشار إليه ، وليس في هذا الاذن نزول من السلطة التشريعية عن سلطتها
 في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو في حقيقته دعوة لهذه السلطة لاستعمال
 حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين في الحدود مألوفة البيان .
 ولما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر تنفيذيا لحكم
 المادة ٢٣ الوارد بالبواب الرابع منه إذ أنه يشتمل على أمر لازم عن طبيعة
 الفعل ، وضروري لتطبيق القانون وجوهري لتنفيذ المادة المذكورة وذلك
 بما جاء به من بيان لاجراءات الوقاية والمكافحة من الأمراض المعدية التي
 أوجهاها النص ، ومن ثم فالعقاب المبين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة
 أحكام البواب الرابع ينعطف أيضا على الإخلال بمضمون ذلك القرار .
 فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول
 على شهادة صحية تثبت انحلل من الأمراض المعدية وهدم الحمل لحراثيمها المسندة
 إلى المطعون ضده مخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه
 وتصحيحه باعتبار الواقعة جنحة وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة
 إلى هذه التهمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٣/٩/٢ بدائرة بندر شين الكوم محافظة المنوفية: (١) عرض للبيع خبزا في أوعية دون غطاء بحيث لا تنفذ إليها الأتربة والقاذورات والحشرات (٢) اشتغل في بيع المواد الغذائية قبل حصوله على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها. وطلبت من قاضى محكمة بندر شين الكوم الجزئية توقيع العقوبة على المطعون ضده بطريق الأمر الجنائى طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ و ١ و ٢٣ و ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢. فأصدر القاضى أمرا جنائيا بتغريم المطعون ضده خمسمائة قرش عن التهمة الأولى ومائة قرش عن التهمة الثانية. فاعترض المحكوم عليه هذا الأمر، وقضى فى اعتراضه بسقوطه واعتباره كأن لم يكن وبتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة عن التهمة الأولى و ١٠٠ قرش عن التهمة الثانية. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة شين الكوم الابتدائية - ببيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف عن التهمة الأولى وإلغائه بالنسبة إلى التهمة الثانية واعتبار الواقعة مخالفة وتغريمه ٢٥ قرشا عنها. وقد أعلن هذا الحكم إلى المتهم فى ١٩٦٤/٢/٢٦ مع تابعه المقيم معه ولم يعارض فيه. فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض.. الخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ تطبيق القانون وتأويله حين اعتروقه اشتغال المطعون ضده ببيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها - موضوع التهمة الثانية المسندة إليه - مخالفة لتفصل ببيانها قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ سنة ١٩٦٢ الذى لا ينص على جزاء عن الإخلال بها مما يتعين معه تطبيق عقوبة المخالفة بما لا يجاوز خمسة وعشرين قرشا طبقا لنص المادة ٣٩٥

من قانون العقوبات وأن المخالفة المذكورة لا تدخل في متناول حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية لقصر العقاب المقرر فيها على مخالفة أحكام الباب الرابع منه دون ذكر للقرارات الصادرة تنفيذا له ، ذلك بأنه لا يشترط أن تكون الجريمة والعقوبة مقررتين بقانون بل يكفي أن يستند التجريم إلى قانون يتكفل فيه الشارع ببيان العقوبة مقدما ويكل أمر تحديد الفعل أو الامتناع المعاقب عليه إلى قرار وزاري كما هو الشأن في قرار وزير الصحة سالف الذكر الذي صدر في حدود التفويض التشريعي الوارد بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه آنفا والذي استلزم الحصول على الشهادة الصحية المثبتة للنظافة من الأمراض المعدية ، مما يعتبر ممتما لحكم تلك المادة الواردة بالباب الرابع ومكملا لأحكامه ، الأمر الذي يستتبع انسحاب عقوبة اللجنة — المقررة بالمادة ٢٦ من القانون المذكور للإخلال بأحكام ذلك الباب — على الفعل المسند إلى المطعون ضده . هذا فضلا عن أن منطق الحكم المطعون فيه يجعل الشارع في مقام العايب حين فوض وزير الصحة في إصدار القرار بالإجراءات الوقائية لأن من حقه بل من واجبه اتخاذ مثل هذا القرار دون حاجة إلى تفويض ، وأن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات إنما تنطبق على القرارات واللوائح العمومية التي لا تستند أساسا إلى قانون يتضمن العقاب على مخالفتها .

وحيث إن النيابة العامة طلبت من قاضي محكمة بنسدر شبين الكوم الجزئية أن يوقع العقوبة على المطعون ضده بوصف أنه : (١) عرض للبيع خبزا في أوعية دون غطاء بحيث لا تنفذ إليها الأتربة والقاذورات والحشرات . (٢) اشتغل في بيع المواد الغذائية قبل حصوله على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض وعدم حمله لجراثيمها عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ و ١ و ٢٣ و ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ . فأصدر القاضي أمرا جنائيا بتغريم المطعون ضده خمسمائة قرش عن التهمة الأولى ومائة قرش عن التهمة الثانية ، فقرر بعدم قبوله هذا الأمر ، ومحكمة أول درجة قضت بسقوطه واعتباره كأن لم يكن وبتغريم المطعون ضده ٥٠٠ قرش والمصادرة عن التهمة الأولى ، ١٠٠ قرش عن التهمة الثانية .

فاستأنف الحكم ، ووقضت محكمة ثانية درجة بتأييد الحكم المستأنف عن التهمة الأولى وإلغائه بالنسبة إلى التهمة الثانية واعتبار الواقعة مخالفة وتغريمه ٢٥ قرشا عنها وأفصح الحكم المطعون فيه عن وجهة نظره فيما خالف فيه الحكم المستأنف من اعتباره الواقعة محل التهمة الثانية مخالفة بقوله "إن القانون ١٣٧ سنة ١٩٥٨ الخاص بالاحتياطات للوقاية من الأمراض المعدية بالإقليم المصرى قد قضى في الباب الرابع منه في المادة ٢٣ على أن لوزير الصحة أن يصدر أى قرار بشأن الإجراءات الوقائية وإجراء المكافحة لأى مرض من الأمراض المعدية المدرجة بالجدول المرفق سواء في ذلك الإجراءات التى تتخذ لمنع انتقال العدوى من الإنسان أو الحيوان أو بواسطة الحشرات أو أى وسيلة أخرى . ونص في الباب الخامس في المادة ٢٦ على أن كل مخالفة لأحكام الباب الرابع يعاقب عليها بغرامة لا تقل من جنيه مصرى ولا تتجاوز عشرة جنيهات أو بالحبس لمدة شهر ... الخ والبادى من نص المادة الأخيرة أنه لم يعاقب على الجرائم التى تقع بالمخالفة لقرار وزير الصحة الذى سيصدره بناء على نص المادة ٢٣ وإلا لكان قد نص على ذلك صراحة فهى تعاقب فقط على الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الباب الرابع والتى فصلت فيه أركانها وعناصرها . ولما كان ذلك ، فقد تعين الرجوع إلى نص المادة ٢٩٥ عقوبات والتى تقضى بأنه إذا صدرت لائحة لاتنص على عقوبة فيجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن ٢٥ قرشا . ومن ثم فقد تعين إلغاء الحكم المستأنف في شأن التهمة الثانية واعتبار الواقعة مخالفة والنزول فيها بالعقوبة إلى الحد المقرر قانونا " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم خير سديد ، ذلك بأنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية الوقائية من الأمراض المعدية بالإقليم المصرى أنه حوى خمسة أبواب عنوان الرابع منها " بالإجراءات الوقائية عند ظهور الأمراض المعدية " واخص الباب الأخير بأحكام العقوبات . ونص في المادة ٢٣ منه الواردة بالباب الرابع على أن " لوزير الصحة أن يصدر أى قرار بشأن الإجراءات الوقائية وإجراء المكافحة لأى مرض من الأمراض المعدية المدرجة بالجدول المرفق سواء في ذلك الإجراءات التى تتخذ لمنع انتقال العدوى من الإنسان أو الحيوان أو بواسطة الحشرات أو أى وسيلة أخرى " . ونص في المادة ٢٦ منه - الواردة في باب العقوبات - على أن " كل مخالفة لأحكام

الباب الرابع يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن جنيه مصرى ولا تتجاوز عشرة جنيهات أو بالحبس لمدة شهر فإذا كان الممرض من القسم الأول تكون العقوبة غرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز مائة جنيه أو الحبس مدة شهرين ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل وغيرها من الأشياء التي تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر". وأصدر وزير الصحة قراره الرقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء والشراب ووجرت مادته الأولى على أنه "لا يجوز الاشتغال في أى عمل له اتصال بتحضير المواد الغذائية أو المشروبات من أى نوع كانت أو نقلها أو توزيعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان حاصلًا على شهادة من الجهة الصحية المختصة الواقع في دائرتها محل العمل تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وأنه غير حامل لجرائميها". لما كان ذلك، وكان الأصل أنه لكي يحقق النص التشريعي العلة من تطلبه فانه يتعين أن يكون كاملاً مينا الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطابق . على أنه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد عقوبته تاركاً للأئمة البيان التفصيلي لذلك الفعل أخذاً بما هو مقرر للسلطة التنفيذية من تولى الأعمال التشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه ما يخالف غرض الشارع وهى السلطة المستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . وقد عني الإعلان الدستورى في شأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ — في ظل الدستور المؤقت — والذي صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في ظله ، بتقنين هذا المبدأ فنص في المادة ١٧ منه على أن "يمارس المجلس التنفيذى (١) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها . . ." ومن ثم يكون هذا القرار مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه ذلك الإعلان الدستورى ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ أن يكون ترديداً لهذا الإذن العام المستمد من النص المشار إليه . وليس في هذا الإذن نزول من السلطة التشريعية عن سلطاتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية . بل هو في حقيقته دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها

في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين في الحدود سالفة البيان .
لما كان ذلك ، وكان قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر تنفيذا
لحكم المادة ٢٣ الوارد بالباب الرابع من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه
ويعتبر منها لحكم المادة المذكورة ومكلا لأحكام الباب الرابع منه إذ أنه يشمل
على أمر لازم عن طبيعة الفعل ، وضروري لتطبيق القانون وجوهري لتنفيذ
المادة المذكورة وذلك بما جاء به من بيان لإجراءات الوقاية والمكافحة
من الأمراض المعدية التي أوجها النص ، ومن ثم فالعقاب المبين بالمادة ٢٦
من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع ينعطف أيضا على الإخلال بمضمون
ذلك القرار . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر التهمة الثانية
المسندة إلى المطعون ضده مخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين
نقضه وتصحيحه باعتبار الواقعة جنحة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة
إلى هذه التهمة .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / هادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، وجمال المصفاوي ، وعبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين مزام .

(١٤٥)

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٥ القضائية

مجال عامة . تقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

نحضر المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس .

تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه " في تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالا عامة " . ويبين من تقصى المصدر التشريعي لهذه المادة — وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذي أضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ في شأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال في تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحال التي يغشاها الجمهور من أي نوع كانت ، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية لمصاحبة القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحال العمومية الذي حل محل القانون السابق — وألغى بالقانون الحالي — أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتفيده إخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز — في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان — لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المعد لاستقبال الجمهور لغرض طلاء أوانيهم النحاسية هو مما يجري عليه حكم المادة ٤٠ آنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٣١ بدائرة قسم روض الفرج : حاز بالمحل المين بالمحضر مدياها بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢٢ و ٢٣ و ٤٠ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازته مدياها في محله — المعد لطلاء النحاس — دون ترخيص تأسيسا على أن هذا المحل ليس من المحال العامة التي نصت عليها المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة، مع أنه طبقا للمادة ٤٠ من هذا القانون يكفي لإعتبار المحل عاما أن يكون مما يفشاء الجمهور .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قال "حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد نصت في فقرتها على سريان أحكام هذا القانون على نوعين من المحلات العامة أوردتهما في هاتين الفقرتين وليس من بينهما محلات طلاء النحاس وواضح بجلاء من استقراء نص هذه المادة أن مثل محل المتهم — المطعون ضده — لا يعتبر محلا عموميا بالمعنى المقصود بها ومن ثم تكون حيازة المدياع فيه غير معاقب عليها " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير سديد ذلك بأن المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة

ننص على أنه " لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع إلا بترخيص خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير " كما تنص المادة ٤٠ من هذا القانون على أنه " في تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالاً عامة " . ويبين من تقصى المصدر التشريعي لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذي أضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ في شأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال في تلك المحال بغير ترخيص ومريان هذا الحكم على جميع المحال التي يغشاها الجمهور من أى نوع كانت ، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحال العمومية الذي حل محل القانون السابق — وألغى بالقانون الحالى — أن لجنة الأمور الداخلية بمجلس الشيوخ قالت في تعليقه على المادة ٤٤ من القانون الملغى رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وهي المادة المقابلة للمادة ٤٠ من القانون الحالى رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ " إن اللجنة علمت من حضرة مندوب الحكومة أن المقصود بالمحال التي يغشاها الجمهور الوارد ذكرها في المادة الرابعة والأربعين هي المحال التي ليست بحالا عمومية طبقا لنصوص هذا القانون ولكن يمكن للجمهور أن يغشاها لأغراض أخرى كمحال التجارة ودكاكين الحلاقين وبائعي الطرابيش وغير ذلك ... الخ " الأمر الذي يكشف عن مراد الشارع بجلاء وتغييه إخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز — في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ سالفتي البيان — لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . لما كان ما تقدم ، فإن محل طلاء النحاس المعد لاستقبال الجمهور لغرض طلاء أوانيهم النحاسية هو مما يجوز عليه حكم المادة ٤٠ آنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيينا نقضه " . ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن التعرض لموضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين
السرقي ، وجمال المرصافي ، وعبد المنعم حزامي ، وبطرس زغلول .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ القضائية

(ا، ب ، ج) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ” ما لا يوفره “ .

(ا) عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات في المواد
١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة
الجنايات سماعهم ولم تدرج أسمائهم في قائمة الشهود . لا تريب
على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم .

(ب) صراحة نص المادة ١٨٧ إجراءات في وجوب إعلان الشهود الذين
لم يدرجوا في القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم
توقف إعلانهم على تصريح من المحكمة .

(ج) تعلق نص المادة ٢٧٢ إجراءات بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات
في الجلسة . لا بطلان على مخالفته .

١ — من المقرر أنه إذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون
في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود
الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسمائهم في قائمة الشهود
فلا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم .

٢ — نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في وجوب
إعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل

انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف إعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة .

٣ - نص المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة مما لا يترتب - في الأصل - البطلان على مخالفته . وإذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدي الغنى هو ما استخلصته المحكمة من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانوني المنظم لتلك الدعوى فإنها تكون قد تصرفت في حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض ما دامت أنها لم تر حاجة إلى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٧/٢٢ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية: أحرز جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٤، ٢، ١/٣٤، ٢، ٣٦، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٢ من الجدول رقم ١ المرفق به . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوره بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن قام دفاعه على أنه لم يعثر معه على جوهر مخدر وطلب إلى المحكمة التأجيل لسماع شاهدين على هذه الواقعة الجوهرية ولكن المحكمة

لم تستجب إلى هذا الطلب بدعوى أنه لم يتقدم بقائمة شهوده إلى مستشار الإحالة كما يوجب القانون ذلك وأنها أطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات للرد على ما أثاره الطاعن من دفاع ، في حين أن تكليفه بتقديم قائمة الشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة لمستشار الإحالة لا يسلبه الحق في سماع من يرغب سماعه من الشهود في الجلسة لأن الحق الممنوح له في تقديم قائمة بأسماء شهوده لمستشار الإحالة مشروط بإعلانهم على يد محضر على نفقته وإيداع مصاريق انتقالهم قلم الكتاب ومثل هذا الاعلان يحتاج لأذن المحكمة ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للخصوم سماع شهود آخرين . واستطرد الطاعن إلى القول بأن ما قرره الحكم من الاطمئنان إلى شهادة الشاهدين اللذين سمعتهما لا يصلح ردا على دفاعه الذي لوصح قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ونتيجة التحليل وكمية الجوهر المخدر المضبوطة وهي أدلة من شأنها أن ترتب النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ثم عرض لدفاع الطاعن والرد عليه في قوله ” وحيث إن المتهم جنح إلى انكار التهمة المسندة إليه وطلب الحاضر معه تأجيل الدعوى لتحقيق دفاع المتهم من أنه لم يضبط معه ثمة جواهر مخدرة وهو ما شهدت به قدرية عباس وأكدت البرقية التي بعث بها مجد على بدوي لرئيس نيابة طنطا . وحيث إن المحكمة لاتعول على إنكار المتهم ولا على ما أثاره من دفاع وذلك لما شهد به الشاهدان على النحو المبين آنفا تلك الشهادة التي أطمأنت إليها المحكمة وعولت عليها ولا ترى المحكمة محلا لإجابة المتهم إلى طلبه الاحتياطي لسماع مرسل البرقية مجد على بدوي أو سماع قدرية عباس ذلك لأن قائمة الشهود أضحت نهائية كما أن القانون قد أوجب على المتهم في مواد الجنائيات أن يتقدم في الحال للسيد مستشار الإحالة بقائمة بأسماء الشهود الذين يطلب سماعهم أمام المحكمة أما وقد تخلف المتهم عن اتخاذ مثل هذا الإجراء فلا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب لإعلانهما ما دامت هي من جانبها لم تكن في حاجة

إلى سماعهما". وهذا الذى أورده الحكم سليم ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسمائهم فى قائمة الشهود فلا تريب على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدلى على إحراز الطاعن للجوهر المخدر من أقوال الشاهدين اللذين اطمان إلى أقوالهما بعد أن التفت عن طلب سماع شاهدهى النفى اللذين لم يتخذ فى طلب سماعهما الاجراءات المنصوص عليها فى القانون ، فإن انكار الطاعن إحراز الجوهر المخدر يكون من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مايشيره الطاعن فى خصوص توقف إعلان شهود النفى على إذن المحكمة مردودا بأن نص المادة ١٨٧ المشار إليها فيما سلف صريح فى وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف إعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة ، أمايشيره الطاعن فى شأن استمساكه بحق سماع شهود آخرين أخذا بنص المادة ٢٧٢ فرودود بأن هذا النص متعلق بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات فى الجلسة مما لا يترتب - فى الأصل - البطلان على مخالفته . وإذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدهى النفى هو ما استخلصته المحكمة من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانونى المنظم لتلك الدعوى فإنها تكون قد تصرفت فى حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض مادامت أنها لم تر حاجة إلى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) بناء . هدم . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني : كل عتار مبني يكون محلا للانتفاع
أو الاستغلال أيا كان نوعه .

المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير
صالح للاستعمال فيما أمده من ذلك . مثال .

(ب) نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "مخالفة القانون" .

القصور يتصدر أوجه الطعن .

١ — يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني وعن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محله القانون الأول، كما يبين من المذكرتين الإيضاحيتين المصاحبتين لهذين القانونين أن المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني كل عتار مبني يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه ، وأن المقصود بالهدم إزالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أمده من ذلك — ولا كذلك أعمال الترميم — فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك

مبنى بالمعنى الذى عناه القانون وما إذا كان المطعون ضده أزاله كله أو بعضه .
مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على
واقعة الدعوى كما صار إثباتها به .

٣ — القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة
بمخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٢/١٢/٣٠ بدائرة مركز
السبلاوين : (١) هدم بناء غير آيل للسقوط قبل موافقة لجنة توجيه أعمال البناء
والهدم (٢) هدم البناء المبين بالمحضر قبل حصوله على ترخيص من السلطة القائمة
على أعمال التنظيم (٣) أقام البناء المبين بالمحضر قبل حصوله على ترخيص من السلطة
القائمة على أعمال التنظيم (٤) أقام البناء سالف الذكر غير مطابق للشروط والمواصفات
التي حددها القانون بأن لم يرتد بالواجهة الارتداد القانونى . وطلبت عقابه
بالمواد ٥ و ٢/٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٥٧ و ١ و ١١ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار الوزارى .
ومحكمة السبلاوين الجزئية قضت غيابيا فى ١٩٦٣/٤/١٣ عملا بمواد الاتهام
والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٢٤ ج قيمة ثلاثة أمثال المبنى المهدوم
عن الأولى و ٥٠٠ قرش عن باقى التهم وإلزامه بسداد ضعف رسوم الترخيص
وتصحيحه الأعمال المخالفة على نفقته . فعارض ، وقضى فى معارضته
فى ١٩٦٣/١٠/٥ بقبولها شكلا فى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .
فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية —
قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بادانة المطعون ضده عن التهمة الأولى الخاصة بهدم البناء قبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة بغرامة مساوية لثلاثة أمثال قيمته ، ذلك لأن الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم باشر هدم الجزء القبلى الشرقى من الطابق الأرضى المملوك له والكائن بيندر السنبلارين قبل الحصول على موافقة لجنة أعمال الهدم طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم . ولما كان هذا القانون قد حظر فى مادته الأولى هدم المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة بداخل المدن بغير تصريح من اللجنة ، فإنه أراد قصر الحظر على هدم المبنى هدمًا كاملاً يتلاشى به كيانه ، وينعدم وجوده ، وتزول بزواله سبل الإنتفاع به ، والمطعون ضده لم ينسب إليه سوى هدم جزء من المبنى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن التهمة الأولى يكون معيباً بما يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء العقوبة المقررة بها .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى إعنتق الحكم المطعون فيه أسبابه بعد أن أورد وصف التهمة ومواد الإتهام ، إقتصر فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما نصه . ” وحيث إن الإتهام ثابت فى حق المتهم من محضر مهندس التنظيم ومن ثم يترتب إدانته “ . وأضاف الحكم الإستثنائى إلى ما تقدم قوله ” وحيث إن الحكم المستأنف سليم فى قضائه للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة أسباباً لها بالإضافة إلى ما شهد به محضر المحضر بجلاسة اليوم من هدم المتهم لبناء بدون ترخيص وقبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء “ . لما كان ذلك ، وكانت المسادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذى حل محل القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم هدم المباني قد جرى نصها على أنه ” يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهى التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون “ ونصت الفقرة الأولى من المسادة السابعة على أنه ” مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه

يعاقب مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم". وبين من نص هاتين المادتين ومن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المذكور، كما يبين من المذكرتين الإيضاحيتين المصاحبتين للقانونين أن المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه، وأن المقصود بالهدم إزالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك — ولا كذلك أعمال الترميم — وهذا المعنى للفظ البناء والهدم كان ملحوظاً في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ حيث كانت الفقرة الثانية من المادة السابقة منه توجب معاقبة كل من يخالف أحكام المادة الخامسة منه فضلاً عن العقوبات المقررة فيها بأداء ما يعادل العوائد والرسوم على المبنى مدة خمس سنوات كما لو كان البناء قائماً مما يقتضي أن يكون المبنى محلاً للاستعمال والاستغلال على وجه يصح معه أن تربط عليه العوائد والرسوم، وهي لا تفرض بنص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ إلا على العقارات التي تكون موضوعاً للانتفاع والاستثمار، وإذا كان النص المذكور قد ألغى حكمه بإلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المتضمن لهذا الحكم إلا أن دلالاته على مقصود الشارع لا زالت باقية في هذا المقام. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون، وما إذا كان المطعون ضده أزاله كله أو بعضه طبقاً للفهم سالف البيان، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به، والتقرير برأى في شأن ما أثارته النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن هذا القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون. لما كان ذلك، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى التهمة الأولى محل الطعن.

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، وجمال المرمقاري ، وعبد المنعم حمزاري ، ونصر الدين حزام .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٥ القضائية

اشتباه . " العود للاشتباه " . جريمة . نقض . " حالات الطعن بالنقض " .
" الخطأ في تطبيق القانون " .

جريمة العود للاشتباه . متى تحقق ؟ يورع قبل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها . قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام .

جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه إحتياطا لمصلحة المجتمع واصطيانا للأمن وذلك بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها . ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام بعد تحييص الواقعة التي اتخذت أساسا لاتهامه بالعود للاشتباه ومبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها

(م - ٥ - ج)

هذا الاتهام، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لمجرد أن الحكم الصادر في قضية العرقلة كان غائبيا ولم تثبت نهائيته، دون تمحيص الواقعة التي تناولها التحقيق لتبين مبلغ جدية الاتهام وأثره في تأييد حالة الاشتباه يكون قد شابها خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨/١/١٩٦١ بدائرة بسيون :
عاد لحالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بالمراقبة في القضية رقم ٩٢٦ سنة ١٩٥٧ طنطا الكلية . ثم عدلت التهمة — بأن اعتبرته عائدا لحالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بالمراقبة في اللجنة ١٦٧٠ سنة ١٩٥٦ جنح بسيون . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
ومحكمة بسيون الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ من اليوم التالي لانتهااء عقوبة الحبس . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن .
فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريق . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن — المقدم من النيابة العامة — قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبتهمة المطعون ضده من تهمة العود لحالة الاشتباه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الاستدلال، ذلك بأنه أسس قضاءه على أنه لم يصدر حكم نهائي في لجنة

السرقه المقول بأنها أيدت حالة الاشتباه في حين يكفي أن يكون اتهم المتهم في تلك اللجنة جدياً بحيث تتأيد به حالة الاشتباه بغض النظر عن مصير الاتهام ، كما أغفل الحكم أعمال ما ورد بكتاب نيابة مركز طنطا المرفق بالأوراق من صيرورة الحكم الصادر في تلك اللجنة نهائياً ويجرى تنفيذه على المطعون ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما تضمنته صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده من سوابق وكذا حصل اطلاع المحكمة على اللجنة رقم ٨٨ سنة ١٩٦١ مركز طنطا خلص إلى قضائه بالبراءة في قوله ” وحيث إنه يبين مما تقدم أنه لا يوجد بالأوراق دليل كاف لإدانة المتهم عن التهمة المسندة إليه إذ أنه عن الحكيم اللاحقين على تاريخ الحكم بوضعه تحت مراقبة البوليس في اللجنة رقم ١٦٧٠ سنة ١٩٥٧ بسبون فأولهما وهو الصادر في اللجنة رقم ٨٤٣ سنة ١٩٥٨ كلى طنطا خاصة بتهمة إحراز سلاح بدون ترخيص وهي لا تدخل ضمن التهم التي عددها المشرع في المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ باعتبارها هي دون غيرها التي تكون حالة الاشتباه واثنيهما وهو الصادر في اللجنة رقم ٨٨ سنة ١٩٦٠ مركز طنطا وقد وجد غيباً ولم تثبت نهائيتها حتى يتم مؤاخذته كما وأنه عن أقوال رجال الحفظ المحليين من كون المتهم سىء السير فهي أقوال لا تكفى وحدها في عقيدة المحكمة لإدانته عن تهمة العود للاشتباه المسندة إليه “ وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير سديد ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع واصطياناً للأمن وذلك بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة

أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها ، ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام بعد تجميع الواقعة التي اتخذت أساسا لاتهامه بالعود للاشتباه ومبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها هذا الاتهام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لمجرد أن الحكم الصادر في قضية السرقة كان غائبا ولم تثبت نرائيته ، دون تجميع الواقعة التي تناولها التحقيق ليتبين مبلغ جدية الاتهام وأثره في تأييد حالة الاشتباه ، يكون قد شابه خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود
عباس العمراري .

(١٤٩)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب، ج) قذف . سب . إهانة . صحافة . قصد جنائي . جريمة .
محكمة الموضوع .

(١) تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة متى كانت الألفاظ
الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

وجوب البحث في جرائم النشر عن مرامي العبارات التي يحاكم
عليها الناشر وتبين مناحيها .

إشتمال المقال على عبارات فرضها المصاحبة العامة وأخرى القصد منها
التشهير . على محكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما
كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(ب) تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مسألة موضوعية .

(ج) النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص
صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . مثال .

١ — القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت
الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها — وقد استقر القضاء على أنه
في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات
التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون

الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير بالمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

٢ - الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة .

٣ - النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة ودو سياسة توفير الأدوية والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور . ولما كانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة بولاق الجزئية ضد المطعون ضدهم بوصف أنهم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم بولاق : نشروا مقالا بجريدة الأخبار حرره المطعون ضده الأول نقد فيه سياسة وزارة الصحة فيما يتعلق باستيراد الأدوية ، ونعى فيه على كبار موظفيها ومن بينهم مدير الأدوية بالوزارة أنهم يتوصلون إلى السفر للخارج بحجة استيراد الأدوية ولما كان هذا المقال قد انطوى على القذف في حق الطاعن لأنه كان يعمل وقت نشره مديرا للأدوية بوزارة الصحة وقد نسب إليه فيه وقائع لو صحت لاستوجبت مساءلته جنائيا وتأديبيا . وطلب عقابهم بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات وإلزامهم أن يدفعوا له مبلغ ألفى جنيه مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة جنابات القاهرة . ومحكمة جنابات القاهرة قضت فيها

بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٦٤ حضوريا بالنسبة إلى المتهم الثاني وغيابيا بالنسبة إلى الأول والثالث براءة المتهمين مما نسب إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام رافعها مصروفاتها ومبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم ورفض دعواه المدنية قبلهم في التهمة التي أسندها إليهم في دعواه المباشرة من أن المقال الذي نشره المطعون ضده الأول بصحيفة الأخبار تضمن إهائته والقذف في حقه باعتباره موظفا عاما . هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه استند في القضاء ببراءة المطعون ضدهم إلى أن الأول منهم كان حسن النية مع أنه بفرض اعتقاده صحة ما جاء في مقاله فإنه وقد انطوت عباراته على القذف في حقه فإن القصد الإلحائي يكون متوافرا ويكون الحكم قد خلط بين هذا القصد العام وبين حسن النية . كذلك فإنه اعتبر المقال موضوع الاتهام من قبيل النقد المباح في حين أن شرط اعتباره كذلك هو أن يثبت كاتب المقال صحة ما جاء في مقاله وظاهر من الوقائع التي اشتمل عليها المقال أنها مكذوبة من أساسها إذ نسب إلى الطاعن أنه احتال بوسائل غير مشروعة على السفر إلى الخارج لمجرد التزهة ولم يقوم بواجبه نحو توفير الدواء اللازم للمستشفيات لمدة كافية حتى يتمكن من تحقيق فرضه وأنه عندما سافر في بعثة سابقة استورد أدوية بعضها تالف وبعضها غير صالح للاستعمال البشري . ولم يكن المطعون ضده الأول متوخيا الصالح العام في نشره هذا المقال بل كان مأجورا من وكلاء الأدوية لأن استيرادها من جانب الحكومة قد فوت عليهم ما كانوا يجنونونه من أرباح طائلة كانت تهرب إلى الخارج وتؤدي إلى رفع أسعار الأدوية . وهذا كله مما لا يسوغ معه للمطعون ضدهم الاحتماء بحق النقد المباح أو حسن النية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى فيما محصله أن المطعون ضده الأول بصفته رئيس تحرير صحيفة الأخبار التي يملكها المطعون ضدها الثاني والثالث نشر مقالا انتقد فيه سياسة وزارة الصحة فيما يتعلق باستيراد

الأدوية اعتبره الطاعن منطويا على قذف وسب في حقه . وأن هذا المقال تضمن النعي على مدير مخازن الأدوية (الطاعن) أنه رفع مذكرة إلى وزير الصحة يقول فيها إن مخازن الوزارة فارغة تماما من أصناف الأدوية وأنها لا تستطيع السير لمدة ثمانية أشهر التي حددتها شركات الأدوية للقيام بالتزاهيا بالتوريد واقتراح بإيفاد بعثة حكومية لشراء هذه الأدوية خلال ثلاثة أشهر وأن الوزير نظر بعين الاهتمام والحد إلى هذه المذكرة المرفوعة من موظف مسئول ووافق على إيفاد البعثة وأن شركات التوريد اعترضت وقدمت اقتراحات أخرى رأى فيها المدير أن في تقديمها تفويت فرصة السفر إلى الخارج وأنه سبق أن سافر إلى الخارج لشراء أدوية ثبت من التحليل أنها غير صالحة وأنه رغم ذلك يريد السفر إلى الخارج في بعثة أخرى وبعد أن تكلم الحكم عن دور الصحافة في المجتمع من تزويد القراء بالأنباء التي تهم المصلحة العامة وحملهم عن هذا الطريق على تبادل الرأي فيما يهم المصلحة العامة وأنه إذا كان الصحفي يستهدف هذه الأغراض فإن ذلك يعطيه حقا في أن يؤذي المصلحة الفردية في سبيل المصلحة العامة ما دام أنه لا يبغي قضاء مآرب ذاتية أو أغراض شخصية لأن المصلحة العامة تربو على أية مصلحة فردية وانتهى الحكم إلى " أنه يبدو من سياق المقال أن المتهم الأول (المطعون ضده الأول) قد ضمنه نقدا لسياسة استيراد الأدوية واستهجانا لتلك السياسة القائمة على مجرد إرسال بعض الموظفين إلى الخارج بحجة العمل على تفريخ أزمة الأدوية دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة فعالة وأنه إنما يطالب باتخاذ سياسة أكثر فعالية في معالجة أمر يهم أفراد الشعب جميعا ... وأنه واضح من سياق المقال أن المتهم الأول (المطعون ضده الأول) لم يكن يتمصدا من الألفاظ والعبارات التي أوردها بهذا المقال - السب أو القذف في حق المدعى بالحق المدني وإنما كان يقصد نقد سياسة رأى أنها بحالتها هذه لا يمكن أن يكون من شأنها توفير الدواء ووضع حل حاسم وسريع لتلك الأزمة ... وأنه ما دام أن هذا النقد كله كان موجها للمصلحة العامة ولم يكن يتمصدا منه مجرد التشهير لعدم وجود ما يدعو إلى ذلك ، يكون ما ورد في هذا المقال هو من قبيل النقد المباح " ولما كان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها . وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها

تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن العبارات المنشورة في المقال الذي حرره المطعون ضده الأول لا يقصد منها سب الطاعن أو القذف في حقه أو إهانته والتشهير به وأنها من قبيل النقد المباح ، وكان النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ذلك أن النقد كان من واقعة عامة وهي سياسة توفير الأدوية والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور — ولما كان الطاعن قد أورد في تقرير طعنه تحت رقم رابعا " أن البعثة التي سافرت إلى أوربا وكان الدكتور نجيب عبد الله أحد أعضائها سافرت في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ وكانت البعثة مكونة من عشرة أعضاء من الوزارات المختلفة فإذا كان تمت خطأ وقع في مشترياتها فالمسئولية في ذلك لا تقع على الدكتور نجيب عبد الله وحده طالما أنه واحد من عشرة أعضاء . . " ومؤدى ما جاء بتقرير طعنه هذا ما قد يؤول إلى تسليمة بقيام أخطاء في عملية الشراء مما يوفر قيام النقد المباح . لما كان ذلك ، وكانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

جاسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد صبرى ، وجمال المرصقارى ، وطلسم زغلول ، ونصر الدين هزام .

(١٥٠)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ القضائية

شيك بدون رصيد ، ارتباط . حكم . "تسييه . تسييب معيب" .

إبداء الطاعن دافعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه وبين
 جريمة إصدار شيكين آخرين موضوع دعوى بين كائنا منظورتين مع الدعوى الأولى . دفاع جوهرى .
 على المحكمة أن تعرض له وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .

متى كان يبين من المفردات أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط بين
 جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه (موضوع الطعن المائل) وبين
 جريمة إصدار شيكين آخرين المنظورتين معها (موضوع الطعنين الآخرين)
 المحررين للشركة ذاتها المدعية بالحقوق المدنية على اعتبار أن الشيكات الثلاثة
 وإن اختلفت مواعيد استحقاقها فقد أعطاهما الطاعن جميعا إلى الشركة المشار
 إليها مقابل ثمن غزل اشتراه منها عن عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق
 المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات استنادا إلى وحدة النشاط الإجرامى .
 وكان الحكم قد قضى فى الدعوى محل الطعن الحالى بعقوبة مستقلة دون أن يعرض
 لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو حقق فقد يتغير
 به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يقتضى
 نقضه والإحالة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني (الشركة المتحدة للغزل والنسيج) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بندر المحلة الكبرى ضد الطاعن متهمه إياه بأنه في يوم ١٨/١٠/١٩٦٢ بدائرة بندر المحلة الكبرى : أعطى لمثلها القانوني شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لها قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٦/٥ بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المناسبة وجنيتين مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف معارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الاستئنافي الغيابي المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في النسبب كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن كان قد تمسك بقيام ارتباط بين هذه الجريمة وبين جرائم أخرى مماثلة كانت مطروحة على المحكمة في الجلسة ذاتها التي جرت فيها محاكمته تأسيسا على أن جميع الشيكات — محل الاتهام في الدعاوى المطروحة — أعطيت من الطاعن مقابل ثمن فزل كان قد اشتراه بمقتضى عملية واحدة مما يوفر الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعها ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى عليه بعقوبة مستقلة من كل دعوى وأغفل الرد على دفاعه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٨/١٠/١٩٦٢ أعطى للدعية بالحقوق المدنية (الشركة المتحدة للغزل والنسيج) شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للسنتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر المحلة الكبرى قضت عملا بمادتي الاتهام بحضور يا بحبس الطاعن ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ والزمته أن يدفع للدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاع واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية المناسبة وجزيهين مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس الطاعن أسبوعين مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك بلامصاريف جنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط بين هذه اللجنة والجنحتين المنظورتين معها الخاصتين بالشيكين استحقاق ١٩٦٢/٨/٢٤ ، ١٩٦٢/٩/٢٤ موضوع القضيتين رقمي ١٩٦٣/٢٥٦٤ جنح بندر المحلة (١٩٦٤/٥٥ جنح مستأنف طنطا) ، ٢٤٧٣ سنة ١٩٦٣ جنح بندر المحلة (١٩٦٤/٥٤ جنح مستأنف طنطا) الطعن رقم ٣٦٤ سنة ٣٥ و ٣٥/٣٦٥ قضائية المحررين للشركة ذاتها المدعية بالحقوق المدنية على اعتبار أن الشيكات الثلاثة وإن اختلفت موايد استحقاقها فقد أعطاه الطاعن جميعا إلى الشركة المشار إليها مقابل ثمن غزل اشتراه منها عن عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات استنادا إلى وحدة النشاط الإجرامي . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى في الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كي يتبين حقيقة الأمر فيه ، مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يقتضي نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . مع إلزام المطعون ضدها المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
وجمال المرصافى ، وبطرس زفلول ، ونصر الدين عزام .

(١٥١)

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ القضائية

(ا، ب، ج) دفع . دعوى مدنية . ” قبولها ” . دعوى جنائية .
” تحريكها ” . ” سقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق
الجنائى ” . نظام عام . نقض ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل
منها ” . دعوى إشهار الإفلاس . شك بدون رصيد .

(ا) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفع الجوهرية . على المحكمة
التصدى له منذ إبدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارة لأول
مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

(ب) الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى . عدم
تعلقه بالنظام العام . سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض فى الموضوع .
عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى لا يسقط إلا إذا كانت
دعواه المدنية متحدة مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة
الجنائية . مثال .

(د) شك بدون رصيد . جريمة .

الرفاء بقيمة الشك قبل تاريخ استحقاقه ، لا ينشأ موافق أركان جريمة
إعطاء شك لا يقابله رصيد . ما دام الساحب لم يسترده من الحقن عليه .
الوقاء اللاحق لا ينشأ قيام الجريمة .

(هـ) ارتباط . نقض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” .
الارتباط بين الجرائم . مسألة موضوعية . عدم جواز إثارة لأول
مرة أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صواالح خاصة فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية . ولما كانت دعوى إشهار الإفلاس تختلف موضوعا وسببا عن دعوى التعويض عن جنحة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - إذ تستند الأولى إلى حالة التوقف عن دفع الديون وتستند الثانية إلى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشيك . وكان الطاعن (المتهم) لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحاكم المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . فإن الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء إلى الطريق الجنائي لسلوكها الطريق المدني يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه . كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

٥ - الأصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني (الشركة المتحدة للغزل والنسيج) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بندر المحلة الكبرى ضد الطاعن متهمه إياه بأنه في يوم ١٣/١٠/١٩٦٢ بدائرة بندر المحلة الكبرى أعطى لمثلها القانوني شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لها قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٩/٤ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية وجنيتين مقابل أنعاب المحاماة . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الثاني والشق الثاني من الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأن الطاعن كان قد دفع بوفاء الدين الذي أعطى عنه الشيك ورمى من هذا الدفاع إلى الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التي أقامتها الشركة المدعية بالحق المدني لعدم توافر ركن الضرر فيها الأمر الذي يترتب عليه عدم قبول الدعوى الجنائية التي حركتها الدعوى المدنية غير المقبولة .

كما دفع الطاعن بأن الشركة المدعية بالحقوق المدنية سبق أن أقامت ضده دعوى إشهار إفلاس قضى فيها بإشهار إفلاسه وبين حكم الإفلاس الوقت الذى وقف فيه عن دفع ديونه فى تاريخ سابق على استحقاق الشيك وقد قصد الطاعن من هذا الدفاع إلى أن المدعية بالحقوق المدنية قد سلكت الطريق المدنى فلا تملك أن تلجأ إلى الطريق الجنائى ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع أو يرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من أوراق الطعن أن شركة النصر للغزل الرفيع بدمياط التى أعطى لها الشيك كلفت الطاعن الحضور أمام المحكمة الجنائية بالطريق المباشر وطلبت إلزامه قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت وذلك عن جريمة إعطائها شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ويبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه والمفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن لم يتمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أو بسقوط حق الشركة المدعية بالحقوق المدنية فى اختيار الطريق الجنائى لاختيارها الالتجاء إلى المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التى يتعين التصدى لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . كما أن الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى ذو بدوره ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التى تحمى صواح خاصة فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض فى موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أن دعوى إشهار الإفلاس تختلف موضوعا وسببا — عن دعوى التعويض عن جنحة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم . موضوع الدعوى المطروحة . إذ تستند الأولى إلى حالة التوقف عن دفع الديون وتستند الثانية إلى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشيك ، والطاعن لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحاكم المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . والأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية فى الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه

المدينة متحدة مع تلك التي يريد إثارها أمام المحكمة الجنائية ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث والشق الأول يمين الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن كان قد دفع بوفاء قيمة الشيك للشركة المدعية بالحقوق المدنية التي أعطاه لها واستدل على ذلك بتقديم كشف حساب صادر منها في تاريخ لاحق على تاريخ استحقاق الشيك يفيد مديونيته له كما استند أيضا إلى قبول الشركة التعامل معه بعد تاريخ استحقاق الشيك وطلب الحكم بنسب خبر لفحص حسابيه بدفاتر الشركة ، ولكن الحكم رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يسترد الشيك من الشركة وهو قول لا يصلح ردا على دناعه المستند إلى الوفاء .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ورد على دفاع الطاعن في قوله "لو صح أن قيمة الشيك المذكور قد حصلت لكان المتهم (الطاعن) قد بادر بسحب الشيك دون تركه بيد الشركة الدائنة الأمر الذي لا ترى معه المحكمة محلا لإجابة المتهم إلى طلب نذب خبر حسابي بمكتب الخبراء ليطلع على حسابات تلك الشركة ومعرفة ما إذا كان الشيك قد سدد من عدمه" . وهذا الذي ذهب إليه الحكم صحيح في القانون ذلك ، بأنه من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بفرض صحته لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين أن العلة في عدم إجابة طلب الطاعن بنذب خبر لفحص حسابيه لدى الشركة هي عدم استرداده للشيك بما يفيد عدم تحصيله فلا على المحكمة إذا هي أعرضت عن إجابة الطاعن إلى ما طلب بالنظر إلى أن الواقعة قد وضحت أمامها وظهر لها أن هذا الطلب غير منتج للعلة السائغة التي أوردتها ، ومن ثم يكون ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع بارتباط اللجنة محل الطعن الحالى بجرائم أخرى مماثلة كانت معروضة على المحكمة في الجلسة ذاتها التي جرت فيها محاكمته عنها وذلك لصدور الشيكات موضوع هذه الدعاوى عن عملية شراء غزل واحدة ولكن الحكم قضى عليه بعموية مستقلة عن كل دعوى وأغفل الرد على دفاعه بارتباط هذه الجرائم مما يعيبه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات هذا الطعن وعلى مفردات الطعون أرقام ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٥/٣٦٦ قضائية المطروحة على هذه المحكمة — موضوع الدعاوى التي كانت معروضة على محكمة الموضوع الخاصة باتهام الطاعن بإعطاء شيكات بدون رصيد إلى الشركة المتحدة للغزل والنسيج وهي خلاف الشركة المدعية بالحقوق المدنية في هذا الطعن أن الطاعن لم يبد هذا الدفاع ولا يبين من الحكم المطعون فيه وجود صلة بين الشركتين المدعيتين بالحقوق المدنية في كل من تلك الدعاوى أو ما يظهر الطاعن فيما أثاره في طعنه من تولد الشيكات موضوع هذه القضايا من معاملة واحدة ونشاط إجرامى واحد . وكان الأصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا الوجه غير سديد . لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمود هزيم الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس
العمراوى .

(١٥٢)

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ القضائية

(أب) جريمة . تلبس . قبض . تفتيش . سلاح . مخدرات .

(١) وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة .
على رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حاله .

(ب) مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز سلاح .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفره" . تحقيق .
حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . إثبات . "شهود" . .

الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للحكمة أن تعرض
عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضعت لديها أركان الأمر المطلوب تحقيقه
غير متبع في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض ؟

(د) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

إبداء أوجه الطعن مرسله دون بيان ماديها . عدم قبول الطعن . مثال .

١ - من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب
شخص جريمة معينة . فإن ذلك يقتضى من رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء
حاله وهو ما توجبه عليهم طبيعة وظائفهم ومقتضياتها .

٢ — مشاهدة رجال الضبط — أثناء انتظارهم متهما ماذونا بتفتيشه — الطاعن حاملا سلاحا ظاهرا وفي يده جوالا وبصحبة آخر ليلا يعتبر بذاته تلبسا بجناية حمل السلاح تجيز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه . ويكون لمأمور الضبط القضائي الذي باشر هذه الإجراءات بمقتضى القانون تفتيش الجوال الذي كان قد تخلى عنه الطاعن طواعية وقتئذ ويضع يده على المواد المخدرة التي وجبت به^(١) .

٣ — من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين حلة عدم إجابتها هذا الطلب .

٤ — متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرصلا لم يحدد الطاعن فيه ما أثاره من أن المحكمة بنت قضاءها بالإدانة على غير التثبت واليقين فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز الحسيلية محافظة الشرقية : (١) أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشخشا "مسدسا" . (٣) أحرز طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازة هذا السلاح أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ - ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق و ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦

(١) يراجع الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ قضائية من ١٢ ص ٢١٥ جلسة ١٤/٢/١٩٦١ .

لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ٢ من الجدول ٣ المرفق . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدهوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم : (أولا) بعدم اختصاص محكمة الجنايات الثلاثية بنظر تهمة إحراز السلاح . (ثانيا) بطلان إذن التفتيش والتحريرات . (ثالثا) بطلان الضبط لوقوعه في حدود محافظة الاسماعيلية . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ - ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ومواد قانون السلاح مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه سبعة آلاف جنيه ومصادرة المخدر والسلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه تأسيسا على أن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص آخر يدعى عودة سليم في حين أن الطاعن اسمه خضر سليم خضر ولكن المحكمة لم تعرض إلى هذا الدفع على الرغم مما هو ثابت في التحقيق التكميلي الذي أجرته النيابة العامة بناء على أمر المحكمة من أن الطاعن لا يحمل الاسم الصادر به الإذن وأنه يوجد شخص آخر اسمه عودة سليم حسب الله كان يقيم بنفس البلدة إلى وقت قريب ، كما أن الطاعن دفع أيضا ببطلان القبض عليه تأسيسا على أن ركوبه السيارة الأجرة رقم ١١٧ شرقية والتي كان يقودها رئيس مكتب المخدرات إنما تم عند الكيلو ١١ بدائرة محافظة الاسماعيلية وهو مكان يخرج عن اختصاص الضابط وقد ثبت من اطلاع النيابة العامة على دفر مرور نقطة الفردان - بناء على تكليف المحكمة لها بذلك - مرور سيارة رقم ١١٧ في يوم الحادث غير أنه تعذر معرفة نوع هذه السيارة نظرا لعدم وضوح الكتابة مما حدا بالطاعن

أن يصر في جلسة المرافعة الأخيرة على ضم دفتر مرور نقطة الفردان وسماع أقوال الشرطي الذي كان معينا بهذه النقطة وإحالة الدفتر إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير إذا لم يمكن قراءة الكتابة المدونة به ، غير أن المحكمة لم تجبه لذلك ولم تضمن حكمها ردا عليه وأخيرا فإن المحكمة بنت قضاءها بالإدانة على غير التثبت واليقين مما يصح حكمها بعبء الفساد في الاستدلال وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق بعد أن استصدر إذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش عوده سليم من عزبة أباطه التابعة لأبوصوير لضبط ما يحوزه أو يحوزها من مواد مخدرة استقل سيارة أجرة وبصحبه عدد من رجال مكتب المخدرات وقصدوا إلى مكان بالطريق الصحراوي الموصل بين الصالحية والاسماصيلية ورا بطوا على بعد خمسة كيلو مترات من نقطة مرور الصالحية بإرشاد أحد المرشدين وانتظرت سيارة المكتب في مكان غير بعيد وبعد الميعاد المحدد لاستلام الصفقة المرشد عنها بقليل قدم اثنان من الأعراب ناحية السيارة الأجرة التي كان بها رجال مكتب المخدرات وكان أحدهما وهو المتهم خضر سليم خضر (الطاعن) من عزبة أباطه يحمل جوالا بيده اليسرى بينما تدلى من الجهة اليمنى من صدره بوضوح مسدس داخل جراب ويحمله بسير من الجلد على كتفه الأيسر وظهر ذلك لرجال المكتب على ضوء القمر الساطع ولما اقترب الطاعن من السيارة ووصل إليها وتفرس في وجوه ركبها فأمرع رئيس المكتب بالنزول من السيارة خشية هرب الطاعن إذا ما اكتشف أمر القوة أو حاول استعمال المسدس الذي يحمله وقد تم ضبطه محرزا المسدس بدون ترخيص وكان قد أسقط الجوال الذي كان يحمله وألقاه على الأرض ففتحه رئيس المكتب ووجد بداخله خمس عشرة طرقة من الحشيش ووجد الطاعن من المسدس غير المرخص الذي كان يحمله واتضح أن به خمس طلقات تبين أنها صالحة للاستعمال هي والمسدس المضبوط وبعد أن أورد الحكم مؤدى أدلة الثبوت التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن بالجرائم الثلاثة المستندة إليه وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، انتهى الحكم إلى سلامة القبض على الطاعن

وتفتيشه في قوله "وحيث إنه عن الموضوع فإن تهمة احراز المسدس بدون ترخيص تهمة ثابتة على المتهم ثبوتاً لا يتطرق إليه شك فقد شهد رجال مكتب المخدرات أنهم على ضوء القمر الساطع شاهدوا المتهم خضر سليم خضر يحمل على صدره مسدساً في جراب يتدلى من حزامه الجلد يلتف حول كتفه بشكل واضح ظاهر وقد خشوا جميعاً كشهدوا في التحقيقات أن يعتدى عليهم المتهم بهذا المسدس فأمرعوا إلى أمساكه وضبط المسدس معه - بجرime إحراز المسدس غير المرخص كانت جريمة مشهودة تلبس بها المتهم وشاهد رجال مكتب المخدرات ارتكابها أمام أعينهم جميعاً فحق لهم ضبط المتهم وضبط هذا السلاح غير المرخص" واستطرد الحكم من ذلك إلى قوله "بأن مشاهدة المسدس بصورته سالفة الذكر تبيح لهم استيفاف المتهم ومطالبته بتقديم رخصته وإذا عجز المتهم عن ذلك فقد حق لهم القبض عليه إعمالاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لأمور الضبط القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في أي جريمة وحق لهم تفتيشه إعمالاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور وحق لهم ضبط ما يحمله من أشياء تفيد في كشف الحقيقة وإذا تبين ذلك فيكون القبض على المتهم خضر سليم خضر وضبط ما معه من سلاح غير مرخص إجراء صحيح في القانون، ويكون لهم تفتيشه بحثاً عن كل ما يتصل بتلك الجريمة ويفيد في كشف الحقيقة بما يستتبع تفتيش ما يحمله من أمتعة فإذا ما قام رجال مكتب المخدرات بفتح الجوال الذي ألقاه المتهم على الأرض محاولاً التخلص من حيازته وتفتيشه والبحث محتواه لمعرفة ما بداخله ومدى ما يفيد ذلك في كشف الحقيقة ثم ضبطت المخدرات به فإن كل تلك الإجراءات إنما كانت متممة لإجراءات بدأت صحيحه بضبط المتهم محرراً السلاح غير مرخص له بحمله فهي إجراءات صحيحه بما استتبعها من ضبط المخدر بداخل الجوال" وخلص الحكم مما أورده فيما تقدم إلى القول بأن ضبط المخدر ونسبته للمتهم خضر سليم خضر يكون في محله دون حاجة بعد ذلك للبحث في مدى صحة الإذن بالتفتيش أو صحة التحريات أو صدور الإذن على شخص غير المتهم المضبوط أو بالنسبة لجريمة مستقبلية أو من وكيل نيابة غير مختص، ما قاله الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ذلك بأنه من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة فإن ذلك يقتضي من رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حاله وهو ما توجب عليه عليهم طبيعة وظائفهم ومقتضياتها .

ولما كان ما أوردته الحكم في هذا الشأن تتوافق به تلك الظروف بالنسبة إلى الطاعن فهو إذ اقترب وأخر ليلا يحمل على صدره مسدسا ظاهرا وفي يده جوالا من السيارة الأجرة التي كان يستقلها رجال مكتب المخدرات إذ كانوا في انتظار قدوم متهم مأذون بتفتيشه لضبط ما يحزره من مواد مخدرة وتفحصه في وجوههم وهو على هذه الضورة فإنه وإن كان ذلك يقتضى بذاته من رجال الشرطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقايتهم في مثل هذه الظروف خشية الاعتداء عليهم بالسلاح الذي يحمله فبإدارة رجال الضبط القضائي وهم يواجهون ذلك الشخص ليلا في الظروف سالفة البيان يقتضيه التعرض له ماديا دفاعا عن أنفسهم فهو إجراء وقائي في حقيقته فالقاء الطاعن للمخدر لم يكن وليد إجراءات غير قانونية إذا ما ثبت أنه تقدم إلى هؤلاء حاملا في يده سلاحا ناريا ملقيا بما يحمله في يده الأخرى (الجوال) متخليا عنه بإرادته فضلا عن أن مشاهدة رجال الضبط للطاعن حاملا السلاح في هذه الظروف يعتبر بذاته تلبسا بجناية حمل السلاح يجوز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه ومتى كان ذلك صحيحا فإن مأمور الضبط القضائي الذي يأمر هذه الإجراءات يكون له بمقتضى القانون تفتيش الجوال الذي كان قد تخلى عنه الطاعن طواعية وقتئذ ويضع يده على المواد المخدرة التي وجدت به .

وإذ ما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يترأى نهي على ما قاله الحكم بشأن توافر حالة التلبس وإنما تمسك بأن الحكم فاته الرد على مادفع به من أن إذن التفتيش كان مقصودا به شخص آخر فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أورد مؤدى معاينة النيابة العامة بما حصله أن محل الحادث يقع على الطريق الصحراوي الموصل من الصالحية للإسماعيلية وعلى بعد حوالي أربعة كيلومترات من كشك مرور الصالحية وبجوار علامة كتب عليها ٣٠ كيلومترا للفردان . ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن من بطلان القبض عليه لحصوله في دائرة محافظة الإسماعيلية لا الشرقية ورد عليه بما استظهره من رأي مهندسى مصلحة الطرق والكبارى ومصلحة المساحة وما جاء برسمها التخطيطي وتحقيق وكيل النيابة التكميل من أن محل الحادث يقع بدون شك بدائرة محافظة الشرقية ولم يثبت من الإطلاع على دفتر مرور نقطة الصالحية مرور السيارة رقم ١١٧ أجرة وما استخلصه الحكم في هذا الصدد من أن رجال مكتب مخدرات الزقازيق كانوا مختصين بإجراءات الضبط والتفتيش مكانيا ولم يقوم أى دليل على

مقاله الدفاع من أنهم ركبوا سيارة أجرة مرت على نقطة مرور الصالحية وتوجهت محافظة الاسماعيليه وعادت ثانية وإنما ثبت من أقوال شهود الإثبات التي أطلأنت لها المحكمة عدم صحة هذا القول ، ثم إن مقاله الدفاع عن الطاعن من أن سيارة رقم ١١٧ أثبت رقمها بنقطة مرور الفردان بدائرة محافظة الاسماعيليه فليس هذا دليلا على أنها مرت على نقطة مرور الصالحية وليس من دليل على أن رجال مكتب المخدرات قد استقلوها وخلصت المحكمة في ردها المتقدم إلى أنها لا ترى بعد ذلك الإسترسال في الإطلاع على دفاتر جميع نقط المرور بحثا عن رقم السيارة ١١٧ أجرة بها طالما أن هذا الرقم لم يثبت بنقطة مرور الصالحية التي تم الضبط على مقربة منها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب ، وكان مقال الحكم فيما تقدم سائفا ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه من اطراح دفاع الطاعن وطلب التحقيق المتعلق به فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من قالة قصور الحكم في التسبيب والإخلال بحقه في الدفاع يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة بنت قضاءها بالإدانة على غير التثبت واليقين مما يصبح معه الحكم مشوبا بعيب الفساد في الاستدلال هو قول جاء مرسلا لم يحدد الطاعن فيه وجه ذلك الفساد ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المشاركين :
محمد صبرى ، وجمال المرصافى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب، ج) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . إثبات . "خبرة" .
قتل عمد .

(١) على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من وسائل
لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

(ب) على المحكمة عند تعرضها لتفنيد رأى الخبير الفنى أن تستند إلى أسباب
فنية بحمله . لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في أطراح
الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى .

(ج) تعويل الحكم فى قضائه بادانة المتهم إلى الدليلين الفنى والقولى معا
مع ما بينهما من تمازج دون أن يرفع بأسباب سائفة . قصور
وتناقض فى التسبب بعيبه .

١ - من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث فإن عليها أن تتخذ
ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . ولما كان الحكم قد ذهب
إلى أن عدم استقرار المذوف بجسم المجنى عليها يحول دون تحديد نوع السلاح
المستعمل دون أن يبين سنده فى هذا الرأى أو يعرض إلى تأثير وضع الجرح النارى
والملابس المقابلة له ومسافة الإطلاق فى ترجيح نوع السلاح المستعمل وما إذا
كان من الأسلحة ذات السرعة العالية أو المتوسطة مما كان يقتضى من المحكمة -
حتى يستقيم قضاءها - أن تحققه عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى .
ومن ناحية أخرى فإن عدم العثور على مشط المسدس المضبوط لا يحول دون
معرفة نوع مقتوفاته ما دام قد تحقق طرازه ونوع ماسورته .

٢ — من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لتفنيد رأى الخبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية تحمله . ومن ثم فإنه ما كان يسوغ للمحكمة أن تستند إلى أقوال الشهود في أطراح الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد حول في قضائه بإدانة الطاعن على الدليلين القولى والفنى معا ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائغة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والتناقض في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٧/١٩٦٠ بدائرة مركز البدرشين محافظة الجيزة : قتل عبدة عطيه جاب الله مجد بأن أطلق عليها عيارا ناريا من مسدسه المرخص قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجريمة بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع في قتل نظيرة عبد الرحمن رزق الله عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو تدارك المحنى عليها بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف والمواد المبينة بقرار الاتهام . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة دفع الحاضر مع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٦٤ عملا بالمادتين ١/٢٣٤ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . وقد ردت على الدفع بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل قد شابه قصور وتناقض في التسبيب ذلك بأن المدافع عنه أثار الخلاف القائم بين أقوال شهود الإثبات من إصابة المجنى عليهما من الأميرة النارية التي أطلقها الطاعن من مسدسه وبين ما أورده تقرير الصفة التشريحية من إصابة المجنى عليها الأولى من عيار ناري ذي سرعة عالية إلا أن الحكم قضى بإدائته وعول في قضائه على هذين الدليلين معا على الرغم من تناقضهما ورد على دفاعه في هذا الشأن بأسباب لا تبرر إطرأحه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في صباح يوم ١٩٦٠/١٢/٧ كان المتهم محمد عبد اللطيف الشهير بمجنفى — الطاعن — برفقة والده ووالدته وأخواته وقد استقلوا جميعا سيارة أجرة من بلدتهم من الأمير مركز البدرشين مديرية الجيزة للتوجه بها إلى مصلحة الشهر العقارى بالجيزة ليقوم والده بإجراءات نقل ملكية أرضه للمتهم وأخواته وقبل أن تتحرك بهم السيارة حضر محمد عبد اللطيف الأخ الأكبر للمتهم والذي لم يكن والده قد خصه بنصيب في هذا التوزيع واعترض على تصرف والده وأنزله من السيارة ليمنعه من السفر فتشاحن المتهم وأخواته مع أخيهما الأكبر الذي انضم إليه أبناءه وتطور التشاحن إلى مشاجرة وتمكن الأهالى من إعادة الأب وأبنائه وبناته الذين كانوا في صحبته إلى المنزل فاحتاجت نفس المتهم الذي كان قد حرض والده على نقل الملكية له ولأخواته وكان حريصا على إتمام هذا الإجراء وحسم على الانتقام من أخيه الأكبر وأولاده الذين أحبطوا مسعاه ومنعوا والده من الذهاب إلى مصلحة الشهر العقارى وفي ثورة غضب خرج من منزله ويده مسدس مرخص له بحمله وأطلق منه عن عمد أميرة نارية صوب أخيه عبده وأولاده الذين كانوا على بعد منه قاصدا من ذلك قتلهم فأخطأهم وأصاب عيار عمدة عطية جاب الله فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجريمة بجناية أخرى هي إصابة نظيرة عبد الرحمن رزق الله بعيار ناري أطلقه المتهم عليها عمدا تنفيذا لقصده الإجرامى فأحدث بها الإصابات

الموصوفة بالقرار الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم هو تدارك المجنى عليها بالعلاج وبعد أن ارتكب المتهم جريمته ألقى بالمسدس في حقل وفر هاربا . وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن المعاينة وتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي الشرعي الموقع على المجنى عليها الثانية وتقرير فحص المسدس المضبوط . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن دفع بتناقض أقوال شهود الإثبات مع ما أثبتته الطبيب الشرعي في تقريره من احتمال إصابة المجنى عليها من سلاح ناري ذي سرعة عالية وهو ما لا يتفق والمسدس المضبوط الذي قرر الشهود أن الطاعن أطلقه فأصاب المجنى عليها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شهود الإثبات بما مؤداه أن الطاعن أطلق عدة أعيرة نارية من مسدسه وأن المجنى عليهما أصيبتا من مقذوفين منها . ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليها الأولى عيده عطيه جاب الله أصيبت بجرح ناري بأعلا مقدم يسار الصدر نفذ إلى تجويف الصدر مخترقا الضلع الرابع الأيسر ثم الرئة اليمنى وخرج مخترقا الضلع الثاني وأن إصابتها نتيجة إطلاق حيار ناري معمر بمقذوف واحد يتعذر القطع بنوعه أو السلاح المستعمل ولو أنه من الجائز أن يكون من النوع ذي السرعة العالية . ونقل عن تقرير فحص المسدس المضبوط أنه عبارة عن طبنجة أتوماتيكية ماركة ستار رقم ۱۳۸۲۱ ماسورتها مشهونة بقطر ۹ مللي وبدون مشط خالية من مظاهر العطب والتلف وانضح من فحص المسحة المأخوذة من ماسورتها أنها أعطت نتيجة إيجابية للنترات مما يشير إلى إطلاقها في وقت يتعذر تحديده . كما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطبيب الشرعي وإن خلص في تقريره عن فحص المسدس المضبوط إلى أنه صالح للاستعمال ومن المحتمل إطلاقه في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث إلا أنه لم يوضح رأيه في مدى احتمال إصابة المجنى عليها الأولى من مقذوفات هذا المسدس إذ خلت مذكرة النيابة العامة المرسلة إليه — وقد أشار إليها في صدر تقريره — من إبداء الرأي في هذا الأمر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد واءم بين أقوال الشهود وبين ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من جواز إصابة القتيلة من سلاح ذي سرعة عالية بقوله :

” ومن حيث إن قول الدفاع أن ما قرره الطبيب الشرعى بالنسبة للطلقات لا يتفق وطلقات المسدس المضبوط فإن ذلك لا يرجح أن المجنى عليهما لم يصيبا بطلقات المسدس المضبوط خصوصا وأن الطلقات لم تستقر بجسمى المجنى عليهما . ولم يعثر على ظرف الرصاص الخاص بالمسدس هذا فضلا عن أن جميع الشهود أجمعوا أن المجنى عليهما أصيبتا من طلقات مسدس المتهم “ ومقاد ما تقدم أن المحكمة أطرحت دفاع الطاعن في شأن تعارض الدليل الفنى مع الدليل القولى استنادا إلى تعذر تحديد نوع السلاح لعدم استقرار المقذوف فى الجسم وإلى عدم العثور على مشط المسدس المضبوط ثم إلى إجماع الشهود على إصابة المجنى عليهما من المسدس الذى أطلقه الطاعن . وما أورده الحكم على النحو المتقدم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ذلك بأن من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوفا إلى غاية الأمر فيها . ولما كان الحكم قد ذهب إلى أن عدم استقرار المقذوف بجسم المجنى عليها يحول دون تحديد نوع السلاح المستعمل دون أن يبين سنده فى هذا رأى أو يعرض إلى تأثير وضع الجرح النارى والملابس المقابلة له ومسافة الإطلاق فى ترجيح نوع السلاح المستعمل وما إذا كان من الأسلحة ذوات السرعة العالية أو المتوسطة مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تحققه عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ومن ناحية أخرى ، فإن عدم العثور على مشط المسدس المضبوط لا يحول دون معرفة نوع مقذوفاته ما دام قد تحقق طرازه ونوع ماسورته . ثم إنه ما كان يسوغ للمحكمة أن تستند إلى أقوال الشهود فى إطراح رأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى ، ذلك بأنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لتفنيده رأى الخبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند فى تفنيده إلى أسباب فنية تحمله ، ومن ثم فقد بقى التعارض — بعد ذلك — قائما بين الدليل الفنى والدليل القولى لما يرفع . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد حول فى قضائه بادانة الطاعن على هذين الدليلين معا على ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائفة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والتناقض فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حميد السركي ، ومحمد صبري ، وجمال المصفاوي ، وعبد المنعم حمزاري .

(١٥٤)

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٥ القضائية

نصب . حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى يعد
نصبا ؟ إذا تم على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية
التي يتخذ بها المجنى عليه .

إن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير
لا يصبح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه
يعتبر من الطرق الاحتمالية التي يتخذ بها المجنى عليه . وإذا ما كان الحكم قد جرى على
قاعدة عامة هي أن مجرد استخدام صفة الطاعن — كموظف — وظرف الحوار —
وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما — في الحصول على المال موضوع الجريمة
يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى
عليهما — حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد
بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن سنده في ذلك ، فإنه يكون مخطئا
واجبا نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٧/٩ بدائرة بندر شبين الكوم
محافظة المنوفية: بصفته موظفا عموميا "مستخدما بشركة مصر للفضل والنسيج"

والمملوكة للدولة عرض وقبل الوساطة في رشوة موظفين عموميين ولم يتعد عمله العرض والقبول بأن عرض على محمود رجب موسى وزوجته نعيمة على محمود الوساطة في رشوة رئيس قسم التعيينات وأطباء الشركة سالفه الذكر للعمل على تعيين ابنهما بتلك الشركة وأخذ منهما سبعة جنيهات لهذا الغرض . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ و ١٠٩ مكرر ثانياً و ٦/١١١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢١ عملاً بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . وذلك على اعتبار أن المتهم في ١٩٦٤/٧/٩ ومنذ شهر سابق على هذا التاريخ بدائرة بندر شبين الكوم محافظة المنوفية : تمكن من الاستيلاء على المبالغ المبينة فيما سبق من محمود رجب موسى وكان ذلك بطريق النصب بأن أوهمه على خلاف الواقع بأنه يستطيع إلحاق ابنه بالمصنع الذي يعمل فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه قصور في التسيب ذلك بأنه بعد أن خاض إلى استبعاد وصف الرشوة من الفعل المسند إلى الطاعن واعتباره نصبا ، فإنه لم يعرض لأركان هذه الجريمة ومدى توافرها في حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المسندة إلى الطاعن وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه قال ” وحيث إن الثابت من التحقيقات أنه ليس من أعمال وظيفة المتهم — الطاعن — إلحاق العمال بالعمل بالمصنع التابع لشركة مصر بشبين الكوم الذي يعمل فيه المتهم بل هو مجرد وزان بالمصنع فإنه لهذا تكون جريمة الرشوة التي تطلب النيابة أخذ المتهم بها غير متوافرة الأركان ويتعين من ثم الالتفات من هذه التهمة . ومن حيث إن ما وقع من المتهم من إيهامه الشاهدين الأول والثاني بأن في مكتبته إلحاق ابنهما الشاهد الثالث بالعمل بذلك المصنع ، فصدقا المتهم لأنه كان يسكن أمام

منزلها ويعلمان أنه موظف بذلك المصنع هذا الذي وقع من المتهم من أعمال احتيالية واستغلال لعلاقة الحوار التي تربطه بالشاهدين ورغبتهم الملمحة في إلحاق ابنهما بالمصنع كل ذلك مكن المتهم من تنفيذ ما انعقد عليه قصده الخبيث وهو الحصول بلا حق على المبالغ التي أصابها من الشاهدين على الصورة السالف بيانها الأمر المنطبق على المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وقد تناول الدفاع عن المتهم جريمة النصب ودفع بكذب الوقائع ولا تعول المحكمة على ما دفع به في هذا الخصوص " ثم وصف الفعل المسند إلى الطاعن " بأنه تمكن من الاستيلاء على المبالغ المبينة فيما سبق من محمود رجب مومي وكان ذلك بطريق النصب بأن أوهمه المتهم على خلاف الواقع بأنه يستطيع إلحاق ابنه السيد بالمصنع الذي يعمل فيه " و انتهى الحكم إلى عقاب الطاعن طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم قاصر البيان عن إظهار عناصر جريمة النصب التي دان الطاعن بها ذلك بأن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخذ بها المحبى عليه . وإذ ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هي أن مجرد استخدام صفة الطاعن وظرف الحوار — وهما حقيقتان معلومتان للمحبى عليهما — في الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مقصده في التأثير على المحبى عليهما — حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن سنده في ذلك ، فإنه يكون مخطئا واجبا نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد مبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين عزام .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) مباني . عقوبة .

إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص . وجوب القضاء بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الغرامة . المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ .

(ب) مباني . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .

الطريق الخاص : هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام .

عدم استظهار الحكم كون الفضاء المحيط بالمبنى مملوكاً لهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص . قصور .

١ - الواضح من نصوص المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذاً للقانون المذكور أن إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة في المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهي تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الغرامة .

٢ — الطريق الخاص كما عرفه المشرع في المادة الرابعة من قرار وزير الاسكان الرقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان الفضاء المحيط بالمبنى مملوكا للتمم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به في المادة الرابعة من القرار سالف الذكر الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم بالنظر لما تنعاه الطاعنة من خطئه في توقيع عقوبة التصحيح . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٣/٥/٢٧ بدائرة مركز منيا القمح : أقام بناء على أرض لم يصدر بشأنها قانون التقسيم وطلبت معاقبته بالمواد ١٠ و ١٠١ و ٢٢٠ و ٢٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومحكمة جناح منيا القمح الجزئية قضت ضايايا في ١٩٦٣/١١/١٢ عملا بالمواد ١ و ١٠ و ٢٠ من القانون المذكور بتغريم المتهم مائة قرش فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ولدى نظر الاستئناف أمام محكمة الزقازيق الابتدائية وجهت المحكمة إلى المطعون ضده تهمتين جديدتين هما إقامة بناء بدون ترخيص وعلى غير جانب طريق ، ثم قضت ضايايا في ١٩٦٤/٢/٢ عملا بالمادتين ١٦٠ و ١٦١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣٢ من قانون العقوبات وقرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة الأولى المسندة إليه وبإجماع الآراء بتغريمه خمسة جنيهات عن التهمتين الثانية والثالثة وإلزامه بضعف رسم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة وأعلن إليه في ١٩٦٤/٣/٩ . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بتصحيح الأعمال المخالفة في حين أن المسند إلى المطعون ضده أنه أقام بناء على غير طريق قائم قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما فرض له القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عقوبة الغرامة وضعف رسم الترخيص دون عقوبة التصحيح ما دام أن البناء لم يخالف فيه المواصفات التي فرضها القانون .

وحيث إن الدعوى الجنائية قد أقيمت ابتداء على المطعون ضده بوصف أنه أقام بناء على أرض لم يصدر بشأنها قانون التقسيم وقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائة قرش فاستأنفت النيابة الحكم ووجهت محكمة ثانية درجة إلى المطعون ضده تهمتين جديدتين هما إقامة بناء بدون ترخيص وعلى غير جانب طريق وقضت فيهما بتغريمه خمسة جنيهات وبإلزامه بسداد ضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة بعد أن أعملت حكم المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات وبرأته من التهمة الأولى وقالت في تبرير ذلك ” وحيث إنه بالنسبة للتهمة الأولى فإن الثابت في محضر مهندس التنظيم أن المتهم أقام البناء على قطعة أرض مسورة بمقاس ١٣,٦٥ × ٦ متر . لما كان ذلك ، وكان التقسيم طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ هو كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع وكان غير ثابت أن الأرض التي بنى عليها المتهم كانت جزءا من قطعة فإن التهمة الأولى تكون غير ثابتة . وحيث إنه بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة فهما ثابتتان في حق المتهم مما ورد في محضر مهندس التنظيم ومن عدم إدهاء المتهم بأن استصدر ترخيصا بالبناء ويتعين لذلك وعملا بالمادتين ١ ، ١٦ من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ وقرار وزير الإسكان رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٢ إدانته عنهما مع تطبيق المادة ١/٣٢ ع ” . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني قد نص في المادة ١١ منه على أنه ” لا يجوز إقامة بناء إلا إذا كان مطابقا للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تبين بقرار من وزير الإسكان والمرافق “

ونص في المادة ١٣ منه على أنه "يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا أن يكون طبقا للشروط والأوضاع المحددة في القرارات التنفيذية لهذا القانون التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق" ونص في المادة ١٦ منه على أن "كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين ويجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة... كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ... " ثم فوض في المادة ٢١ منه وزير الإسكان والمرافق في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وقد صدر القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في حدود هذا التفويض ونص في المادة الرابعة منه على أنه "لا يجوز إقامة بناء إلا إذا كان واقعا على جانب طريق عام أو خاص ويعتبر طريقا خاصا في تطبيق أحكام هذه المادة كل قضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام ... " ووضح من تلك النصوص أن إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص . تستوجب العقوبة المقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وهي تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلا عن الغرامة . لما كان ما تقدم ، وكان المشرع قد عرف في المادة الرابعة من القرار ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ أنف الذكر الطريق الخاص بأنه كل قضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان القضاء المحيط بذلك المبنى مملوكا لهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به في المادة الرابعة من قرار وزير الإسكان الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وبتفويض منه الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم بالنظر لما تنعاه الطاعنة من خطئه في توقيع عقوبة التصحيح . ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في البيان يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٥٦)

الظعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" . وصف التهمة . شروع
في قتل . عاهة مستديمة .

تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . ليس مجرد تغيير
في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تملك المحكمة إجراؤه
إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال .

إن تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة
ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك
محكمة الجنايات إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨
من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة
إجراؤه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد
استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يتجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة
إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهي الواقعة المكونة للعاهة
والتي قد يثير الطاعن جدلاً في شأنها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من
عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل هو بعينه الإخلال بحق الدفاع
المنهى عنه في القانون ، وما ساقه الحكم تبريراً لهذا الإجراء لا يصلح سنداً لتبريره ،
ذلك بأن طلب المدافع أخذ المتهم بالقدر المتيقن كان منه بعد نفيه نية القتل عنه -
كما يدل على ذلك سياق مرافعته ، ولا يدل بذاته على أنه طلب اعتبار

الواقعة ضربا أحدث عاهة ، ولم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل للتهمة ، وخصوصا أن تهمة الشروع في القتل — كما وجهت إلى الطاعن — قد خلت من أية إشارة إلى العاهة ، ولا يغني عن ذلك ورود وصفها في التقرير الطبي أو في شهادة الطبيب الشرعي في جلسة المحاكمة ، والدفاع بعد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . ولما كان القانون لا ينحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة — شملت التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه^(١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز دسوق محافظة كفر الشيخ : شرع في قتل محمد زين الدين بيومي أبو راس عمدا بأن طعنه بآلة حادة "سكين" قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضورها بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه والمصروفات المدنية المناسبة . وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سألني الذكر أحدث بمحمد زين الدين بيومي أبو راس جروحا نشأ

(١) يراجع الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢١ ق من ١٣ جلسة ١٩٦٢/٣/٥ قاعدة ٥٣ ص ٢٠١

عن إحداها عاهة مستديمة بأن ضربه بسكين في رأسه وجسمه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جراء إحداها وهى إصابة الرأس عاهة مستديمة هى فقد عظمى بالحدارية اليمنى فى مساحة تقدر بحوالى $١,٥ \times ٤,٥$ سم لا ينتظر ملؤه بالعظام فى المستقبل مما يجعل المخ خاليا من حمايته الطبيعية ويعرض المحنى عليه لإصابات بسيطة والتغيرات الجوية والتي ما كانت تؤثر عليه لو كان المخ محميا بالعظام كما أنها تعرضه مستقبلا لمضاعفات خطيرة كالتهاب سحايا المخ والصرع والجنون وخلافه مما يعتبر عاهة مستديمة لا يمكن تقدير مداها نظرا لما قد يطرأ عليها من مضاعفات فى المستقبل إلا أنه تقريبا للأذهان من الممكن تقدير العاهة بحوالى ١٠-١٢ ٪ . فطعن ذلطان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الاخلال بحقه فى الدفاع ، ذلك لأن المحكمة عدلت التهمة من جنسية شروع فى قتل عمد ، إلى جنسية إحداث عاهة مستديمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ليرافع على أساسه فى التهمة الجديدة ، وقد أحست محكمة الموضوع أن الصواب قد جانبها بما أوردته فى أسباب حكمها اعتذارا عن عدم لفت نظر الدفاع ، وما ساقته فى هذا الخصوص لا يصلح سندا لما تردت فيه من اخلال ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون واجب النقض .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأن الدهوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ارتكب جريمة الشروع فى قتل المحنى عليه عمدا وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة بالمحنى عليه المذكور وبرر ذلك بقوله : ” وحيث إنه متى كان ذلك فانه يتعين مساءلة المتهم (الطاعن) عن جنسية إحداث عاهة مستديمة ، وتشير المحكمة هنا أنها ما كانت فى حاجة إلى توجيه هذه التهمة على سبيل التحديد لمتهم بالجلسة ، ولفت نظر الدفاع للرافعة على هذا الأساس ذلك لأن الطبيب الشرعى أورد فى تقريره أنه سيتخلف بالمحنى عليه من جراء إصابة الرأس عاهة مستديمة ثم أكد بالجلسة قيام هذه العاهة ووصفها وحدد مداها ونسبتها المثوية ، وقد انتهى الدفاع فى ختام مرافعته إلى طلب

أخذ المتهم بالقدر المتيقن في حقه — ومؤدى هذا أنه يطلب مساءلة المتهم عن إحدائه العاهة دون مساءلته عن تهمة الشروع في القتل . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير سديد في القانون ذلك بأن التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يثير الطاعن جدلاً في شأنها . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر المدافع إلى ما أجرته من تعديل هو بعينه الإخلال بحق الدفاع المنهى عنه في القانون ، وما ساقه الحكم تبريراً لهذا الإجراء ، لا يصلح سنداً لتبريره ، ذلك بأن طلب المدافع أخذ المتهم بالقدر المتيقن كان منه بعد نفيه نية القتل عنه — كما يدل على ذلك سياق مرافقته ، ولا يدل بذاته على أنه طلب اعتبار الواقعة ضرباً أحدث عاهة ، ولم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما استقرت المحكمة أوائمت إليه في المداولة من تعديل للتهمة ، وخصوصاً أن تهمة الشروع في القتل — كما وجهت إلى الطاعن — قد خلت من أية إشارة إلى العاهة ولا يغني عن ذلك ورود وصفها في التقرير الطبي أو في شهادة الطبيب الشرعي في جلسة المحاكمة ، والدفاع بعد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . لما كان ما تقدم، وكان القانون لا ينحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة — شملت التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل، مما يعيبه ويوجب نقضه، من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وإلزام المطعون ضده المصارييف المدنية ومقابل أتماب المحاماة .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد مبري ، ومجد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام . .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ القضائية

بناء . إثبات . قرائن . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

كشف المكلفات بعد قرينة على تمام البناء في تاريخ معين . مثال .

قول المحكمة بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ تمام البناء وأنه يحور كل
ثمانى سنوات لا يصلح سببا للرد على دفاع المتهمين القائم على أن المبنى أقيم
بالحالة التي شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبل سنة ١٩٦٠ بمعرفة مورثهم
الذي توفي عام ١٩٥٥ وطلب نذب خبير لتحقيق هذا الدفاع — بل على النقيض
من ذلك فإنه بعد قرينة تعززه ويستوجب تحقيقه بالنظر إلى ما قد يثبت من أن
البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .
بشأن تنظيم المباني — الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦
لسنة ١٩٥٤ وبالتالي يمتنع القضاء بالإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة عملاً
بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٥/١١/١٩٦٢ بدائرة بندر الأقصر:
(١) أقاموا بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم (٢) أقاموا
بناء يزيد ارتفاعه عن المقرر قانوناً (٣) أقاموا بناء بدون استيفاء عرض الطريق .

(٤) أقاموا بناء بشرفات لا يسمح بها عرض الطريق . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٣ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٦ من قرار وزير الإسكان . ومحكمة الأقصر الجزئية قضت حضوريا في ١٠/٢٨/١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ٥٠٠ قرش وضعف رسوم الترخيص وهدم الأعمال المخالفة على نفقتهم . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٤/٣/١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال والقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعنين قام على أن المنزل موضوع المخالفات المسندة إليهم قد بناء مورثهم عام ١٩٥٤ ولم يزدوا عليه شيئا بدلالة المستخرجين الرسميين المثبت أحدهما أن المنزل كان في سنة ١٩٥٥ مكونا من طابقين والمثبت ثانيهما أنه كان مشيدا من ثلاثة طوابق قبل عام سنة ١٩٦٠ مما يتمتع معه الحكم بالإزالة أو التصحيح نفاذا لحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ وقد اطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بقولة مهندس التنظيم من أنه يحتمل أن يكون الطابق الثالث حجرة للطيور أو فرنا وهو استدلال فاسد لا يتناثره على غير الجزم واليقين ، كما أن المدافع عن الطاعنين طلب نذب خبير لتحقيق هذا الدفاع إلا أن محكمة الموضوع لم تأبه لذلك فلم تجبه أو ترد عليه كما أنها لم تعن بتحقيق دفاعهم القائم على أن مهندس التنظيم قد عاين المبنى مرتين لإدخال النور والمياه وذلك قبل تحرير محضر المخالفة ولو أنه وجد ما يدعيه لأثبتته حينذاك .

وحيث إن قوام الدفاع عن الطاعنين كان في أن المبنى أقيم بالحالة التي شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبل سنة ١٩٦٠ بمعرفة مورثهم الذي توفي عام ١٩٥٥ وقد ثبت ذلك بحضور جلسات المحاكمة وطلب المدافع عنهم نذب خبير لتحقيق ذلك الدفاع إلا أن محكمة الموضوع قد التفتت عن هذا الدفاع مبررة مسلكها

في قولها "وحيث إن إدانة المتهمين ثابتة ثبوتاً كافياً للأسباب التي أوردتها حكم محكمة أول درجة التي تأخذ بها هذه المحكمة . فضلاً عن أنه تبين من شهادة المهندس أحمد عبد الخالق محمود باشمهندس تنظيم الأقصر أن المتهمين أجروا بلكونات بدون ترخيص كما ذكر أن طلبات إدخال المياه والإنارة قدمت في ١٤/١٢/١٩٦١ عندما كان المبنى من دورين وتمت المعاينة في ١٤/١/١٩٦٢ كما قدم طلب الإنارة بالدور الأرضي في ١/٤/١٩٦٢ وللثاني في ٢/٦/١٩٦٢ وتمت المعاينة وكان ذلك قبل حدوث المخالفة التي تحرر محضرها في الشهر التاسع سنة ١٩٦٢ أما ما ورد بكشف المكلفات من أن المبنى عبارة عن ثلاثة أدوار من سنة ١٩٦٠ فقد رد على ذلك بأنه لا يذكر في الكشف يوم إتمام البناء بالضبط وأن الجرد يحصل كل ثمانية أعوام وأن الكشف من سنة ١٩٦٠ وقد يكون الدور الثالث حجرة طيور أو فرنا إذ عوايده بمبلغ ٤٨ قرشا" وما أورده الحكم المطعون فيه لا يستقيم به أطراح دفاع الطاعنين لأن القول بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ تمام البناء وأنه يحور كل ثماني سنوات ، لا يصلح سبباً للرد على هذا الدفاع وأطراحه بل على التقيض من ذلك فإنه يعد قرينة تعززه وتستوجب تحقيقه بالنظر إلى ما قد يثبت من أن البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ — بشأن تنظيم المباني — الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي يمتنع القضاء بالإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة عملاً بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بعيب القصور مما يتعين معه نقضه والإحالة .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق انخسن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

(١٥٨)

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ القضائية

(١) اثبات . نظام عام . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ” .
” ما لا يوفره ” .

الحديث الذى يجرى فى محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحرمات .
تسجيله . النعى على الدليل المستند منه بعدم مشروعيته . لا محل له .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطاتها فى تقدير وسائل الاكراه ” . اكراه .

تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها فى قسم الشخص . استقلال
قاضى الموضوع بالفصل فيها .

(ج) اجراءات المحاكمة . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ” .
” ما لا يوفره ” .

قرار المحكمة الذى تصدره فى تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيرى .
لا يتولد عنه حقوق الخصوم بوجوب حتما العمل على تنفيذه .

(د) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . إثبات . ” شهود ” .
محكمة الموضوع .

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع .

١ - لا مجال للطاعن لإثارة النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته . طالما أن الحديث جرى في محل مفتوح للكافة دون ثمة إعتداء على الحرمات .

٢ - من المقرر أن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس الشخص من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع ودون تعقيب عليه من محكمة النقض .

٣ - قرار المحكمة الذي تصدره في تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ولما كانت الطاعن لم يطلب من جانبه سماع الشهود فإنه لا يحق له النعى على ذلك المسلك من المحكمة .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن المدعى بالحق المدني أقام دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الموسيقى الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الموسيقى أصدر له شيكا لا يقابله رصيد على بنك القاهرة فرع الأزهر قيمته عشرة جنيهات وكان ذلك بسوء نية مع علمه بعدم وجود رصيد يقابله - وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها في ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام : (أولا) بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف النفاذ . و (ثانيا) إلزام المتهم بأن يؤدي إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وألزمته مصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة

الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن محصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه فساد في الاستدلال وأخل بحق الطاعن في الدفاع فضلا عن قصوره في التسيب وخطئه في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم حول في ادائه على دليل غير مشروع هي أقوال نسبت إليه بعد أن جرى تسجيلها على شريط — جلسة وبطريق الغش — بغير علم الطاعن في جلسة غير بريئة استدرج إليها وأنه 'إزاء ما هو معلوم من أن الأصوات تتشابه وأن شريط التسجيل عرضة دائما للعبث به وهو أمر جرى في الدعوى فقد تمسك المدافع عنه في الجلسة ببطلان هذا الدليل لمنافاته للاداب العامة واعترض على سماع المحكمة للشريط غير أنها مضت تسمعه وتنسب إليه أنه أذن بهذا الاجراء ، هذا إلى أن مما يتصل بهذا النعى على الحكم هو ما يرميه به الطاعن من الاخلال بحقه في الدفاع حين أعرض ولم يرد على طلب تحقيق ما قال به من أنه عاقر الخمر مع الشهود في جلسة التسجيل إذ أن ما يصدر عن مخور في مجال هزل لا يستوى وما يصدر منه في مجال الجدل وهو مدرك لقوله وحين عدلت المحكمة عن سماع الشهود دون أن يبرر الحكم هذا العدول وأما القصور الذي يرى الطاعن أنه ران على الحكم فرجعه أنه برر تصديق شهود الاثبات وأطرح أقوال شاهد النفي بأسباب مجلة غير سائغة وأنه أثبت صحة توقيع الطاعن على الشيك — مخالفًا في ذلك رأى أهل الخبرة دون أن يعلل سلامة مذهبه، وأخيرا فإن الطاعن يرى خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ماثلا في أنه كان قد طلب من المحكمة إثبات تنازل المدعي بالحقوق المدنية — المجنى عليه — عن دعواه استنادا إلى أن الصلح الذي جرى بينهما — والمقدم عقده إلى المحكمة — قد تضمن هذا التنازل ، غير أنها رفضت هذا الطلب تأسيسا على ما رآته من أن المدعي المذكور قد أكره على توقيع عقد الصلح بسبب اتهام الطاعن له بتروير توقيعته على الشيك دون أن تلتفت

إلى أن الطعن بالتزوير هو وسيلة قانونية مشروعة لا يتحقق معها معنى الخطر المحقق الواجب توافره في الاكراه المفسد للرضا وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وفق ما تضمنته الصحيفة التي رفعها بها المجنى عليه — بالطريق المباشر وما كان من طعن الطاعن بالتزوير على الإمضاء المنسوب إليه بالشيك ، عرض لدفاع المجنى عليه — المدعى بالحقوق المدنية — فأورده بما مؤداه أن الطاعن حرر له أربعين شيكا أحدها الشيك موضوع الدعوى — وأن الطاعن حين قرر قسم أبحاث التزييف والتزوير في دعوى أخرى أقيمت عن واحد آخر من تلك الشيكات بأن الإمضاء مزور ، وجه للمدعى بالحقوق المدنية جنحة مباشرة يتهمه فيها بالتزوير وتحت تأثير هذا الاتهام جرى صلح بينهما كان من بين ما تضمنته هو التنازل عن الدعوى الحالية ثم كان أن تمكن الشاهدان ممدوحه عبد الحميد صالح وحسنى محمد خليل — إزاء هذا الذى جرى من تسجيل صوت الطاعن على شريط وهو يفضى لها بأنه حين وقع الشيكات أمسك بالقلم بطريقة غير عادية فخرجت الامضاء عن مألوف إمضائه وغدت في حكم الامضاء المزور ومثل لها الطاعن تلك الطريقة بالتوقيع على ورقة قدمها المدعى بالحقوق المدنية للمحكمة ، ثم أورد الحكم بعد ذلك دفاع الطاعن وحصل أقوال الشاهدين ممدوحه عبد الحميد صالح وحسنى محمد خليل وباقي شهود الدعوى وما كان من سماع المحكمة للشريط المسجل وخلص إلى ثبوت تعمد الطاعن تغيير امضائه عند تحرير الشيكات المرفوعة هذه الدعوى عن واحد منها بوصف أن الطاعن أصدره بغير رصيد وذلك بما اطمأن إليه الحكم من أقوال الشاهدين سالتى الذكر وأولاهما هي صاحبة المحل التجارى الذى جرى فيه الحديث وتسجيله — ومن عدم انكار الطاعن للتوقيع المنسوب له على الورقة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية فضلا عما استخلصه الحكم مما شهد به باقي الشهود اثباتا ونقيا إلى أن أورد في تصوير ما كان من أمر الطاعن في مجريات الواقعة — مانصبه : ” وحيث إنه على هذا الأساس قد استقر لدى المحكمة أنه رغبة من المتهم — الطاعن — في الكيد لأحمد عطية والمدعى بالحقوق

المدنى وضغطاً منه لاعادته إلى عمله وتوقياً لمطالبته بقيمة ما يدينه به الأول عمد إلى تغيير خطه وامضائه عند تحريره الشيكات التى اتفق على تحريره لها سداداً لهذا الدين باسم المدعى بالحق المدنى حتى إذا ما انضح أن أحدها لا يقابله رصيد وأقام المدعى بالحق المدنى جنحة مباشرة قبل المتهم أمام محكمة الجمالية سارع الأخير بالطعن على امضائه بالتزوير وهو موثق من مخالفة هذا الامضاء للامضاء الذى تستكتبه له المحكمة وفعلاً ورد تقرير قسم البحوث التزوير والتزييف مصداقاً لحذسه وحيلثاً ضرب ضربته فوجه الاتهام بالتزوير إلى المدعى بالحق المدنى الذى وجد نفسه وهو المتطوع - حفظاً لمسال مخدمه والذى لم يرتكبه إثمًا - وقد تهدد بالسجن وتهددت مائلته بالضياح وشاركه مشاعره مخدمه الدائن الأصل أحمد عطيه وتحت ضغط اتهام المدعى بالحق المدنى بالتزوير على غير حق وحرراً محضر الصلح المؤرخ سنة ١٩٦٢/١٠/٣٠ وبعد أن أشار الحكم إلى ما استقر لديه من صورة الواقعة من كل ما سلف راح يضيف تأييداً آخر هو ما أسفر عنه الاستماع إلى جهاز التسجيل . لما كان ذلك ، وكان كل ما يثيره الطاعن من النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل ، لعدم مشروعيته مردوداً بأن المحكمة قد خلصت بما لا يدع مجالاً لذى شك إلى تكوين عقيدتها فى الدعوى بما استقر لديها من شهادة الشهود والقرائن وأقوال الطاعن نفسه أما ما استورد إليه الحكم بعد أن استوفى دليله - من حديث عن واقعة تسجيل المناقشة التى دارت بين الطاعن والشهود الذين سمعهم المحكمة واطمأنت إلى روايتهم فانه لا مجال لإثارة مثل هذا الدفع بصدد أحاديث جرت فى محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحرمات . لما كان ذلك ، وكان تعيب الحكم لعدوله عن سماع الشهود دون تبرير لهذا العدول مردوداً بأنه لما كان قرار المحكمة الذى تصدره فى تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذ صوتنا لهذه الحقوق . وكان الطاعن لم يطلب من جانبه سماع الشهود فانه لا يحق له النعى على ذلك المسلك من الحكم وأما رعى الحكم بالقصور بقالة أنه برر تصديق شهود الاثبات وأطرح أقوال شاهد النفى بأسباب مجله غير سائغة فانه فضلاً عما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه فان كل ما أورده الحكم

في هذا الصدد على ما يبين من مدوناته مقبول وسائغ . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في تبرير أطراحه رأى الخبير فيما خلص إليه من مخالفة توقيع الطاعن على الورقة المقدمة للمحكمة من المدعى بالحقوق المدنية لتوقيعه على الشيك — قوله . . . ” إن المتهم وقت التوقيع على الشيك كان لديه متسع من الوقت بحيث عمد إلى أن يكون توقيعه عليه مغايرا لتوقيعه الحقيقي من حيث الدرجة والميزات والخواص الخطية أما التوقيعين المقدمين من المدعى بالحق المدني فقد صدرا من المتهم بمناسبة تمثيل طريقة التوقيع المصطنعة في وقت قصير لم يستطع فيه جعلهما مغايرتين لتوقيعه الحقيقي من حيث الدرجة والميزات والخواص الخطية ” ولما كان هذا الذي ساقه الحكم مما يسوغ به مخالفة رأى الخبير فإن النعي عليه يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر الطعن بالتزوير خطرا محققا يتوافر به الإكراه مردودا بأن الحكم عندما عرض للدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عقد الصلح ورفض هذا الدفع عول في ذلك على قوله ” . . . ولا جدال في أن الوسيلة التي لجأ إليها المتهم الطاعن ليبدو إمضاءه على الشيك محل الدعوى مخالفا لإمضائه وخطه وسيلة غير مشروعة في ذاته وتعتبر هي الأساس لطعنه بالتزوير وهو وإن كان في ذاته كإجراء من إجراءات الخصومة وسيلة للنضال مشروعة إلا أنه وقد أعد له على هذا النحو يصبح إجراء غير مشروع فضلا على أن الغاية منه وهو تسليط سيف الاتهام على المدعى بالحق المدني على غير الحقيقة غير مشروعة بذاتها مما يجعل هذا الإجراء يتوافر فيه العنصر الموضوعي للإكراه . . . ” لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتماقد من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع دون تعقيب عليه من محكمة النقض ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون ويتوافر به إكراه المدعى بالحقوق المدنية على إبرام عقد الصلح في ظروف الحال التي استخلصها الحكم استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى فإن النعي عليه يكون غير مسديد .

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد مبري ، وجمال المصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزاري .

(١٥٩)

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) وصف التهمة . نقض . ” المصلحة في الطعن ” محكمة الموضوع .

(١) عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المستدل بالمتهم . حتمها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد توجيهها إلى الوصف القانوني السليم .

(ب) القضاء بالبراءة على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة إلى المتهمين . لا مصلحة للطعن من الناحية على الحكم أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني معين .

(ج) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . دعوى جنائية . دعوى مدنية .

مجرد تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته لانضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

(د، هـ، و) سبق إصرار . ترصد . ظروف مشددة . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

(د) سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تتمم بنفس الجاني ، استخلاص القاضي لها من وقائع خارجية . ما دام ، وجب هذه الرقائق والظروف لا يتنافر مع هذا الاستخلاص .

(هـ) الترمد . ماهيته : ظرف من مشدد وصفة لاصقة بذات الفعل المادي المكون للجريمة .

(و) جمع الحكم بين ظرفي سبق الإصرار والترمد عند تجمعهما . لا يضيره ، ما دام قد دلل على قيام ما تدللا سائفا .

(ز) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإطراح ما يخالفه من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائنا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

(ح) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

المحاكمات الجنائية : العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه .
مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح .

١ - من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت في أمر الاحالة أو التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أن تسبغ على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضدهم على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة إليهم وعدم اطمئنانه إلى أقوال الفريقين بشأن تحديد المعتدى على كل منهما لانتشار الظلام ليلة الحادث مما يحول دون استطاعة تمييز المعتدى - فإنه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني بعينه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدهم .

٣ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية .

٤ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها القاضي مدى توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٥ - التردد ظرف عيني مشدد ، وصفة لا صفة بذات الفعل المادى
المكون للجريمة .

٦ - لا يضير الحكم أن يكون قد جمع بين ظرفي سبق الاصرار والتردد عند
تحدثه عنهما ما دام قد دلل على نفيهما تدليلا سائما .

٧ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما
يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائما
مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

٨ - الأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته
هى باقتناع القاضى بناء على ما يطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . فلا يصح
مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في ليلة ١٩٦٥/٣/٢٨ بدائرة مركز
أجا محافظة الدهلية : (أولا) أحدثوا عمدا بعبد الحميد ابراهيم البيومي الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل
برؤها هى فقد عظمى بالحدارية اليمنى لا ينتظر ماؤه بالعظام مستقبلا ولذا سبق
المخ في هذا الوضع عرضة للأثرات الخارجية البسيطة التى ما كانت لتؤثر فيه من قبل
ومسبق المخ في هذا الوضع عرضة للمضاعفات الخطيرة كالالتهاب السحائى والحرارى
والصرع وغيرها من الأمراض التى لا يمكن التكهن بحدوثها فى الوقت
الحاضر مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٦ ٪ . وكان ذلك مع سبق
الإصرار والتردد (وثانيا) أحدثوا عمدا بعبد اللطيف حسن محمود الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل
برؤها هى بعض العسر البسيط فى حركة ثنى المرفق وحركة كب الساعد الأيسر
مما يقلل بعض الشيء من قوة الطرف العلوى الأيسر وفائدته بالنسبة للعجنى عليه

ومقدرته على العمل بنحو ٤٪ . وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد .
وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم
بالمادة ١/٢٤٠ — ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى المجنى عليهما
مدنيا وطلبا الحكم لكل منهما قبل المتهمين متضامتين بمبلغ مائة جنيه على سبيل
التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت
حضوريا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون
الإجراءات الجنائية (أولا) ببراءة المتهمين . (وثانيا) رفض الدعوى المدنيتين
المرفوعتين من المجنى عليهما مع إلزام كل بمصاريف دعواه وخمسمائة قرش مقابل
أتعاب المحاماة . فطعن المدعى بالحق المدني الأول في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم
من جريمة إحداث هاتين مستديمتين بالمجنى عليهما وبرفض الدعوى المدنية
قد شابه قصور وتناقض في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ
في تطبيق القانون وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم استبعد ظرفي سبق الإصرار
والترصد وذهب في تدليله إلى أن المتهمين لم يعلموا بتوجه المجنى عليهما إلى المسقاة
ليلة الحادث وأن الزعم بأن المتهم الأخير أخطر باقي المتهمين بهذه الواقعة لم يقيم
عليه دليل وهو استخلاص خاطيء لواقعة الدعوى لأن المتهمين أقروا في بلاغهم
بأن توجهوا إلى الحقل فور علمهم من المتهم الأخير بأن المجنى عليهما في طريقهما
إلى المسقى لهدمها ليحولوا بينهما وبين تنفيذ مقصدهما فضلا عن أن ما أورده
الحكم على هذا النحو وإن جاز اعتباره مبررا لاستبعاد ظرف الترصد فإنه لا يصلح
سببا لنفى سبق الإصرار لأن جهل المتهمين بمرور المجنى عليهما في مكان الحادث
لا ينفي نيتهم المبيتة على الاعتداء والتي ظهرت بما ورد في بلاغهم من سبق
حصول مشاجرة بينهم وبين المجنى عليه الأول عصر اليوم السابق للحادث ويكون
الحكم بذلك قد أغفل التدليل على نفي ركن سبق الإصرار بأسباب مستقلة .
ثم إن ما أورده الحكم من انتشار الظلام ليلة الحادث بحيث يحول دون تمييز

كل من الفريقين للآخر لا يتفق وما قرره المتهمون من أنهم تمكنوا من رؤية المجنى عليهما . ومن ناحية أخرى فقد ذهب الحكم في تصويره لواقعة الدعوى إلى أن المتهمين توجهوا ليلة الحادث لرى أرضهم في الوقت الذي توجه المجنى عليهما للرى أيضا فتقابل الفريقان مصادفة وهو أمر لا سند له من الأوراق . كما أخطأ الحكم في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المتهمين على أساس انتفاء سبق الاصرار والترصد دون أن يتعقب محدثي الاعتداء أو يقضى بالقدر المتيقن في حق كل منهم خاصة وأن من بين المتهمين من أقر بالتحامه مع المجنى عليهما وعلى الرغم من أن عدد إصابات المجنى عليهما يفوق عدد المتهمين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى تصوير الإتهام لواقعة الدعوى وحصل عناصرها وأدلتها خلص إلى الصورة الصحيحة التي إعتنقها لواقعة الدعوى في قوله " وحيث إنه لا خلاف في أن المجنى عليه الأول عبد الحميد إبراهيم البيومي - الطاعن - ومعه عبد اللطيف حسن محمود - المجنى عليه الثاني - توجه لفتح المياه لرى أرضه كما توجه محمد عبد الكريم الجندى - المطعون ضده الأول - ومعه الدسوقي حسين الجندى لفتح المياه لرى أرضه ويقوم الخلاف بعد ذلك فيما زعمه المجنى عليهما من أنه كان مع محمد عبد الكريم الجندى آخرون ذكرهم في التحقيقات واعتدوا عليهما بالضرب وما يقول به المتهم الأول من أنه كان مع المجنى عليهما آخرون اعتدوا عليه وزميله الدسوقي بالضرب . كما أنه لا خلاف في أن الجور كان مظلما ولا يوجد قمر يخفف من حلكة الظلمة فليس من المعقول والحالة هذه أن يميز أحد الطرفين أفراد الطرف الآخر إن صح ما زعمه كلاهما من وجود العديد من الرجال اشتركوا في المشاجرة والإعتداء أو يحدد ما مع كل من الطرفين الآخر من آلات الاعتداء " ثم عرض الحكم إلى ظرفي سبق الاصرار والترصد . ونفى قيامهما في قوله : " إن كلا من الطرفين المجنى عليهما والمتهم الأول والدسوقي الجندى توجه لفتح المياه لرى أرضه وحدث أن تقابل الطرفان في الطريق واعتدى أحدهما على الآخر فلا يمكن في هذه الحالة وجود سبق إصرار وترصد خصوصا وأنه لم يقم أى دليل على معرفة المتهمين بمرور المجنى عليهما في هذا الطريق وفي هذه الليلة . أما ما يزعمه عبد الحميد إبراهيم البيومي أن عبد الحميد أصلان هلول - المطعون ضده الأخير - هو الذى أخطر المتهمين بمروره وزميله من هذا المكان

في هذا الوقت فانه فضلا عن أنه لم يقيم دليل على وجود عبد الحميد أصلا هلول مع المتهمين فلانه لم يقيم دليل على أن هذا الشخص كان عند عبد الحميد اليومى في منزله في تلك الليلة ومن ثم يكون ركن سبق الاصرار والترصد متفيا ولا دليل عليه " وخلص الحكم بعد ذلك إلى القضاء ببراءة المتهمين في قوله " وحيث إنه متى كان ذلك كذلك وكان الموضوع لا يبدو مشاجرة اشترك فيها أكثر من شخصين حسب الثابت من أقوال الطرفين فلانه لا يمكن تحديد من أحدث إصابة كل من المجنى عليهما وتكون التهمة والحالة هذه موضع شك كبير مما يتعين معه براءة المتهمين مما هو منسوب إليهم". لما كان ذلك، وكان الترصد ظرفا عينيا مشددا وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة، أما سبق الاصرار لحالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة، وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها القاضى مدى توافره، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى وسائر عناصرها أن المتهمين لم يعلموا بمرور المجنى عليهما بمكان الحادث ليلة وقوعه والتفت عما أثاره الطاعن من سبق قيام خلاف بينه وبين المطعون ضده الأول مما يفيد ضمنا اطراحه لهذه الواقعة وعدم اطمئنانه إليها، فلانه يكون قد دلل على نفي قيام سبق الاصرار والترصد تدليلا سليما، ولا يضيره في ذلك أن يكون قد جمع بين هذين الظرفين عند تحدته عنهما، ومن ثم فلان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا. أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد في الاستدلال لالتفاتة عما تضمنه بلاغ المتهمين عن الحادث من إخطار المتهم الأخير لهم بتوجه المجنى عليهما إلى الحقل وأنهم قصدوا من انتقالهم الحيلولة بينهما وبين هدم المسقى فلانه مردود بأن الأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضى بناء على ما يطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر. وإذا ما كان الطاعن لا ينازع في أن المتهمين أنكروا في التحقيقات طعنهم بانتقال المجنى عليهما إلى الحقل ليلة الحادث أو إخطار المتهم الأخير لهم بهذه الواقعة، فانه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مطالبتها بالركون إلى بلاغ الحادث دون التحقيقات أما ما استورد إليه الطاعن من منازعة في التصوير الذى اعتنقه الحكم للحادث ونعيه عليه اطراحه الصورة التى أوردها الاتهام للحادث فردود بأن الأصل أن

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ما صورته المحكمة لواقعة الدعوى له أصله الصحيح بالأوراق ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت في أمر الاحالة أو التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضدهم على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة إليهم وعدم اطمئنانه إلى أقوال الفريقين بشأن تحديد المعتدى على كل منهما لانتشار الظلام ليلة الحادث مما يحول دون استطاعة تمييز المعتدين ، فانه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني بعينه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدهم ، ذلك بأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان باق ما يشيره الطاعن في أسباب طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصروفات المدنية ومصادرة الكفالة .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المرصافى ، ومحمد عبد المنعم مزارى ، بطرس زغلول .

(١٦٠)

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ القضائية

حكم . ” تصحيحه . إغفال الفصل فى بعض الطلبات ” . دعوى مدنية . ” إجراءات
نظرها أمام المحاكم الجنائية ” . إجراءات المحاكمة . استئناف . محكمة استئنافية .

منى ترجع المحكمة الجنائية إلى قانون المرافعات المدنية ؟ عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه
وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة
الواردة فى قانون المرافعات .

خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات
الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات فى المادة ٣٦٨ .

إغفال محكمة أول درجة الفصل فى الدعوى المدنية . ليس للدعى المدنى الجواز إلى المحكمة الاستئنافية
لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفله .

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة
صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو
القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .
ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة
الجنائية الفصل فى بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالنسبة للدعوى
الجنائية كما فعل قانون المرافعات فى المادة ٣٦٨ منه ، وكان مفاد منطوق الحكم
المطعون فيه (الإستمنا فى) أن الحكم الابتدائى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية
بالنسبة إلى المطعون ضدهما فضلا عن أن مدونات الحكم لم يتحدث عنها . فإن

الطريق السوى أمام المدعية بالحقوق المدنية (مصلحة الجمارك) أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنقمة في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما وآخر بأنهم في يوم ١٩٦١/٤/٢٢ بدائرة قسم العطارين : الأول (١) باع للثالث الخمر المبينة وصفا وقيمة بالمحضر حالة كونها مجهولة المصدر وغير مسدد عنها رسوم الإنتاج (٢) نقل الخمر المذكورة إلى الثالث من الاسكندرية إلى القاهرة بدون ترخيص من مكتب الإنتاج - والثاني (المطعون ضده الأول) (١) باع الخمر المبينة وصفا وقيمة بالمحضر إلى الثالث حالة كونها مجهولة المصدر وغير مسدد عنها رسوم الإنتاج (٢) باع الخمر المذكورة بالمحضر وصفا وقيمة للثالث حالة كونها مغشوشة وموضوعا عليها بيانات غير مطابقة للحقيقة - والثالث : (المطعون ضده الثاني) حاز الخمر المبينة وصفا وقيمة بالمحضر حالة كونها مجهولة المصدر وغير مسدد عنها رسوم الإنتاج وموضوعا عليها بيانات غير مطابقة للحقيقة وكذا مغشوشة مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١ من القانون ٣٢٢ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ٢٧ و ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا طالبة الحكم لها قبل المتهم الثالث متضامنا مع المتهمين الأول والثاني بمبلغ ٤٢٧ ج و ٧٨٠ م على سبيل التعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة العطارين الجزئية دفع الحاضر مع المتهم الثالث ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من إجراءات ، والمحكمة المذكورة قضت غيابيا

بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وحضوريا للثالث عملاً بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمماقبة المتهم الأول بتغريمه ألف قرش والغلق لمدة خمسة عشر يوماً على نفقته والمصادرة وإلزامه بسداد الرسم البالغ قدره ١٤٥ ج و ٣٤٥ م وتعويض للخزانة العامة يعادل ثلاثة أضعاف هذا الرسم عما أسند إليه وبراءة الثاني والثالث مما أسند إليهما . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠ غيابياً بالنسبة إلى المتهم الأول وحضورياً للثاني بعدم قبوله لرفعه من غير ذي صفة وألزمت المدعية بالمصاريف المدنية . فطعنت المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ماتنعاة مصلحة الجمارك — المدعية بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها تأسيساً على أن الرسم والتعويض المقررين بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمطلوب إلزام المطعون ضدهما بأدائهما هما من قبيل العقوبات الجنائية التي لا تطلبها غير النيابة العامة — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه من المقرر أن لمصلحة الجمارك حق التدخل كمدعية بالحقوق المدنية في دعاوى التهرب من الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج المنصوص عليها في القوانين التي تحارب التهرب من الرسوم المستحقة لها .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول استئناف الطاعنة لرفعه من غير ذي صفة على دعامتين الأولى هي أن الرسم والتعويض المقررين بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمطلوب إلزام المطعون ضدهما بأدائهما هما من قبيل العقوبات الجنائية التي لا تطلبها غير النيابة العامة ، وأما الدعامة الثانية : فمفادها أن الحكم المستأنف قد أغفل الفصل في الدعوى المدنية المقامة من الطاعنة ضد المستأنف عليهما — المطعون ضدهما — فأصبح الاستئناف مرفوعاً من غير محكوم عليه — وتجد هذه الدعامة الثانية سنداً فيما هو ثابت من الحكم الابتدائي من أن الدعوى الجنائية رفعت ضد

المطعون ضدهما وآخر عن بيع وحيازة نحور مجهولة المصدر وغير مسدد عنها رسم الانتاج ومغشوشة فضلا عن نقلها بغير ترخيص ، وأن الطاعنة ادعت مدنيا طالبة إلزامهم جميعا على سبيل التضامن بدفع مبلغ ٤٢٧ جنيها و ٧٨٠ مليا مقابل الرسوم والتعويض فقضت المحكمة بتغريم المتهم الآخر جورج استليانيدس ألف قرش والغلق لمدة خمسة عشر يوما على نفقته والمصادرة والرسم البالغ قدره ١٤٥ جنيها و ٣٤٥ مليا وتعويض للخزانة العامة بمادل ثلاثة أضعاف هذا الرسم وبراءة المطعون ضدهما مما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية . ولما كان مفاد هذا المنطوق أن الحكم الابتدائي أغفل الفصل في الدعوى المدنية بالنسبة إلى المطعون ضدهما فضلا عن أن مدونات الحكم لم تتحدث عنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، وكانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالنسبة للدعوى الجنائية - كما هو الحال في الدعوى الحالية - فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صح حمله على ما ذكرته المحكمة من أن الاستئناف قد رفع من غير محكوم عليه مما لا محل معه من بعد لبحث وجه الطعن المقدم من الطاعنة ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبرى ، وجمال المصفاوى ، وعبد المنعم حمزوى .

(١٦١)

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٣٥ القضائية

طعن . دعوى مدنية .

من له حق الطعن ؟ من مسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه لحسب . مثال .

من المقرر أن الطعن لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه فحسب . فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم مساءلته وليه عن الحقوق المدنية بوصفه مسئولاً عنها على الرغم من مجاوزة الطاعن المشمول بولايته سن الخمس عشرة سنة ، ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يمس في هذا الصدد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٩/٢٢ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة : أحدث عمداً بكوثر صالح توفيق إصابة عينها اليسرى الموضحة بالتقارير الطبية الشرعية والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها ويتعذر تقدير مداها هو فقد قوة ابصار هذه العين وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقررت الغرفة إحالته إلى هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة سالفه الذكر .

و ادعى مدنيا والد المجنى عليها بصفته وليا طبيعيا عليها وطلب القضاء له بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قبل الطاعن ووالده بصفته وليا طبيعيا عليه ومستولا عن الحقوق المدنية على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : (أولا) بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . (وثانيا) في الدعوى المدنية بإلزام مصطفى حسن الحلقاوى عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر المتهم ومستولا عن الحقوق المدنية أن يدفع بطريق التضامن إلى المدعى المدنى بصفته وليا شرعيا على ابنته المجنى عليها مبلغا قدره ٣٠٠ ج ثلاثمائة جنيه مصرى تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة العاهة المستديمة وبالزام أبيه عن نفسه وبصفته وليا عليه ومستولا عن الحقوق المدنية أن يؤدي بطريق التضامن تعويضا إلى المدعى بهذه الحقوق ، قد نشأ به فساد فى الاستدلال وقصور فى التسييب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قد أخذ الطاعن بأقوال المجنى عليها وشقيقها ووالديهما على الرغم من عدم إخبار الأخيرين الواقعة وما يتخلل أقوال الأولين وأمهما من اضطراب يتمثل فى عدم تحديد المجنى عليها أداة الحادث وفى تردد والدتها فى ماهية هذه الأداة — نبلة أم بندقية رش — وفى قول الشقيق بأن الطاعن كان يلهو بندقية رش صوبها إلى المجنى عليها ، وأن الحكم صدف عما أثاره الدفاع من استحالة حدوث الإصابة عمدا لأن حالة البندقية المضبوطة والظلام الخيم وقت الحادث ما كانا يسمحان بأحكام الرماية والتفت عن طلب تجربة البندقية للتحقق من ذلك . ودان الطاعن عن تلك الجريمة العمدية على الرغم من انتفاء القصد الجنائى ، وساءل والد الطاعن عن الحقوق المدنية مع أن الأخير قد أربى على خمس عشرة سنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله إنه "في عصر يوم الحادث كان مصطفى صالح توفيق شقيق المجنى عليها — يطل من نافذة مسكنه ويجواره والدته زهيرة حسن على وتصادف وجود المتهم "الطاعن" في الشارع ثم حصل حديث بينه وبين مصطفى صالح أعقبه أن سكب هذا الأخير كمية من المياه سقطت على الأرض بجواره فتوعد المتهم بالاعتداء عليه ببندقية وبعد ذلك وفي وقت الغروب صعدت المجنى عليها ومعها شقيقها مصطفى ليلعبا في السطوح وأثناء وقوف المجنى عليها صوب المتهم من شرفة منزله ببندقية رش كان يحملها نحوها فانطلقت منها رشة أصابتها في عينها فصرخت ونزلت إلى والدتها وأخبرتها بما حصل فاستصحبتهما إلى القسم وأبلغت بالحادث" وأورد الحكم على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وأخيها وأمهما والتقرير الطبي الشرعي . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من منازعة في القوة التدليلية لشهادة الشهود لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها المحكمة عقيدتها بما لا تناقض فيه كالحال في الدعوى المطروحة مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض لما هو مقرر من حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها ولأن أخذها بشهادتهم يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن وفي مجال طلبه القضاء أصلياً ببراءته لا انتفاء القصد الجنائي سواء وصفت الواقعة بأنها عمدية أو غير عمدية واحتياطياً باعتبارها إصابة غير عمدية — قد طلب تجربة البندقية للتحقق من استحالة إحكام الرماية بها في الظلام المنتشر وقت الحادث وكان الطلب بهذه المثابة لا يرمى إلى نفى وقوع الفعل المكون للجريمة أو استحالة إثبات حصوله على النحو الذي رواه الشهود وإنما مجرد إثارة الشبهة في أقوالهم . وكانت المحكمة قد نبذت دفاع الطاعن بأنه أطلق البندقية صوب حجر فتطايرت رشة من المقذوف أو شظية من الحجر وأصابت المجنى عليها مستخلصة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما أدى إليه اقتناعها من شهادة المجنى عليها وشقيقها من أن الطاعن قد أثارت حفيظته سكب هذا الشقيق ماء بجواره فعمد إلى تصويب بندقيته نحو المجنى عليها وهي مع شقيقها فأصابها ، ويستوى أنه كان يقصده هو فأصابها هي لأن الواقعة في الحالين تعتبر عمدية . وكان ما أوردته المحكمة سديداً وكافياً للتدليل على توفر القصد الجنائي —

ويسوغ الالتفات عن طلب تجربة البندقية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه فحسب فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم مساءلته وليه عن الحقوق المدنية بوصفه مسئولا عنها على الرغم من مجاوزة الطاعن المشمول بولايته من الخامس عشرة سنة ، ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يمس في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعا .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل بوتس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
رجال المصفاوى ، وعبد الله حمزوى ، ونصر الدين عزام .

(١٦٢)

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ القضائية

دفع . ”الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة“ . سرقة . تبديد .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . سقوطه إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع
الشهود .

طلب المتهم سماع شهودى الإثبات فى جريمة السرقة المستندة إليه وسماع أحدهما بالفعل . لا يدر
أن يكون دفاعا فى تهمة السرقة . تعديل المحكمة وصف التهمة وتوجيهها إليه تهمة التبديد . مبادرة
المتهم قبل إبداء أى دفاع موضوعى إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . قبول المحكمة لهذا
الدفع . سديد .

لما كان طلب المطعون ضده (المتهم) سماع شهودى الإثبات فى جريمة
السرقة المستندة إليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبديد
موضوع الطعن ، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعا فى تهمة السرقة التى اقتصر
عليها طلب التكليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت
إليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع
له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الاستئنافية فى المعارضة فبادر قبل إبداء أى دفاع
موضوعى إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . ومن ثم فإن النعى على الحكم
المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانونا من أن هذا الدفع
يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩/٢/١٩٦٠ بدائرة فاقوس : سرق النقود المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمسلوكة لبراهيم اسماعيل الشافعي من مسكنه . وطلبت عقابه بالمادة ١٧٣/١ من قانون العقوبات . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . فعارض المتهم في هذا الحكم . ولدى نظر معارضته أمام المحكمة المذكورة وجهت إليه المحكمة أيضا تهمة تبديد مبلغ مائة جنيه سلمت إليه من حسين اللوق لتوصيلها إلى المجنى عليه ابراهيم الشافعي فاختلسها لنفسه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقضت هذه المحكمة بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وحبسه شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية وبراءته من التهمة الأولى . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم بالنسبة للتهمة الثانية . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض منهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ عول في تبرئة المطعون ضده من جريمة التبديد على قبول الدفع الذي أبداه هذا الأخير لدى المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاثبات بالبينة لأن قيمة عقد الأمانة تزيد على عشرة جنيهات — قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك بأن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد دل — بطلبه من محكمة أول درجة سماع شهود الاثبات

وسماها لهم في مواجهته دون اعتراض منه — على نزوله عن التمسك بعدم جواز الاثبات بالبيئة وهو أمر يسقط حقه في معاودة الجدل في الاستدلال ضده بتلك الوسيلة لما هو مقرر من أن قواعد الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ التفت عن ذلك واستجاب للدفع قد تعيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن اندعوى الجناية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٦٠/٢/١٩ بدائرة نافوس سرق النقود المينة وصفاق قيمة بالمحضر والمملوكة لإبراهيم اسماعيل الشافعي من مسكنه وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ١٧٣/١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ عملا بمادة الاتهام بحبس المطعون ضده شهرا مع الشغل والنفاذ بلا مصاريق ، فعارض في هذا الحكم وطلب المدافع عنه سماع المجني عليه وشاهد الإثبات الآخر ، وإذ ما حضر ثانيهما وسمعت المحكمة فقد عدلت وصف ما أسند إلى المطعون ضده إلى تهمتين (الأولى) أنه سرق مبلغ مائة جنيه من مسكن المجني عليه (والثانية) أنه بدد مبلغ مائة جنيه سلمت إليه من حسن اللوق لتوصيلها إلى المجني عليه إبراهيم الشافعي فاختلسها لنفسه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات فكان أن طلب المدافع عن المطعون ضده التأجيل للاستعداد فأجالت المحكمة الدعوى كطلبه للاستعداد وللدفاع في التهمة الجديدة ، ولما لم يحضر قضت بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وحبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية وبراءته من التهمة الأولى بلا مصروفات جنائية . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالنسبة إلى جريمة التبيد التي دانه بها ولم يحضر عند نظر استئنائه فقضى غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ثم عارض ، ودفع في أول جلسة بعدم جواز الاثبات بالبيئة لأن المبلغ محل الجريمة يزيد على عشرة جنميات فكان أن قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للدفع وإلى سريان

قواعد القانون المدني في إثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات خلص إلى تبرئة المطعون ضده بقوله "وحيث إن المبلغ المدعى بتبديده هو مائة جنيه وليس هناك دليل كتابي قبل المتهم - المطعون ضده - ولما كانت القاعدة أنه لا يجوز إثبات التصرف القانوني الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بالبينة (المادة ٥٠٠ مدني) ومن ثم تكون التهمة المنسوبة للمتهم غير مؤيدة بالدليل ويتعين تبرئته عملاً بالمادة ٣٠٤/١ أ.ج". ولما كان المستفاد من كل ما سلف إirاده أن طلب المطعون ضده سماع شاعدي الإثبات ، وسماع أحدهما بالفعل ، هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبديد موضوع الطعن ، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً في تهمة السرقة التي اقتصر عليها طلب التكليف بالحضور ، حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت إليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الاستئنافية في المعارضة فبادر قبل إبداء أي دفاع موضوعي إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه - بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانوناً من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود - يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعنة لاتدعي بأن الدعوى انطوت على دليل كتابي أو على ما يجوز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس المراروي .

(١٦٣)

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) دفع . تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . بطلان . محكمة
الموضوع . مواد مخدرة

الدفع ببطلان إجراءات التفتيش . دفع موضوعي يختلط بالواقع . عدم جواز إثارتها
لأول مرة أمام محكمة النقض . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . الدفع به
في محضر سماع أقوال المتهم وأمام مستشار الإحالة لا يكفي .

(ب) تفتيش . ” إذن التفتيش “ . ” إصداره “ . دفع . محكمة الموضوع .
عدم إرفاق أصل محضر التحريات وإذن التفتيش ملف الدعوى . لا يفيد حتما عدم
وجود المحضر أو سبق صدور الاذن .

عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صدور الاذن . ليس له المجادلة في ذلك
أمام محكمة النقض .

١ - إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع
أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التفتيش لعدم صدور إذن به من الجهة المختصة
أو لأن الضابط الذي أجراه قد تجاوز حدود الإذن الصادر بتفتيش الطاعن
ومسكنه بحثا عن أسلحة وذخيرة غير مرخص بها ففرض ورقة صغيرة ليس
في مظهرها ما ينبئ عن اشتغالها على شيء من ذلك أو عن قيام حالة التلبس
بجريمة إحراز المخدر ولم يكن تحلى الطاعن عنها طوعية واختيارا بل كان تلبية

لأمر الضابط له لبسط قبضة يده ، ولم يتخذ من هذه الأسس التي يتحدث عنها في وجه الطعن ولا من أي أساس آخر دونها سبيلا لإبطال ما تم من إجراءات التفتيش فإنه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي تختلط بالواقع ويقضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ولا يغير من ذلك افتراض صحة ما يشيره الطاعن من أنه قد تمسك بهذا الدفع في محضر سماع أقواله وأمام مستشار الإحالة ما دام الثابت أنه لم يثره على أي وجه من الوجوه خلافا لما يدعيه في طعنه أمام محكمة الموضوع .

٢ — من المقرر أن عدم إرفاق أصل كل من محضر التحريات وإذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو سبق صدور الإذن . ولما كان الثابت من الرجوع إلى محضر المحاكمة أن الطاعن لم ينازع في صدور الإذن أمام محكمة الموضوع ولم يطلب إليها ضم أصل محضر التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصورتيهما المرفقتين بالأوراق أو يدعى عدم مطابقتهما للأصل المأخوذتين عنه — فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٢٦ بدائرة بندر ههيا محافظة الشرقية : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرفق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا في ٥ أبريل سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق

المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي قد بنى على إجراءات باطلة وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي تحصيل الواقعة وشابه قصور في التسبيب إذ أنه وقد خلت أوراق الدعوى من أصل إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة وأصل محضر التحريات الذى بنى عليه فإنه يبطل كل ما تم من إجراءات التفتيش لعدم صدور إذن به من الجهة المختصة ولا يغير من ذلك ما اشتملت عليه تلك الأوراق من صورة لكل من المحضر والإذن مذيلة بتوقيع غير مقروء دون بيان لصفة صاحبه ما دام أن الثابت من مراجعة تحقيقات النيابة أنه ورد بصدرها ما يفيد توقيع وكيل النيابة المحقق على أوراق أصلية وليست صوراً، هذا بالإضافة إلى أنه مع التسليم بصدر أمر من النيابة بالتفتيش لضبط أسلحة وذخيرة فإن مأمور الضبط القضائي يكون قد تجاوز حدود الإذن الذى لا يستلزم تنفيذه فخر ورقة صغيرة ليس في مظهرها ما ينبيء عن اشتغالها على سلاح أو ذخيرة ولا تبدو من ثناياها قطعة المخدر بما تنشأ به حالة التلبس التى تبرر اتخاذ مثل ذلك الإجراء الذى دفع الطاعن بمحضر سماع الأقوال المؤرخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وأمام مستشار الاحالة وفي ثنايا مرافعته بالجلسة بطلانه ولم تعرض المحكمة فى حكمها لهذا الدفع ولم تناقشه بما يثبت أو ينفى، وفضلاً عن كل ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه صور الواقعة بما يفيد أن ضبط المخدر كان نتيجة لتخلى الطاعن طواعية عن الورقة التى تضمنه فى حين أن الاستفادة من أقوال شهودى الإثبات بالتحقيق وبجلسة المحاكمة أن تلك الورقة لم تهو من يد الطاعن إلا بعد أن أمر الضابط ببسطها، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويبطله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنها تتحصل في أن الملازم أول عصام أحمد عويس ضابط مباحث مركز ههيا قد علم من التحريات السرية أن المتهم محمود سرحان السيد من بندر ههيا يحرز أسلحة وذخائر بدون ترخيص فاستصدر بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٦ إذنا من النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكنه لضبط ما يخوزه من أسلحة نارية أو ذخائر غير مرخص بها وفي مساء نفس اليوم توجه به حجة الخبر محمد عطية البودي إلى منزل المتهم المذكور فوجدوا بابه مفتوحا فدلفا إلى داخله حيث وجدوا المتهم بمفوده بمجرة بالطابق الأرضي على يمين الداخل وكان جالسا على الأرض ومن خلفه أريكة خشبية متكئا عليها وأمامه موقد من الحجر كانت نيرانه مطفأة وعليه قطعة من الحجر (بلاطة) وباكو معسل مفتوحا وماشة وحجر جوزه وكانت الجوزه موضوعة على الأرض إلى يسار المتهم وبعد أن أفهمه شخصيته والمهمة التي قدم من أجلها شرع في إجراءات التفتيش مبتدئا بالأريكة التي كان المتهم يجلس أمامها ، وعندما بادر والشاهد الثاني في رفع حشية تلك الأريكة التي كان المتهم يجلس أمامها أبصر بالمتهم يضع يده بسرعة أسفلها - أي أسفل الحشية - ويلتقط شيئا في يده وظهر عليه الاضطراب ولما سأله عما في يده ألقى ما بها على الأرض فالتقطه الضابط فوجده لفافة من ورق السلوفان بداخلها قطعة من مادة الحشيش فواجه المتهم بها فانكر حيازتها فضبطها الضابط كما ضبط الأدوات سالفة الذكر ، ثم قام الضابط بتفتيش المتهم وباقي المنزل بحثا عن أسلحة وذخائر غير مرخصة حسبا تدون بالمحضر وذكر الضابط أن المتهم يتعاطى الحشيش وأنه أخبر أن المجرتين اللتين قتسهما خاصتان به ، واعترف المتهم أمام النيابة أن الجوزه والحجر والموقد والماشة والمعسل خاصة به وأنه يستعملها كما اعترف أن المجرتين بالطابق الأرضي اللتين قتسنا خاصتان به ، وأن ولده متزوج ويختص بمجرة في الطابق العلوي" ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق الطاعن أدلة مستقاه من شهادة كل من الملازم أول عصام أحمد عويس والشرطي محمد عطية البودي وتقرير المعمل الكيماوي . وبعد أن أورد مؤدى كل دليل من هذه الأدلة عرض لما أبداه المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة من أوجه الدفاع ورد عليه بما ينفيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه صدر بالفعل إذن من النيابة المختصة بناء على التحريات التي أجراها

ضابط المباحث بتفتيش الطاعن وتفتيش مسكنه لضبط ما يحوزه من أسلحة نارية غير مرخص بها وذخيرة مما يستعمل فيها ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التفتيش لعدم صدور إذن به من الجهة المختصة أو لأن الضابط الذي أجراه قد تجاوز حدود الإذن الصادر بتفتيش الطاعن ومسكنه بحثا عن أسلحة وذخيرة غير مرخص بها ففرض ورقة صغيرة ليس في مظهرها ما ينبئ عن اشتغالها على شيء من ذلك أو عن قيام حالة التلبس بجريمة إحرار المخدر ولم يكن تخلي الطاعن عنها طوعية وإختيارا بل كان تلبية لأمر الضابط له بيسط قبضة يده ، ولم يتخذ من هذه الأسس التي يتحدث عنها في وجه الطعن ولا من أي أساس آخر دونها سبيلا لإبطال ما تم من إجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لهذه المحكمة به ، ولا يغير من ذلك افتراض صحة ما يثيره الطاعن من أنه قد تمسك بهذا الدفع في محضر سماع أقواله المؤرخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وأمام مستشار الاحالة مادام الثابت أنه لم يثره على أي وجه من الوجوه خلافا لما يدعيه في طعنه أمام محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن عدم إرفاق أصل كل من محضر التحريات وإذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو سبق صدور الإذن ، وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم ينازع في صدور الإذن أمام محكمة الموضوع ولم يطلب إليها ضم أصل محضر التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصورتيهما المرفقتين بالأوراق أو يدعي عدم مطابقتها للأصل المأخوذتين عنه فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه استخلاصا من أقوال ضابط المباحث والشرطي محمد عطيه بالتحقيقات وبالجلسة هي أن الضابط وجد الطاعن المأذون بتفتيشه وتفتيش مسكنه بحثا عن أسلحة وذخيرة جالسا على الأرض ومن خلفه أريكة خشبية يتكئ عليها وأمامه أدوات التدخين وما أن شرع الضابط في إجراء التفتيش وبدأ بمعاونة مرافقه في رفع حشية تلك الأريكة حتى أبصر الطاعن يدس يده وهو مضطرب في سرعة خاطفة أسفل

الحشية و يلتقط شيئا فسأله الضابط عما في يده فألقى به أرضا فالتقطه وألقاه لفافة من ورق السلوفان بداخلها قطعة من مادة الحشيش فضبطها كما ضبط أدوات التدخين التي ثبت من التحليل أن بعضها منها يحتوى على آثار لتلك المادة. ولما كانت الواقعة بهذه الصورة تفيد حصول تخلي الطاعن عن اللقافة المحتوية على المخدر طواعية واختيارا وأن هذا التخلي لم يكن نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط إذ أن من حقه في مثل صورة هذه الدعوى إزاء ما بدا من الطاعن المأذون بتفتيشه واستنادا إلى الأفعال التي أتاها والمظاهر التي أحاطت به أن يستفسر منه عن ماهية الشيء الذى التقطه خلسة وأخفاه في يده دون أن يعتبر ذلك منه تعرضا لشخصه أو أن يتخذ منه ذريعة لازالة الأثر القانونى المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر الذى إنمأ ألقاه طواعية لما أن أيقن أن الضابط شهد محاولته التقاطه واكتشف سعيه وراء اخفائه ، ومن ثم فإنه لا موجب — وقد عثر الضابط على المخدر بغير طريق التفتيش وبعد أن ألقاه المتهم باختياره — للبحث فى أمر التفتيش وما إذا كان الضابط قد تجاوز حدوده وخرج على مقتضيات تنفيذه ، ولا يقبل من بعد من الطاعن التنصل من تبعة إحراز المخدر سواء فى ذلك أظهر من الورقة التى ألقاها أم أنه لم يظهر .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون ما يثيره الطاعن فى وجه طعنه لاسند له من القانون ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمود عباس المرادى .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٥ القضائية

إجراءات المحاكمة . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

الشهادة المرضية . على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به الطاعن عذرا على التخلف عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم .

على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به الطاعن عذرا على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم .
إذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات إنما يكون بالنظر إلى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم إذا كانت الدعوى قد حجزت بجلسة مقبلة للنطق به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/٩/١٩٦١ بدائرة مركز أبوقرقاص :
تسبب من غير قصد ولا تعمدا في وفاة إبراهيم عبد الله وعبد الفتاح قرني
عبد الفتاح وإصابة رندة علي شحاته وأحمد عبد الرحمن عبد اللطيف وكان ذلك
ناشئا من إهماله وعدم احتياطة واتباعه اللوائح والقوانين بأن قاد السيارة بسرعة
وبحالة ينجم عنها الخطر فأصاب المجنى عليهم الأول والثاني والثالثة وقلبت سيارته

فأصيب المجنى عليه الرابع فأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة الأول والثاني . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعت بحق مدني زوجة المجنى عليه الأول — وطلبت القضاء لها بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة أبو قرقاص الجزئية قضت حضوريا في ٨ مايو سنة ١٩٦٢ عملا بالمادتين ٢٣٨ و ١/٢٢ عقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيا لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا إعتباريا في ٩ مارس سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ بعدم جواز نظرها للتقرير بها في غير حالاتها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الاستئنافية الموصوف بأنه حضوري اعتباري استنادا إلى أن الشهادات المرضية المقدمة من الطاعن لا تتضمن انسحاب مرضه إلى يوم ١٩٦٤/٣/٩ في حين أن هذا اليوم كان محددًا للنطق بالحكم المعارض فيه الذي كان ممتدا أجله من قبل ذلك أربع مرات متوالية وكان يجب على المحكمة أن تطابق ما جاء بهذه الشهادات المرضية على يوم ١٩٦٤/١/١٣ وهو تاريخ آخر جلسة حددت للمرافعة وتم فيها إقفال باب المرافعة وحجزت فيها القضية للحكم .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر الجلسات الاستئنافية أن الطاعن حضر بالجلستين الأولى للتحاكم في ١٩٦٢/٦/١١ و ١٩٦٢/١٠/٨ ثم تخلف عن الحضور في الجلسة التالية وحضر محاميه مقررًا أن موكله مريض وقدم شهادة طبية بمرضه فأجلت الدعوى لهذا السبب وكلفت النيابة بإعلانه ولما لم يحضر

في الجلسة التالية أجلت الدعوى بجلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ثم بجلسة ١٩٦٣/٦/١٠
ثم بجلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ لتنفيذ القرار السابق ثم بجلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ أمام
الدائرة الأولى مع إعلان المتهم ثم بجلسة ١٩٦٤/١/١٣ أمام الدائرة الرابعة مع
إعلان المتهم وفيها لم يحضر وقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ١٩٦٤/١/٢٧
ثم مد أجل الحكم بجلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ثم بجلسة ١٩٦٤/٣/٩ وفيها صدر الحكم
حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض
فيه المتهم على أساس تحقق العذر المانع من الحضور وهو المرض حسب
الشهادة المرضية المرفقة ثم تداولت القضية بالجلسات إلى أن قضى فيها بتاريخ
١٩٦٥/٥/١٠ — بعدم جواز نظر المعارضة للتقرير بها في غير حالاتها وأقام
هذا الحكم قضاءه في هذا الخصوص على قوله "لما كان المتهم قد قرر أنه كان
مريضا وهذا الذي منعه من الحضور جلسة الحكم المعارض فيه وقدم
شهادتين مرضيتين لا تنسحب تواريخهما لتاريخ الجلسة المذكورة وهو ١٩٦٤/٣/٩ —
إذ الأولى مؤرخة ١٩٦٤/١/٢ يحتاج لعلاج شهر والثانية مؤرخة ١٩٦٤/٢/١ وهي
أنه كان مريضا بتاريخ ١٩٦٤/١/١ ويحتاج للعلاج إلى ١٩٦٤/٢/١ — لما كان ذلك،
وكان المتهم لم يقدم العذر المطلوب في المادة ٢٤١/٢ إجراءات جنائية فيتعين القضاء بعدم
جواز نظر المعارضة للتقرير بها في غير حالاتها". لما كان ذلك، وكان الواضح من محاضر
جلسات المحاكمة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى على النحو المتقدم
أن آخر جلسة للرافعة والسابقة على صدور هذا الحكم كانت في ١٣ من يناير
سنة ١٩٦٤ فإنه كان لزاما على الحكم المطعون فيه أن يراجع تاريخ المرض الذى
احتج به الطاعن عذرا على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للرافعة
وهي جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم
وهي جلسة ١٩٦٤/٣/٩ إذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات إنما يكون
بالنظر إلى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم إذا كانت الدعوى قد حجزت
بجلسة مقبلة للنطق به . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد طابق
تاريخ العذر الذى تضمنته الشهادتين المرضيتين على الجلسة المحددة للنطق بالحكم
لا على آخر جلسات المرافعة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يعيبه ويستوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باق أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين صالح ، ومحمد
أبو الفضل .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ القضائية

قبض بدون وجه حق . نقض . " المصلحة في الطعن " .

التهديد بالقتل والتعذيب قسبان بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة المنصوص
عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات .

لا مصلحة للطاعن في المنازعة في توافر أحد الظرفين متى توافر الآخر .

إذ نص الشارع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات
على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص
بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية — فقد جعل التهديد
بالقتل والتعذيب قسامين بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة .
ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الظرفين متى توافر الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ٢٣ يولييه سنة ١٩٦١ بدائرة قسم
الأربعين محافظة السويس : قبضا مع آخرين مجهولين على راضي عوده حواد
وحبساه دون وجه حق وكان هذا القبض والحجز مصحوبين بتهديده بالقتل
وبالتعذيب البدنية بأن انتظراه مع المجهولين في طريق جانبي وما أن شاهداه
حتى صفعه أولهما وجذبه من ملفحته بعد أن وضعها حول رقبته وساقاه عنوة

لمنزليهما واحتجزاه فيهما وفي منازل أخرى ووضعنا حارسين عليه يتناوبان الحراسة ليلا ونهارا وهدداه بالقتل إن حاول الاستغاثة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا لنص المادتين ٢٨٠ و ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات . فقررت ذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت حضوريا في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الإتهام بمعاينة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ في تطبيق القانون ، والخطأ في الاستناد ، والفساد في الاستدلال إذ دان الطاعنين بجريمة القبض على المجنى عليه معملا في حقهما المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأخيرة التي تشترط لتوافر الظرف المشدد الذي يرفع الجريمة من جنحة إلى جناية أن يقع من المتهم بها تهديد المجنى عليه بالقتل ، أو تعذيب له بالتعذيبات البدنية ، والمجنى عليه لم يذكر سواء في جلسة المحاكمة أو في تحقيقات النيابة أن المتهمين هدداه بالقتل أو عذباه في فترة احتجازه ، ولا يكفي في صحيح القانون لتوافر الظرف المشدد أن يكون المجنى عليه قد خشي القتل وأو كانت ظروف الحال تبرر اعتقاده بل العبرة هي بما يصدر عن الجاني من قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل ، كما أرجع الحكم المطعون فيه الحادث بباعثه إلى مديونية أحد الأعراب من أقارب المجنى عليه للطاعن الأول ، مع أن الدين انقضى ، أما السند المقدم في الدعوى فلدين آخر لا شأن له بالقبض المزعوم ، وقد دفع الطاعنان التهمة بالتلفيق مدعين عليه بشواهد منها أن الشهود — وهم من الأعراب — تناقضوا في مكان تحرير ذلك السند ، وأن المجنى عليه سئل بمحضر الشرطة في ذات اليوم الذي أبلغ فيه شقيقه بغيابه ، مما يدل على أنه كان مطلقا غير مقيد وأنه لا يعقل أن يتعرض المجنى عليه للقبض في شارع أهل مضاء بالكهرباء وأن يقتاد عنوة على ملاء مسافة كبيرة ومع ذلك فإن شقيقه يتراخى في الإبلاغ بالواقعة ، وأن الباعث على تلفيق التهمة تنافس الطاعن الأول والمجنى عليه

على فتاة بعينها من الأعراب، ولكن المحكمة التفتت عن دلالة هذه الشواهد مع أهميتها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه لدين للطاعن الأول — وهو من أهل الصميد — على شخص من قرابة المجنى عليه — وهو من الأعراب — كمن الطاعنان مع آخرين مجهولين عند بيت امرأة تدعى سويلمه سالم حيث اعتاد المجنى عليه أن يتردد ، حتى إذا خرج من لدنها في الساعة التاسعة والنصف مساء من يوم الحادث قبضوا عليه ، وضربه الطاعن الأول بقبضة يده خلف أذنه اليسرى ، وارتفع ملفحة ولقها حول رقبتة ، واقتاده المتهمون قسرا مهددين إياه بالقتل إلى دار الطاعن الأول ومنها نقل إلى دار الطاعن الثاني وأبى الطاعنان أن يخليا سبيله حتى يدفع أهله مبلغ الدين ، فتدخل من يدعى حسن اسماعيل نصير واستكتب الطاعن الأول سنداً بمديونية المجنى عليه له — أى للشاهد في مبلغ مائة جنية يدفعه إليه متى قبضه منه ، وعند ذلك أخلى سبيله ، وأبلغ شقيقه . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ومنها شهادة الشهود ، ودلالة المجنى عليه على منزلى الطاعنين بعد وصفهما وصفا مطابقا لحالهما ، والتقرير الطبي في شأن إصابته ، وإقرار الطاعن الأول بتحرير سند الدين ، وخلص من ذلك إلى مساءلة الطاعنين عن جنابة القبض المصحوب بالتعذيبات البدنية وبالتهديد بالقتل وأعمل في حقهما المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أنه يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية — إذ نص على ذلك ، فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسامين بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة ، فلا مصلحة للطاعنين من المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر

الآخر ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا
للطمأن أن المجنى عليه اذسئل في محضر تحقيق النيابة المؤرخ في ١٩٦١/٨/٧ -
قال بتهديد المتهمين له بالقتل غير مرة في أكثر من معرض وبذلك تنتفى عن الحكم
دعوى الخطأ في الاسناد ، كما تنتفى قالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان
ما تقدم ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا في أدلة الدعوى مما لا تجوز
إثارته لدى محكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين
رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمود عباس العدراري .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب، ج، د، هـ) نيابة عامة . تحقيق . اتهام . اختصاص . ” اختصاص
النائب العام “ ” اختصاص وزير العدل “ . ” اختصاص
مكاني “ ” اختصاص نوعي “ . مواد مخدرة . قانون .

(أ) النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحرك الدعوى
الجنائية .

(ب) النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة
اشتمالها على التحقيق والاتهام . انبساطها على إقليم الجمهورية
برمتها . وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة
اختصاصه بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيطة به
على سبيل الانفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط
بهم قانونا معاونته أو مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة
القضائية والإدارية على أعضاء النيابة .

(ج) للنائب العام كامل الحق في نذب أحد أعضاء النيابة
العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت مخصصة
في فرع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى
نيابات الاستئناف بتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي بها
يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعي أو
الجغرافي في اختصاص ذلك العضو . بشرط ألا تزيد المدة اللازمة
لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر .

(د) القرار الوزاري بإنشاء نيابة المخدرات . أثره : لم يحدد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . له الولاية في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ نفسه أو بن تنديبه لذلك من باقي أعضاء النيابة . له الرئاسة والإشراف على أعضائها .

(هـ) وزير العدل . رئاسته لأعضاء النيابة العامة . طيعتها : إدارية .

١ — النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحويل الدعوى الجنائية وهي التي نيظ بها وحدها مباشرة وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بن تنديبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو بأن تطلب نذب قاضي للتحقيق أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجنائية المختصة لمحاكمته في ضوء المحضر الذي حرره مأمور الضبط وتتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم انتهائي .

٢ — النائب العام وحده هو الوكيل من الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحويل الدعوى الجنائية وتتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي وولايته في ذلك عامة تشمل على سلطتي التحقيق والادعاء وتنسب على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع منه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل — فيما عدا الاختصاصات التي نيظت به على سبيل الأفراد — إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا . معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على مشئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

٣ — يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة — فيما عدا النائب العام — لا يتضمن تحديد محال إقامة كل منهم مما يفيد أن وكلاتهم في الأصل عامة تبعا لوكلالة النائب

العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لإقامته . وأن القانون قد منح النائب العام — بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية — كامل الحق فى ندب أحد أعضاء النيابة العامة . ممن يعملون فى أية نيابة ، سواء كانت متخصصة فى نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو بإحدى نيابات الاستئناف ، لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته — ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو — ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بنسب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة إلى الطاعن يتجاوز اختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سليم .

٤ — القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم . خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح فى أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفى أنهم إنما يباشرون الدعوى بإسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو بمنأى عن رئاسته وإشرافه .

٥ — رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة إدارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يومى ٣ مايو سنة ١٩٦٢ ، ٩ يونيو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة: (أولا) بصفته موظفا عموميا " كاتب نيابة مخدرات القاهرة " يسند إليه سكرتارية غرفة الاتهام

ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا ماديا بطريق الاصطناع في ورقتين رسميتين هما قرارى غرفة الاتهام الصادرين بجلسته ٩ يونيه سنة ١٩٦٢ في القضيتين رقمى ٢٧ سنة ١٩٦٢ مخدرات الجمالية و ٢١ سنة ١٩٦٢ قسم شبرا المتهم فيها على أحمد بدر الشهير بوزة وعبد الحميد على الشاذلى بأن استبدل قرارا بالإفراج عن كل منهما بضمان مالى خمسون جنيها بالقرار الصادر بعد حبس كل منهما لمدة خمسة وأربعون يوما (ثانيا) بصفته المشار إليها اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي محضرى غرفة الاتهام سالفى الذكر وكذا أمر الحبس الصادر في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٦٢ مخدرات قسم شبرا بأن اتفق مع هذا المجهول على أن يصطنع هو قرار الإفراج عن المتهم في كل منهما ثم ساعده في الأعمال المتممة للجريمة بأن قدم إليه هذين القرارين المزورين وأمر الحبس وحرضه على وضع إمضاء نسبه زورا إلى السيد رئيس الغرفة في نهاية كل منهما فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة (ثالثا) بصفته سالفه الذكر ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا ماديا في ورقة رسمية هي القرار الصادر من غرفة الاتهام بجلسته ٢/٣/١٩٦٢ في القضية ٢ سنة ١٩٦٢ مخدرات باب الشعرية المتهم فيها المدعو على محمد حسن الشهير بالمسامور بأن عدل مبلغ الضمان المقرر للإفراج عن المتهم وقدره عشرون جنيها إلى مبلغ عشرة جنيهات بعد أن وقع رئيس الغرفة على القرار الصحيح . (رابعا) استعمل هذه الأوراق المزورة بأن قدمها مع علمه بتزويرها إلى الجهة المختصة لتنفيذ قرار الإفراج وتحصيل مبالغ الضمان المخصصة لكل من المتهمين وقد تم التحصيل على هذا الأساس (خامسا) بصفته سالفه الذكر اختلس أوراقا رسمية مسلمة إليه بسبب وظيفته باعتباره سكرتير الغرفة وهي محضرى جلسة الغرفة الموقع عليهما من رئيسها في الجنايتين ٢٧ سنة ١٩٦٢ مخدرات الجمالية و ٣١ سنة ١٩٦٢ مخدرات شبرا واصطنع بدلا منهما القرارين المزورين . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٣٠٤/١ و ٣٠٤/٢ و ٤١ و ١١٢ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضران مع المتهم بطلان التحقيق . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١١٢ و ٣٢ و ١٧ و ٢٧ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة أشهر وتغريمه ٥٠٠ ج وعزله من وظيفته

لمدة سنة واحدة ، وردت في أسباب حكمها على الدفع بأنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن في جرائم اختلاس وتزوير أوراق أميرية واستعمال هذه الأوراق المزورة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان التحقيق استنادا إلى عدم اختصاص وكيل نيابة المخدرات الذي أجراه بانتدابه من رئيسها بتحقيق وقائع الاختلاس والتزوير والاستعمال المسخدة إلى الطاعن لخروجها عن متناول اختصاص نيابة المخدرات الذي حدده قرار وزير العدل الصادر بإنشائها بجرائم قانون المخدرات التي تقع بمحافظتي القاهرة والجيزة ولأن قرار النذب الصادر من النائب العام لوكيل النيابة المحقق قد خلا من بيان تاريخ إصداره وجاء في أعقاب النذب الصادر من رئيس النيابة وبعد أن باشر وكيل النيابة التحقيق بالفعل وكان قد قارب بلوغ غايته وهو فضلا عن ذلك قرار صدر ممن لا يملك إصداره لمخالفته لقرار وزير العدل بادی الذكر الذي تكفل ببيان اختصاص نيابة المخدرات ببيان حصر لا يجوز معه المساس بحرمته أو تجاوز نطاقه وبالرغم من كل ما تقدم فإن المحكمة رفضت ذلك الدفع تأسيسا على أن التحقيق قد جرى بانتداب من النائب العام الذي يملك هذا الحق بوصفه الرئيس الإداري للنيابة العامة وهو قول غير سديد لأن هذا النذب يفرض صدور ممن يملكه — جاء بغير تاريخ وقصد به تدارك شائبة البطلان التي لحقت بالتحقيق الذي كان قد أشرف على نهايته ولو أنه كان قد صدر حقيقة قبل البدء فيه لما كانت هناك حاجة إلى صدور قرار بالنذب من رئيس النيابة ولما اقتضت ديباجة محضر التحقيق على التنويه بتفويض الأخير لوكيل النيابة المحقق دون الإشارة إلى صدور قرار بذلك من النائب العام الذي ليس من حقه قانونا أن يكل إلى أحد أعضاء نيابة المخدرات أمر تحقيق جرائم لا تدخل في الاختصاص المرسوم لها ولا يسبغ عليه مركزه الرئاسي سلطة مخالفة قرارات وزير العدل الذي يعتبر بحكم منصبه الرئيس الأعلى للنيابة العمومية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية المكونة للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة في شرعة العقل ومنطق القانون ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها واستخلصه منها عرض لتحصيل الدفع المبدى من الطاعن ببطلان التحقيق ورد عليه في قوله . " وحيث إن المدافعين عن المتهم دفعا ببطلان التحقيق الذي أجرى في القضية وطلبا الحكم ببراءة المتهم على هذا الأساس وأساس دفعهما بالبطلان على أن نيابة المخدرات أنشئت بقرار من وزير العدل نشر بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٨ والحقت بناية شمال القاهرة ونص فيه على أنها تختص بالتحقيق والتصرف في قضايا المواد المخدرة فقط وأن ندب أحد وكلائها للتحقيق في هذه القضية لا يعدل من قرار وزير العدل أو يلغيه ولو كان صادرا من النائب العام وأضاف في مرافعته أن الندب حصل أولا في تاريخ التبليغ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٢ من رئيس نيابة المخدرات بعد اتصاله بالمحامى العام ومدير التفتيش ثم صحح الوضع بالتأشير على المذكرة بندب المحقق الأستاذ عبد الوهاب سليم وبغير تاريخ ومع ذلك فإن هذا الندب لا يغير من الوضع شيئا أمام صريح نص قرار وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات وتحديد اختصاصها . حيث إن الدفع الذى أبداه المدافعان عن المتهم ببطلان التحقيق مردود بأنه وإن كانت نيابة المخدرات قد أنشئت بقرار خاص وجعل اختصاصها التحقيق والتصرف في هذا النوع من القضايا إلا أن أعضاءها هم في الواقع من أعضاء النيابة العامة بوجههم النائب العام بحكم منصبه الرئاسى بالنسبة لهم شأنهم في ذلك شأن وكلاء النيابة جميعا وتكون تصرفاتهم صحيحة في القانون ولا يبطلها إلا أن يتصرفوا في غير دائرة اختصاصهم بغير ندب منه والقول بأن النائب العام كتب عبارة ندب الأستاذ عبد الوهاب سليم الوكيل بناية المخدرات تصحيحا للوضع ينقضه أن عبارة الندب جاءت أعلى العبارة "نظر وإرفاق" بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٢ ولا يطعن في عبارة الندب بأنها من غير تاريخ ذلك لأن عبارة "نظر وإرفاق" وتاريخها أسفل عبارة الندب الصادر من النائب العام تدل على أنها صدرت في نفس التاريخ وقبل عبارة "نظر وإرفاق" وأما محاولة التشكيك في ذلك بأن رئيس نيابة المخدرات ندب الأستاذ عبد الوهاب سليم للتحقيق بعد اتصال تليفوني بالمحامى العام ومدير التفتيش وأثبت ذلك بتأثيره

على مذكرة رئيس غرفة الإتهام فإن هذا لا ينفي عرض الأمر على النائب شخصيا بعد ذلك فأشر بنذب الأستاذ عبد الوهاب سليم لتحقيق تأييدا لما أشار به المحامي العام ومدير التفتيش وقبل أن يبدأ وكيل النيابة التحقيق بدليل إشارته بعبارة "نظر وإرفاق" أسفل عبارة نذبه بمعرفة النائب العام، فتمتى كان ذلك فالطعن بأن وكيل نيابة المخدرات باشر تحقيقا لا يملكه في غير محله . وحيث إنه عن السند الثاني لهذا الدفع وهو أن قرار وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات قد حدد اختصاصها ولا يجوز للنائب العام أن يعدل من هذا القرار بنذب أحد وكلائها لتحقيق غير قضايا المخدرات فردود بما سلف ذكره من أن أعضاء النيابة جميعا يخضعون لتوجيه النائب العام وهو صاحب الدعوى العمومية وله حق نذبهم حسب مقتضيات احتياج العمل ولو لغير دوائر اختصاصهم وليس في هذا تعديل لقرار وزير العدل بمعنى أنه لا يجوز لوكل نيابة في دائرة معينة جغرافيا أو بنوع العمل أن يباشر عملا من أعمال النيابة في غيرها من تلقاء نفسه إلا أن يكون بنذب من النائب العام ولو إلى غير دائرة العمل جغرافيا أو نوعيا ما دام يملك هذا النذب ومن ثم فالنذب الصادر من النائب العام لوكل نيابة المخدرات الأستاذ عبد الوهاب سليم لتحقيق هذه القضية صدر في حدود اختصاصه وليس فيه تعديل لقراره. ومتى كان ذلك يكون الطعن ببطلان النذب وبالتالي بطلان التحقيق في غير محله أيضا . وحيث إنه بناء على ما سلف يكون التحقيق صحيحا ومنتجا لآثاره من حيث صلاحية الأدلة المستمدة منه . لما كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية التي جرى نصها على أنه "تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون" وإلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من ذات القانون التي نصت على أنه "يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون". وإلى المادة ١٩٩ منه المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ التي تضمنت أنه "فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنح والجنايات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص في المواد التالية" وإلى المادة ٢٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة

القضائية — الذى تم قرار النذب للتحقيق فى ظله — التى نصت على أنه "تتمارس النيابة العامة الاختصاصات الممنوحة لها قانونا ولها دون غيرها الحق فى رفع الدعوى الجزائية ومباشرتها ما لم يوجد نص فى القانون على خلاف ذلك" وإلى كل من المادتين ٢٨ و ٣١ من ذات القانون التى جرت أولاها على أنه "يكون لدى المحاكم لكل من اقليمى الجمهورية نائب عام يعاونه محام عام أول وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلائها ومساعدتها ومعاونيها" ... ونصت ثانيتهما على أن "رجال النيابة تابعون لرؤسائهم دون غيرهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل" أن النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هى المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهى التى نيظ بها وحدها مباشرتها وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائي أو بأن تطلب نذب قاضى للتحقيق أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزائية المختصة لمحاكمته فى ضوء المحضر الذى حرره مأمور الضبط وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم إنتهاى وأن النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . وهو الأصل فى مباشرة هذه الاختصاصات وولايته فى ذلك عامة تشمل على سلطى التحقيق والادعاء وتنهسط على إقليم الجمهورية برمتة وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل — فيما عدا الاختصاصات التى نيظت به على سبيل الأفراد — إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه فى الواقع جسما واحدا لانفصام بين خلاياه وهى رئاسة مغايرة لرئاسة الوزير التى هى رئاسة إدارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى . لما كان ما تقدم ، وكان يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بادى الذكر اللتين نصت أولاها على أنه "يكون تعيين النائب العام والمحامي العام ورؤساء النيابة ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة بقرار من رئيس الجمهورية ويكون تعيين معاونى النيابة ومساعدتها ووكلائها من غير الفئة الممتازة وكذلك ترقية وكلاء النيابة من درجة إلى أخرى لوظائف النيابة بقرار من وزير العدل" وجرى ثانيتهما على أنه "يكون تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونفلهم وندهم للعمل فى غير النيابة الابتدائية التابعين لها

بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام . وللنائب العام حق نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعيّنين بها وله حق نديهم خارج الدائرة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر . وله عند الضرورة أن يندب أحد وكلاء النيابة للقيام بعمل رئيس نيابة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر ويكون لوكل النيابة المنتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخسولة قانوناً لرئيس النيابة ... " أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة — فيما عدا النائب العام — لا يتضمن تحديد المحل إقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعا لوكلالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لإقامته وأن القانون قد منح النائب العام . بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية — كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل في ولايته — ولولم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في اختصاص ذلك العضو — بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لإنجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر وذلك بغير أن يعاب على هذا التصرف — المستند فى الأصل من صفته كممثل للجماعة فى تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية بنفسه أو بواسطة معاونيه من أعضاء النيابة الذين يكونون معه جهازا متماسكا موحدا ومن نصوص القانون التى إنما قيدت هذا الحق بميقات معين — خروجه عن مقتضى أحكام قرار وزير العدل الصادر بتحديد محل إقامة ذلك العضو أو نوع العمل الذى يباشره ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بندب وكيل نيابة المخدرات الأستاذ عبد الوهاب سليم لتحقيق الوقائع المسنده إلى الطاعن يتجاوز اختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد إذ أن القرار الأخير لم يأت بثمة قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم خاصة أن تشييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح فى أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفى أنهم

إنما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو بمنأى عن رئاسته وإشرافه وهو ما يجعل ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم في خصوص الرد على الدفع ببطلان التحقيق سائغ في العقل صحيح في القانون. لما كان كل ما تقدم، وكان باقي ما يشير الطاعن في أسباب طعنه من منازعة في وقت صدور قرار النائب العام بنذب وكيل النيابة المحقق وبأن هذا القرار إنما صدر لاحقا على مباشرة التحقيق وتاليا للبدء فيه ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة السائغة التي استخلصت منها المحكمة صدوره سابقا على التحقيق وقبل الشروع فيه وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس جديرا بالرفض .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، محمد محمد محفوظ ، ومحمد عباس العماري ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٦٧)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ القضائية

قانون . لائحة تنفيذية . أحوال مدنية . " بطاقة عائلية " . نقض .
" حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تأويل القانون " .

اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصا آمرا في القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما
وارد في القانون والآخر وارد في لائحة التنفيذية . النص الأول هو الواجب التطبيق . نفاذ
القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فيما تضمنه من نصوص أمرة يوجب حتما
العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لفاذه . قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر
في ١٢/٦/١٩٦١ باللائحة التنفيذية لم يمس تاريخ نفاذ القانون . ما نصت عليه المادة ٥٢ من
القرار المذكور من تحديد مدة أنصاها عامان من تاريخ العمل به لقيد أحوال المواطنين بالـ
المدنى . هو حكم انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين للقيد بالسجل في خلال الأجل المضروب .
لا تعارض بين أعمال اللائحة فيما فسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب
العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره . إجراء القيد في السجل في أى وقت خلال العامين
المحدد في القرار وحصول صاحب الشأن على بطاقة عائلية . عليه اتباع الأحكام المترتبة على
هذا الإجراء .

من المقرر ان اللائحة التنفيذية لا يصبح أن تلغى أو تنسخ نصا آمرا في القانون ،
وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحة
التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . ولما كان نفاذ القانون
رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية والمعدلة بعض مواد القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنته من نصوص أمرة يوجب حتما العمل بها ابتداء

من التاريخ المحدد لنفاذه ، ولم يمس قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية تاريخ نفاذ القانون الذي صدر بالاستناد إليه وبتفويض منه . أما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لقيد أحوال المواطنين بالسجل المدني ، فهو حكم انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين للقيد بالسجل في خلال الأجل المضروب ، ولا تعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ذلك بأنه متى أجرى القيد في السجل في أى وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصل صاحب الشأن على بطاقة عائلية ، تعين عليه اتباع الأحكام المترتبة على هذا الاجراء ومنها الابلاغ عن كل تغيير في بيانات البطاقة في خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون . يدل على ما تقدم أن قرار وزير الداخلية نفسه قد افترض هذا الفرض ورتب عليه حكمه إذ نص في المادة ٤٥ منه على أنه " لا تسجل في السجل المدني الواقعات التي تطرأ خلال تلك المدة — مدة العامين — ما لم تكن الأسرة قد سجلت بالسجل فتعين بعد ذلك الاخطار بها في الميعاد القانوني " . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده يكون قد جانب التأويل الصحيح للقانون وقد حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أن تبدى رأيها في موضوع الدعوى . فإنه يتعين نقضه وأن يكون مع النقص الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم شرق محافظة الاسكندرية : لم يتقدم لمكتب السجل المدني في الميعاد لتغيير ما طرأ على بيانات البطاقة العائلية ، وطلبت عقابه بالمادتين ٤٨ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية

الإبتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم قيده ما طرأ على بيانات بطاقته العائلية من تغيير تأسيسه على أن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية لم يحدد فيه تاريخ تنفيذه ، وأن قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ حدد في المادة ٥٢ منه مدة أقصاها ٥٨ مان من تاريخ العمل به لقيد أحوال المواطنين بالسجل المدني ، فلا يسرى القانون ، ولا تقوم الجريمة إلا بعد فوات المهلة المحددة في القرار ، وما ذكره الحكم من ذلك غير صحيح فقد نص القانون في المادة ٦٦ منه على العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، أما الأجل المشار إليه في المادة ٥٢ من القرار ، فقد ورد في حكم إنتقال لا يتعارض إعماله مع نفاذ القانون فيما أوجبه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف الصحيح في القانون ، يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم بوصف أنه في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : لم يتقدم إلى مكتب السجل المدني المختص في الميعاد القانوني لقيد ما طرأ من بيانات ببطاقته العائلية ، وطلبت معاقبته طبقا للسايتين ٤٨ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا ببراءة المتهم تأسيسا على أن قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ قد نشأ في الأجل المحدد لنفاذ القانون الذي خلا من تاريخ نفاذه مدة عامين لا تقوم أثناءهما الجريمة قانونا — ومحكمة ثاني درجة قضت بتأييد الحكم معتنقة أسبابه ، وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير مديد ، ذلك بأن المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٠ والمعدلة

بعض مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ قد نصت على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليمي الجمهورية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ونصت المادة ٤٨ منه على أن (على صاحب البطاقة أن يبلغ مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة بها خلال أسبوعين — عدلت إلى ثلاثين يوماً بالقانون الأخير — من تاريخ حصول التغيير . .) وكان نفاذ القانون فيما تضمنه من نصوص أمرة يوجب حتماً العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه — وكان قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية لم يمس تاريخ نفاذ القانون الذي صدر بالاستناد إليه ، وبتفويض منه ، وما كان له أن يمس ، لأن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصاً آمراً في القانون ، وكان من المقرر — فوق ذلك — أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق ، أما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لقبول أحوال المواطنين بالسجل المدني فهو حكم انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين لتلقيد بالسجل في خلال الأجل المضروب ، ولاتعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة ، وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ذلك بأنه متى أجرى القيد في السجل في أي وقت خلال العامين المحددين في القرار ، وحصل صاحب الشأن على بطاقة عائلية ، تعين عليه إتباع الأحكام المترتبة على هذا الإجراء ومنها الإبلاغ عن كل تغيير في بيانات البطاقة في خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون — يدل على ما تقدم (فوق دلالة) أن قرار وزير الداخلية نفسه قد افترض هذا الفرض ورتب عليه حكمه إذ نص في المادة ٥٤ منه على أنه (لا تسجل في السجل المدني الوقائع التي تطرأ خلال تلك المدة — مدة العامين — ما لم تكن الأسرة قد سجلت بالسجل ، فيتعين بعد ذلك الاخطار بها في الميعاد القانوني) . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قد جانب التأويل الصحيح للقانون ، وقد حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أن تبدى رأيها في موضوع الدعوى ، فإنه يتعين نقضه وأن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العراوى ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" . عمل . إجراءات المحاكمة .

(١) حكم الادانة . بياناته : وجوب اشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي
استخلصت منها الادانة وإلا كان حكمها قاصرا . مثال .

(ب) خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده . ليس للحكمة الاستناد الى
شئ من أقواله فى ادانة المتهم .

١ — أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان
قاصرا . ولما كان الحكم إذ دان الطاعن بوصف أنه صاحب العمل والمشرف
عليه وأنه مسئول عن المخالفات التي وقعت من الشركة التي يعمل فيها ، قد حول
فى ذلك على ما قرره وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وعلى أنه ثبت بجلطة
المرافعة الأخيرة ما يؤكد مسئوليته دون أن يورد مؤدى الدليل الذى طرح بتلك
الجلسة وما شهد به مفتش العمل فيها حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق
القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار لإثباتها فى الحكم .

٢ — من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز
للحكمة أن تستند إلى شئ من أقواله فى إدانة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١/٣/١٩٦١ بدائرة مركز بلبس :
(أولا) وهو صاحب عمل لم يبلغ مكتب الترخيم المختص عن الوظائف والأعمال
التي خلت لديه في الميعاد المقرر : (ثانيا) لم يرسل إلى مكتب الترخيم المختص
البيان الخاص بعدد الموظفين وعماله خلال شهر يناير سنة ١٩٦١ . وطلبت عقابه
بالمواد ١١ و ١٢ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٢١٥ و ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ ومحكمة بلبس الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤
عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش مائة قرش تتعدد بقدر عدد العمال
الذين وقعت في شأنهم المخالفات عن كل من الترحمين المنسوبتين إليه . فاستأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بوصفه
صاحب عمل لم يبلغ مكتب الترخيم عن الوظائف التي خلت لديه قد أخطأ
في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه
دفع الاتهام الموجه إليه بأنه ليس صاحب عمل ممن خاطبهم قانون العمل في نصوصه
المختلفة ، بل هو مجرد موظف في لدى مدير الشركة التي وجه الاتهام إليها ، ولكن
الحكم استند في إعتباره صاحب العمل المسئول إلى أدلة لا تحمل قضاؤه وعول
على شهادة مفتش القوى العاملة في ذلك دون أن يورد مؤدى شهادته ، وهو
ما يوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اسندت إلى الطاعن أنه وهو صاحب عمل لم يبلغ
مكتب الترخيم المختص عن الوظائف والأعمال التي خلت لديه في الميعاد المقرر
ولم يرسل إلى ذلك المكتب البيان الخاص بعدد موظفيه وعماله خلال شهر يناير
سنة ١٩٦١ ، وطلبت عقابه بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وانتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانته بهذا

الوصف وقد دفع الطاعن بأنه ليس صاحب العمل المسئول عن هذه المخالفات ، ولكن المحكمة أطرحت دفاعه ودانته على أساس أنه هو المسئول . وبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن المحكمة بنت قضاءها على ما قالته من أن " مسئولية المتهم (الطاعن) عن هذه المخالفات قد أصبحت بعيدة عن الجدل بعد أن قرر وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وبعد أن شهد محرر المحضر بأنه صاحب حق التعيين في المصنع باعتباره نائب المدير " ثم أضاف الحكم قوله " إن المتهم لم يأت في استئنافه بجديد ينال من سلامة ذلك الحكم (الابتدائي) بل على العكس من ذلك فقد ثبت أمام هذه المحكمة بجلسته المرافعة الأخيرة ما يؤكد صحة الأساس الذي أقام عليه الحكم المستأنف قضاءه من حيث مسئولية المتهم وحده عن المسند إليه لدخوله في اختصاصه الفعلي الحقيقي وبعد أن قطعت أقوال مفتش مكتب العمل بذلك بتلك الجلسة بما لا يدع مجالاً للشك في الأمر " . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا . وكان الحكم إذ دان الطاعن بوصف أنه صاحب العمل والمشرف عليه وأنه مسئول عن المخالفات التي وقعت من الشركة التي يعمل فيها ، قد حول في ذلك على ما قرره وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وعلى أنه ثبت بجلسته المرافعة الأخيرة ما يؤكد مسئوليته دون أن يورد مؤدى الدليل الذي طرح بتلك الجلسة وما شهد به مفتش العمل فيها حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأي المحامي وتقديره وحدد فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله في إدانة المتهم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود سالم المرادى ، ومحمد أبو الفضل حنفى

(١٦٩)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٥ القضائية

تموين . دقيق .

المقصود بالتجريم فى حكم المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر : هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاولة الحصول على ترخيص سابق . القيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة بعيد عن أن يكون محلا للتأيم والعقاب .

نصت المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ على أنه " يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء القطر المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها فى ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ويكون بيعه بنصف الجملة مقصورا على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمحازر البلدية والأجنبية ومحال البقالة المشار إليها بالفقرة الأولى " . ومن ثم فإن الشارع يكون قد أنصح بجلاء عن أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاولة الحصول على ترخيص سابق به ، أما القيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة فبعيد عن أن يكون محلا للتأيم والعقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩/٩/١٩٦٤ بدائرة بندر المطرية :
 (أولا) بصفته تاجر بقالة باع دقيقا حاله كونه لم يرخص له بذلك .
 (ثانيا) باع سلعة مشعرة " دقيقا " بأزيد من السعر المقرر . وطلبت معاقبته
 بالمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
 والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة المطرية الجزئية قضت حضوريا
 بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٦٢
 لسنة ١٩٦٠ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج مائة جنيه والمصادرة
 وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة ستة أشهر عن التهمة
 الأولى وبراءة المتهم مما أسند إليه عن التهمة الثانية . عملا بالمادة ١/٣٠٤
 من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة
 الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦٥
 بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن
 الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الإخلال بحق الدفاع ، والقصور في التسبيب ، ذلك
 بأن دفاع الطاعن قام على أنه لا يتجر في الدقيق ، وأنه كان قد اشترى القدر
 الضئيل الذي وجد في حيازته وهو أقتان ، لأحد عملائه ، وقد اضطر لبيعه
 حذر الوقوع تحت طائلة العقاب في جريمة الامتناع عن بيعه ، مما لا يتحقق به
 البيع المؤثم بالمعنى الذي عتبه المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠
 الذي دين بمقتضاه ، ولكن الحكم المطعون فيه خلا من مناقشة هذا الدفاع
 والرد عليه مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

وحيث إن النيابة العامة نسبت إلى الطاعن أنه بصفته تاجر بقالة ، باع دقيقا
 حاله كونه لم يرخص له بذلك . وطلبت معاقبته بمقتضى المادة الأولى من قرار
 وزير التكوين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . وقد حصل الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وهو بقال لم يرخص له في الاتجار بالدقيق باع أحد رجال الشرطة أقتين من الدقيق . وكان دفاع الطاعن الذي أصر عليه في كلتا درجتى التقاضى ، وأورده الحكم أنه لا يتجرف في الدقيق ، وأن القدر الذي باعه كان قد اشتراه لأحد عملائه ولم يحز غيره ، ومن ثم فلا يلزمه ترخيص لمزاولة عملية بيع فردية عرضية كهذه ، إلا أن الحكم قال إطراراً لهذا الدفاع ما نصه " إنه يتعين مساءلته طبقاً لمواد الاتهام دون بحث عما إذا كان لدى المتهم حينذاك دقيق آخر بحمله أم لا ، وأن حيازته للدقيق كانت عرضية من عدمه ، لأنه بمجرد بيع الدقيق بالمحل ، يكون الجريمة ، وتتوافر أركانها المنصوص عليها قانوناً " . وما ذكره الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ذلك بأن القرار ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق المادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ نص في مادته الأولى على أنه (يحظر على محال البقالة في جميع أنحاء القطر المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المنتج محلياً أو المستورد ما لم يكن مرخصاً لها في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ويكون بيعه بالجملة مقصوراً على شئون بنك التسليف الزراعى والتعاونى ومستودعات بيع الدقيق بالجملة المخصصة لذلك والمطاحن . ويكون بيعه بنصف الجملة مقصوراً على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمخابز البلدية والأفرنجية ومحال البقالة المشار إليها بالفقرة الأولى) . لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاويلته الحصول على ترخيص سابق به ، أما القيام بعملية بيع فردية عرضية إسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة ، فبعيد عن أن تكون محلاً للتأيم والعقاب . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من إirاده لدفاع الطاعن المسوق في وجه الطعن ، وهو دفاع جوهري إذ أن من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة إليه ، لم يقسطة حقه ، ولم يتفهم مرماه ، بل أطرحه جملة ، ورد عليه بما لا ينفيه ، فانه يكون قاصر البيان واجب النقض .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين صفوت السركي ، ومحمد صبري ، وجمال صادق المرصافي ، وعبد المنعم حمزاري .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) تحقيق . نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي . أمر حفظ .
أمر بالأوجه .

مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر
انتداباً له لإجراء التحقيق . المحضر الذي يحرره مأمور الضبط بناء على هذه
الإحالة هو مجرد محضر جمع استدالات . للنيابة العامة بعد حفظه ورفع الدعوى الجنائية
دون صدور أمر من النائب العام بالغائه .

(ب) محكمة استئنافية . إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الاخلال بحق
الدفاع ” . ” ما يوفره ” .

المحكمة الاستئنافية تقضي على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بسماع
الشهود إلا إذا كان القصد تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .

(ج) إجراءات المحاكمة .

المحاكمات الجنائية تبنى على التتبعيات الشفوية التي تجريها المحكمة بإخلاء
في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً .

١ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد رجال الضبط القضائي
لا يعد انتداباً له لإجراء التحقيق إذ أنه يجب لإعتباره كذلك أن ينصب الندب
على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم -
لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذي يحرره مأمور الضبط

القضائي بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع استدالات لا محضر تحقيق فإذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغاء هذا القرار ، إذ أن أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار إليها . ولما كان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى المسائلة قرارا إداريا — يجوز لها العدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بالغائه ، لم يخطئ صحيح القانون .

٢ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود ، إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . ولما كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال شهود الإثبات في مرحلة المعارضة أمامها ، ثم أصر أمام المحكمة الابتدائية على هذا الطلب ، وكان ذلك بقصد مناقشتهم في واقعة تسلمه السند بحالته من التحيل تسديدا لدين له عليه ، فسمعت المحكمة بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد أن كشف الطاعن عن أهمية سماعهم في تحقيق ذلك الدفاع الذى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ويتعين معه نقضه والإحالة .

٣ — الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٧ يونيه سنة ١٩٦١ بدائرة قسم العطارين : (أولا) اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر عرقى هو الكبيالة الميينة بالمحضر بأن وقع عليها لآخر بتوقيع مزور نسبه إلى أحمد على أحمد وتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق

وتلك المساعدة - (ثانيا) استعمال المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى بنك الاستيراد والتصدير لتحصيل قيمته مع علمه بتزويره (ثالثا) شرع في الاستيلاء مع آخر مجهول على جزء من ثروة أحمد على بأن اصطنعا كميالة نسبيا صندورها له ووقع عليها المجهول بتوقيع مزور وقام هو بتقديمها للبنك لتحصيل قيمتها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو فطنة المحنى عليه وإبلاغه الشرطة ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ و ٢١٥ و ٣٣٦ / ٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد على أحمد مدنيا قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة العطارين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنينا لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية ، وإلزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا صافا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى - في تقرير الأسباب الأول المقدم في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٥ على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاشتراك في تزوير محرر عرفى واستعماله والشروع في نصب ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية استنادا إلى أن القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى المدعى بالحقوق المدنية في خصوص الكميالة المطعون عليها بالتزوير هو قرار إدارى ، في حين أنه في حقيقته قرار قضائى صادر من النيابة العامة بعد ندب أحد رجال الضبط القضائى لتحقيق تلك الشكوى بما يمتنع معه العود إلى رفع الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن المدعى بالحقوق المدنية قدم شكوى إلى وكيل نيابة المنشية نسب فيها إلى الطاعن وقائع معينة ، فأحالها إلى "السيد الرائد سعد الألفي لفحص الشكوى وعرض النتيجة" وبعد أن سأل الضابط الشاكي ، أحالها بدوره إلى قسم العطارين لاستيفاء الشكوى للاختصاص — وبعد أن تم فحصها قيدتها النيابة العامة ضد الطاعن بجنحة بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ و ٤٥ و ٤٧ و ٢١٥ و ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات وأمرت بحفظها إداريا ، ثم عادت وباشرت تحقيقها من جديد وقدمت الطاعن إلى المحاكمة بتهم الاشتراك في تزوير محرر عرفي واستعماله والشروع في النصب . لما كان ذلك ، وكان مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد انتدابا له لأجراء التحقيق إذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب النصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — فيما عدا استجواب المتهم — لا على تحقيق قضية برمتها ، ومن ثم كان المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدالات لا محضر تحقيق فاذا ماقررت النيابة العامة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار ، إذ أن أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى الماثلة قرارا إداريا — يجوز لها العدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلغائه ، لم يخطئ . صحيح القانون ، فإن هذا الوجه من أوجه الطعن يكون غير سديد .

وحيث إن مما ينعاذ الطاعن في تقرير أسباب الطعن الاخلال بحق الدفاع والقصور ، ذلك بأنه طلب أمام درجتي التقاضي — سماع شهود الإثبات فاستجابت محكمة ثاني درجة لهذا الطلب وأجلت الدعوى غير مرة لهذا السبب ، بيد أنها قضت فيها دون تنفيذ هذا القرار أو تبرير سبب عدولها عنه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن دفاع الطاعن قام على أن السند المنسوب إليه الاشتراك في تزويره قد سلم إليه بحالته من المحيل تسديدا لدين له عليه ، كما يتضح من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن طلب بجلسته ١٧ يونيو سنة ١٩٦٣ المحددة لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة مناقشة شهود الاثبات تحقيقا لدفاعه — غير أن المحكمة أغفلت هذا الطلب وقضت في الجلسة ذاتها بتأييد الحكم المعارض فيه ، وإذا استأنف الطاعن هذا الحكم عاد فتمسك بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ أمام محكمة الدرجة الثانية بمناقشة شهود اثبات عينهم بأسمائهم ، فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وأجلت الدعوى غير مرة لتنفيذه وبجلسته ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ سمعت المحكمة بعض الشهود وأصر الطاعن على مناقشة باقيهم ممن لم يحضروا ، غير أن المحكمة قضت في الدعوى دون سماعهم . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، كما أنه وإن كان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود ، إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أفغله محكمة الدرجة الأولى ، ولما كان الثابت مما سلف بيانه ، أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال شهود الاثبات في مرحلة المعارضة أمامها ، ثم أصر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب ، وكان ذلك بقصد مناقشتهم في واقعة تسلمه السند بحالته من المحيل تسديدا لدين له عليه ، فسمعت المحكمة بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد أن كشف الطاعن عن أهمية سماعهم في تحقيق ذلك الدفاع الذي قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ، ويتعين معه نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه مع إلزام المطعون ضده المضاريف المدنية ومقابل أعقاب المحاماه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين صالح ، ومحمود عباس
العراوى .

(١٧١)

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إعتراف" .
"شهود" . محكمة الموضوع .

(١) عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره . لها تجزئته
والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والاعراض عما تراه مغايرا لها .

(ب) عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود التي ما دامت لم تستند إليها
في قضائها . تضارها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت . دلالة :
عدم اطمئنانها إلى أقوال شهود التي اطراحتها .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" .

إعلان المتهم بالتهمة بقرعها المشدد . عدم منازعته في ذلك . سكوت المدافع عن
تنازل أمرها في دفاعه . لإخلال بحق الدفاع .

(د) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بنعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل جزئية يثيرها .
اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها . دلالة : اطراحتها لجميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها .

١ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره بل لها
في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه
مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .

٢ — المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي مادامت لم تستند إليها في قضائها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها تتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فأطرحتها .

٣ — إذا كان الثابت من تقارير الحكم أن المتهم قد أعلن بالتهمة بما فيها الظرف المشدد ولم ينزع هو أو المدافع عنه في ذلك وكان الثابت أن الدفاع لم يتناول أمرها في دفاعه أو يمجدها، فلأن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له أساس .

٤ — المحكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل جزئية يثيرها، وأطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على أطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطراحها لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة: (أولاً) أحرز سلاحاً نارياً مششخناً (مسدساً) بدون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في القضية ٤٢٧٧ لسنة ١٩٥٥ كوم حمادة — (ثانياً) أحرز ذخيرة طلقات مما تستعمل في أسلحة نارية غير مخصص له بمجازتها . وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ أحالته إلى محكمة الجنايات . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٦ و ٢٦/٢٦ و ٤،٣،٢ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق به ومحكمة جنائيات دمنهور قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ و ٦ و ٢٦/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمرت بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطمئن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإسناد والإخلال بحق الدفاع ذلك أن ما سببه الحكم عن واقعة الدعوى أخذاً بأقوال الشهود من أنهم وجدوا الطاعن بالطريق العام يحمل السلاح بحالة ظاهرة وفي وضع النهار وقرر لهم فور سؤاله أنه عثر عليه وكان في سبيله إلى تسليمه للشرطة ، لا تتوافر به عناصر جريمة إحراز السلاح ويؤيد دفاعه ، كذلك نسب الحكم إلى الطاعن أنه اعترف بحيازة السلاح والذخيرة في حين أنه دفع الاتهام في كافة مراحل التحقيق بأنه عثر عليه وكان في طريقه لتسليمه للشرطة مما لا يعد قوله هذا اعترافاً طبعاً للفهم القانوني الصحيح ، هذا ولم يعرض الحكم إلى أقوال شاهد النفي الذي ظاهر دفاع الطاعن فضلاً عن أنه خالف الثابت بالأوراق عندما انتهى إلى سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في القضية رقم ٤٢٧٧ سنة ١٩٥٥ كوم حمادة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنها تتحصل في أن النقيب عبد العظيم صادق أحمد معاون مباحث مركز كوم حمادة كلف العريف عبد الرحمن الزاكي والمخبرين حسن دويش وعباس حجازي وعبد الستار بعداد التحريات لضبط محكوم عليهم بنواحي بریم والبلاكوس وكفر بولين وحضرت هذه القوة قبل الساعة ١٢ و ٣٠ م وأبلغوه أنهم أثناء مرورهم في الطريق من بریم إلى البلاكوس شاهدوا المتهم أحمد مبروك سلومة واقفاً بزراعته الملاصقة للطريق وشاهدوا بيده بحالة ظاهرة مسدداً بنساقية مضبطة العريف عبد الرحمن الزاكي والمخبر عباس حجازي والمسدس بيده وبمواجهته بالمسدس المضبوط وما به من طلقات ثلاث قرر أنه عثر عليه بالحقل وبسؤال المتهم بمعرفة الضابط اعترف بحيازته وأنه عثر عليه وثبت من تقرير فحص السلاح والذخيرة أنهما صالحين للاستعمال “ ثم أورد على ثبوت هذه الواقعة في حق المتهم أدلة مستمدة من أقوال العريف عبد الرحمن الزاكي والمخبر عباس حجازي ومن اعتراف المتهم وتقرير الطبيب الشرعي بشأن السلاح والذخيرة . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز السلاح المششخنة والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها

في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه. لما كان ذلك، وكان ما يشير به الطاعن في خصوص مساندة الشهود لدفاعه من أنه عثر على المسدس وكان في سبيله لتسليمه للشرطة وعدم رد الحكم عليه مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل جزئية يشيرها واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان صلة اطراحها لها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة حين أخذت باعتراف المتهم باحرازه للسلاح والذخيرة وجزأته دون أن تلتفت إلى باقي قوله بأنه كان في سبيل تسليمه للشرطة قد فعلت ذلك في حدود سلطتها الموضوعية إذ هي غير ملزمة بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره بل لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها، ولا محل بعد ذلك لما يقوله الطاعن من أنه لم يعترف إلا بالعثور على المسدس وأنه كان في طريقه إلى تسليمه للشرطة، إذ المحكمة غير ملزمة بظاهر أقواله، بل إن لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها، لأن ما ينعاه الطاعن ليس إلا مجادلة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض، أما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم تعرضه لأقوال شاهد النفي التي ظاهرت دفاعه، فردود بأن المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها تتضمن أنها لم تطعن إلى أقوالهم فاطرحتها. لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للثابت في الأوراق عندما انتهى إلى أخذه بالظرف المشدد للجريمة وهو سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية مردود بأن الثابت من أوراق الملف الأصلي الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لهذا الوجه أنه سبق الحكم على المتهم بعقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات لعاهة في الجنائية رقم ٢٢٧٧/٤٣٦ سنة ١٩٥٥ دمنهور بتاريخ ٢١ مارس

سنة ١٩٥٧ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقارير الحكم أن المتهم قد أعلن بالتهمة بما فيها هذا الظرف المشدد ولم ينازع هو أو المدافع عنه في ذلك كما أن الثابت أن الدفاع لم يتناول أمرها في دفاعه أو يجحدها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساحح ، ومحمد أبو الفضل حفتى .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ القضائية

(أ، ب) تزوير . "التزوير في الأوراق الرسمية" . جريمة . أحوال مدنية .

(١) عدم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة . المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات .

(ب) التغير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويراً في أوراق رسمية . انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها . خضوعه للقواعد العامة في قانون العقوبات .

١ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها .

٢ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقاً رسمية . فكل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ، ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من الطاعن من تغيير بالمحو والاضافة في البطاقة العائلية تزويراً في ورقة رسمية فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٣/٨/٣ بدائرة بندر الفيوم محافظة الفيوم — المتهم الأول : (أولا) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو البطاقة العائلية رقم ١٤٦٧٨ سجل مدنى قسم الزيتون والخاصة بحسن عبد الله سليم بأن قام بحوكة تاجر بخانة الوظيفة وأثبت عبارة ملازم بالقوات المسلحة بدلا منها (ثانيا) لبس علانية كسوة رسمية لضباط القوات المسلحة دون أن يكون من بين ضباطها (ثالثا) تقلد علانية نيشانا للقوات المسلحة لم يمنح له ولقب نفسه بوظيفة ضابط بالقوات المسلحة بغير حق — المتهم الثانى : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمي هو البطاقة الشخصية رقم ١٩١٦٧ سجل مدنى قسم الدقى والخاصة بعبد الرحمن عطا الله بأن قدمها له واتفق معه وحرضه على تحويل بياناتها الأصلية ووضع البيانات المثبتة بها بدلا منها فتعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة — المتهمان الأول والثانى أيضا : — استعمال البطاقتين سالفتي الذكر بأن قدماها إلى فندق بالاس بالفيوم مع عليهما بتزويرهما . وإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١٥٦ و ١٥٧ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة كل من الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فقطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطاعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان هذا الطاعن بجنائية تزوير فى محرر رسمى واستعماله ، قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأن البطاقة العائلية هى من قبيل تذاكر المرور والسفر الوارد ذكرها فى المادة ٢١٧ من قانون العقوبات وما وقع من الطاعن من تزوير فى هذه البطاقة واستعمال لها لا يندرج تحت حكم المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فى قضائه . بل يستوجب العقاب طبقا للمادة ٢١٧ من القانون المذكور والمادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية التى نصت على عقوبة خاصة لكل من يدلى ببيانات غير صحيحة من البيانات التى يوجبها تنفيذ هذا القانون ولا شك أن الادلاء بالبيان غير الصحيح لا يفترق عن تزوير هذا البيان .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليه بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات . قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية قد نصت على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات أو مائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى ببيانات غير صحيحة من البيانات التى يوجبها تنفيذ هذا القانون" وقد أوضح الشارع ما توخاه من المادة المذكورة بما أورده تعاقبا عليها فى المدكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر من قوله "نصت المادة ٥٩ على معاقبة من يدلى ببيانات غير صحيحة من البيانات التى يوجبها تنفيذ هذا القانون . وغنى عن البيان

إن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون تعتبر أوراقاً رسمية . فكل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية واتصال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات “ . ولما كانت البطاقات العائلية والبطاقات الشخصية الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية بطبيعتها أوراقاً أميرية لصدورها من جهة أميرية هي مكاتب السجل المدني التابعة لمصلحة الأحوال المدنية ، وكان مفاد ما أفصح عنه الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون سائف الذكر ، أن كل تغيير في هذه البطاقات بعد صدورها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية ، ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ المشار إليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى اعتبار ما وقع من الطاعن الأول من تغيير بالمحو والإضافة في البطاقة العائلية موضوع الدعوى ، تزويراً في ورقة رسمية ، يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون الطعن المقدم من هذا الطاعن على غير أساس ، متعيناً رفضه مضموماً .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق احمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، محمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ القضائية

لتحقيق . "إجراءاته" . إثبات . "قرائن" . حكم . "تسييه" . تنسيب
غير معيب" .

قرائن . استعراف الكلب البرابسي . جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت .

تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون
فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد استندت إلى استعراف الكلب كقرينة
تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسي على
ثبوت التهمة قبل الطاعنين ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم في يوم ١٠/٨/١٩٦٢
بدائرة قسم المنتزه محافظة الاسكندرية : (أولا) المتهمان الأول والثاني
(الطاعنان) : قتلا أحمد هاشم عبد الله عمدا مع الإصرار والترصد بأن بيتا النية
على قتله وأعدا لذلك آلة صلبة حادة ثقيلة (ساطور) وتربصا له قريبا من منزله
في الطريق الذي يؤدي إليه حتى إذا ما ظفروا به إنهال أحدهما عليه ضربا
بالساطور في رأسه وجسمه قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة

بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته (ثانيا) المتهم الثالث : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وساعدهما بأن أرشدهما إلى المنزل الذي يقيم المحنى عليه فيه فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم الأول والثاني بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والثالث بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ من القانون سالف الذكر . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد أخطأ في تطبيق القانون . وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد . ذلك أن المحكمة عولت في إدانة الطاعنين على الاعتراف المسند إلى أولهما على الرغم من بطلانه لأنه وليد إكراه لحصول اعتداء من رجال الشرطة ولوثوب كلب الشرطة عليهما أثناء عرضهما عليه وإحداثه إصابات بهما . وقد أ طرح الحكم الدفع ببطلان هذا الاعتراف بما يخالف الثابت بالأوراق وبما لا يصلح ردا عليه إذ أسند إلى الطاعن الأول أنه لم يقدم دليلا على أنه أكره على إصافه ولم يدفع في تحقيقات النيابة بوقوعه ، في حين أن المتهمة بالتحقيقات أنه دفع أمام وكيل النيابة المحقق بتخلف إصابات به نتيجة تعدي رجال الشرطة عليه وأثبت محقق الشرطة في محضر جمع الاستدلالات وجود إصابة بشفته السفلى كما تضمن محضر تحقيق النيابة وجود إصابة أخرى بشفته العليا لم تثبت بالمحضر الأول مما ينفي بذاته عن تخلفها نتيجة الإعتداء عليه . وتعذبه وقد أثار الدفاع ذلك كله أمام محكمة الموضوع على النحو المدون بمحضر جلسة المحاكمة ولكنها لم تحقق دفاعه ولم تعرض لهذه الإصابات أو سببها وعلاقتها بالأقوال التي قيل بصورها عنه وأخذت بهذا الإقرار مع

أنه من المقرر أنه لا يصح التعويل على الإقرار ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . وقد سلم الحكم بوقوع قسوة من كلب الشرطة على الطاعنين أثناء عملية الاستعراف وأثبت وكيل النيابة مهاجمة الكلب لها وتختلف إصابات بهما الأمر الذي شل إرادتهما في إبداء دفاعهما ، كذلك فقد استند الحكم في إداتهما إلى القرينة المستمدة من عملية استعراف كلب الشرطة عليهما بعد شتم الساطور المضبوط في مكان الحادث على الرغم من فساد هذه العملية لحصولها على نحو يخالف ما أشار به مدرب الكلب عند إجراء عملية التعرف الخاصة بالتحقق من سلامة حساسية الشم عند الكلب وجاء الحكم مشوبا بالقصور في التدليل على نية القتل وأطرح ما تمسك به الدفاع في التدليل على وقوع الإكراه من التأخير في إخطار النيابة بالحادث مدة طويلة كان الطاعن الأول فيها رهينة بين يدي رجال الشرطة وتعرض فيها إلى الإكراه الذي دفعه إلى الإدلاء باعترافه عندما سأله شقيق الشرطة في محضره ، وكل ذلك مما يوجب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما يجمل في أن المجنى عليه كان قد اتهم في غضون سنة ١٩٦١ هو وأخوته بقتل عم الطاعنين ولما قضت محكمة الجنايات ببراءته لم يرق ذلك في نظرهما فعقدا العزم على قتله أخذا بثأر عمهما ، ولما كان المجنى عليه قد نزع بعد الحكم ببراءته إلى الاسكندرية فقد اتفق الطاعنان على تعقبه فيها وبعد أن عرفا مكان مسكنه قضيا ليلته في أحد الفنادق ثم اشتريا يوم الحادث ساطورا وأعداه لقتله وترصدا له بأحدى المقاهي حتى إذا ما أبصرا به يسير ليلا في طريقه إلى منزله تبعاه في غفلة منه ثم انقض عليه الطاعن الثاني ويشد الطاعن الأول من أزره وأعمل الساطور في رأسه وجسمه فأحدثا به الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ثم ألقيا بالساطور في مكان الحادث وركنا إلى الفرار ولكن الناس تمكنوا من القبض على الطاعن الأول ثم اختفى الطاعن الثاني حتى قبض عليه لدى أخيه بالقاهرة وقد عول الحكم في إدانة الطاعنين على أقوال الشهود خليل حسن خليل ومصطفى إبراهيم وإبراهيم حسن وعبد الغنى رجب وحيد وحجاج واستعراف كلب الشرطة والمعاينة وتقدير الصفة التشريحية ومناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة ثم إلى اعتراف الطاعن الأول

في التحقيقات وأورد تفصيل هذا الاعتراف في قوله . "وقد اعترف المتهم الأول في التحقيقات أنه حضر من بلدته الحازندارية محافظة سوهاج إلى الاسكندرية منذ خمسة عشر يوما سابقة على الحادث بحثا عن عمل وأنه كان يلتقي أثناء إقامته بها بالمتهم الثالث ، ولما لم يهتد إلى عمل فقد سافر إلى القاهرة وأنه في اليوم السابق على الحادث التقى بالمتهم الثاني (الطاعن الثاني) بها وأخبره بأنه قابل المتهم الثالث بالاسكندرية وأن المتهم الثاني اتفق معه على السفر إلى الاسكندرية فلما سأل عن سبب ذلك أجابه بأنه سيخبره به بالقطار ثم استقلا القطار الذي غادر القاهرة في الساعة الثانية والنصف مساء وبه أفضى المتهم الثاني له بأنه يرغب في الأخذ بنار ابن عمه مصطفى عبد الله سليمان الذي قتله المجنى عليه وأخوته في العام الماضي وقضى ببراءته وبإدانة أخوته . وأن عليه (أى الطاعن الأول) أن يوصله إلى سيدى بشر حيث يقيم المجنى عليه إذ لم يسبق له أن قدم إلى الاسكندرية من قبل فنصحته بأن يعدل عن عزمه مبينا له أن أمامهما مستقبلهما في الحياة فأصر على الأخذ بالنار فوافقه وحضر معه ولما وصلا إلى سيدى جابر توجهوا إلى سيدى بشر حيث قابلا المتهم الثالث الذي وصف للمتهم الثاني المكان الذي يقع به منزل المجنى عليه كما أخبره بأن المجنى عليه يمر من أمام أحد المقاهى فذهب هو والمتهم الثاني إلى هذه المقهى حيث وافاهما به المتهم الثالث ، ثم انصرف هذا المتهم مع المتهم الثاني ليرشده إلى منزل المجنى عليه ، ثم عاد إليه بالمقهى فذهب المتهم الثاني إلى كائنة الميدان بالمشية وقضيا الليلة بها وغادراها في الثامنة صباحا ثم اشترى المتهم الثاني الحقيبة والساطور المضبوط بعد أن أفهمه أن شخصا كلفه بشرائهما له ، ثم قضيا وقتا بالخيالة وبعد كل ذلك توجهوا إلى سيدى بشر وجلسا بالمقهى وبخفاة حمل المتهم الثاني الحقيبة وبها الساطور وغادرا المقهى ، فعلى ذلك إلى جواز رؤيته للمجنى عليه وهو يمر أمام المقهى ولأنهما كانا قد اتفقا على أن يتبعه فلما غاب عن نظره فيكون لقاؤهما بالفندق . فقد سار خلفه ووقف ينتظره على مسافة حوالى مائة متر من المكان الذى يقع فيه منزل المجنى عليه وأثناء وقوفه بذلك المكان سمع صراخا منبعثا من جهة منزل المجنى عليه فتوقع أن يكون المجنى عليه قد قتل فحاول الهرب وجرى ، وجرى من خلفه الناس وسمعه يقولون إن شخصا قد قتل وظلوا في أثره حتى ضبطوه . ولكن هذا المتهم عاد بعدئذ وطلب إعادة سؤاله فلما أجيب إلى طلبه قال إن رجال الشرطة هددوه يوم الحادث ليبدل

بأقواله السابقة وأنه لا يعرف شيئاً عن الساطور المضبوط كما لا يعرف من أمر المتهم الثاني شيئاً وتفى وجوده بمحل الحادث حال وقوعه كما يبين من الحكم أنه أورد قبل ذلك مؤدى أدلة الإدانة الأخرى في أن الشاهدين الثاني والثالث شهدا بأنهما رأيا الطاعن الأول يعدو يوم الحادث والناس من خلفه فقبضا عليه واقتاداه إلى محل الحادث حيث وجدا المجنى عليه طريحاً على الأرض مصاباً وبجواره الساطور المضبوط أسفل رأسه وكان الطاعن الأول في حالة ارتباك وخوف ولم يتكلم وشهد الشاهد الرابع بأن الطاعنين نزلا معا في الفندق الذي يعمل فيه وشهد الشاهد الخامس بأن الطاعنين اشتريا منه الساطور المضبوط وبعرض الطاعنين على كلب الشرطة بعد شتم هذا الساطور استعرف عليهما وثبت من تقرير الصفة التشريحية ومن مناقشة كبير الأطباء الشرعيين بجلسة المحاكمة أن إصابات القنيل تحدث من مثل الساطور المضبوط. كما تبين من الحكم أنه عرض إلى الدفع بوقوع اكراه على الطاعن الأول ورد عليه في قوله "إن ما زعمه من أن اكراها وقع عليه أجبره على هذا الاعتراف مردود بأنه فضلاعن أنه لم يأت بأى دليل يؤيد هذا الزعم فإنه لم يذكر لوكيل النيابة المحقق أن ثمة اكراها قد وقع عليه رغم أن هذا الاعتراف تناول وقائع مادية ثبتت صحتها إذ أرشد عن البائع الذي اشترى منه الساطور وبمرافقة المتهم الثاني وشهد البائع المذكور بصحة هذه الواقعة كما لا ينال من هذا الاعتراف ما أثاره الدفاع حول قسوة الكلب البوليسى في تعرفه على المتهمين لأن اعتراف المتهم الأول قد حصل فعلاً قبل عملية الاستعراف ذاتها".

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها إلى ملف الطعن تحقيقاً له أن الطاعن الأول إذ سئل بمحضر الشرطة المؤرخ ١١/٨/١٩٦٢ في الساعة ١٢ وربع صباحاً بمعرفة معاون قسم المنزه أثبت المحقق أنه وجد به كدماً بالشفة السفلى وتلوثات دموية بملابسه قرر أنها حدثت من اعتداء أقارب المجنى عليه بالضرب وتسببهم في تلويث ملابسه بالدماء. ولما أعيد سؤاله في الساعة السادسة وخمسة دقائق بمعرفة مأمور القسم أدلى باعترافه الذي أورده الحكم فيما تقدم، وإذا سئل أمام النيابة أثبت المحقق أنه وجد به كدماً بشفته العليا قرر أنه حدث من اعتداء الأهالي عليه وأنه لا يعرف من أحدثه به على وجه التحديد. ثم أدلى

لوكيل النيابة باعترافه المفصل الذى نقله الحكم وبتاريخ ١٣/٨/١٩٦٥ عرض الطاعنان على كلب الشرطة بعد شتم الساطور المضبوط فاستعرف عليهما وقرر الطاعن الأول أنه أمسك بالساطور لدى بائه . وفى يوم ١٨/٨/١٩٦٥ أجريت عملية عرض ثانية على كلب آخر استعرف عليهما أيضا وعندئذ قرر الأول لوكيل النيابة أنه يريد إبداء أقوال جديدة وباعادة سؤاله أمام النيابة تفصيلا عن سبب طلب عرضه على الطبيب الشرعى قرر أنه كانت توجد به إصابات فى يده زال أثرها . وقد أثبت المحقق وجود أثر إصابة بذراعه قرر هذا الطاعن أنها نتيجة تعرف كلب الشرطة عليه وانكر إمساكه بالساطور لدى البائع وقرر أن رجال الشرطة هددوه بقلع أظافره وبكيه بالنار ولا يعرف من هدده منهم بذلك ثم أعيد سؤاله فى يوم ١٨/٨/١٩٦٥ فقرر أنه ذهب إلى الاسكندرية للبحث عن عمل ونزل بالفندق الذى تعرف كاتبه عليه وإذا كان يسير بالشارع رأى أناسا يجرون وأمسكوا به وانتهى إلى أنه لم يدل بهذه الأقوال عند بدء سؤاله لأنه كان خائفا من المباحث . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعمل بصفة أصلية على أقوال الطاعن الأول وفضلا عن ذلك فإن دعوى وقوع إكراه عليه أفسد اعترافه يعوزها البرهان ولا تعدو أن تكون مجرد دفاع ساقه بغير دليل ومن حق المحكمة عدم تصديقه ذلك أن المثبت من المصردات على ما سلف بيانه أن الطاعن الأول قد أدلى بأقواله التى استند الحكم إليها فيما استند إليه فى إدانته قبل استعراض كلب الشرطة عليه ، وقد عزا الإصابات التى أثبتتها محققا الشرطة والنيابة فى محضرهما إلى اعتداء الأهالى عليه ، كما أنه لم يدع عند إدلائه بأقواله المتأخرة أن به إصابات أخرى ظاهرة أو أن أحدا من رجال الشرطة قد أحدث به إصاباته الأولى واقتصر على تعليل اعترافه بالخوف من رجال المباحث دون أن يقدم دليلا على ذلك وهو دفاع يخالف جوهر ما أبداه فى طعنه فى هذا الشأن . ومن ثم فإن مفاد ما دل عليه الحكم واستقر فى يقين المحكمة من أنه لم يقدم دليلا على أنه أكره على اعترافه أو أنه لم يدل للنيابة بأن إكراهها وقع عليه أو أنه لا ينال من هذا الاعتراف ما ذكره عن قسوة كلب الشرطة ، لا مخالفة فيه لما ثبت بالأوراق لأنه إنما ينصرف إلى ما خلص إليه الحكم بحق من أن هذا الطاعن إنما أدلى باعترافه بإرادة حرة قبل استعراض الكلب عليه وإلى ما قرره منذ مراحل التحقيق الأولى من أن الأهالى هم الذين أحدثوا به

تلك الإصابات وإلى أنه لم يذكر في تحقيق النيابة الأول أو حتى بعد ذلك في أقواله الأخيرة أن أحدا من رجال الشرطة قد أحدثوها به ، هذا فضلا عن أن ما ذكره الحكم في هذا الشأن إنما يتناول واقعة فرعية لا أثر لها في منطقته والنتيجة التي انتهى إليها ولا ينال من جوهر الاستعراف واطمئنان المحكمة له لما دلت عليه ماديات الدعوى من سلامته . لما كان ذلك ، وكان تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا . وكانت المحكمة قد استندت إلى استعراف الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعنين فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال . ولما كان الحكم إذ يتحدث عن نية القتل قال ” إنها ثابتة في حق المتهمين من الضغينة التي ملأت قلوبهما لقتل ابن عمهما وعزمهما على الأخذ بثأره بعد براءته ومن الآلة الثقيلة ذات النصل الكبير الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي وأقواله بالجلسة والتي استعملت في إزهاق روحه ومن تعدد الطعنات بالرأس وبروز مادة المخ والتي تعتبر مقتل “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما تقدم قد استظهر من ظروف الواقعة أن الطاعنين تعمدا إحداث إصابات القتل بقصد إزهاق روحه . فإن ما أثبتته يكون سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبري ، وجمال المرمناوي ، وبطرس زغلزل .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١) استئناف . "ميعاده" . حكم . "وصفه" إجراءات المحاكمة .

متى يكون الحكم حضوريا ؟ بحضور المتهم بالخاصة ومصدر القرار بتأجيل النطق
بالحكم لأول مرة في مواجهته . ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره . المادة ١ وجوب
تتبع المتهم سير دعواه .

(ب وج) استئناف . "ميعاده" . قانون . دفاع .

(ب) استئناف . رفعه بعد الميعاد . امتداد الطاعن بأنه يجهل الميعاد القانوني .
رفض المحكمة دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا صحيح .

(ج) استئناف . وجوب رفعه في مواعيد القانوني . طرده علن قهري .
وجوب رفعه بمجرد زوال المانع .

١ - إن واجب الخصم يقضي عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى
حتى يصدر الحكم فيها . ولما كان الثابت أن الدعوى نظرت في حضور الطاعن
ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فإن الحكم الصادر
في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به . ويسرى
ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦
من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - إذا كان الطاعن حلال تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه يجهل
الميعاد القانوني . وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأنه لا حذر له بالجهل

بالقانون وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم الحضورى المستأنف ، وهو نظر صائب في القانون . فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٣ - من المقرر أنه إذا حال حذر قهرى دون التقرير بالطعن في الميعاد الذى حدده القانون امتد هذا الميعاد إلى ما بعد زوال المانع . إلا أنه يجب المبادرة إلى التقرير به فور زواله مباشرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١/٨/١٩٦١ بدائرة مركز طوخ :
(أولا) تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة الطاعن وآخر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارته بكيفية ينجم عنها الخطر فاصطدم بها بسيارة المحنى عليهما سالتى الذكر ونتج عن ذلك وقوع الحادث . (ثانيا) قاد سيارته بكيفية ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية ، وادعى بحق مدنى - المحنى عليه الثانى - وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلباته إلى ٢٠٠٠٠ ج قبل المتهم متضامنا مع السفارة الأمريكية بصفتها المسئولة من الحقوق المدنية . ومحكمة جنح طوخ الجزئية قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعى بالحق المدنى بالمصاريف . فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره في ٢٩/٤/١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانونى . فطعن المدعى بالحق المدنى في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن كان مريضاً يوم صدور الحكم المستأنف فلم يعلم بصدوره وقدم لمحكمة ثانی درجة شهادة طبية تؤيد دفاعه وتؤكد أنه كان تحت الإشراف الطبي في المدة من ١٧ فبراير سنة ١٩٦٤ حتى ٣ مارس سنة ١٩٦٤ إلا أن المحكمة التفتت عن دفاعه ولم ترد عليه مكتفية بالقول أنه ادعى الجهل بالقانون في حين أن المرض عذر قهري يمتد به ميعاد الطعن إلى حين زوال المانع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه (أولاً) تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليهما بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارته بكيفية ينجم عنها الخطر فاصطدم بها المجنى عليهما ونجم عن ذلك وقوع الحادث . (ثانياً) قاد سيارته بكيفية ينجم عنها الخطر وطلبت معاقبته بمقتضى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وأثناء نظر الدعوى ادعى المجنى عليه الثاني قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض وقد قضت محكمة أول درجة حضورياً ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة ثانی درجة حكمت بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وأسس الحكم المطعون فيه قضاءه بأن الحكم المستأنف وقد صدر حضورياً في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ولم يستأنفه المدعى بالحقوق المدنية إلا في ٥ مارس سنة ١٩٦٤ فإن استئنافه يكون بعد الميعاد القانوني . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت شهود الإثبات أصدرت قراراً بتأجيل نظرها لجلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية — الطاعن — ليعان دعواه المدنية للمسئولة عن الحقوق المدنية

وفي هذه الجلسة حضر المتهم والمدعى بالحقوق المدنية وحجرت المحكمة القضية للنطق بالحكم ثم أصدرت حكمها في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ . ولما كان الثابت مما تقدم أن الدعوى نظرت بجلسته ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ في حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن واجب الطاعن يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع أمام المحكمة بمرضه يوم صدور الحكم وإنما سأل تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه يجهل الميعاد القانوني إذ قبل له بأن مدته خمسة عشر يوما . ولما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الثابت بمحضر الجلسة بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون ، وكان قد أخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم الحضورى المستأنف وهو نظر صائب في القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وقد حضر أمام محكمة الموضوع دون أن يدفع بعذر المرض ، فإنه لا يقبل منه الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . على أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الشأن ما دام أنه يسلم في أسباب طعنه أن الشهادة الطبية حددت الفترة التي كان فيها تحت الإشراف الطبي بالمدة بين ١٧ فبراير سنة ١٩٦٤ و ٣ مارس سنة ١٩٦٤ ، وكان من المقرر أنه إذا حال عذر قهري دون التقرير بالطعن في الميعاد الذى حدده القانون امتد هذا الميعاد إلى ما بعد زوال المانع إلا أنه يجب المبادرة إلى التقرير به فور زواله مباشرة . وإذا ما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا في يوم ٥ مارس سنة ١٩٦٤ في حين أن حالة المرض التي كان يعانيها قد زالت عنه طبقا لتلك الشهادة في ٣ مارس سنة ١٩٦٤ فإن استئنافه يكون حاصلا بعد الميعاد ويكون الحكم قد أصاب في قضائه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

بإدارة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ،
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٧٥)

الظعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١) حكم . " وصف الحكم " . " الحكم الحضورى الاعتبارى " .
استئناف . " ميعاده " .

العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى
لا بما يرد فى المنطوق .

الحكم الحضورى الاعتبارى . متى يبدأ ميعاد استئنافه ؟ من تاريخ إعلانه للحكوم
عليه أو عليه به عملها يقيناً .

(ب) معارضته . استئناف .

الحكوم عليه غيابياً النزول من حقه فى رفع المعارضة واتخاذ سبيله إلى التقرير بالاستئناف
فى الحال .

عدم مبادرة المتهم إلى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذى منعه من التقرير به
فى الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلاً .

(ج) حكم . " تشبيهه . تسليبه غير معيب " .

للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يديه أمامها غير مؤيد بدليل .

١ - العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع
فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع
على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعنتين لم تحضرا بالجلسة الأخيرة

التي أجلت إليها الدعوى ، وأنه سبق أن حضرتا عند النداء على الدعوى في الجلسات السابقة . فإن مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من القانون المذكور الجنائية إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به علما يقينا .

٢ - إن المحكوم عليه غيابيا ليس مضطرا لانتظار فوات ميعاد المعارضة بل له أن ينزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيله إلى التقرير بالاستئناف في الحال . ولما كانت الطاعتان تسلمان في طعنهما بأنهما كانتا تنويان التقرير باستئناف الحكم الابتدائي فعلا لولا افتاء قلم الكاتب بأن هذا الحكم قابل للمعارضة ، وكان لم يثبت استحالة إمكانهما رفع استئناف عنه لأن هذا الحق ليس موقوفا على رأى الكاتب المختص بتحرير التقرير وإنما مرده إلى إرادة صاحب الشأن ومشيلته . وكان لا جدوى من هذا النعي في خصوصية هذا الطعن لأن العذر الذي اعتصمتا به لتبرير تأخيرهما في التقرير باستئناف الحكم الحضوري الاعتباري على فرض صحته قد زال حتما بالفصل في المعارضة في هذا الحكم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ذلك أن علمهما في هذا اليوم بحقيقة وصف الحكم الابتدائي وقابليته للاستئناف منذ إعلانهما به يكون قد تحقق يقينا في هذا التاريخ مما كان من مقتضاه أن تبادرا باستئنافه فورا لزوال المانع الذي ادعيتا أنه حال بينهما وبين استئنافه في الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ إعلانهما به . لأن من المقرر أن عدم مبادرة المتهم إلى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذي منعه من التقرير به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .

٣ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم باب شرق بمحافظة الاسكندرية : أولا - المتهم الأول : ساعد المتهمه الثالثة (الطاعنة الثانية) وسهل لها ارتكاب الدعارة على الوجه الثابت (م - ٩ - ج)

بالأوراق . (ثانيا) المتهم الثانية : (الطاعة الأولى) أدارت مسكنها الموضح بالمحضر للدعارة . (ثالثا) المتهم الثالثة (الطاعة الثانية) اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهم بالمواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ ومحكمة باب شرق الجزئية قضت ضايا بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام (أولا) حبس المتهم الأول سنة مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية وتغريمه مائة جنيه وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ (ثانيا) حبس المتهم الثانية (الطاعة الأولى) سنة مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية وتغريمها مائة جنيه وإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ، وقد أعلن إليها الحكم في ١١ يناير سنة ١٩٦٤ (ثالثا) حبس المتهم الثالثة (الطاعة الثانية) ستة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ، وقد أعلن إليها الحكم في ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ . فعارض المحكوم عليهم الثلاثة، وقضى في معارضتهم بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة للمعارض الأول بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه وبالنسبة إلى المعارضتين الثانية والثالثة (الطاعتين) بعدم قبول المعارضة المرفوعة منهما . فاستأنفت المحكوم عليهما (الطاعتان) الحكم الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وذلك في ١٨/١٢/١٩٦٤ — كما استأنفتا الحكم الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت — بهيئة استئنافية — بحضور يا بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٥ (أولا) بقبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ شكلا وفي موضوعه برفضه وتأيد ذلك الحكم (ثانيا) بعدم قبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ شكلا . (ثالثا) أعفت المتهمين من المصاريف الجنائية فطعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق التقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعتين شكلا عن الحكم الصادر بجلسته ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ لرفعه بعد الميعاد دون أن يعنى بالرد على دفاعهما في شأن قيام عذرهما

في التأخر في التقرير بالاستئناف تأسيسا على أن الحكم المستأنف وصف خطأ بأنه غيابي وأعلن إليهما بهذا الوصف ، كما أدرج في سجلات الأحكام الغيابية وقد امتنع الكاتب المختص عن قبول تحرير التقرير باستئنافه في الميعاد اكتفاء بالتقرير فيه بالمعارضة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بدأ بالتحدث عن الاستئناف المرفوع من الطاعتين بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ عن الحكم الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٩٦٤ بعدم قبول المعارضة فيه لرفعها عن حكم غير قابل لها وانتهى إلى قبوله شكلا ورفضه موضوعا تأسيسا على أن الحكم المستأنف لم يخطئ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول المعارضة عن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وهو ما لم تثر الطاعتان مطعنا على الحكم في شأنه . ثم عرض الحكم بعد ذلك إلى الاستئناف المرفوع من الطاعتين عن الحكم الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وانتهى إلى القضاء بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد في قوله : ” ومن حيث إنه عن الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٣ الذى قضى غيابيا بعقاب المتهمين ثابت من مطالعة الأوراق أنه أعلن إلى المتهم الأولى فردوس عبدالرحيم بدوى بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٤ بينما أعلن إلى المتهم الثانية عاقلة إبراهيم خليل بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ ولم تقرر أيهما بالطعن بالاستئناف إلا بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٤ أى بعد ما يقرب من السنة وأن الثابت من مطالعة محاضر الجلسات أمام هذه المحكمة أن المتهمتين كانتا تحضران كل جلسة الأمر الذى يستفاد منه عدم قيام أى عذر لدى أيهما حال دون التقرير بالطعن بالاستئناف في الميعاد . ولما كان الأمر كذلك ، ولما كان استئناف المتهمتين بعد الميعاد ، فمن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا“ . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم . وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعتين لم تحضرا بالجلسة الأخيرة التى أجلت إليهما الدعوى ، وأنه سبق أن حضرتا عند النداء على الدعوى في الجلسات السابقة . ولما كانت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : ” يعتبر الحكم

حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا " فإن مؤدى تطبيق هذا النص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنائه وفقا للمادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به علما يقينيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الحكم الابتدائي صدر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وأعلن إلى الطاعة الأولى في ١١ من يناير سنة ١٩٦٤ كما أعلن إلى الطاعة الثانية في اليوم التالي فلم تقررا باستئنائه إلا في يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وهو مالا يتجادل الطاعتان فيه ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن هذا الحكم شكلا لرفعه بعد الميعاد يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا محل لنعي الطاعتين على الحكم بالقصور في الرد على دفاعهما في شأن العذر الذي حال بينهما وبين التقرير باستئناف الحكم الابتدائي في الميعاد وما نسبتاه إلى قلم الكتاب من امتناع عن قبول ذلك التقرير بقوله إن الحكم وصف بأنه غيابي وأنه بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة فيه فقط ، ذلك بأن هذا الدفاع قد سبق مرسلا بغير ما دليل يظاهره فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه لما هو مقرر من أن للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل ، هذا فضلا عن أن المحكوم عليه غائبا ليس مضطرا لانتظار فوات ميعاد المعارضة بل له أن ينزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيله إلى التقرير بالاستئناف في الحال . لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعتان تسلمان في طعنهما بأنهما كانتا تنويان التقرير باستئناف الحكم الابتدائي فعلا لولا إفتاء قلم الكتاب بأن هذا الحكم قابل للمعارضة . وكان لم يثبت استحالة إمكانهما رفع استئناف عنه لأن هذا الحق ليس موقوفا على رأى الكاتب المختص بتحرير التقرير وإنما مرده إلى إرادة صاحب الشأن ومشيتته . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من هذا النعي في خصوصية هذا الطعن لأن العذر الذي اعتصمنا به لتبرير تأخيرهما في التقرير باستئناف الحكم الحضوري الاعتباري الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ — على فرض صحته — قد زال حتما بالفصل في المعارضة في يوم ١٤ من مايو سنة ١٩٦٤ بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها

ذلك أن علمهما في هذا اليوم بحقيقة وصف الحكم الابتدائي وقابليته للاستئناف منذ إعلانهما به يكون قد تحقق يقينا في هذا التاريخ مما كان من مقتضاه أن تبادرا باستئنافه فورا لزوال المساع الذي ادعنا أنه حال بينهما وبين استئنافه في الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ إعلانهما به . لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعتان لم تقررا بالاستئناف في هذا الحكم إلا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ دون أن تتذرها بعذر آخر يبرر تأخرهما في رفع الاستئناف بعد الفصل في المعارضة فيه بعدم قبولها فإن استئنافهما على أية حال يكون قد رفع بعد الميعاد ذلك بأنه من المقرر أن عدم مبادرة المتهم إلى رفع استئنافه بمجرد زوال المساع الذي منعه من التقرير به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) ارتباط . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون “ . ” سلطة محكمة النقض “ . تبديد . سلاح .

تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . مرفوعى . كون الوقائع — كما أثبتتها المحكمة — تستوجب إعمال حكم تلك المادة . عدم تطبيقها يعتبر من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض . مثال بين جرمين تبديد وتسلل سلاح .

(ب) اثبات . ” اقرار “ . ” اقرار غير قضائي “ .

الاعتراف المنسوب إلى الطاعن في تحقيقات شكوى إدارية . طبيعته : افراد غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدايية لتقدير قاضى الموضوع .

(ج) اثبات . ” قرينة “ . ” قرينة بسيطة “ .

قرينة الحيازة في المقول سند الملكية . قرينة بسيطة . جواز اثبات حكمها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة وقرائن الأحوال . مثال

(د) دفع . ” الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة “ . نظام هام .

الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . دفع جوهرى وان كان لا يتعلق بالنظام العام . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود . سكوت المتهم أو المدافع عنه عن التمسك به قبل الاستماع لأقوال الشهود . سقوط حقه فى الدفع به .

١ - من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع ، له أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى - كما أثبتها الحكم المطعون فيه - تستوجب أعمال حكم تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن عبارة الحكم تفيد أن جريمة التبديد وتسليم السلاح في صورة الدعوى قد انتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فشكلت منهما وحدة قانونية لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبيهما وهو ما كان يقتضي أعمال أحكام تلك المادة واعتبار الجريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة التبديد . ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد الواقعتين اللتين دانت الطاعن بهما فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه والاكتفاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم عن جريمة التبديد باعتبارها الجريمة الأشد ومعاقبة الطاعن بها وحدها عن الجريمة عملا بأحكام المادة ٣٢ عقوبات .

٢ - الاقرار المنسوب إلى الطاعن في تحقيقات شكوى إدارية يعتبر اقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع الذي له أن يتخذ منه - متى اطمأن إليه - حجة في الإثبات ، كما أن له أن يجرده من هذه الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائغا .

٣ - قرينة الحيازة في المنقول سند الملكية قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة وقرائن الأحوال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن واعتبر أن حيازته للبندقية لا تتولد عنها تلك القرينة لأنه إنما كان يحوزها مجرد حيازة مادية بصفته خفيرا خصوصيا لدى مالكيها المجنى عليه ودلل على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها استمدها من أقوال المجنى عليه وأوراق ترخيص السلاح وما استظهرته المحكمة من تحقيقات شكوى إدارية فإنه لا يكون ثمة محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص .

٤ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود . وأنه إذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الاستماع لأقوال الشهود فإن حقه في الدفع به يسقط على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض على سماع الشهود بغير نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للإثبات في المواد المدنية التي هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام . ولما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع أقوال المجنى عليه في جنحة التبديد ولم يدفع قبل سماعه بعدم جواز الإثبات بالبينة ولم يرد الدفع بذلك إلا في مرافعة الدفاع عنه مما يفيد أنه قد نزل ابتداء عن التمسك وجوب الإثبات بالكتابة ويمتنع عليه به العدول عن هذا النزاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط : (الأول) : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن بندقية (والثاني) "الطاعن" : (أولا) : سلم سلاحه المرخص له بحمله آنف الذكر للتمهم الأول دون حصوله على ترخيص بحمله (ثانيا) : بدد البندقية المبينة الوصف

والقيمة بالمحضر سالف الذكر لعلى سليم عبدالله وكانت قد سلمت إليه لحراسة زراعة المجنى عليه فاختلسها لنفسه إضراراً بهذا الأخير . وطأبت عقابهما الأول بالمواد ١ و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق والثاني بالمواد ١ و ٣ و ٢٩ من القانون سالف الذكر والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات أسبوط قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ عملاً بالمادتين ١ و ٢٦/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٣ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة للمتهم الثاني " الطاعن " (أولاً) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وغرامة مائة قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات (ثانياً) بمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن التهمة الأولى وبثلاثة شهور عن التهمة الثانية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي تبديد سلاح ناري وتسليمه لآخر غير مرخص له بحمله قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن دفاع الطاعن قد بنى على أن البندقية التي نسب إليه اختلاسها مملوكة له وكانت في حيازته حيازة تعتبر سنداً للملكية وأنه لا يجوز نفى تلك القرينة المستفادة من الحيازة إلا بالجوء لقواعد الإثبات المدنية وهي لا تجيز إثبات ملكية البندقية البالغ ثمنها سبعة وعشرون جنيناً بالبينة وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه اعتمد في التدليل على ملكية المجنى عليه للبندقية على غير الكتابة واستند في ذلك إلى أدلة ليس من شأنها أن تؤدي إلى ذلك الذي انتهى إليه ، مطرحاً الإقرار الصادر منه في الشكوى رقم ٨٣٠ سنة ١٩٦٣ إداري ديروط بأن تلك البندقية مملوكة للطاعن مؤسسا ذلك على مجرد إنكاره صدور هذا

الإقرار منه ، وهو ما يخالف قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ويجعل الحكم وقد دانه في جريمة التبييد موضوع التهمة الثانية المسندة إليه مخطئا في تطبيق القانون خطأ من شأنه التأثير في تكوين عقيدة المحكمة وهي بصدد الفصل في التهمة الأولى الموجهة إليه والتي ليس عليها من دليل سوى بعض القرائن القضائية التي تنهار بانهايار جريمة التبييد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها " تحصل في أنه أثناء مرور الملازم أول عبد الفتاح السيد مرسى ضابط مباحث مركز ديروط بزماد بلدة المحمودية مركز ديروط محافظة أسيوط وذلك في يوم ١٩٦٣/٣/٢٥ ورفقته الشرطي السرى عبد الغنى أحمد حسين إذ أبصر المتهم الأول عبد الرحمن حسن عبد الرحمن حاملا ببندقية بحالة ظاهرة ولما حاول الهرب تمكن من ضبطه بها بمعاونة الشرطي السالف الذكر وقد تبين أن هذه البندقية مملوكة لمن يدعى على سليم عبد الله الذي قدم إلى المركز أوراق ترخيصها إلى المتهم الثانى عبد الوهاب درويش حسن (الطاعن) لحراسة زراعته البالغ مساحتها ٣١ فدانا و ٩ قراريط و ١٠ أسهم وحصل له على ترخيص بذلك ثم تسلمها الأخير على سبيل الأمانة لإستخدامها في هذا الغرض ولما أراد صاحبها الاستغناء عنه وأخطر المركز بذلك في ١٩٦٣/٣/٢ وطلب سحب البندقية منه وإيداعها مخزن المركز حتى يعين خفيرا آخر بدلا منه زعم المتهم الأخير أن هذه البندقية قد فقدت منه بأن سقطت منه في البحر اليوسفى بعد أن قام بإخفائها لدى صهره المتهم الأول الذى ضبط بها مبددا لإياها إضرارا بمالكها وقد تبين أن هذه البندقية غير مشيخة المسورة وصالحة للاستعمال " . واستند الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة إلى أقوال كل من الملازم أول عبد الفتاح السيد مرسى والشرطي عبد الغنى أحمد حسين وعلى سليم عبد الله وإلى تقرير فحص السلاح بمعرفة الطبيب الشرعى وبعد أن أورد مؤدى كل دليل على هذه الأدلة عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله " وحيث إن المتهم الثانى (الطاعن) زعم أن هذه البندقية ملكه هو دون الشاهد السابق وادعى أن والده اشتراها له وأنه قام بترخيصها لنفسه ثم فقدت منه بأن سقطت في البحر اليوسفى وهو يجتازه في إحدى " المعديات " ولم يكن معه أحد وقتذاك فأبلغ بفقدائها

في اليوم التالي أي في ١٩٦٣/٣/٢ . وحيث إنه قد تحرر عن هذه الواقعة المحضر الإداري رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٦٣ ديروط وقد ثبت منه أيضا أن مالك البندقية على سليم عبد الله قد أبلغ المركز كتابة في ذات التاريخ أي في يوم ١٩٦٣/٣/٢ برغبته في الاستغناء عن خدمة المتهم الثاني الذي يعمل خفيرا لحراسة زراعته لوجود بديل عنه ، وطلب في أقواله في هذا المحضر إلغاء الرخصة لهذا الخفير وإيداع البندقية مخزن المركز ، وفي هذا المحضر أيضا ادعى المتهم المذكور أن هذه البندقية ملكه وحيث إنه بالإطلاع على أوراق الترخيص تبين أن البندقية تحمل رقم ٣٢٧٣ وهي من صيار ١٦ خرطوش وأن هذه الأوصاف مطابقة لأوصاف البندقية المضبوطة ، كما ثبت من هذه الأوراق ما يقطع في الدلالة على ملكية على سليم عبد الله لها منذ ١٩٥٣ حتى الآن حيث كانت مرخصة باسم أخ المتهم الثاني تكفير لديه ثم فصله وطلب الترخيص له بحملها لأخيه المتهم الثاني ، وكان يتقدم في كل عام بطلب تجديد هذا الترخيص له حتى تقدم أخيرا بطلب إلغاء الترخيص وإيداع البندقية بمخزن المركز حتى يعين بدلا عنه مما يدحض إدعاء المتهم المذكور بملكيتها لهذه البندقية ، كما أن في إبلاغه بفقدائها في ذات التاريخ الذي أبلغ فيه مالكها المركز بسحب الترخيص منه ما يدل على أنه عمدا إلى هذا الإدعاء نكاية بمخدومه عندما أحس بأنه بسبيل فصله من عمله ، وفي ضبط هذه البندقية ذاتها بعد ذلك بأيام مع المتهم الأول وهو يمت بصلة مصاهرة وثيقة بالمتهم الثاني أقربها في التحقيقات ، ما يفيد أنه سلمها إليه متويا اختلاسها لإضرارها بمالكها وكانت قد سلمت إليه على سبيل الأمانة . وحيث إن ما جاء في محضر الشكوى ٨٣٠ لسنة ١٩٦٣ ديروط منسوبا إلى على سليم عبد الله مالك البندقية ردا على سؤال وجه إليه من المحقق من أن السلاح المرخص به للتخفير " أي المتهم الثاني " هو ملك له واستند الدفاع إلى هذه العبارة في ثبوت ملكية البندقية إلى هذا المتهم فإن هذه العبارة قد جحد هو أنها صدرت منه وأصر في تحقيقات النيابة وبالجلسة على أنه مالك البندقية دون المذكور ، وقرائن الحال وسياق التحقيق وأوراق الترخيص المنضمة إلى الأوراق تساعد على صحة ذلك من أن البندقية ملكه هو بدليل أنه يقرر في ذلك المحضر وقيل هذه الإجابة مباشرة أنه استغنى عن خدمات هذا المتهم وأنه وجد بديلا عنه أفضل منه وأنه يطلب إلغاء الترخيص الصادر له وإلغاء رخصته وإيداع البندقية في مخزن المركز وقد ردد هذا القول في بلاغه

المؤرخ ١٩٦٣/٣/٢ الذى يطلب فيه سحب السلاح من الخفير " المتهم الثانى " وإيداعه المخزن لحين تعيين خفير آخر بدلا منه وتاريخ بلاغه هذا كان فى ذات اليوم الذى زعم فيه هذا المتهم أن البندقية قد فقدت منه حتى يفوت على مالكها بحيازة منه وقد زعم فى شكواه أن فقدتها كان فى اليوم السابق على هذا الإبلاغ ولو صح هذا الزعم لأبلغ بذلك فى اليوم ذاته ، كما لم يشرف فى أقواله أنه يعمل خفيرا لدى على سليم عبد الله رغم أن الثابت فى الرخصة أنها لغفارة زراعة الأخير .

وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع أيضا بأن حيازة المتهم الثانى للبندقية قرينة على ملكيته لها ، كما أن قيمتها نحو ٢٧ جنيها بإقرار على سليم عبد الله بأنه أعطى هذا المبلغ فى سنة ١٩٥٣ لوالد المتهم لشراؤها لحسابه كى يرخسها لابنه ليعمل خفيرا لديه ومن ثم فلا يجوز إثبات عكس ذلك إلا بالكتابة ، هذا الدفاع مردود أيضا بأن استلام المتهم لهذه البندقية كان بسبب وظيفته كخفير خصوصى لدى مالكها ، فضلا عن أن الحيازة المعنوية للأخير وملكيتها لها ثابتة من أوراق الترخيص رقم ٤٢ مسلسل بأنوب الجمل مركز ديروط وقد كان المالك حريصا فى كل عام منذ تاريخ الترخيص على طلب تجديده للتمتع ، بل ليس أدل على هذه الملكية مما ثبت مؤشرا به على الشكوى المقدمة منه فى ١٩٥٥/١/١٢ إلى المركز والمرقة بملف الترخيص المشار إليه التى يبدى فيها عدم رغبته فى تجديد الترخيص الصادر للتمتع المذكور لسوء سلوكه ويطلب إلغاء وعدم تسليمه البندقية ويشير فيها إلى أن هذه البندقية خاصة به وأنها مودعة فى المركز وقد أدى مضمون هذه الأقوال فى المحضر المؤرخ ١٩٥٥/١/٢٠ الذى أشر عليه السيد مأمور المركز إلى الملازم أحمد وفائى لسرعة سحب السلاح وإيداعه المخزن على ذمة المالك لحين تعيين البديل لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود وأنه إذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الاستماع لأقوال الشهود فلإن حقه فى الدفع به يسقط على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للإثبات فى المواد المدنية التى هى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام . ولما

كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع أقوال المجنى عليه في جئحة التبديد ولم يدفع قبل سماعه بعدم جواز الإثبات بالبيئة ولم يرد الدفع بذلك إلا في مرافعة الدفاع عنه مما يفيد أنه قد نزل إبتداء عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة ويمتنع عليه بعدئذ العدول من هذا التنازل ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد يكون غير مسديد. لما كان ما تقدم ، وكانت قرينة الحيازة في المنقول سند الملكية إنما هي قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها بكافة طرق الإثبات بما فيه البيئة وقرائن الأحوال وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن واعتبر أن حيازته للبندقية لا تتولد عنها تلك القرينة لأنه إنما كان يحوزها مجرد حيازة مادية بصفته خفيرا خصوصا لدى مالكها المجنى عليه ودلل على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها استمدها من أقوال المجنى عليه وأوراق ترخيص السلاح وما استظهرته المحكمة من تحقيقات الشكوى رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٦٣ ديروط بالتفصيل البادى فيما تقدم ، فإنه لا يكون ثمة محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، وكان الإقرار المنسوب إلى الطاعن في تحقيقات الشكوى المذكورة يعتبر إقرارا غير قضائى يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضى الموضوع الذى له أن يتخذ منه — متى اطمأن إليه — حجة في الإثبات كما أن له أن يجرده من هذه الحجية دون أن يخضع فى شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائغا وهو مالم يخطئ الحكم فى تقديره . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى ساطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمتى خيانة الأمانة وتسليم السلاح لآخر غير مرخص له بحمله اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه برمته لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما كان ما تقدم جميعه ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا

في سلطة قاضي الموضوع ، له أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى — كما أثبتها الحكم المطعون فيه — تستوجب أعمال أحكام تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض بتطبيق القانون على وجهه الصحيح استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن عبارة الحكم تفيد أن جريمتي التبديد وتسليم السلاح في ذروة الدعوى قد انتظما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فشكلت منهما وحدة قانونية لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبيها وهو ما كان يقتضي أعمال أحكام تلك المادة واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة التبديد . ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان صحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي — بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت استناد الواقعتين اللتين دانت الطاعن بهما ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جريئا وتصحيحه والإكتفاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم عن جريمة التبديد باعتبارها الجريمة الأشد ومعاقبة الطاعن بها وحدها عن الجريمتين عملا بأحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وعباس العمراوى .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١) تعويض . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

تعويض مؤقت : قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه . يكفى . بيان مدى الضرر : يكون على المحكمة التى ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل .

(ب) مسئولية مدنية . ضرر . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطامنين على الهجنى عليها . تضمنه أركان المسئولية المدنية . وجوب الحكم على مقارنه بالتعويض . لا تثير على المحكمة عدم تبيانها الضرر بنوعيه المادى والأدبى .

(ج) هتك عرض . قصد جنائى . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجانى إلى العمل . لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه القعدة إلا مجرد الانتقام من الهجنى عليها أو ذويها . تحدث الحكم استقلالاً من هذا الركن . غير لازم .

(د) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" . إثبات . "أوراق رسمية" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال ولو كانت أوراقاً رسمية مادام الدليل غير متطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من إياى الأدلة . مثال .

١ - إذا كانت المحكمة قد حكمت للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان مدى الضرر قائمًا يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

٢ - إذا كان الحكم قد أثبت وقوع الفعل الضار من الطاعن على المجنى عليهما من خدش شرفها والمساس بعرضها وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض - فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدبى الذى حاق بالمدعين بالحقوق المدنية .

٣ - القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقالاتاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

٤ - من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت رسمية . مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليها وشاهدتى الاثبات من مقارفة الطاعنين للجريمة المسندة إليهما وأطرحت الشهادة الرسمية المقدمة للأسباب السائفة التى أوردها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما في يوم ١٩٦٢/٧/٢٥ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة : هتكا عرض (... ..) بالقوة بأن اعتديا عليها بالضرب ثم أمسكها الثاني من ذراعيها وتمكن الأول من رفع ملابسها وجذب سروالها حتى خلعها عنها فكشف بذلك عن عورتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمادتين ٣٩ و ١/٢٦٨ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى بحق مدني كل من المجني عليها وزوجها وطلبا القضاء لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملا بالمادتين ١/٢٦٨ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وإلزامهما متضامنين أن يدفعوا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ قرش على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ -

المحكمة

حيث إن مبنى الدامن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنين بجريمة هتك العرض بالقوة قد شابه القصور في التسبيب وذلك بأن الطاعن الأول دفع بأنه لم يكن موجودا بمحل الحادث وإنما كان بعمله وقدم دليلا على ذلك شهادة رسمية إلا أن المحكمة أهدرت هذا الدليل المستند من وثيقة رسمية بأسباب لا تؤدي إلى نفي ما جاء بها وما قالت في هذا الشأن من أنه من السهل اصطناع مثل هذه الشهادة وأنها تتعارض مع أقوال شهود الإثبات التي اطعانت إليها لا يكفي ردا على هذا الدفاع . فالمحكمة لم تتحقق من اصطناع تلك الشهادة ولم تسأل من كانوا مع الطاعن الأول في عمل عمله كما لم تبين حلة اطمئنانها لأقوال الشهود التي تمارضت مع هذا المستند الرسمي هذا وأن المحكمة استظهرت توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين وهو قصد المساس بالعرض ودانت الطاعن الثاني باعتباره فاعلا أصليا في جريمة هتك العرض في حين أن ما أثبتته في حقه من أنه أمسك بذراعي المجني عليها - وهو ما لا يعد عورة - لا يرتب مسؤوليته

في هذه الجريمة إلا بوصفه شريكا بشرط أن يتوافر لديه القصد الجنائي وثبوت علمه به وهو ما قصر الحكم في اثباته في حقه ، وأخيرا فإن المحكمة في قضائها في الدعوى المدنية بالتعويض لم تبين وجه الضرر بشقيه المادي والأدبي الذي أصاب المدعين بالحقوق المدنية ولم تستظهر ما إذا كان هذا الضرر قد نشأ من الجريمة التي دانت الطاعنين بها وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن مالك المنزل الذي يقيم به الطاعن الأول استصدر حكما بطرده ونفذه ضده الأمر الذي صادف هوى في نفوس باقي السكان ومنهم المجنى عليها التي أبدت من مظاهر الشماتة ما أثار حفيظة الطاعن الأول فاستعان بصديقه الطاعن الثاني وقدمها ومعهما زوجة أولها إلى مسكن المجنى عليها بالدور الأول في مساء يوم الحادث واقتحما عليها المسكن من النافذة وأمسك الطاعن الثاني بذراعها لشل مقاومتها وخلع الطاعن الأول سرواله وأسلمه لزوجته التي كانت تقف على باب المسكن بعد أن فتحه من الداخل وصارت تلوح به وكان ذلك على مرأى من شاهدي الإثبات الساكتين بنفس المنزل وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهدي الإثبات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى الشهادة الرسمية المقدمة من الطاعن الأول للتدليل على أنه لم يكن موجودا في مكان الحادث في قوله " ... ولا يجدى المتهم الأول (الطاعن الأول) المستند المقدم منه إذ من السهل الحصول عليه بعد ارتكاب الجريمة خدمة لدعواه والعودة من عمله في نحو الساعة السادسة مساء وهو وقت ارتكاب الحادث قبل الميعاد الثابت في تلك الشهادة فضلا عما أجمع عليه شهود الإثبات وقد اطمأنت المحكمة إلى أقوالهم من تواجده بمسرح الجريمة ومقارفته لها وبرفته المتهم الثاني " وما أورده الحكم من ذلك كاف وسائق للرد على دفاع الطاعن الأول الموضوعي وإطراح الشهادة الرسمية المقدمة ، إذ من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت رسمية ، مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . ولما كانت

المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليها وشاهدتي الإثبات من مقارفة الطاعنين للجرمة المسندة إليهما واطرحت الشهادة الرسمية المقدمة للأسباب السالفة التي أوردتها فإن ما يثيره الطاعن الأول في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب، وأما ما يثيره الطاعنان في طعنهما من أن الحكم قد أغفل استظهار القصد الجنائي في جريمة هتك العرض التي دانها بهما فهو نعي غير سديد، ذلك بأن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون، فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هتك العرض بالقوة بما أورده من اجترائهما على افتحام مسكن المجنى عليها من النافذة وإمساك الطاعن الثاني بها من ذراعيها ليشل مقاومتها وخلع الطاعن الأول عنها سرواها وسمله لزوجته التي كانت تقف على باب المسكن بعد أن فتحه من الداخل فصارت تلوح به مما مؤداه أن الطاعن الثاني ظل ممسكاً بذراعي المجنى عليها ليشل مقاومتها ممكناً الطاعن الأول من إتمام جريمته بخلع سرواها وهو ما يقتضي بالضرورة والضرورة العقلية من الكشف على عورتها والمساس بعرضها، ولما كان ما أتاه الطاعن الثاني على هذا النحو يعتبر عملاً من الأعمال التنفيذية المكونة لركن القوة في جريمة هتك العرض كما هو معروف به في القانون فإنه يعدّ عملاً أصلياً فيها لا شريكاً. لما كان ذلك، وكان ما استظهره الحكم على النحو سالف البيان ينطوي على نوع من الفحش الذي لا يدع مجالاً للشك في قصد الطاعنين من ارتكابهما لهذه الفعلة فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ما تقدم، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسست قضاءها بالتعويض المؤقت قبل الطاعنين على قولها " وإذ ثبتت إدانة المتهمين جنائياً، فإنه يتعين مساءلتهم مدنياً كذلك عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت المدعين بالحق المدني عملاً بنص المادة ١٦٣ من القانون المدني " وما قاله الحكم من ذلك يكفي في القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار

من الطاعنين على المجنى عليها من خدش شرفها والمساس بعرضها وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، فلا تريب على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدبى الذى حاق بالمدعين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعنان على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادى والأدبى الذى أصاب المدعين بالحقوق المدنية وقصوره فى بيان أركان المسؤولية المدنية لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حزارى ، وبطرس زغلول .

(١٧٨)

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٥ القضائية

كسب غير مشروع . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

الكسب . متى يمكن وصفه بأنه حرام ؟ إذا كانت الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج
عن مقتضى الأمانة والنزاهة .

من المقرر أن الكسب لا يمكن أن يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة
قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة . بمعنى أنه
لا يكون حراما كل ما يرد إلى الموظف أو من في حكمه عن طريق وظيفته دون
أن يكون قد أتى من جانبه ما يتحقق به هذا الكسب الحرام . ولما كانت أقوال
الشهود فضلا عن افتراق مؤداها عن بعض ما حصله الحكم نقلا عنها مخالفا بذلك ما هو
ثابت بالأوراق — لا تكشف في مجموعها عن أن المتهم — ويعمل مهندسا
للتنظيم — قد أتى عملا من جانبه يحمل أصحاب المباني الذين لجأوا إليه على معاملته
وهو ما عول عليه الحكم في استخلاص أنه انحرف بوظيفته انحرافا يؤدي إلى التآميم
فقد فسد بذلك استدلاله وأصبح قاصرا عما يحمل قضاءه مما يعيبه ويستوجب
قضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة من أول أبريل سنة ١٩٤٧ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٠ بدائرة مدينة الإسماعيلية : أثناء تدينه مهندسا للتنظيم بها حصل بسبب ظروف وظيفته على كسب غير مشروع قدره ٨٩٦٣ ج حالة كونه موظفا عاما ... وطلبت محاكمته طبقا لنص المواد ١ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١٦ و ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمي ١٩١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أمر السيد رئيس محكمة استئناف القاهرة بتقديم القضية للدائرة الرابعة المدنية . وقضت المحكمة الأخيرة حضوريا عملا بمواد الإتهام في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ بإلزام المتهم بأن يرد لخزانة الدولة مبلغ ٨٣٧٣ ج وألزمته مصاريف الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن وكيل المتهم في هذا الحكم بطريق النقض أمام الدائرة المدنية في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ . ودائرة فحص الطعون بمحكمة النقض قررت بتاريخ ٢١ مارس ١٩٦١ استبعاد هذا الطعن من الجدول المدني للمحكمة وإعادته إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيه . وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة النقض — الدائرة الجزائية — بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الإتهام بإلزام المتهم بأن يرد لخزانة الدولة مبلغ ٨٣٧٣ ج وألزمته بمصروفات الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه إذا ألزمه بأن يرد لخزانة الدولة المبلغ الذي انتهى إلى أنه يمثل كسبا غير مشروع حصل عليه أثناء عمله مهندسا للتنظيم — وقد أخطأ في الإسناد وفسد استدلاله ذلك بأنه راح يقسم الدليل على انحرافه عن وظيفته — بتعمده تعطيل إجازة رسوم المباني التي كان يضعها غيره من المهندسين ليحمل أصحاب رسوم البناء على اللجوء إليه — بأقوال نسبها إلى كل من المقاول محمد علي أحمد والمهندسين جورجى ميخائيل وزكى مصطفى محمد في حين أن الثابت بحضر تحقيق اللجنة أن المقاول محمد علي أحمد قرر أنه كان قد تقدم للطاعن برسم فلم يجزه بدعوى أنه غير قانونى واستبقاه حتى يرى فيه مفتش التنظيم عند مروره رأيا، فلما حضر هذا الأخير أجاز له مطابقته للقانون وقد فصل الشاهد أمام المحكمة هذا الذى أجمله فذكر أنه كان قد تجاوز في الرسم المقدم منه للطاعن الارتفاع المقرر قانونا، وعندما حضر المفتش كان قانون المباني قد عدل فاعتمد الرسم — وقد كان هذا التفصيل هو ما شهد به مفتش التنظيم بالجلسة فضلا عن أنه تأيد بكشف البلدية المقدم في الدعوى عن بيان مخالفات المباني وأما الشاهد جورجى ميخائيل فقد قرر في تحقيق اللجنة — ولم يشهد أمام المحكمة — أن الطاعن اهترض على أخذ رسومه وأرسله للإدارة لأخذ الرأى فأقرته ثم أرفف الشاهد يقول إن اعتراض الطاعن كان يرجع إلى عدم المساهمة في البداية بقانون المباني لعدم اشتغاله به من قبل فلما أن اتقنه قلت اعتراضاته ، وأما المهندس زكى مصطفى محمد فقد شهد بأنه وضع رسما لعميل وإذا ما قدمه هذا الأخير للطاعن فقد استدعاه مرارا حتى إذا قابله فقد أبلغه أن عميله طلب منه تعديل الرسم وترك له في مقابل ذلك أجرا إلا أنه بحكم الزمالة لم يقبل هذا العرض وقدم له — أى الشاهد — الأجر والرسم ليقوم هو بالتعديل بنفسه وتم ذلك رغم إلحاح المهندس في ترك المبلغ للطاعن ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن أقوال هؤلاء الشهود وهى على النحو المار ذكره لا تؤدي فعلا إلى مارتبه الحكم عليها ومن ثم فقد فسد استدلاله بها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين وقائع الدعوى وحصل مؤدى أقوال الشهود وعدد الرخص التي صرفت عن الرسوم المقدمة لجهة التنظيم بمدينة الاسماعيلية

في فترة اشتغال الطاعن مهندسا بها خالص إلى أن ظروف ونفوذ وظيفة الطاعن واستغلاله لها قد طوعا له أن يجنى كسبا غير مشروع يتمثل في المبلغ الذي ألزمه برده وساق في سبيل التدليل على هذا القضاء قوله: "ومن حيث إن أقوال الشهود محمد علي أحمد وجورج ميخائيل وزكي مصطفى محمد تؤكد في مجموعها أن المدعى عليه - الطاعن - كان يعتمد تعطيل الرسوم التي تأتي عن غير طريقه إما بحجة أنها مخالفة للقانون وإما بحجة أنه يريد أن يستطلع فيها رأى الإدارة بالقاهرة وهذه الأعمال الإيجابية التي أتادها المدعى عليه مع مهندس المدينة من تعطيل أعمالهم وتامس المعاذير في تأخير صرف الرخص إليهم ألقى في روع الناس جميعا أن الرسم لا يعتمد إلا إذا كان عن طريق المدعى عليه وهذا الإعتقاد الذي ساد الناس وجعلهم ينهلون بطلباتهم عليه ليضمنوا الحصول على الرخص التي يرغبون في الحصول عليها كان نتيجة لفعل المدعى عليه بتعطيل الأعمال التي تأتي عن غير طريقه ولم يكن المدعى عليه محقا في تعطيل تلك الرسوم لأن الرسم الذي قدمه محمد علي أحمد ورفضه المدعى عليه وطلب منه انتظار المفتش لعرضه عليه وافق عليه المفتش وأمر بصرف الرخصة كما أن الرسم الذي قدمه جورج ميخائيل ورفضه المدعى عليه وأرسله للقاهرة لاستطلاع رأى الإدارة فيه أعيد للموافقة والمدعى عليه يعلم في قرارة نفسه أن الرسوم صحيحة وإلا لما وافق عليها المفتش ووافقت عليها الإدارة ولكنه تعمد هذا العمل ليشعر الناس بأهميته وبأنه هو الوحيد القادر على إخراج الرسوم التي تفوز بالرخصة وتلطف الناس في الحصول على الرخص نظرا لكثرة إقبال الضباط الإنجليز على استئجار المباني الجديدة فقد أقبل الناس عليه وأثرى من ذلك هذا الثراء الذي كانت الوظيفة واستغلالها سببا في الحصول عليه" لما كان ذلك، وكان الثابت من مراجعة المقررات المضبوطة أن المقاول محمد علي أحمد شهد أمام لجنة الكسب غير المشروع بما حصله أن أصحاب المباني كانوا قد اعتادوا على تقديم رسوم مبانيهم بأنفسهم لجهة التنظيم فلما صدر قانون المباني سنة ١٩٤٨ كانت ترفض رسومهم لعدم قانونيتها فأشار على هؤلاء أن يتصلوا بالطاعن ليرسم لهم رسوما قانونية لأن مرجع الأمر إليه وقرر الشاهد أن الطاعن كان يتقاضى عن الرسم مبلغا يتراوح بين عشرة وخمسة عشر جنيها وأنه لم يكن يتعجل إنجاز عمل غيره من المهندسين لأن ذلك أمر طبيعي في نفوس البشر وأضاف الشاهد أنه تقدم للطاعن ذات مرة برسم

فراه غير قانوني واستبقاه حين حضور أحد المفتشين فلما حضر المفتش أحمد صالح اعتبره قانونيا وأجازه . و إذ سئل الشاهد في جلسة المحاكمة فقد قرر أن الأتعاب كانت تؤدي للطاعن دون أن يكون ملحوظا فيها تسهيل إجراءات الترخيص وأن الطاعن لم يكن يستغل نفوذه بل كان أصحاب الشأن يلجأون إليه اعتقادا منهم أنه أقدر على مساعدتهم وخلص الشاهد إلى القول بأن الرسم الذي كان قد قدمه للطاعن كان مجاوزا فيه الارتفاع القانوني وأنه عندما حضر المفتش كان القانون قد عدل في هذا العدد فأصبح الرسم قانونيا . وأما المهندس جورجى ميخائيل فقد شهد أمام اللجنة بما مؤداه أن الأهالي كانوا راضين عن الطاعن وإن كان بعض المهندسين قد تشكوا منه بدعوى أنه كان يرفض رسومهم أو يعطلها ولكن لا يعلم إن كان ذلك لأسباب فنية أم لا وأضاف الشاهد أن الطاعن اعترض مرة على رسم له وأرسله إلى الإدارة فوافقت عليه ثم استطرد الشاهد يقول إن سبب ذلك كان راجعا إلى أن الطاعن لم يكن قد تفهم القانون في بدء العمل به ثم لما أتقنه لم يرفض رسما صحيحا . و إذ سئل المهندس زكى مصطفى محمد أمام اللجنة فقد شهد بأنه لم يلمس أن الطاعن كان يعطل رسوم غيره بل إنه كان يقوم أحيانا بتعديل رسوم لبعض عملاء الطاعن فلا يفضيه ذلك ويجرى استخراج الرخص دون أية صعوبة ، وأضاف الشاهد أنه كان يحاول تفهيم الأهالي خطأ اعتقادهم بأن الطاعن لا يجوز رسوم غيره وأورد للتدليل على هذا النظر أن عميلا كان قد طلب من الطاعن تعديل مسقط النور في رسم من عمله وأعطاه من ذلك أجرا غير أن الطاعن رفض هذا العرض وأعاد الرسم والأجر له — للشاهد — ليعدل الرسم بنفسه وقرر الشاهد بالجلسة أن أجر الطاعن كان يتمل عن أجر غيره لأن غالبية الرسوم كانت بسيطة ومتشابهة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الكسب لا يمكن أن يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة ، بمعنى أنه لا يكون حراما كل ما يرد إلى الموظف أو من في حكمه عن طريق وظيفته دون أن يكون قد أتى من جانبه ما يتحقق به هذا الكسب الحرام وكانت أقوال الشهود الثلاثة على النحو المشار ذكره فبلا عن افتراق مؤداه عن بعض ما حصله الحكم نقلا عنها بخالفا بذلك ما هو ثابت بالأوراق — لا تكشف في مجموعها من أن الطاعن قد أتى عملا من جانبه يحمل أصحاب المباني الذين لجأوا إليه

على معاملته وهو ماعول عليه الحكم في استخلاص أنه انحراف بوظيفته انحرافا يؤدي إلى التأثيم فقد فسد بذلك استدلاله وأصبح قاصرا عما يحمل قضاءه مما يعيبه ويستوجب نقضه . بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الطعن هو الطعن لثاني مرة على الحكم المطعون فيه فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك عملا بنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، محمد محمد محفوظ ، محمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) دخان . غش . جريمة .

(١) المقصود بعبارة الدخان المخلوط : الدخان الذي يختلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفي الحدرد والنسب والمواصفات التي يصرح بها .

(ب) مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع .

(ج) عقوبة . "غرامة" . تهريب جمركي . دعوى مدنية .

الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبعها : عقوبة يخالفها التعريض . لمصلحة الجمارك الادعاء مدنيا بها .

(د) حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب . "شهود" . خبرة " . دخان .
غش . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد والأخذ ببعض منه دون بعض . حد ذلك ومناطه : أن لا تمسكه أو تبتز خواء بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته .
ليس للمحكمة أن تحل محل الخبير في المسائل الفنية البحت .

د - جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به ، وهذا المعنى ملحوظ في المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بنصها في فقرتها الأخيرة على أن المقصود بعبارة "الدخان المخلوط" الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفي الحدود والنسب والمواصفات التى يصرح بها . ومن ثم فإن ما قالته المحكمة من أن مطابقة العسل الذى يخلط به الدخان للمواصفات التى حددتها قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الأسود لا شأن له بجريمة غش الدخان الذى يخلط بعسل لا تتوافر فيه هذه المواصفات ، غير صحيح .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصناع وأنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .

٣ - من المقرر أن الغرامة التى ربطها الشارع في الأمر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى والتى أقيمت على أساسه - لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التى إن غلبت عليها صفة العقوبة فإن التعويض يخالطها وهو تعويض الضرر الذى يصيب الخزانة العامة من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتباره تهريبا جرميا . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الغرامة مقصود به العقوبة دون التعويض يكون مخطئا .

٤ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد ، فتأخذ ببعض منه دون بعض ، إلا أن حد ذلك ومناطه أن لا تمسحه أو تبتر فخواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح ديارته . ولما كان البين من شهادة المحلل الكيماوى التى أشار إليها الحكم أن نسبة السكر فى العسل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة العسل فى المخلوط تسند فى احتسابه إلى الحد الأقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده أنها نسبة منضبطة تدور مع وحدات السكر فى العسل وبالتالى مع وحدات العسل فى خليط الدخان ، وقد حرف المقصود من شهادة المحلل حين بعضت المحكمة قوله وابتسرت شهادته . ولم يبين الحكم المطعون فيه كيف انتهى إلى أنه من المحتمل أن تزيد نسبة السكر فى العسل على ٦٥ ٪ المقررة فنيا حداً أقصى ، وأن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة العسل فى الدخان المخلوط ، وكان يتعين على المحكمة إن داخلها الشك فى نسبة السكر فى العسل كما قررها المحلل الكيماوى أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة إذا أرادت ، لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد والقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم باب شرقى : بصفته صاحب مصنع للدخان - أحرز دخاناً مفسوشاً مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والذكرى الصادر فى ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الصادر فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ . وقد ادعت مصلحة الجمارك بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها قبله بمبلغ ١٢٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة باب شرقى الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ - عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمدعية بالحق المدنى . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها

بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعية المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن السيد / وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المرفوع من مصلحة الجمارك في حدود دعواها المدنية هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الإستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة خلط الدخان المعتبر تهريبا على أساس عدم توافر الدليل على قيام قصد الغش لديه بقوله إن نسبة العسل في العينة حددت في تقرير التحليل استنتاجا بناء على تحديد نسبة السكر في تلك العينة على اعتبار أن العسل المستعمل في الخلط قد روعيت فيه المواصفات التي حددها قرار مجلس الوزراء الرقم ١١ مايو سنة ١٩٥٥ مع أنه من الجائز أن تكون نسبة السكر في ذلك العسل أزيد من النسبة التي حددها القرار المشار إليه ولأن القانون لا يلزم صاحب مصنع تعسيل الدخان باستعمال العسل المطابق لتلك المواصفات في عملية التعسيل، وما انتهى إليه الحكم من ذلك غير سديد ذلك بأن القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٢٣ قد حدد خلط الدخان بالعسل بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪ فإذا زادت هذه النسبة اعتبر الدخان مغشوشا واعتبر غشه تهريبا دون مراعاة لقصد الصانع كما أن استخلاص زيادة نسبة العسل المضافة إلى الدخان لم يتوصل إليها بعمل التحليل عن طريق الاستنتاج — كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — وإنما توصل إليها عن طريق التحليل الكيماوي واستعمال الطرق العلمية وذلك عن طريق احتساب نسبة السكر في العينة وما كان يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية بحيث ، وقد جعل الشارع مسئولية الصانع مفترضة تقوم بقيام الخلط المؤثم بحيث لا يستطيع أن يتذرع بحسن نيته دفعا للاتهام ولكن الحكم جاء بمعيار يؤدي إلى نتائج خطيرة إذ يتيح لأصحاب مصانع تعسيل الدخان عدم التقيد بنسبة العسل بحجة أن التحليل مبني على استخلاص نسبة السكر في العسل فقط دون نسبته العسل إلى المخلوط ، هذا إلى أن الحكم خالف القانون أيضا حين اعتبر الغرامة

المنصوص عليها في المادة الثانية من الديكريتين ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ عقوبة جنائية وليست تعويضا لمصلحة الجمارك ورتب على هذا النظر الخاطئ قضاءه برفض الدعوى المدنية المرفوعة منها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى براءة المتهم (المطعون ضده) ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبله قال تبريرا لقضائه ما نصه "وحيث إنه بجلسته ١٠/٢/١٩٦٥ (في محضر الجلسة رقم ٦٦١٥ سنة ١٩٦٥) سمعت المحكمة السيد / رفعت محمد أحمد الكياوي الأول بعمل تحليل الدخان فقرر أن المفروض أن كل مائة جزء من الدخان يضاف إليه ٢٥٠ جزء من العسل وأضاف بأنه في موضوع تلك الدعوى قام بالتحليل وجد أنه أضيف ٣٠٠ جزء من العسل بدلا من ٢٥٠ فقط وأضاف أن نسبة السكر تتراوح بعسل الطعام بين ٤٥٪ و ٦٥٪ وقال بأن القرار الوزاري الصادر سنة ١٩٥٥ حدد مواصفات العسل الذي يجري به تعسيل الأدخنة واشترط أن لا يكون به سكر متبلور وأن لا تزيد حموضته على ٣٪ ثم قال أيضا إن طريقة معرفة قيمة الخلط تستخلص على أساس استخراج نسبة السكر من العينة المطلوب تحليلها .

وحيث إن الدفاع عن المتهم أصر على أن منشورا دوريا وزع على مراقبات الانتاج بالسماح لمعامل التعسيل باستعمال المولاس وقرر أن هذا الأمر ترتب عليه زيادة نسبة السكر مما يفرض بأنها مغشوشة بإضافة كمية عسل أكثر من اللازم بها . وحيث إن محاميا بإدارة قضايا الحكومة حضر عن مصلحة الجمارك وادعى مدنيا قبل المتهم وطلب بإلزامه بأن يدفع مبلغا قدره عشرة جنيئات عن كل كيلوجرام من الدخان المضبوط وفقا لأحكام المادة الثانية من الديكريتين الصادر في ٢٢/٦/١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٨٧ في ٦/٦/١٩٤٨ . وحيث إن المحكمة بعد أن طالعت الأوراق ترى استخلاصا لما تقوله إن الاتهام الموجه للتهمة غير ثابت ثبوت اليقين فإنه مستنتج استنتاجا عن طريق حساب نسبة السكر في العينة وذلك على اعتبار أن المعصل المستعمل مراعى فيه المواصفات التي حددها القرار الوزاري المشار إليه آنفا . وحيث إن هذا الاستنتاج لا يصلح دليلا على قصد المتهم ارتكاب جريمة الغش المعاقب عليها بمواد القانون المطبقة

إذ ربما يكون العسل المستعمل تزيد نسبة السكر فيه على النسبة التي حددها ذلك القرار — والقانون لم يلزم صاحب مصنع التعسيل باستعمال العسل المطابق لتلك المواصفات في عملية التعسيل ولكن سمح له بإضافة العسل للدخان بنسبة معينة، ومتى كان الأمر كذلك فإن التهمة الموجهة له تكون غير جدية ويتعين لذلك تبرئته مما أسند إليه . وحيث إنه عن الادعاء المدنى عن مصلحة الجمارك فإن المحكمة ترى أن المنصوص عليه في المادة الثانية من الديكوييتو الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ ليس تعويضا لمصلحة الجمارك وإنما هي عقوبة نص عليها ذلك القانون ، فمن ثم يحكم بمصادرة الأدخنة المغشوشة فضلا عن تغريم من حاز ذلك الدخان بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن الكيلو جرام ، وتعبير القانون بلفظ غرامة في هذا الخصوص يقطع بأنه قصد إلى جعل هذا المبلغ عقوبة وليس تعويضا لمصلحة الجمارك . ومتى كان الأمر كذلك فإن الدعوى المدنية تكون في غير محلها ويتعين رفضها . وبين من الرجوع إلى محضر اللجنة رقم ٦١٦٦ سنة ١٩٦٠ باب شرقى موضوع الطعن رقم ١٣٣٧ س ٣٥ ق المنظورة بالجلسة ذاتها المشار إليها فيما سلف أن المحكمة ناقشت الكيماوى الأول رفعت مجد أحمد الذى أورد الحكم أقواله فى معرض تسببيه لقضائه بالبراءة — فذكر أن نسبة السكر فى العسل تتراوح بين ٤٥٪ و ٦٥٪ وأنه يجرى احتساب نسبة العسل فى الأدخنة المخلوطة على أساس استخراج نسبة السكر فيها باعتبار أن العسل المستعمل فى الخلط يحتوى على أقصى نسبة فيه من السكر وهى ٦٥٪ . لما كان ما تقدم ، فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تسببيا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك يكون مشوبا بالفساد والقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون — ذلك بأن البين من شهادة المحلل الكيماوى الأول التى أشار إليها الحكم أن نسبة السكر فى العسل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة العسل فى المخلوط تسند فى احتسابه إلى الحد الأقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده أنها نسبة منضبطة تدور مع وحدات السكر فى العسل ، وبالتالى مع وحدات العسل فى خليط الدخان وقد حرف المقصود من شهادة المحلل حين بمضت المحكمة قوله واقتصرت شهادته وإذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض ، فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسحه أو تبتزخواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته وعبرة المحلل بينة الدلالة واضحتها فى إنضباط

كيفية احتساب العسل في مخلوط الدخان على التقيض مما استخلصته المحكمة من قوله "ولم يبين الحكم المطعون فيه كيف انتهى إلى أنه من المحتمل أن تزيد نسبة السكر في العسل على ٦٥ ٪ المقررة فنيا حدا أقصى ، وأن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة العسل في الدخان المخلوط وكان يتعين على المحكمة إن داخاها الشك في نسبة السكر في العسل كما قررها المحلل الكيماوى أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة إذا أرادت ، لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للحكمة أن تحمل محل الخبر فيها ، وليس بصحيح أيضا ما قالته المحكمة من أن مطابقة العسل الذى يخلط به الدخان للمواصفات التى حددها قرار مجلس الوزراء فى ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الأسود لا شأن له بجريمة غش الدخان الذى يخلط بعسل لا تتوافر فيه هذه المواصفات ، لأن جريمة خلط الدخان موضوع التهمة — أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به ، وهذا المعنى ملحوظ فى المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بنصها فى فقرتها الأخيرة على أن المقصود بعبارة "الدخان المخلوط" الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها ، وفى حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع بنص المادة السابقة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها فى حق الصناع وأنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن الغرامة التى ربطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى (م-١٠-ج)

والتي أقيمت على أساسه — لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التي إن غلبت عليها صفة العقوبة، فإن التعويض يخالطها وهو تعويض الضرر الذي يصيب الخزانة العامة من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جريبياً، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الغرامة مقصود به العقوبة دون التعويض، يكون مخطئاً كذلك من هذه الناحية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دعوى مدنية، "قبولها" . دفع . حكم "تسببه . تسبب معيب" .

قضاء الحكم للدعي بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب
على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية ويرد على مدافع به
الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب . قصور .

(ب) تبديد . حكم "تسببه . تسبب معيب" .

جريمة التبديد . مجرد التأخر في الوفاء . غير كاف لقيامها . وجوب اقتران ذلك
بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاعه لنفسه لإضراراً بصاحبه .

(ج) حكم "تسببه . تسبب معيب" . إثبات . "إعتراف" .

لا يصح تأنيب انسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه . متى كان ذلك مخالفاً للواقع
والحقيقة .

١ — قضاء المحكمة للدعي بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير
الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية
وترد على مدافع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل
الحكم معيباً بالقصور .

- ٢ - لا يكفي في جريمة التبيد مجرد التأخر في الوفاء بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية إلحائي إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه وهو ما قعد الحكم عن استجلائه ومن ثم يكون معيبا بالقصور .
- ٣ - من المقرر أنه لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته ، متى كان ذلك مخالفا للواقع والحقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول ابريل سنة ١٩٥٩ بدائرة نجع حمادى : بدد الزرعة الميينة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح محمود حساين والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتسليمها يوم البيع فاختلصها اضرارا بمالكها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى المحنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ والزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة قنا الابتدائية قضت بدائرة مجددة بحضور يا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف

والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية فى يوم صدوره ... الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال كما انطوى على إخلال بحق الدفاع وذلك بأنه عول فى الادانة على ما أقر به الطاعن بعقد الاتفاق المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١ المبرم بينه وبين المطعون ضده الذى اضطر الطاعن إلى إجرائه عقب إدانته ابتدائيا وقبل الفصل فى الاستئناف تفاديا للعقوبة المقررة عليها والذى أقيم على أساس التقرير التقرىبي الوارد بمحضر تسليم القصب الموضوع تحت حراسة الطاعن القضائية واستخلص الحكم من ذلك العقد أن صافي نصيب المطعون ضده فى المحصول هو مبلغ ١٤٨ ج و ٢٠٠ م ورتب على ذلك أن الطاعن اختلاس أموال المطعون ضده إضرارا به فى حين أن هذا العقد لا يصلح أساسا لإثبات أن الطاعن أدخل فى ذمته شيئا من قيمة المحصول وأن ما ورد به من بيان لا يصلح سندا للحاسبة بينهما . فضلا عما تردى فيه الحكم من خطأ فى تقدير نصيب المطعون ضده على النحو الذى انتهى إليه ، مع أنه ورد بعقد الاتفاق أن الطاعن دفع إلى هذا الأخير مبلغ ١٠٧ ج وهو ما يجاوز نصيبه وقدره النصف فى تقدير المحضر للحصول بجميعه بمبلغ ١٢٦ ج و ٦٦٠ م وقد التفت الحكم عن بيان حقيقة صافي ثمن القصب ، على الرغم من أن المدافع عن الطاعن تمسك بعدم تحقيق جدية المستندات المقدمة فى الدعوى . وأخيرا فإن الحكم قضى بإلزام الطاعن التعويض على الرغم مما ورد بعقد الاتفاق من تخالص ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال تسببا لقضائه ما محصله أنه يبين من عقد الاتفاق المؤرخ ۳۱ من أكتوبر سنة ۱۹۶۱ الذي لم يحدد الطرفين — أن الطاعن — بوصفه حارسا قضائيا على القصب محل النزاع — قد أقر بأن المدعى بالحقوق المدنية (المطعون ضده) يستحق من ثمن القصب — محل الحراسة — مبلغ ۱۰۷ ج دفعها له نقدا بالإضافة إلى ما سنده من دينه وما أودعه خزانة المحكمة وجملة ذلك مبلغ ۱۴۸ ج و ۲۰۰ م باصتباره صافي ما يستحق وليس مبلغ ۴۱ ج و ۲۰۰ م كما كان الطاعن يزعم من قبل ولم يكن هناك خلاف في الحساب بمر هذا الزعم فهو الذي تولى الاتفاق على القصب وبيعه وبالتالي يعرف ثمنه واتخذ الحكم من إنكار الطاعن حق المدعى بالحقوق المدنية في ذلك المبلغ في سنة ۱۹۵۶ وقت قيامه ببيع المحصول ثم اعترافه به بعد ذلك في سنة ۱۹۶۱ وقت تحرير عقد الاتفاق سوء قصد الطاعن وتبديده هذا المبلغ إضرارا بالمجنى عليه وانتهى إلى إدانته وإلزامه التعويض. لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على عقد الاتفاق المودع الأوراق والمسلم به من الطرفين أن الطاعن دفع إلى المطعون ضده مبلغ ۱۰۷ ج وقت تحريره وهو قيمة الباقي من ثمن القصب المقدر بمعرفة المحضر بمبلغ ۱۳۵ ج — طبقا لما ورد بذلك العقد بعد خصم المصروفات الخاصة بالمطعون ضده وقد أشير بالعقد إلى مادفعه الطاعن لشريكي المطعون ضده وما سنده لدائنيه كما صرح المطعون ضده بصرف مبلغ ۸ ج و ۳۶۰ م المودع خزانة المحكمة وجاء بالبند الرابع منه أن مبلغ الـ ۱۰۷ ج المدفوعة في تاريخ تحرير العقد هو المبلغ الصافي بعد خصم أجرة نقل وشحن القصب موضوع الحراسة وبعد خصم نقط الخلاف حول قيمة الزراعة ومقدار المصروفات في حدود نصيب المطعون ضده في زراعة القصب وبعد تصفية كافة الخلافات بين الطرفين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص إدانة الطاعن من ذلك الاتفاق وحده على أساس صدوره منه ومن تأخره في سداد المبالغ التي أقر بها للمطعون ضده بعد انكارها ، وكان يبين من محاضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بانتفاء القصد الجنائي لديه وتمسك بتحقيق جدية مستنداته مقررًا بوجود مناقشات حسابية بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الأخير قدر ثمن القصب بمبلغ ۲۵۰ ج ثم قبل أخيرا المبلغ الذي عرض عليه ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قدر ثمن القصب بمبلغ ۱۰۲ ج

وقدره المحضر بمبلغ ١٢٦ ج و ٦٦٠ م وليس ١٣٥ ج كما ورد بعقد الاتفاق وأن
تصفية الحساب الموضحة بهذا العقد تشير إلى أن قيمة النصف فيه — الخاص
بالمجنى عليه — وهو مبلغ ١٤٨ ج و ٢٠٠ م ومجموع ذلك هو مبلغ ٢٩٦ ج و ٤٠٠ م
وفي الوقت ذاته أشار هذا الاتفاق في صدره إلى تقدير المحضر
وفي صلبه ما يفيد أن شريكي المطعون ضده قد استوفيا حقهما وهو
النصف على أساس أنه مبلغ ٤١ ج و ٥٠٠ م وهذه الفروق الظاهرة سالفة
البيان تساند الطاعن فيما ذهب إليه من جدوى طلبه تحقيق دفاعه في هذا
الشأن لوجود تلك الخلافات الحسابية . وإذ ما كان الحكم المطعون فيه قد
عول في إدانة الطاعن على مجرد ما استخلصه من التقدير الوارد بعقد الاتفاق
وتأخره في السداد دون أن يخصص دفاع الطاعن في هذا الخصوص أو يرد عليه
بما يفنده، وكان من المقرر أنه لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه
أو بكتابته ، متى كان ذلك مخالفا للواقع والحقيقة . ولا يكفي في جريمة التبيد
مجرد التأخر في الوفاء، بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة
المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، وهو ما قعد الحكم عن
استجلاته ، ومن ثم يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع الذي يبطله . هذا
فضلا عما تردى فيه من خطأ حين قضى للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون
أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق سالف البيان في مصير الدعوى
المدنية ويرد على مادفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب .
ومن ثم يكون الحكم معيبا أيضا بالقصور من هذه الناحية ويتعين لذلك قبول
الطعن بالنسبة إلى الدعويين الجنائية والمدنية ونقض الحكم عنهما . ولما كان
الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالا للمادة ٤
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وهند محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العبراري .

(١٨١)

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) إشكال . اختصاص . تنفيذ .

الاختصاص ينظر الاشكال في تنفذ الأحكام الجنائية ينقد إما للحكمة الجنائية
أولاً للحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المنصوص في القانون . المادة ٥٢٤ ،
٥٢٧ إجراءات .

(ب) إشكال . حكم . "تسببه . تسببه معيب" .

للتشكل إذا لم يكن طرفاً في الحكم المستشكل فيه أن يبنى إشكاله على أسباب
سابقة على صدور الحكم

١ — تنص المادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " كل إشكال
من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ... " كما نصت
المادة ٥٢٧ منه على أنه " في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم
عليه ، إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع
الأمر إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات " مما مفاده
أن الاختصاص بنظر الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينقد إما للحكمة
الجنائية أو للحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المنصوص في القانون .

٢ - من المقرر أن للمستشكل إذا لم يكن طرفا في الحكم المستشكل فيه ان يبنى إشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم ، وليس في ذلك مساس بحجية الأحكام لقصور أثرها على أطرافها ، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأى طريقة من طرق الطعن التى رسمها القانون . ولما كان الثابت من الأوراق أن المستشكلة ليست هى المحكوم عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون - حينما استند في رفضه الإشكال المرفوع منها على أنه بنى على سبب سابق على صدور الحكم - قد انطوى على تقرير قانونى خاطئ أدى به إلى قصور في أسبابه ، إذ لم يقل كلمته فيما أبدته الطاعنة من دفاع في هذا الخصوص وحجب نفسه عن تناول موضوع الإشكال ومدى توافر شروط انطباق المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية - التى تعين ولاية الفصل في هذه الأثرمة - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الواقعة - كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه لما يخالطها من واقع يحتاج إلى تحقيق . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة سيد أمين ابراهيم بأنه في يوم ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : لم يسدد الضريبة المستحقة على الحفلات المبينة بالمحضر (سينما الجمهورية بمصر الجديدة) ، وطالبت عقابه بمواد القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بسداد الضريبة المستحقة وثلاثة أمثالها فرفعت السيدة / هدى محمود حمدى بصفقتها مالكة للسينما المذكورة إشكالا في هذا الحكم وقضت محكمة البلدية فيه بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بعدم قبوله لرفعه من غير ذى صفة . فاستأنفت . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف وإلغاء الحكم المستأنف وقبول الاشكال شكلا وفي موضوعه برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه وألزمت المستشكلة مصروفاته فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى برفض الاشكال المرفوع منها استنادا إلى أن السبب الذي ارتكبت عليه سابق على الحكم المستشكل فيه وليس لاحتما عليه ، في حين أن هذه القاعدة لا تصدق في حقها لأنها لم تكن طرفا في الحكم المستشكل فيه ، ويوصف أنها من الغير ، فانه يجوز لها أن تبني الاشكال على سبب سابق على صدور الحكم ، وليس في ذلك أى مساس بحجية الأحكام لعدم امتداد أثره إليها ، وأنه لم يكن في استطاعتها الطعن فيه بأى طريقة من طرق الطعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بنى رفضه الإشكال المرفوع من الطاعنة على قوله " إن الإشكال في تنفيذ أى حكم لا يمكن رفعه إلا متى كان سببه حاصلا بعد صدور هذا الحكم " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن : " كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ... الخ " . ونصت المادة ٥٢٧ منه على أنه : " في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه ، إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر إلى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات " مما مفاده أن الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد إما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المقررة في القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لا يستشكل إذا لم يكن طرفا في الحكم المستشكل فيه أن يبني اشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم ، وليس في ذلك مساس بحجية الأحكام لقصور أثرها على أطرافها ، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأى طريقة من طرق الطعن التي رسمها القانون . وكان الثابت من الأوراق أن المستشكلة ليست هي المحكوم عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون — حينما استند في رفضه الاشكال

المرفوع منها على أنه بنى على سبب سابق على صدور الحكم — قد انطوى على تقرير قانوني خاطيء أدى به إلى قصور في أسبابه ، إذ لم يقل كلمته فيما أبدته الطاعنة من دفاع في هذا الخصوص وحجب نفسه عن تناول موضوع الإشكال ومدى توافر شروط انطباق المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فيما سلف — التي تعين ولاية الفصل في هذه الأنزعة — مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الواقعة — كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه لما يخالطها من واقع يحتاج إلى تحقيق . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(١٨٢)

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٣٥ القضائية

(أ و ب) نقض . "التقرير بالطعن" . طعن . "الطعن في الأحكام" .

(أ) الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين
عنهم في ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم . عدم إظهار الطاعن رغبته شخصيا
في الطعن في الحكم الصادر عليه . لاحق له في التعلل بتأخر إدارة السجن
في دعوته لهذا الغرض . مثال .

(ب) التقرير بالطعن في الحكم . مناط اتصال المحكمة به ؟ تقديم الأسباب
في الميعاد القانوني . شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان
معا وحدة إجرائية لا يقدم فيها أحدهما مقام الآخر .

١ - الأصل أن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون
غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم
في السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر
عليه فلا حق له في التعلل بتأخر إدارة السجن في دعوته لهذا الغرض . ومن ثم
فلا يجدى الطاعن إرسال محاميه برقية إلى مدير السجن في يوم تقديمه أسباب
الطعن - بطلب تحرير تقرير طعن للطاعن - تلك البرقية التي تبين أنها وصلت
السجن في اليوم التالي لإرسالها ثم حولت في اليوم نفسه إلى الليمان الذي نقل إليه
الطاعن فوصلت بعد الميعاد ، ذلك لأنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالطعن
أمام قلم الكتاب أو بالسجن في الميعاد القانوني ، ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه
قد حيل بينه وبين ذلك .

٢ — من المقرر أن التقرير بالطعن في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله — وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم مابدين محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى غرفه الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول (١) المرفق . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة عدلت النيابة وصف التهمة على اعتبار أن المتهم جلب من الخارج مواد مخدرة "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت تطبيق المادة ٣٣/١ من قانون المخدرات . وبجلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٦٤ عدلت النيابة وصف التهمة للمرة الثانية إلى ما يأتي : (أولا) جلب من الخارج مواد مخدرة "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا (وثانيا) أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وقضت المحكمة المذكورة حضورًا بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٦٤ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . (أولا) بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة مقدارها ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات بالنسبة إلى تهمة إحراز المخدرات بقصد الاتجار . (وثانيا) ببراءته من تهمة الجلب المسندة إليه عملاً بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية . وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر حاز وأحرز جواهر مخدرة "حشيشًا" بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بحضور يا بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٦٤ ، وقدم محامي الطاعن أسباب الطعن في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ ولكن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٤ ، أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن — في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله — وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ولا يجدي الطاعن إرسال محاميه برقية إلى مدير السجن في يوم تقديمه أسباب الطعن — يطلب تحرير تقرير طعن للطاعن — تلك البرقية التي تبين أنها وصلت السجن في اليوم التالي لإرسالها . ثم حولت في اليوم نفسه إلى الليمان الذي نقل إليه الطاعن ، فوصلت في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ أى بعد الميعاد — ذلك لأنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالسجن في الميعاد القانوني ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك . — إذ الأصل أن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم ، وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورضيتهم في السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه في أى من الجهتين المشار إليهما ، فلا حق له في التعلل بتأخر إدارة السجن في دعوته لهذا الغرض .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/توفيق احمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومجد أبو الفضل حفيق .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ القضائية

(أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط) كسب غير مشروع. "صورة". موظفون عموميون.
قانون . " تفسيره " . " مريانه من حيث
الزمان " . محكمة الموضوع . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " إثبات . " قرائن . قرائن
قانونية " .

(١) الكسب غير المشروع . ماهيته : كل مال تملكه الموظف
أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها
بامتثال ما تسببه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات
تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يمس ما يفترض
في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة .

(ب) صورته . له صورتان : الأولى : — التي يثبت فيها على الموظف
ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال
أو قوذا أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك
بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال . والثانية : —
هي التي لا يثبت فيها الاستغلال بالفعل على الموظف ومن
في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة مجز عن إثبات
مصدرها .

(ج) على فاضى الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع أن يثبت في حكمه توافر أمرين — هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف — وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتباره مجزءه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة دلل أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

(د) المراد بمصدر الإرادة بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع ؟ عموم المورد المالى دون بيان تفاصيل أسبابه .

(هـ) مجرد حيازة المال . قرينة على تحقق المالك فى القانون .

(و) مجزء الموظف عن إثبات ما يملكه . قرينة على أن الزيادة فى ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته .

(ز) متى تبنى القرينة التى افترضها الشارع فى قانون الكسب غير المشروع ؟ هل ثبوت مصدر سليم لزيادة فى ثروة الموظف وكان الما المصدر من شأنه إنتاج الزيادة فى ماله .

(ح) رجوع الزيادة فى ثروة الموظف إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا أو غير مشروع . إسنادها بمقتضى القرينة العامة إلى الوظيفة . ضرب جائز .

(ط) إداة المظاهن بجريمة كسب غير مشروع على اعتبار أن مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده وزيادة ثروته طبقا لما قدره الحبير على أن ما كسبه غير مشروع . خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال وفصور فى التسييب .

١ — يبين من نصوص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ — أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من فى حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو ينحوله مركزه من إمكانيات تطوع له الإجتراء على محارم القانون ، مما يمس ما يفترض

في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . وهذا هو المعنى الذي عنناه الشارع وبينه سواء فيما أورده من نص أو فيما أنصح عنه من استبداده لقانون الكسب غير المشروع من نظيره القانون الفرنسي الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ أو في الأعمال التحضيرية استهدافا للقضاء على الشره إلى المال وقلة الأمانة والابقاء على سلامة أداة الحكم وسمعته وذلك بأحكام الرقابة على الموظفين ومن في حكمهم من ذوى الصفة النيابية العامة .

٢ — الكسب غير المشروع أخذا من نص قانونه لا يعدو صورتين . الأولى : وهي التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال . وهذه الصورة تواجهها الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في صريح مدلولها . والثانية : وهي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها . وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة المتهم مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير .

٣ — يتعين على قاضى الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع أن يثبت في حكمه توافر أمرين هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصبح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ولايسار إلى حكم القرينة المنصوص عليها في الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك في شأن الموظف أو من في حكمه لأن الفقرة الثانية تالية لفقرة الأولى من نص المادة الخامسة من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ — منطوية عليها في الحكم ، مرتبطة بها في المعنى . والقول بغير ذلك يؤدي إلى اعتبار القرينة العامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية دليلا مطلقا لا يندفع إذا اقتطع حكما غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى لمحض كون المتهم الذي نسب إليه الكسب موظفا أو من في حكمه — وهو بعيد عن أن يتعلق به مراد الشارع الذي أراد إيجاد مجرد قرينة عامة في حق

المتهم حتى لا تكلف سلطة الاتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة في ثروته الأمر الذي قد يعجزها اثباته خصوصا وأن لقانون الكسب غير المشروع أثرا رجعيا ينعطف إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع أحد من الموظفين أو من في حكمهم أن سيجيء وقت يسأل فيه عن مصادر إيراده .

٤ — المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع هو عموم المورد المالي دون تفاصيل أسبابه ودقائق أسانيده لأنه ليس في مقدور أحد — والقانون ذو أثر رجعي — أن يقدم الدليل المعتبر — عند التنازع — على ملكيته لكل ماله بالتحسين والتحديد ما لا مالا .

٥ — أقام القانون — حيازة المال — قرينة على تحقق الملك حتى يرفع عن حائزه العنت إذا طولب بتقديم سند ملكيته لكل ما في يده .

٦ — يصح اتخاذ عجز الموظف عن إثبات ما يملكه قرينة مقبولة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفة هي بذاتها من نوع الوظائف التي تتيح هذا الاستغلال .

٧ — متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم، وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله فقد انتفت القرينة التي افترضها الشارع ولم يجوز من بعد اعتباره عاجزا عن إثبات مصدره .

٨ — متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المتهم ترجع إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا كان أو غير مشروع فلا يصح اسنادها بقرينة العامة إلى الوظيفة .

٩ — إذا كان الحكم حين دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده — لم يفصح عن مضمونها — وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبر دليلا على أن ما كسبه غير مشروع . فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تسبيبه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ حتى أول مايو سنة ١٩٦٠ بدائرة محافظة الشرقية : بصفته موظفا هاما "صرافا بمركز الحسينية" حصل على كسب غير مشروع قدره ١٤٧٦ ج و ٧٥٢ م عجز عن اثبات مصدره . وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أحالته نيابة الشئون المالية والتجارية إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ١/٥ — ٢ و ١/٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٩ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ١٧١ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا في ٢ يونيو سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و ١٦ و ١٩ من المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ و ٨ و ٦ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالكسب غير المشروع مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ خمسين جنيها وإلزامه أن يرد لخزينة الدولة الكسب غير المشروع الذي حصل عليه وقدره ١٤٧٦ ج و ٧٥٢ م وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع على أساس أنه حقق على فترات أربع كسبا يمثل في زيادة ماله زيادة لا يغطيها مورد مشروع وكان من بين ما اعتمد عليه في ذلك أنه تملك عشرة أفدنة بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ المعتبر بدءا لمریان القانون معولا على ما ذكره الطاعن في اقرار الذمة المالية المقدم منه من سنة ١٩٥٢ تحت عنوان "المال المملوك لزوجته وقت كتابة الاقرار" مع أنه قدم إلى المحكمة شهادة إدارية صادرة من عمدة ومشايخ الجهة تثبت أن زوجته تملك هذا القدر قبل سنة ١٩٣٩ فلا تسرى عليه أحكام المادة ١١ من القانون

رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ ولكن المحكمة أطرحتها بما لا يسوغ في أصول الاستدلال إذ ذكرت في حكمها أن الطاعن أثبت هذا القدر في إقرارات الذمة المالية باصتباره ملكا لزوجته وقت كتابة الإقرار الأول سنة ١٩٥٢ وفاتها أن هذا القول ينقضه ما سجله الحكم نفسه من أن هذا القدر آل لزوجته بعقدين مسجلين في سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ أي قبل تحرير الإقرار المذكور كما استند الحكم إلى تقريرى الخبيرين الحسابى والهندسى اثباتا لزيادة ماله في الفترة الأولى موضوع البحث مقدارها ٥٧٥ ج الأمر الذى ينقضه ما سجله الحكم نفسه أيضا من أن الطاعن سطر في إقراره أنه يملك منقولات ومصوغات ومالا نقديا تزيد في مجموع قيمتها على الفرق الذى احتسبه الخبيران في هذه الفترة كما اعتمد الحكم على تقريرى الخبرة في حساب الفترتين الثانية والثالثة مع أن تقدير الخبيرين لم يبين على الواقع في احتساب القيمة الإيجارية للعقارات التى يملكها الطاعن وفي احتساب التكاليف الفعلية للبانى فإذا زيد إيراد الأطنان وانقصت تكاليف البناء واحتسب نتاج الماشية وأضيف ربح زوجته من حياكة الملابس غطى هذا كله الفرق الذى احتسبه الخبيران كسبا وأخذ به الحكم دون مراجعة ولا تحييص مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدهوى موجزة على قوله بأنه بناء على شكوى تبين من تحقيقها أن الطاعن حقق كسبا غير مشروع مقداره ١٤٧٦ ج و ٧٥٢ م ساق للتدليل على هذه الواقعة ماورد في إقرارات الذمة المالية المقدمة من الطاعن والمؤرخة ١٩٥٢/٦/٢٥ و ١٩٥٨/١٢/١٠ و ١٩٥٩/٨/٣ وما جاء في تقرير مكتب خبراء وزارة العدل الحسابى وتقرير مكتبها الهندسى وقد قسم أول التقريرين المسدة موضوع البحث إلى فترات أربع الأولى تبدأ من ١٩٣٩/٩/١ وتنتهى بإنهاء زوجة المتهم ١٠ أفدنة و ٨ قراريط و ٤ أسهم في ١٩٤٥/٣/٦ حسب فيها الدخل والمنصرف فتبين أن المتهم حقق فرقا في ماله لم يبين مصدره مقداره ٥٧٥ جنيها و ١٣٠ مليا والثانية من نهاية الفترة السابقة إلى ١٩٤٨/١٢/٣١ وقد تحقق للمتهم فيها فائض مقداره ٦٨٩ جنيها و ٢٥٧ مليا والثالثة من ١٩٤٩/١٠/١ وتنتهى في ١٩٥١/٨/٣١ تحققت فيها زيادة قدرها ١٧ جنيها و ٤٥١ مليا والرابعة من نهاية الفترة السابقة في ١٩٥١/٩/١

إلى ١٩٥٧/٥/١ تحقق فيها فائض غير ثابت المصدر مقداره ١٢٤ جنيهًا و ٧٥٢ مليًا مما يجعل مجموع الزيادة التي عجز المتهم عن إثبات مصدرها ١٤٧٦ جنيهًا و ٧٥٢ مليًا دانه الحكم بتحقيقه كسبا غير مشروع اعتبارا بأن عجزه عن إثبات مصدر المال قرينة قانونية على عدم مشروعية هذا المصدر طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع المضافة بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن المنوه عنه في وجه الطعن ورد عليه بما نصه "وأما ما دفع به المتهم من أن زوجته تملك الـ ١٠ أفدنة و ٨ قراريط و ١٤ سهما قبل عام ١٩٣٩ فمردود بأنه لم يذكر ذلك في إقرار الذمة المالية الموقع عليه منه المؤرخ ١٩٥٢/٨/٢٥ وعلى العكس من ذلك فقد ذكر أنه في أول سبتمبر عام ١٩٣٩ لم يكن يمتلك سوى فدانين وأن نظرة واحدة إلى شكل إقرار الذمة ليبين منها أن المتهم يتخبط في دفاعه ويحاول التنصل من تهمة ثبتت عليه — فإن الإقرار المردود بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٥ يحمل بيانين البيان الأول مثبت فيه بيان ما يملكه الممول قبل عام ١٩٣٩ والقسم الثاني بيان ما يملكه وقت تحرير الإقرار ولم يدون في القسم الأول إلا الفدانين دون العشرة أفدنة وثمانية قراريط بينما أن تلك المساحة أدرجت فيما تملكه زوجته في القسم الثاني وقت تحرير الإقرار وكذلك الحال تماما بالنسبة لإقرار الذمة الذي حرره المتهم في ١٩٥٩/٨/٣ والذي يشمل بدوره بيانين منفصلين عن بعضهما أوطحا عن الملكية قبل عام ١٩٣٩ والثاني عن الملكية وقت تحرير الإقرار — وواضح أن العشرة أفدنة وثمانية قراريط وأربعة عشر سهما لم تدرج في القسم الأول وأدرجت في القسم الثاني — والمتهم عندما يقرر أنه سهى عليه اثبات تلك الملكية في إقرار عام ١٩٥٢ يتضح زيفه في أن البيان نفسه قد تكرر في إقرار عام ١٩٥٩ وفضلا عن ذلك فإنه قرر بتحقيقات النيابة أنه باع أطيانا زراعية مساحتها ستة قراريط عام ١٩٤٦ واستخدم ثمنها في شراء الـ ١٠ أفدنة و ٨ قراريط و ٤ أسهم لزوجته ومن غير المعقول أن يستخدم المتهم ثمن البيع المدفوع عام ١٩٤٦ في شراء أطيان يدعى أنها كانت مملوكة له قبل عام ١٩٣٩ ولا يقدح في ذلك الشهادة الإدارية المنوه عنها المقدمة من المتهم فلا تظمن لها المحكمة إذ يستطيع المتهم بطرقه وبصفته صرافا أن يستحوز على بعض المشايخ فيوقعوا له على أوراق ثبتت من إقراره الكتابي الجاهل بالموقع عليه منه ما يدحضها.

وحيث إنه من كل ذلك يكون المتهم قد عجز عجزا كلياً عن اثبات مصدر الزيادة في الثروة التي طرأت على ثروته وثروة زوجته وأما ما زعمه من أنه يكتسب من المشاركة في تجارة المواشى ومما يتقاضاه من مكافآت فقد أدخل الخبير كل ذلك في حسبانته وقدم تقريره على ضوء ذلك ومن ثم فتطبق في حقه المادة ٤ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ والتي تنص على أن عجز المتهم عن بيان مصدر زيادة ثروته يعتبر كسباً غير مشروع . وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه ينطوي على فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ذلك بأنه يبين من مدونات الحكم نفسه في أكثر من موضع نقلاً عن تقرير الخبير الحسابي أن الطاعن اشترى عشرة الأفدنة المملوكة لزوجته بعقد سجله في ١٩٤٥/٣/٦ مما يجعل استناد الحكم إلى اقرار الذمة المالية المقدم من الطاعن في ١٩٥٢/٨/٢٥ في قوله إن ملكية هذا القدر لم تؤول إلى الزوجة إلا وقت كتابة الاقرار ينقضه حتماً ثبوت ملكيتها له بعقد مسجل قبل ذلك بسبع سنين مما يرشح لإمكان وضع يد الطاعن عليه قبل ذلك بمقتضى عقد عرفي كما هو المألوف الجارى الذي أراد أن يثبتته بالشهادة الإدارية التي قدمها للحكمة ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه هذا الدليل في وجدان المحكمة لو تنهت إلى حقيقته والأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فاذا تطرق الفساد إلى أحدها حاب سائرهما كما أن الحكم أ طرح دفاع الطاعن المبين في الطعن والمردد في جلسة المحاكمة جملة بمقولة إن ما زعمه من أنه يربح من تجارة الماشية وأن بعض الزيادة في ماله نجت مما يتقاضاه من مكافأة كل ذلك قد أدخله الخبير الحسابي في تقديره وقدم تقريره على ضوءه دون أن يعرض للمصادر الأخرى للزيادة في ماله والتي أوردها في دفاعه ودون أن يورد ما جاء في تقرير الخبير أو يحيل إلى أسبابه مما يصلح رداً على هذا الدفاع بل اعتنق رأى الخبير رأياً له وأخذ به دون بحث ولا تدقيق مع أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح بحال أن تبنى على رأى لغير من يصدر الحكم وذلك سواء أكان ما يبنى عليه القاضى رأيه دليلاً صريحاً على المتهم في الادانة أو رداً على دفاع جوهرى له إذ أن رد الدفاع على المتهم ينتج في وجدان القاضى الذى يسطر عليه، ما ينتج سوق أدلة الاتهام عليه. لما كان ذلك،

وكان القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع قد عرفه في مادته الثالثة بنصه على أنه "يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى — والموظفون منهم — بسبب استغلال أعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه" وقد ألغى هذا القانون وحل محله المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ ونصر في مادته الخامسة المعدلة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بقوله "يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ وظيفته أو مركزه أو بسبب استغلال شيء من ذلك وكل زيادة يعجز مقدم الاقرار عن إثبات مصدرها يعتبر كسبا غير مشروع". ومن هذين النصين يبين أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو ينحوله مركزه من إمكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والتزاهة وهذا هو المعنى الذى عناه الشارع وبينه سواء فيما أورده من نصه أو فيما أفصح عنه من استمداده لقانون الكسب غير المشروع من نظيره القانون الفرنسى الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ أو فى الأعمال التحضيرية استهدافا للقضاء على الشره إلى المال وقلة الأمانة والابقاء على سلامة أداة الحكم وسمعته وذلك بأحكام الرقابة على الموظفين ومن فى حكمهم من ذوى الصفة النيابية العامة . والكسب غير المشروع اخذا من نص قانونه لا يعدو صورتين . الأولى : وهى التى يثبت فيها على الموظف ومن فى حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال وهذه الصورة تواجهها الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ فى صريح مدلولها . والثانية : وهى التى لا يثبت فيها هذا الاستغلال الفعلى على الموظف ومن فى حكمه ولكن يثبت أن لديه فى ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة — وفى هذه الحالة — يتعين أن يكون نوع وظيفة المتهم مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قاضى الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت فى حكمه توافر هذين الأمرين وهما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات

تتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار تجزئه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ولا يسار إلى حكم القرينة المنصوص عليها في الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك في شأن الموظف أو من في حكمه لأن الفقرة الثانية تالفة للفقرة الأولى في النص منعطفة عليها في الحكم مرتبطة بها في المعنى والقول بغير ذلك يؤدي إلى اعتبار القرينة العامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية دليلا مطلقا لا يندفع إذا اقتطع حكمها غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى لمحض كون المتهم الذي نسب إليه الكسب موظفا أو من في حكمه وهو بعيد عن أن يتعلق به مراد الشارع الذي أراد إيجاد مجرد قرينة عامة في حق المتهم حتى لا تكلف سلطة الاتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة في ثروته الأمر الذي قد يعجزها إثباته خصوصا وأن لقانون الكسب غير المشروع أثرا رجعيا ينعطف إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع أحد من الموظفين أو من في حكمهم أن سيجيء وقت يسأل فيه عن مصادر إيراده والمراد بالمصدر عموم المورد المالي دون تفاصيل أسبابه ودقائق أسانيده لأنه ليس في مقدور أحد — والقانون ذو أثر رجعي كما تقدم بيانه أن يقدم الدليل المعتبر — عند التنازع — على ملكيته لكل ما لديه بالتعيين والتحديد مالا مالا .

وقد أقام القانون نفسه حيازة المال قرينة على تحقق الملك حتى يرفع عن حائزه العنت إذا طوّل بتقديم سند ملكيته لكل ما في يده وبهذا الفهم لمعنى وعاء الزيادة يصح اتخاذ تجزئ الموظف عن إثباته قرينة مقبولة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفة هي بذاتها من نوع الوظائف التي تتيح هذا الاستغلال على أنه متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله فقد انتفت القرينة التي افترضها الشارع ولم يجوز من بعد اعتباره عاجزا عن إثبات مصدره ومن جهة أخرى فإنه متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المتهم ترجع إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا كان أو غير مشروع لم يصح إسنادها بمقتضى القرينة العامة إلى الوظيفة . ولما كان ما تقدم،

وكان الحكم حين دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع لم يتفطن ابتداء إلى المعاني القانونية المتقدمة وإنما اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده لم يفصح عن مضمونها وزيادة ثروته طبعاً لما قدره الخبر دليلاً على أن ما كسبه غير مشروع وكانت أوجه الطعن كلها تنسع لهذا المأخذ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تسبيبه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد عزيز الدين سالم ، ومحمود العمراوى ، ومحمد أبو الفضل حفتى .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ القضائية

(ا) دعوى . "دعوى جنائية . دعوى مدنية" . اختصاص .

دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة للقانون
رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل
الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . الأثر المترتب على تخلف هذا
الشرط : عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية . توزيع الاختصاص
على هذا النحو من النظام العام . مثال .

(ب) قانون . إتلاف . جريمة .

القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على
المتهم أن يطلب صراحة تدوين ما يعنيه إثباته في المحضر .

١ - من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم
المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة
للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة
المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل
الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك

سقطت هذه الإباحة — وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ومتى تقرر أن هذه الإباحة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية وإذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالسيارة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن إصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمته الإصابة الخطأ في حق المطعون ضده وهو حد اختصاصها في الدعوى المدنية التي ترفع لها عن التعويض الناشئ عن الجريمة وبين ما حكمت به من عدم اختصاصها بالتعويض عن تلفيات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئاً مباشرة عن الجريمة .

٢ — القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال .

٣ — لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . وإذا كان يهمة بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الرمل : (أولاً) تسبباً من غير قصد ولا عمد في إصابة محمد أبو الحسن أحمد ومحمد علي يوسف مطاوع والسيد عبد الوهاب ومحمد سعيد علي سراج وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن قادا سيارتين بكيفية يتجهم عنها الخطر فاصطدمتا وأحدثتا إصابات المصابين سالفى الذكر . (ثانياً) قادا سيارتين بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى (الطاعن) مدنياً قبل المتهم الأول والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين وطلب القضاء له بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف . ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام (أولاً) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم

الأول شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية. (ثانيا) في الدعوى المدنية بالزام المتهم الأول والمسئول بالحقوق المدنية أن يدفع للمتهم الثاني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنف المتهم الأول والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ حضوريا وبإجماع الآراء بقبول استئنافات المتهم الأول والمسئول عن الحقوق المدنية والنيابة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف (أولا) ببراءة المتهم الأول مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عن تعويض الإصابات التي لحقت المدعى المدني وبعدم اختصاص محكمة الجرح بنظر طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت السيارة وألزمت المدعى المدني المصاريف المدنية عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. (ثانيا) بتغريم المتهم الثاني "الطامن" عشرة جنيهات عن التهمتين بلامصاريف جنائية. فطن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

حيث إن الطامن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ ورفض دعوى التعويض المرفوعة منه ضد المتهم الأول عن الأضرار التي لحقت به من جراء إصابته وبعدم اختصاص محكمة الجرح بدعوى التعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب إتلاف سيارته قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه أسس قضاءه على أقوال الشاهد متى حبيب متى من أنه انحرف بسيارته إلى اليسار انحرافا أدى إلى تصادمه بالسيارة الأتوبيس القادمة في عكس اتجاهه والتي كان يقودها المتهم الأول وتجاهل الأدلة المادية القائمة في الدعوى ولم يلتفت إلى دلالتها أو يعنى بالرد عليها إذ أن مؤدى وقوع المصادمة من الجهة اليمنى بسيارته وسيارة المتهم الأول يقطع بأن الأخير كان يتحرك الطريق بالعرض ومع كبر حجم سيارة الأتوبيس وثقلها بالركاب فإنه لا يمكن أن تنحرف من جراء مصادمة سيارة الطامن الملاكي إلى يسار اتجاهها فضلا عن أن ما جاء

بشهادة شاهد الإثبات بجلسة ١٩٦٤/٣/٢٨ من وجود طريق متفرع على يسار اتجاه السيارة الأتوبيس يقطع في صدق تصوير الطاعن للحادث من أن المتهم الأول أراد أن ينحرف بها يسارا إلى الطريق المتفرعة مما أدى إلى وقوع الحادث. كذلك أغفل الحكم اعتراف المتهم الأول من أنه انحرف يساره لتفادي المصادمة مع أن هذا الانحراف يجعل باللقاء بين السيارتين ولو سار في طريقه أو انحرف يمينا لما وقع الحادث كما ا طرح شهادة الشهود الذين ظاهروا الطاعن استنادا إلى أنه لم يشهد أحدا وأن شهادتهم موعز بها ولم يتقدموا للشهادة لشرطة النجدة فور وقوع الحادث وتناقضها مع شاهد الإثبات في حين أن الثابت أن الطاعن كان في غيوبة على أثر الحادث لم تمكنه من الاستشهاد بأحد أو اتصاله بالشهود للايماء إليهم بأقوال معينة وأن شرطة النجدة على ما هو ثابت بالأوراق تأخرت في الوصول لمكان الحادث فضلا عن أن الحكم قد عول على أقوال متى حبيب متى شاهد الإثبات رغم المطاعن العديدة التي تنال منها والتي أظهرها المدافع عن الطاعن في مذكرته المقدمة للمحكمة وبمرافعته الشفوية التي لم يثبت بحضور الجلسة شيئا عنها كذلك وما انتهى إليه الحكم من عدم اختصاص محكمة الجناح بشق دعوى التعويض التي رفعها الطاعن ضد المتهم الأول والممثل عن الحقوق المدنية عن الأضرار التي لحقت من إنلاف سيارته استنادا إلى أن هذه الأضرار غير ناشئة عن الجريمة ينطوي على تناقض ومخالفة للذانون لأن نفي خطأ المتهم الأول لا يجعل محكمة أخرى مختصة بنظر دعوى التعويض ولأن المحكمة قد فاتها أن النيابة العامة أسندت له وللاتهم الأول تهمة ثانية بوصفها قيادة كل لسيارته بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وهي تهم من شأنها أن تعرض على محكمة الجناح أمر التعويض عن التلفيات التي حدثت بالسيارة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الإصابة الخطأ وقيادة السيارة بكيفية تعرض حياة الأشخاص للخطر التي دين الطاعن بهما أورد على ثبوتها في حقه وانتفاها عن المتهم الأول محمد السيد أحمد أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال شاهد الإثبات متى حبيب متى والمجنى عليهم المنصايين الذين أيدوه وكانوا يرانقون المتهم الأول في سيارته ومن جسامه تلفيات سيارة الطاعن

التي تشير إلى سرعته وفصلها بقوله " وحيث إن الثابت من أقوال الشاهد متى حبيب متى وهو شاهد الرؤية المحايد الذي تقدم للشهادة والإدلاء بأقواله عقب الحادث مباشرة أن السبب المباشر الذي أدى إلى حصول الحادث هو انحراف سيارة المتهم الثاني (الطاعن) إلى يسارها ناحية سيارة الأتوبيس قيادة المتهم الأول عند اقترابهما وقيادة المتهم الثاني لسيارته بسرعة كبيرة تزيد عن الحد المسموح به قانوناً مما أدى إلى اصطدام السيارتين بالتصوير الذي أوراه الشاهد الأمر الذي نشأ عنه حصول إصابة المجنى عليهم نتيجة خطأ المتهم المذكور ورعونته أثناء قيادته للسيارة ومما يؤيد سلامة هذا التصوير ما قرره المجنى عليهم الذين كانوا يرافقون المتهم الأول في سيارته إذ شهدوا بمثل رواية الشاهد الأمر الذي تطمئن معه المحكمة إلى سلامة تلك الرواية خاصة وأن شدة التلقيات بالسيارة الملاكى إنما تشير إلى السرعة المؤيدة للسيارة المذكورة وقت حصول الحادث " وما أورده الحكم في هذا الشأن سائق وسديد ولا يتنافى مع دلالة التلقيات التي تخلفت في الجانب الأيمن لكلا السيارتين لأن مقتضى تصوير شاهد الإثبات للحادث - والذي اطمأنت إليه المحكمة - من انحراف الطاعن إلى اليسار دون سبب ومحاولة المتهم الأول مفاداته بالانحراف هو الآخر ليساره يقتضى حصول التلقيات في هذه المواضع من السيارتين . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ما هو إلا جدل موضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إنارته أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع حسب الأصل أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ولما لها من سلطة وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات وتنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . ولما أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وإطراح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة صراحة مادام أن ردها مستفاد ضمناً من قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت الأخرى . أما نفيه بخصوص خلو محضر الجلسة من إثبات المطاعن التي وجهها لشاهد

الإثبات فردود بأنه لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة وإذا كان يهمل بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإباحة مبنية على الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا الشق من النظام العام لتعلقه بالولاية وإذن متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم الأول بتهمتي الإصابة الخطأ وقيادة سيارته بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فتدخل الطاعن مدعياً بحق مدنى للطالبة ضمن ما طلب بقيمة التلف الذى أصاب سيارته وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه في هذا الشق من الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن أى من الجريمتين موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن إتلاف السيارة وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال إذ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت السيارة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به برفض دعوى التعويض عن إصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمته الإصابة الخطأ في حق المطعون ضده وهو حد اختصاصها في الدعوى المدنية التى ترفع لها عن التعويض الناشئ عن الجريمة وبين ما حكمت به من عدم اختصاصها بالتعويض عن تلفيات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئاً مباشرة عن الجريمة . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، وجمال المصفاوي ، وعبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زقلول .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ القضائية

(١) تفتيش . محال عامة . مأمورو الضبط القضائي . تلبس .

لمأمورو الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طيبة هذا الحق :
إجراء إداري . ليس لهم تجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة . ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها أنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش . قيام التفتيش في هذه الحالة على حالة التلبس .

(ب) دفع . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

الدفع بشيوع التهمة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بالرد عليه بصراحة .
كفاية الرد الضمني .

(ج ، د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . مواد مخدرة .
قصد جنائي .

(ج) تحدث الحكم استقلاً عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم . كفاية
الرد الضمني .

(د) الاتجار في الجوهر المخدر . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع
بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيّمها على ما يتجها .

١ — الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة هذا الحق لمأموري الضبط القضائي . وهو إجراء إداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى خرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلي الطاعن عن الجواهر المخدرة وإلقائها على الأرض دون إتخاذ أى إجراء من ضابط المباحث — الذى كان دخوله المقهى مشروفاً على ما سلف بيانه — يعتبر أنه حصل طواعية واختياراً مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض .

٢ — الدفع بشيوع التهمة من وجوه الدفاع الموضوعية التى لا تلزم المحكمة بالتصديق لها إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .

٣ — لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف دلالة على قيامه . ولا حرج على محكمة الموضوع فى استخلاصه على أى وجه تراه متى كان ما حصلته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٤ — الاتجار فى الجواهر المخدر إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٣/٤/٤ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية : أحرز بقصد الإتجار جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته (م-١١-ج)

إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ / ١ - ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافأة المخدرات والبندين ١ و ١٢ من الجدول "أ" المرفق . فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٢/٤/١٩٦٤ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ - أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (أ) المرافق بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . وقد ردت على الدفع بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الإتيان، قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن التفتيش والقبض اللذين حصلا في الدعوى قد قاما على إجراءات باطلة إذ كان دخول ضابط المباحث إلى مقهى الطاعن بقصد البحث عن مخدر، الأمر الذي رتب ادخال الخوف على نفوس رواد المقهى فظنوا أنه سيقوم بتفتيشهم وألقى أحدهم المخدر إلقاء إضطرارياً فاكشف الضابط أمره . إلا أن الحكم اعتبر التفتيش والقبض صحيحين مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان التفتيش والقبض بما محصله أن المحل العام مفتوح للناس كافة يدخلونه بلا تفرقة بينهم وليست له الحصانة المقررة للمنازل وأن الضابط قرر بدخول المقهى للبحث في أمر تنفيذ القوانين واللوائح وفحص الرخص وما بالجوزة التي كان يدخن فيها بعض رواد المقهى فشاهد الطاعن يتخلى طواعية واختياراً عن جورب ألقاه على الأرض فالتقطه الضابط ووجد الجواهر المخدرة فأصبح أمام جريمة متلبس بها فقبض على الطاعن وهذا الذي انتهى إليه الحكم سديد في القانون ، ذلك بأن الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وقد أكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١

لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - هذا الحق للمأموري الضبط القضائي . وهو إجراء إداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلي الطاعن عن الجواهر المخدرة وإلقائها على الأرض دون اتخاذ أي إجراء من ضابط المباحث - الذي كان دخوله المقهى شروفاً على ما سلف بيانه - يعتبر أنه حصل طوعية واختياراً مما يشكل قيام حالة جريمة متلبس بها تبيح التفتيش والقبض . ومن ثم يكون النعي على الحكم بخاتمة القانون في غير محله .

وحيث إن مبنى الطعن في الوجوه الأربعة الأخرى هو أن الحكم المطعون فيه معيب بفساد الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك بأنه عول على أقوال الضابط فيما قرره من مشاهدته الطاعن يلقى بالجورب الذي وجدت به الجواهر المخدرة ، وعزف عما دفع به الطاعن من شيوع التهمة لعدم التحقق من أن الجورب خاص به أو أنه هو الذي ألقاه على الأرض . كما أعرض عن شهادة شهود النفي الذين أشهدهم فشهدوا أنه قتش قبل العثور على المخدر فلم يعثر معه على شيء منه . كما دفع الطاعن بمحصول تضارب بين وصف المخدر في إشارة الحادث وبين وصفه في محضر ضبط الواقعة ، وبوجود خلاف في وزنه الثابت في الشهادة الصادرة من الصيدلية التي قامت بالوزن وما جاء من وزنه في تقرير التحليل . ورد الحكم على هذا الدفاع بأنه من الجائز أن قطعتي الأفيون كانتا ملتصقتين عند الضبط وهو ما لا يصلح رداً على دفاع الطاعن . هذا إلى أن الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن يعلم بأن المواد المضبوطة مخدرة . واعتبر الواقعة في حقه إحرازاً لجواهر مخدرة بقصد الاتجار . مع أنه ليس في الأوراق من دليل على اتجار الطاعن فيها . ولا توجد تحريات سابقة منه في خصوص ذلك مما يعيب الحكم ويقتضي نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وافية الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأقام

عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال ضابط مباحث منيا القمح ورجلي الشرطة اللذين كانا يرافقانه عند دخوله مقهى الطاعن ومن نتيجة تحليل الجوهريين المخدرين المضبوطين وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . وكان وزن أقوال الشهود متروكا لتقدير محكمة الموضوع ولا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص ، وكان الدفع بشيوع التهمة من وجوه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالتصدي لها إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكان الحكم قد رد على الدفع بالتضارب في وصف المخدر في قوله: "وأما القول بأن هناك تضاربا في وصف المخدر فإن المحكمة لا ترى تضاربا إلا بالنسبة للثبوت الثانية التي قال الضابط إنه كان بها قطعة كبيرة من الأفيون وأن النيابة وصفتها بأنها قطعة كبيرة معها قطعة صغيرة فيحتمل كما قال الضابط أن القطعتين كانتا ملتصقتين بحيث ظنهما قطعة واحدة . وأما ما جاء بالإشارة عما ضبطت فإن الاشارات عادة تبلغ موجزة وغير مفصل فيها وصف كل ما ضبطت" وهذا الذي ذهب إليه الحكم سائغ ويستقيم به الرد على الدفاع سالف البيان . لما كان ذلك ، وكان الطاعن على ما هو ثابت في محضر جلسة المحاكمة لم يترأى طعن حول الخلاف بين وزن المخدر الذي تم بمعرفة الصيدلية وبين الوزن الوارد في تقرير التحليل ، فإن النعي على الحكم بفساد الاستدلال يكون غير سديد . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن إقامة الدليل على علمه بكنهه الجواهر المخدرة المضبوطة وقصوره في التدليل على توافر قصد الاتجار لديه فردود بأنه من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدرة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه . ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي وجه تراه متى كان ما حصلته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — كما أن الأصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل بمحكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . وإذا ما كان الحكم قد استخلص ذلك القصد من ضخامة كمية الجواهر المخدرة وتنوعها ومن أقوال الشهود وهو تدليل سائغ يحمل قضاء الحكم ، فإن النعي عليه بالقصور يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
فخار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومجد أبو الفضل الحفنى .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٣٥ القضائية

تبديد . حجز قضائى . حجز إدارى .

ما هى الإجراءات التى يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية ؟ بالنسبة للحارس
فى الجزأ الأول : عليه إخطار المحضر أو مندوب الحجز فى الجزأ الثانى بالجزأ الأول وأن يعرض عليه
صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة .

بالنسبة للمحضر أو مندوب الحجز فى الجزأ الثانى : عليه جرد المحجوزات وإثباتها فى محضره وتعيين
حارس الجزأ الأول حارسا عليها وإعطاء صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس
فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقفه . هل ذلك ؟

ما هى الإجراءات التى يتعين اتباعها عند رفع أحد الحجزين ؟ يستمر الحارس المعين على المحجوزات
مسئولا عنها حتى يقرر إعفاؤه أو رفع الحجز الآخر وإعلانه به ، أو تمام بيع المحجوزات المعين
حارسا عليها .

يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ،
٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى اللتين نظمتا
الإجراءات التى يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية أن القانون
فرض على الحارس فى الجزأ الأول إخطار المحضر أو مندوب الحجز فى الجزأ
الثانى بالجزأ الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة
كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز فى الجزأ الثانى أن يجرد تلك الأشياء وأن
يثبتها فى محضره ويعين حارس الجزأ الأول حارسا عليها وأن يعطى صورة من
محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر

أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة فى رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتعين توحيد إجراءاته وميعاده فى الحجزين والذى يتم طبقاً لأحكام القوانين التى تحكم الحجز الأول. وبأنه فى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر إعفاؤه أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر و يعان به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارساً عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره و يقدم له الأشياء المحجوزة التى يظل مكلفاً بالمحافظة عليها إلى أن يتم رفع الحجزين أو إلى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع من تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحجز تنفيذاً لأى حجز من الحجز الواقعة عليه ، بل إن واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للأمر المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته وحده .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طامية : بدد المنقولات الميمنة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة لسليم شنوده والمحجوز عليها قضائياً لصالح بنك مصر والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع وذلك بأن اختلسها لنفسه إضراراً بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح سنورس الجزئية قضت بحضورها فى ٤ أبريل سنة ١٩٦٣ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ ، فاستأنف . ومحكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها فى ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ — بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم خمسة عشر يوماً مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ ...

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime تبديد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم هول في القضاء بالادانة على أنه وقد قدم الطاعن الأشياء المحجوز عليها لبيعها تنفيذا لجزإدارى سابق فإنه يكون قد أخل بواجبات الحراسة المفروضة عليه بمقتضى الجزإقضائى اللاحق والمستمدة من أحكام المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجزإدارى وهذا الذى قاله الحكم غير سديد فى القانون إذ أن الطاعن قام بما تفرضه عليه أحكام المادتين السابقتين فأخطر المحضر الذى أوقع الجزإالثانى بالجزإدارى الأول وقدم له محضره وعرض عليه الأشياء المحجوز عليها كاملة وتولى المحضر بردها وأثبتها فى محضره ثم قدم المحجوزات فى يوم البيع لمندوب الجزإدارى الأول تنفيذا لحكم المادة الثانية وتولى الأخير بيعها بالمراد العلنى وتسلم المندوب ثمن ما بيع منها من المشترين وقد تم ذلك كله دون أن يكون فى مكتته الاعتراض على الإجراءات التى باشرها المندوب أو الامتناع عن تقديم المحجوزات إليه وإلا اعتبر مبددا لها ، ودون أن تقوم له كمجرد حارس أية مصلحة فى إتمام تلك الإجراءات أو فى رسو مزاد الأشياء المباعة بثمن معين قل أو كثر طالما أنه قد ثبت أن المحجوزات لم تختلس وأن مندوب الحاجز الأول قد تولى بنفسه إجراءات البيع وقبض الثمن ، وهو ما لا يمكن معه مساءلة الطاعن أو نسبة التلاعب فى المحجوزات إليه استنادا إلى مجرد تقديمها لمندوب الحاجز الأول ويكون به الحكم معيبا واجبا نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طامية " بدد المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة لسليم شنوده والمحجوز عليها قضائيا لصالح بنك مصر والتى لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع وذلك بأن اختلسها لنفسه إضرارا بالجهة الحاجزة " وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فاستأنف

المتهم وحكمت محكمة ثانياً درجة بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم خمسة عشر يوماً وفصلت المحكمة الأخيرة واقعة الدعوى في قولها إنها "تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٥ وبناء على أمرى الأداء رقمى ١١٤٩ و ١١٥٠ لسنة ١٩٥٨ القاهرة أوقع المحضر حجزاً تنفيذياً على ٨٠ أردبا من الارز الشعير و ٦ ثيران ، وواحد حصان و ٦ حمير لسليم وأديب شنوده . وفاء لمبلغ ٦٠٣ ج و ٧٤٠ م لبنك مصر وأثناء توقيع الحجز حضر المتهم (الطاعن) وأخبره بأنه سبق توقيع الحجز على ما يحجز لصالح الأملاك الأميرية وقدم له محضر حجز إدارى مؤرخ ١٩٦٢/١٠/٢٨ بتحدد للبيع فيه ١٩٦٢/١١/١٩ ولم يؤشر فيه بما تم في البيع فعينه حارساً وحدد للبيع ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ وفى اليوم المحدد انتقل المحضر لإجراء البيع فأخبره الحارس بأن المحجوزات بيعت تنفيذاً للحجز الإدارى سداداً للأموال الأميرية وقدم له محضر حجز برقم ١٩٦٦١٨ وتحدد للبيع ١٩٦٢/١١/١٩ وغير مؤشر عليه بتاريخ التأجيل وصورة طبق الأصل من محضر بيع إدارى فى ١٩٦٢/١٢/٢٤ نظير مبلغ ٣٧١ ج و ٥٠٠ م وقدم له ابراهيم الجمل ناظر الزراعة إخطارين من مراقبة التقاوى بحجز ٨٠ أردبا من الشعير وقسيمة توريد رقم ٢٣١٨٦٩ بمبلغ ٣٧١ ج و ٥٠٠ م فى ١٩٦٢/١٢/٢٤ وقال إن مزاد الستة حمير رسى بهذا المبلغ وقدم الحارس له ٨٠ أردبا من الارز أشهر مزادها ولم يتقدم أحد للشراء واعترض وكيل البنك على محضر البيع مقررًا أنه صوري " وبعد أن عرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن بمحكمة أول درجة وحاصله أن المحجوزات - فيما عدا الارز - بيعت فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تنفيذاً للحجز الإدارى بمبلغ ٣٧١ ج و ٥٠٠ م وإلى ما انتهت إليه تلك المحكمة من عدم الاطمئنان لإجراءات ذلك الحجز وأشار إلى المستندات التى قدمها الطاعن بمحكمة الدرجة الثانية وأخصها محضر الحجز الإدارى والمؤشر بظهوره بتأجيل البيع أكثر من مرة حتى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وبما يفيد تسليم الارز المحجوز عليه لبنك التسليف انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف من حيث الإدانة بقوله " وبما أنه من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٥١٧ مرافعات والمادة ٢٥ من قانون الحجز الإدارى أن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالإجراءات المعتادة وإنما يكون بمجرد الأشياء السابق حجزها فهو بمثابة طلب إيقاف الحجز الأول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة فى رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه فلا ترفع عنه ويظل مكلفاً بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز

الأول على السواء ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لأي سبب بغير الطريق الذي رسمه القانون. لما كان ذلك، وكان الحجز الثاني قد توقع في مواجهة المتهم الذي عين حارسا في كلا الحجزين فلأنه بتصرفه في المحجوزات وتسليمها إلى الحاجز الأول — الصراف — يكون قد أدخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائي في جريمة التبيد ويتعين عقابه بمادة الالتزام عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكان نص المادة ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد جرى على أنه " إذا انتقل المحضر لتوقيع الحجز على أشياء كان قد سبق حجزها وجب على الحارس عليها أن يبرز له صورة محضر الحجز ويقدم الأشياء المحجوزة وعلى المحضر أن يجرد هذه الأشياء في محضر ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجز الأول حارسا عليها إن كانت في نفس المحل ويعلن هذا المحضر بطريق البريد خلال اليوم التالي على الأكثر إلى الحاجز الأول والمدين والحارس إذا لم يكن حاضرا والمحضر الذي أوقع الحجز الأول ويكون هذا الإعلان بمثابة معارضة في رفع الحجز وتكليف للحاجز ببيع الأشياء المذكورة في المحضر في اليوم المعين لذلك، كما يكون بمثابة حجز تحت يد المحضر على المبالغ المتحصلة من البيع " كما جرى نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري على أنه " إذا وقع حجز إداري بعد حجز قضائي أو العكس أو وقع حجز إداري بعد حجز إداري آخر فعلى مندوب الحاجز أو المحضر في الحجز الثاني إعلان صورة من محضر الحجز إلى المحضر الذي أوقع الحجز الأول وإلى الحارس المعين من قبله، وفي حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر إعفاؤه وإعلانه بذلك أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها. وعند تعدد المحجوز طبقاً لأحكام هذه المادة توحد إجراءات البيع ومبياعه وتباع المحجوزات طبقاً لأحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولاً " وكان يؤخذ من نصوص هاتين المادتين اللتين نظمنا الإجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجز القضائية والإدارية أن القانون فرض على الحارس في الحجز الأول إخطار المحضر أو مندوب الحاجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز في الحجز

الثاني أن يجرّد تلك الأشياء وأن يثبتها في محضره ويعين حارس المحجز الأول حارسا عليها وأن يعلن صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذي أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة في رفع المحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذي يتعين توحيد إجراءاته وميعاده في المحجزين والذي يتم طبقا لأحكام القوانين التي تحكم المحجز الأول ، كما قضت تلك النصوص بأنه في حالة رفع أحد المحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر إعفاؤه أو حتى يقرر رفع المحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها ، ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس المحجز الأول تنحصر في إخبار القائم بالمحجز الثاني بالمحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التي يظل مكافا بالمحافظة عليها إلى أن يتم رفع المحجزين أو إلى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما وأن واجباته تلف عند تلك الحدود فلا يتعداها ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذاً لأي حجز من المحجوز الواقعة عليها بل إن واجبه يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للأمر المكلف ببيعه ثم يتركه يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته وحده . لما كان ما تقدم ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أنه توقع بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ حجز إداري عين فيه الطامن حارسا وتحدد للبيع فيه يوم ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وتأجل عدة مرات حتى بلغ الأجل يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ توقع حجز قضائي على ذات المحجوزات وأبرز الطامن بصفته الحارس في المحجز الأول للمحضر صورة محضر المحجز وقدم له الأشياء المحجوز عليها وجردتها وأثبتها في محضره ثم تركها في حراسته وحدد لإجراء البيع يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ ولما أن حل ميعاد البيع في المحجز الأول المحدد له يوم ١٢/٢٤/١٩٦٢ قدم الطامن المحجوزات لمندوب المحجز وتولى بيعها - فيما عدا الأرض الذي رأت مراقبة التقاوى الاحتفاظ به - بالإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحجز الإداري الأول ، وإذا حل يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ وهو موعد البيع في المحجز القضائي - المحجز التالي - قدم الطامن للمحضر مباشر التنفيذ الأرض المحجوز عليه فأشهر مزاده ولم يتقدم أحد لشراؤه كما أبرز له ما يدل على بيع بقية

الأشياء المحجوز عليها تنفيذا للحجز الإداري الأول وما يفيد توريد ثمن المبيعات ثم قدم للحكمة ما يدل على توريده الأرز المحجوز عليه لبنك التسليف في ١٦ يناير سنة ١٩٦٣ تنفيذا لتعليمات مصلحة مراقبة التقاوى . وكان كل ما اخذه الحكم على الطاعن — على ما يبين من مدوناته — أنه بتسليمه المحجوزات إلى الصراف وهو مندوبه الحاجز الأول يعتبر أنه قد أدخل بواجبات الحراسة المفروضة عليه ، وكان ما أتاه الطاعن في هذا الشأن إنما كان منه قياما بما فرضه عليه القانون بوصفه حارسا ولم يكن يجوز له قانونا ألا يقدم الأشياء المحجوز عليها لمندوب الحاجز الأول المأمور بالتنفيذ وإلا اعتبر مبددا وصحت إدانته بجريمة الاختلاس إذا ما تبين أنه إنما فعل ذلك بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ما تقدم جميعه ، وكان ما أتاه الطاعن على النحو الذي أثبتته الحكم المطعون فيه فيما تقدم تلتفى به جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المنسوبة إليه بانتفاء القصد الجنائي فيها وإذا ما كان الحكم قد دانه على الرغم من ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وهو ما يوجب نقضه والقضاء بتبرئة الطاعن مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المرمقوى ، ومبد المنعم حجازى ، ونصر الدين عزام .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ القضائية

(أ ، ب) تموين . "وقف العمل والامتناع عن ممارسة التجارة" .

(أ) اشتراط الشارع في المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقف في المصانع .
عدم اشتراطه وقوع الامتناع في المتاجر . لزوم جريان حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم ، وسواء أكانوا من أرباب المحسالات التجارية أم لم يكونوا كذلك .

(ب) مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ . رفع الحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع بمقتضى القرار الوزارى ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصور على هذا النطاق .
عدم مجاوزته إلى رفعها من القرار الوزارى ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع من ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها الحوم والصادر قاندا لادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين .

(ج) نقض . "أسباب الطعن" . "الحكم في الطعن" .

الأصل هو تفيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني . لهذه المحكمة استثناء نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

١ — تنص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين" . كما تنص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه يجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرراً . والشارع إذ حظر — بمقتضى النص الأول — على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد ، قد شرط الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر . ومن ثم لم أن يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقاً بحيث ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصين أم غير مرخصين لهم في مزاوله تجارتهم ، وسواء أكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك . فإذا كان الجاني ذا متجر جاز أعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالف الذكر في حقه بمعاقبته فضلاً عن عقوبتي الحبس والغرامة الأصليتين بعقوبة إلغاء رخصة المحل بثابتها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجاري . أما إذا كان الجاني لا يملك متجراً فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لأنها لا تصادف موضوعاً .

٢ — إن مخالفة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، إذ أن لكل من التشريعين غايته ومجاليه . ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه إلى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين — ومن بينها اللحوم — والصادر نفاذا للمادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين . ومن ثم يبقى فعل الطاعنين — وهو امتناعهم عن بيع اللحوم — مؤثما ويكون ما أثاروه من أن القرار الوزارى الرقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ برفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد أزال عن اللحوم صفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن تمتنع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص — على غير سند ويتعين لذلك رفض الطعن .

٣ — إنه وإن كان الأصل طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانونى إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٢/٦/١٩٦٤ بدائرة مركز أبو طشت :
امتنعوا عن بيع اللحوم . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار رقم ١٧٩
لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة أبو طشت الجزئية قضت بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥
عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ٣ مكررا و ٥٦
من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ غيابيا
للمتهمين الرابع والتاسع والرابع عشر وحضوريا لبقاق المتهمين بحبس كل من
المتهمين ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه وقدرت كفالة ٢ جنيه لإيقاف
تنفيذ عقوبة الحبس . وذلك على اعتبار أنهم في الزمان سالف الذكر امتنعوا
عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص من وزير التموين .
فعارض في هذا الحكم كل من المتهمين الرابع والتاسع والرابع عشر وقضى في معارضتهم
بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم
الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهمون جميعا هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية
— بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٥ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون
في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة
الامتناع عن ممارسة تجارة اللحوم على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص ،
قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الشارع إذ حظر في المادة ٣ مكررا
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم
بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على التجار الذين يتجرون في السلع التموينية التي يصدر
بتعيينها قرار من وزير التموين أن يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد
إلا بترخيص . وإذا أجاز في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ذاته القضاء بإلغاء
رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا سالف البيان ، قد دل على
أن تحقق هذه الجريمة يستلزم ممارسة التجارة في محل تجارى . ولما كان الطاعنون —

على ما هو ثابت بالأوراق — ليسوا من أرباب المحال التجارية ولا يحملون رخصا
تبيح لهم الاتجار في اللحوم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانتهم يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان نص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ قد جرى
بأنه ” يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتتجون أو يتجرون في السلع
التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يقفوا العمل في مصانعهم
أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين “ .
وكان عجز الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد
نص على أنه ” يجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا “
وكان الشارع إذ حظر — بمقتضى النص الأول — على أصحاب المصانع وقف
العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد ،
قد شرط وقوع الوقف في المصانع بيسد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر
ومن ثم لم يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار كافة سواء
أكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم ، وسواء أكانوا
من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك . فإذا كان الجاني ذا متجر
جاز لإعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالف الذكر في حقه بمعاقبته
فضلا من عقوبتي الحبس والغرامة الأصليتين بمقوبة إلغاء رخصة المحل بمثابتها
عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجاري . أما إذا كان الجاني لا يملك
متجرا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لأنها لا تصادف موضوعا ، ومن ثم كان
هذا النص غير مقيد لذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الامتناع عن ممارسة
التجارة على الوجه المعتاد بغير ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها
في حقهم أدلة مستمدة من أقوال مدير إدارة التموين ومن اعتراف الطاعنين
في التحقيقات بأنهم جميعا قصابون ثم من التعهد الصادر منهم بتوريد اللحوم
للمستشفى وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها فإن النعى
على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنين قدموا في فترة حجز القضية للحكم مذكرة مصرحا لهم بها
أضافوا فيها سببا جديدا هو أن الحكم إذ دأبهم بتلك الجريمة قد أخطأ في القانون،
ذلك بأنه بعد وقوع الفعل وقبل صدور الحكم المطعون فيه أصدر نائب رئيس
الوزراء للتموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ في ٨ من ديسمبر
سنة ١٩٦٤ قاضيا في مادته الأولى برفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وبذلك
أزال عن اللحوم صفتها كإحدى السلع التوزيعية ورفع الوزر عن يمتنع عن ممارسة
الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص . وطلب الطاعنون
نقض الحكم بناء على هذا السبب المقدم بعد الميعاد المحدد قانونا للتقرير بالطعن
وتقديم أسبابه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه وإن كان الأصل طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون
المشار إليه هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانونى ،
إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة
المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون
أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة
وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم
المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت مخالفة
حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التوين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة
عن الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ إذ أن لكل من التشريعين

غايته وبمجاله ، ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه إلى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المنشور بالعدد ١٤٧ مكررا (١) من الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع من ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين — ومن بينها اللحوم — والصادر نفاذا للادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين مؤثما ويكون ما أثاروه فى هذا الصدد غير ذى سند ويتعين لذلك رفض الطعن .

فهرس هجائى موضوعى عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

السنة السادسة عشرة

العدد الثالث

العدد الثالث

السنة السادسة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

أولا - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	بطلان . حكم . نظام عام . نقض
		خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند (ثانيا) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذي شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد القانوني .
٣٣٩	٢٤١٠ مئة عامة	(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨)

ثانيا - الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(١) النقابات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(ص) صحافة
		<p>انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب :</p> <p>انتخاب النقيب يكون من بين أعضاء مجلس النقابة .</p> <p>المادة ١/٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>كون الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحا لعضوية المجلس فحسب ولم يفز بها . كون المطعون ضده ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تكن بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصورا على مركز النقيب وفاز به . ليس للطاعن - وهو ليس من أعضاء المجلس - الطعن على إجراءات انتخاب المطعون ضده لمركز النقيب لانتفاء مصلحته .</p> <p>(الطن رقم ١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢)</p>
٣٤٥	٢٤ نقابات	٢

(م) محاماة

القيود بجدول المحامين :

”شروطه“ :

١ - ضرورة سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة - غير لازم للاشتغال بالمحاماة . طالما أن الأعمال التي اضطلع بها طالب القيد لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة

(الطن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)

٣٤٩ ٢٤ نقابات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - خلو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه من النص على حد أقصى للسن يتمتع على من يتجاوزاه قيد اسمه بجدول المحامين .
٣٤٩	٢٤ ١ نقابات (جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ٣ - تقدير توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماه . متروكة للجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها سائغا . (الظمن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)
٣٤٩	٢٤ ١ نقابات	

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(ب) المواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		(١)
		<p>إتفاق . إتفاق جنائي . إتلاف . إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . أحوال مدنية . إختصاص . إختلاس أشياء محجوزة . إختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . إرتباط . إزالة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إشتراك . اشكال . اعتراف . اعلان . اعلانات . اكراه . أوراق رسمية . أمر بالأوجه . اهانة .</p>
		<p>إتفاق</p>
		<p>الاتفاق : تطلبه تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية .</p>
٧١٨	٣٤١٣٦	... (جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ...

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		اتفاق جنائي
		١ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .
٤٤١	٢٤ ٨٨ ...	(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ...
		٢ - عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتقان التزييف لا يجعل جنائية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجنائية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركناً من أركانها .
٤٤١	٢٤ ٨٨ ...	(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ...
		اتلاف
		القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال .
٩٦٨	٣٤ ١٨٤ ...	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧) ...
		اثبات
		لإثبات بوجه عام :
		١ - العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بادانة المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين عدا الأحوال التي يفيد القانون فيها بذلك كما هو

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيها تضمنته . اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها . المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة . لها تقدير قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذى رسمه القانون .
٣٥٢	٢٤ ٧٢	(الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥)
٦١٨	٢٤ ١٢١	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢)
		٢ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية . إلا ما استثنى منها بنص خاص . مثال .
٧٠٢	٣٤ ١٣٤	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
		٣ - حرية القاضى الجنائى فى استمداد اقتناعه من أى دليل معروض له بأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .
٧٠٢	٣٤ ١٣٤	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
		٤ - وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا فى إدانة المتهم . مثال .
٧٠٢	٣٤ ١٣٤	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
		٥ - إثبات التقليد أو التزوير ليس له طريقا خاصا .
٧٥٦	٣٤ ١٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		٦ - الحديث الذى يجرى فى محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحريات . تسجيله . النعى على الدليل المستمد منه بعدم مشروعيته . لا محل له .
٨٢٨	٣٤ ١٥٨	(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعتراف :
		١ — الاعتراف الذي يعول عليه : هو ما كان نصا في إقرار الجريمة . تقدير الدليل المستمد منه موكول إلى المحكمة . مثال في تسول .
١١٤	٢٧ ع ١٤	(الظن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)
		٢ — الإعتراف في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حججه وقيمته التدللية على المعترف . لها تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إلى صدقه وإطراح سواه دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولها الأخذ بإقرار المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .
١٧٩	٣٩ ع ١٤	(الظن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٢٨١	٦١ ع ١٤	(والظن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٥٥٦	١١١ ع ٢٤	(والظن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
٦٠٠	١١٩ ع ٢٤	(والظن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
		٣ — وجوب عدم التعويل على الاعتراف — ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . مثال .
٢٩٨	٦٤ ع ١٤	(الظن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٤٣٠	٨٧ ع ٢٤	(والظن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤)
		٤ — للمحكمة الأخذ بإقرار المتهم على متهم آخر في التحقيقات . مادامت قد أطمأنت إليه ، ولو عدل عنه بالجلسة .
٣٠٨	٦٦ ع ١٤	(الظن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الاعتراف الذي يعول عليه . وجوب أن يكون اختياريا . حصوله تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا . عدم اعتباره اعترافا . على المحكمة بحث الصلة بين اعتراف المتهم والإصابات المقول بحصولها لإكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . مثال .
٧٣٩	٣ع ١٤٠	(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥)
		٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصبه وظاهره . لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والإعراض عما تراه مغايرا لها .
٨٩٠	٣ع ١٧١	(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)
		٧ - لا يصح تأييم إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته . متى كان ذلك مخالفا للواقع والحقيقة .
٩٤٥	٣ع ١٨٠	(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
		إقرار غير قضائي :
		الإقرار المنسوب إلى الطاعن في تحقيقات شكوى إدارية . طبيعته : إقرار غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع .
٩١٦	٣ع ١٧٦	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		أوراق رسمية :
		١ - عدم توقيع العمل على محضر مفاتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢ ع ١	(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لا يصبح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون غيره أو بالتقيد فى تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية . ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .
١٧٩	٣٩ ع ١	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		٣ - إذن البريد . متى يصبح ورقة رسمية ؟ بمجرد صحبه والتوقيع عليه من عمال البريد . أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية . بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .
٢١١	٤٥ ع ١	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٤ - أذون البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ . من أوراق الدولة المصرية . سواء ما سحب منها أو صرف فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان . استمرار العمل بها حتى سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها .
٢١١	٤٥ ع ١	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٥ - خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال ولو كانت أوراقا رسمية . ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . مثال .
٩٢٥	١٧٧ ع ٣	(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

شهود :

١ - مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع
بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال وإوالتى تسمع بغير
يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم
اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم
يحرم على القاضى الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال
إذا أنس فيها الصدق .

المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء
بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها طبقا
للأداة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن
تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن إمتناعه قبل إقفال باب
المرافعة . إمتناع شاهد النفى عن أداء اليمين : رفض المحكمة
الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن
والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع
شهادته بغير يمين . سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطلان
الذى يدعى وقوعه بغير حق .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ... ٤٠ ع ١٨٧

٢ - متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام
البطلان وثبوته . كون البطلان ذاته هو الذى يدور حوله
الإثبات . من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأى
دليل . مثال .

(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ٧٨ ع ٣٨١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - القاضي غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذ أنس فيها الصديق . أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٣٩٣	٢٤ ٨١ ...	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ...
		٤ - لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والاعراض عن أقوال شهود النفي .
٣٩٣	٢٤ ٨١ ...	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ...
		٥ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للمحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية . مادامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٤٠٧	٢٤ ٨٤ ...	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢) ...
		٦ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين . من الإجازات . متى تكون واجبة : إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .
٤٠٧	٢٤ ٨٤ ...	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢) ...
		٧ - تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . إفساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتداء إليه . تعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم إدراج مستشار الإحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تأثير على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .
٥٠٥	٢٤ ١٠٢ ...	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - لمحكمة الجنايات الإكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٢٧١، ٣٨١ إجراءات .
٥٥٥	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		٩ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن . موضوعي .
٦١١	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
٦٦٢	٣٤١٢٧	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
		١٠ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة . طبيعته : عقوبة . هو ليس حرمان من حق أو ميزة .
		حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان . أثره : لا بطلان . اعتبار هذه الشهادة من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .
٦١٨	٢٤١٢١	(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢)
		١١ - أهلية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدى عنه وبوقت أدائها .
٦٥٤	٢٤١٢٥	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٩)
		١٢ - تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٦٦٢	٣٤١٢٧	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
١٣ - مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية عدم تناقض جماع الدليل القولى مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق . مثال . (الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤) ١٢٧ ع ٣ ٦٦٢	
١٤ - الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض ؟ (الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ١٥٢ ع ٣ ٨٠١	
١٥ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفى ما دامت لم تستند إليها فى قضائها . قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت . دلالة : عدم اطمئنانها إلى أقوال شهود النفى واطراحها . (الطن ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩) ١٧١ ع ٣ ٨٩٠	
١٦ - حق محكمة الموضوع فى تجزئة قول الشاهد والأخذ ببعض منه دون بعض . حد ذلك ومناطه : أن لا تمسكه أو تبتز فخواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ليس للمحكمة أن تحل محل الخبير فى المسائل الفنية البحت . (الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠) ١٧٩ ع ٢ ٩٣٧	
قرائن :	
١ - كشف المكلفات يعد قرينه على تمام البناء فى تاريخ معين . مثال . (الطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٨) ١٥٧ ع ٣ ٨٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — استعراض الكلب البوليسى . جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت . (الطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٨) ١٧٣ ع ٣ ٨٩٩
		٣ — قرينة الحيازة في المنقول سند الملكية . قرينة بسيطة . جواز اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة وقرائن الأحوال . مثال . (الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦) ١٧٦ ع ٣ ٩١٦
		٤ — مجرد حيازة المال . قرينة على تحقق الملك في القانون . (الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧) ١٨٣ ع ٣ ٩٥٧
		٥ — عجز الموظف عن اثبات ما يملكه . قرينة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته . (الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧) ١٨٣ ع ٣ ٩٥٧
		٦ — متى تنتفى القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر سليم للزيادة في ثروة الموظف وكان هذا المصدر من شأنه انتاج الزيادة في ماله . (الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧) ١٨٣ ع ٣ ٩٥٧
		خبرة :
		١ — عدم تقييد المحكمة بنسب خير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . مثال . (الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١) ١٢ ع ١ ٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - عدم سريان حكم المادة ٢٥٦ إجراءات إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية. باقى الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف بإيداع أمانة الخبير .
٦٩	١٧ ع ١٤	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
		٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها .
٧٥٦	١٤٢ ع ٣	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٥)
		٤ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ مآثرا من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٨٠٨	١٥٣ ع ٣	(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/١١/١٩٦٥)
		٥ - على المحكمة عند تعرضها لتنفيذ رأى الخبير الفنى أن تستند إلى أسباب فنية تجعله . لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في أطراح الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى .
٨٠٨	١٥٣ ع ٣	(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/١١/١٩٦٥)
		٦ - تعويل الحكم في قضائه بإدانة المتهم إلى الدليلين الفنى والقولى مع ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائغة . قصور وتناقض في التسييب يعيبه .
		معاينة :
		طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة . عدم التزام المحكمة بإجابته .
٦١١	٢٠ ع ٢	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إجراءات المحاكمة
		١ - فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . آثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم إنقضاء الدعوى الجنائية . مادامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفذ بعد . إستيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .
٢١١	١٤ ٦	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٢ - عدم سر يان حكم المادة ٢٥٦ لإجراءات الإعلى الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدنى فيما يتعلق بحقوقه المدنية . باقى الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تخول المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف بإيداع أمانة الخبير .
٦٩	١٤ ١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		٣ - محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
٦٩	١٤ ١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٤٠٧	٢٤ ٨٤	(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤٦٧	٢٤ ٩٤	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)
٧٢٤	٢٤ ١٣٧	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
٨٨٥	٣٤ ١٧٠	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور .</p> <p>ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .</p> <p>المادة ٣٣٤ إجراءات .</p>
١٧١	٣٨ ع ١	(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٤١٥	٨٥ ع ٢	(والطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		<p>٥ - مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يجرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق .</p>
		<p>المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة . إمتناع شاهد النفي عن أداء اليمين . رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين .</p> <p>سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .</p>
١٨٧	٤٠ ع ١	(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٦ - إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . أثره : تعيب إجراءات المحاكمة . وجوب نقض الحكم . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ... ٤١ ع ١٩٤
		٧ - على محكمة ثاني درجة إذا رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه . خطأ في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . إنشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسبابا مستقلة . لا يغير من الأمر شيئا . (الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٨) ... ٤٧ ع ٢٢٠
		٨ - عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاعه . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . ثبوت أن هذا التخلف راجعا إلى عذر قهري . صدور الحكم معيبا . محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٦) ... ٥٢ ع ٢٤١
		٩ - الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . اتصافه بالولاية . جواز إثارتها في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩) ... ٦٤ ع ٢٩٨

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٠ - إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنايات ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .
٣٤١	٦٧ غ ١	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		١١ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين . من الاجازات . متى تكون واجبة : إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .
٤٠٧	٨٤ ع ٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		١٢ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للمحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية . ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٤٠٧	٨٤ ع ٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		١٣ - عدم تطلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته في مواد الجنح والمخالفات .
٤١٥	٨٥ ع ٢	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		١٤ - المحاكمات الجنائية تبني - بحسب الأصل - على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . تمسك المتهم بسماع شهود أمام درجتي التقاضي . إلقتات المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر . إخلال بحق الدفاع .
٥٠١	١٠١ ع ٢	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
٨٨٥	١٧٠ ع ٣	(والطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٥٠٥	٢٤١٠٢	١٥ - تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . إفساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتداء إليه . قعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم إدراج مستشار الإحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
٥٠٥	٢٤١٠٢	١٦ - لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ و ٢٧١ إجراءات . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
٥٢٣	٢٤١٠٦	١٧ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . مرياتها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقاً لأحكام القانون الساري وقت نظر الدعوى من جديد . (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)
٥٢٣	٢٤١٠٦	١٨ - عدم دفع الرسوم القضائية . لا تأثير له في حقوق المتهم في الدفاع . عدم تعلقه بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)
٥٣٠	٢٤١٠٧	١٩ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق الخبرة بين وصفي الجناية والجنحة . عليها التصديق لموضوعها والحكم بما تراه . إن تبين لها أن الواقعة جنحة . عليها الفصل فيها . ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائياً . (الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٠ — الخصم في الدعوى هو الأصيل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات . على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبديه مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .
٥٧٦	٢١١٥ ع ٢	(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٥)
		٢١ — المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعاهة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والإسماع مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .
٥٨٠	٢١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٥)
		٢٢ — على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاهة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٠	٢١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٥)
		٢٣ — حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصالحهما . لا محل للنعي على الإجراءات بالبطلان . طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أي إجراء من إجراءات المحاكمة .
٦٣٢	٢١٢٣ ع ٢	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٤ — شرط الحظر على النيابة بأجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق . علة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها .
٦٣٢	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٢٥ — تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته . حضور المدافع عنه وإخباره عن مرضه مستندا في ذلك إلى شهادة مرضية قدمت في قضية أخرى مقيمة ضده ومنظورة بنفس الجلسة . تأجيل المحكمة الدعوى بناء على تلك الشهادة للجلسة تدخل في المدة المقررة بها لعلاج المعارض من مرضه . القضاء في هذه الجلسة باعتبار المعارض كأن لم تكن . ابتناء هذا القضاء على بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في الحكم .
٦٨٠	٣٤١٢٩	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		٢٦ — الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حده . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .
٧٠٢	٣٤١٣٤	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢٤	٣٤١٣٧	٢٧ — الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت. إثبات الحكم تلاوة تقرير التاخير وسماع مرافعة الخصوم . محمد ذلك لا يكون إلا بالطعن بالتزوير. (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
٧٢٤	٣٤١٣٧	٢٨ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حقيقة إجراءات المحاكمة . (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
٧٢٤	٣٤١٣٧	٢٩ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ١٣٤/٤ إجراءات . (الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١)
٧٦١	٣٤١٤٣	٣٠ — عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود . لا تثير على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١)
٧٧٥	٣٤١٤٦	٣١ — صراحة نص المادة ١٨٧ إجراءات في وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم توقف إعلانهم على تصريح من المحكمة . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١)
٧٧٥	٣٤١٤٦	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣٢ - تعلق نص المادة ٢٧٢ بإجراءات بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته .
٧٧٥	٣ع١٤٦	(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
		٣٣ - قرار المحكمة الذي تصدره في تجهيز الدعوى وجمع الأدلة ، قرار تحضيري . لا يتولد عنه حقوق الخصوم بموجب حتما العمل على تنفيذه .
٨٢٨	٣ع١٥٨	(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٣٤ - متى ترجع المحكمة الجنائية إلى قانون المرافعات المدنية ؟ عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .
		خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ .
		إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية ليس للدعى المدنى اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .
٨٤٠	٣ع١٦٠	(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٣٥ - الشهادة المرضية . على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به عذر على التخلف عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لأعلى تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم .
٨٥٨	٣ع١٦٤	(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		راجع أيضا : حكم .
		(القامدين ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٣ع١٧٢ بالصحيفتين ٨٧٩ ، ٨٩٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">إحالة</p> <p style="text-align: center;">راجع : دعوى مدنية .</p> <p style="text-align: center;">(القامدة رقم ١٢٧ ع ٢ بالصحيفة رقم ٧٢٤)</p> <p style="text-align: center;">أحوال مدنية</p> <p>١ — اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصها أمرا في القانون .</p> <p>عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية . النص الأول هو الواجب التطبيق . نفاذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فيما تضمنه من نصوص أمره يوجب حتما العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لتنفاذه . قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/١٢/٦ باللائحة التنفيذية لم يمس تاريخ نفاذ القانون . ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار المذكور من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لقيد أحوال المواطنين بالسجل المدني . هو حكم انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين للقيد بالسجل في خلال الأجل المضروب . لاتعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره . اجراء القيد في السجل في أى وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصول صاحب الشأن على بطاقة عائلية . عليه اتباع الأحكام المترتبة على هذا الاجراء .</p> <p>(الطقن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢) ١٦٧ ع ٣ ٨٧٥</p>

رقم الصفحة	رقم الفاعلة والعدد	
		٢ — التغيير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويرا في أوراق رسمية . انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها . خضوعه للقواعد العامة في قانون العقوبات .
٨٩٥	١٧٢ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)

اختصاص

اختصاص المحاكم :

الاختصاص المحلي :

” طبيعته “ :

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . من مسائل النظام العام . جواز التمسك به في أى حالة كانت عليها الدعوى . التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . مثال .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨) ١٧ ع ١٦ ٦٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اختصاص محكمة الآداب :
		” طبيعته “ :
		قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة . طبيعته : قرار تنظيمي . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام . اشتراطه لاختصاص هذه المحكمة وقوع الجرائم في دائرة اختصاص محافظة القاهرة .
٣٩٣	٢٤٨١	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠)
		المحكمة المختصة بنظر الإشكال .
		الإختصاص بنظر الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد إما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المقررة في القانون . المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٧ إجراءات .
٩٥٠	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)
		ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى التعويضات المدنية :
		١ — إجازة القانون للدعي بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . استثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها الدعي المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .
١٣٣	٣٠١٤	(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢٤	٣٤١٣٧	٢ - دعوى مدنية . شرط اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية : تعلقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم . الحكم بالإبراء لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض . (الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
٩٦٨	٣٤١٨٤	٣ - دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة القانون رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . الأثر المترتب على تخلف هذا الشرط : هدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية . توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام . مثال . (الطن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
إختصاص النيابة :		
٤٥٨	٢٤٩٢	١- لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفي أن يتم هذا الندب شفاهاً بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١)
٨٦٥	٣٤١٦٦	٢- النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية (الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		٣- النائب العام: هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية. ولايته عامة اشتمالها على سلطة التحقيق والادعاء. انبساطها على إقليم الجمهورية برمتها، وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت. له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيطت به على سبيل الأفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه. له الرئاسة القضائية والإدارية على أعضاء النيابة.
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٤- للنائب العام كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بأحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو. بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لإنجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر.
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٥- رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة. طبيعتها: إدارية.
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٦- القرار الوزاري بإنشاء نيابة المخدرات. أثره: لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم. له الولاية في مباشرة أية جريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقي أعضاء النيابة . له الرئاسة والإشراف . على أعضائها .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٥) ... راجع أيضا : دعوى مدنية . (القاعدة رقم ٧ بالصيغة رقم ٢٥ ع ١)
اختلاس أشياء محجوزة		
		١ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعد تقديمها يوم البيع . عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقادم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال .
٧٥	١٤ ٨	(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥) ...
١٦٦	٣٧ ١٤	(والطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦٥) ...
		٢ - تحدث الحكم استقلالا عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات . مادام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . كون الوقائع التي أثبتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر . على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . مثال .
١٦٦	٣٧ ١٤	(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٢٩	١٤٧٠	٣ — إثبات جريمة اختلاس المحجوزات . تحرير محضر لإثبات واقعة الاختلاس في يوم حصولها . غير لازم . كفاية إقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها . (الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠)
٣٢٩	١٤٧٠	٤ — جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في المحجز الإداري . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن المحجز الإداري . (الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠)
٦٥٧	٣٤١٢٦	٥ — القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة . عدم سريانه على جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها التي وقعت قبل صدوره . (الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
٦٥٧	٣٤١٢٦	٦ — توقيع المحجز يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . (الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٧ - ما هي الاجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد المحجوزات القضائية والإدارية ؟ بالنسبة للحارس في المحجز الأول : عليه اخطار المحضر أو مندوب الحجز في المحجز الثاني بالمحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة .</p> <p>بالنسبة للمحضر أو مندوب المحجز في المحجز الثاني : عليه جرد المحجوزات وإثباتها في محضره وتعيين حارس المحجز الأول حارسا عليها واعطاء صورة من محضره لكل من الحجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذي أوقعه . علة ذلك ؟</p> <p>ما هي الاجراءات التي يتعين اثباتها عند رفع أحد المحجزين ؟ يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر إعفاؤه أو رفع المحجز الآخر وإعلانه به . أو تمام بيع المحجوزات المعين حارسا عليها .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨) ١٨٦ ع ٣ ٩٧٩</p> <p>راجع أيضا : وصف التهمة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٦٩)</p> <p>إختلاس أموال أميرية</p> <p>١ - احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٠	٢٤٨٧	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤)
		٢ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .
٦٧٢	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		٣ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والحكم عليه بالحبس سواء في جريمة الاختلاس التامة أو الشروع فيها . المادة ٢٧ عقوبات .
٦٧٢	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
<hr/>		
إخفاء أشياء متحصلة من جريمة		
<hr/>		
		١ - إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .
٢٦٧	١٤٥٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٤	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)

راجع أيضا : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠١ ع ١)

ارتباط

١ - إصدار الطاعن شيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين . دلالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة . لا محل لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٢) ١٤ ع ٥٨

٢ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في المادة المذكورة .

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . كون وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون الصحيح عليها . مثال في جريمتي عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف خاص لكل عامل .
٦٨٣	٣ع١٣٠	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١١)
٧٩٥	٣ع١٥١	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
٩١٦	٣ع١٧٦	(والطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		إبداء الطاعن دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه وبين جريمتي إصدار شيكين آخرين موضوع دعويتين كانتا منظورتين مع الدعوى الأولى . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٧٩٢	٣ع١٥٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		راجع أيضا : محكمة الجنايات .
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٧٠٢ ع ٣) .
		ازالة
		راجع : بناء .

أسباب الإباحة وموانع العقاب

أسباب الإباحة :

(١) الدفاع الشرعى :

حق الدفاع الشرعى عن المال . متى نشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الاتلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقيا . نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التعدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .

محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملايسات . لا يصح . مثال .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) ... ٩٣ ٢٤ ٤٦٣

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣١/٥/١٩٦٥) ... ١٠٦ ٢٤ ٥٢٣

(ب) تأديب الزوج لزوجته :

للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد فى شأنها حد مقرر . ليس له أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق . حد الضرب الفاحش : هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد .

(الطن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٥) ... ١١٠ ٢٤ ٥٥٢

راجع أيضا : شيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ١٠١ بالمصيغة رقم ٥٠١ ع ٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		موانع العقاب :
		”المرض العقلي“
		١ - تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل . (الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨) ... ١٦ ع ١٥
		٢ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعاهة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والامتهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه . (الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) ... ١٦ ع ٢ ٥٨٠
		استئناف
		ميعاده :
		١ - استئناف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة . امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة . المادة ٤٠٩

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		من قانون الإجراءات الجنائية . أخذ الشارع في هذا النص بفكرة الاستئناف الفرعى . لا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصيل في نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصيل قد تم في نهاية المدة أو في خلالها . مثال .
٣٧٧	٢٤ ع ٧٧	(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٢ — متى يكون الحكم حضوريا ؟ بحضور المتهم الجلسة وصدور القرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته . ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره . العلة : وجوب تتبع المتهم سير دعواه .
٩٠٦	٣٤ ع ١٧٤	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		٣ — استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه يجهل الميعاد القانونى . رفض المحكمة دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح .
٩٠٦	٣٤ ع ١٧٤	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		٤ — استئناف . وجوب رفعه في مواعيد القانونى . طرء عذر قهوى . وجوب رفعه بمجرد زوال المسانع .
٩٠٦	٣٤ ع ١٧٤	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
٩١٠	٣٤ ع ١٧٥	(الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		٥ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .
		الحكم الحضورى الاعتبارى . متى يبدأ ميعاد استئنافه ؟ من تاريخ إعلانه للحكوم عليه أو علمه به علما يقينيا .
٩١٠	٣٤ ع ١٧٥	(الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أثره . نظره .
١٣	٤ ع ١٤	١ - استئناف حكم إعتبار المعارضة كأن لم تكن . شموله الحكم الغيابي الأول . (الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٣١	٨ ع ١٤	٢ - استئناف النيابة للحكم الغيابي . سقوطه : إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . مثال . (الطن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
١٤٤	٣٣ ع ١٤	٣ - مراد الشارع من النص في المادة ١٧/٤ إجراءات على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . النظر في استواء حكم القانون . لا يصبح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال . (الطن رقم ١٨٧٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
٣٠٢	٦٩ ع ١٤	٤ - عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد الشيء إلى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به ضابها . دلة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها . (الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - استئناف الحكم . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . لها تغيير تفصيلات التهمة وتبيان عناصرها وتحديد ما بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم وألا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . مثال .
٤١٥	٢٤٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٥١١	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		٦ - المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الاثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم .
٤٦٧	٢٤٩٤	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)
		٧ - إغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . علة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .
٥٤٥	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٨ — استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيايا . إفادته أنه تجاوز من استعمال حقه في المعارضة إكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف .
٥٧٠	٢٤١١٣	(العلن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٥) رأى أيضا : اشتباه . (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٥٦ ع ١) ودفاع . (القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٥٧٣ ع ٢) ونقض . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣١ ع ١)
<u>اشتباه</u>		
طبيعته :		
العود للاشتباه :		
		١ — الإشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف كونه الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره طائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .
٢٥٦	٥٥ ع ١	(العلن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٧٨٣	٣٤١٤٨	٢ - جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟ بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ١٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجهاتها . قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام . (الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)

اشتراك

الإشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقاداً سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦) ٢٢ ع ١٤٠

راجع أيضا : شريك :

اشكال

١ - الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد إما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المقررة في القانون . المادتان ٥٢٧، ٥٢٤ إجراءات .

(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١) ١٨١ ع ٩٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١		٢- المستشكل إذا لم يكن طرفاً في الحكم المستشكل فيه أن يبنى اشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم .
٩٥٠	١٨١ ع ٣	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)
اعتراف		
—		
راجع : إثبات . "اعتراف" .		
—		
اعلان		
—		
		١ - حصول الإعلان لشخص المحكوم عليه . اعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم النيابي . تمام الاعلان في موطنه وتسليم ورقته إلى من يجوز لهم قانوناً تسليمها نيابة عنه . اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الإعلان إليه . للمحكوم عليه إثبات عكسها . مثال .
٤٧٦	٩٦ ع ٢	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)
		٢ - الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية ، لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها . مادامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٨	٢٤ ٩٩	وَأَجِبَ الْمَحْكَمَةُ : هُوَ تَكْلِيفُ الطَّاعِنِ بِإِعَادَةِ إِعْلَانِ الشَّرْكَةِ إِعْلَانًا صَحِيحًا وَأَنْ تَتَنَاوَلَ فِي حُكْمِهَا الْخِلَافُ الظَّاهِرُ بَيْنَ الْعَتَوَانَيْنِ . وَإِلَّا كَانَ حُكْمُهَا مَعْيِيًا بِالْقُصُورِ وَالْفُسَادِ فِي الْاسْتِدْلَالِ . (الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
<h2>إعلانات</h2>		
٣٢٤	١٤ ٦٩	١ — الْعُقُوبَةُ الْمَقْرُورَةُ لِجَرِيْمَةِ مُبَاشَرَةِ الْإِعْلَانِ بِدُونِ تَرْخِيصٍ هِيَ الْغَرَامَةُ الَّتِي لَا تَقُلُ عَنْ جُنْيِهِ وَاحِدٌ وَلَا تَتَجَاوَزُ عَشْرَةَ جُنْهَاتٍ فَضْلًا مِنْ إِزَالَةِ الْإِعْلَانِ وَالْإِزَامُ الْمَخَالِفُ رَدَ الشَّيْءِ إِلَى أَصْلِهِ وَأَدَاءُ ضَعْفِ الرُّسُومِ الْمَقْرُورَةِ عَلَى التَّرْخِيصِ . الْمَوَادُّ ١ ، ٢ ، ٨ ، ٦ مِنْ الْقَانُونِ ٦٦ لِسَنَةِ ١٩٥٦ فِي شَأْنِ تَنْظِيمِ الْإِعْلَانَاتِ . (الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
٣٢٤	١٤ ٦٩	٢ — عَدَمُ اسْتِثْنَاءِ النِّيَابَةِ الْعَامَّةِ الْحُكْمِ الْإِبْتِدَائِيِّ الْغِيَابِيِّ الَّذِي قُضِيَ بِالْغَرَامَةِ وَضَعْفِ رِسْمِ التَّرْخِيصِ وَالْإِزَالَةِ وَفَاتِهِ الْقَضَاءُ بِرَدِّ الشَّيْءِ إِلَى أَصْلِهِ عَلَى خِلَافِ مُؤَدَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَادَّةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْقَانُونِ ٦٦ لِسَنَةِ ١٩٥٦ فِي شَأْنِ تَنْظِيمِ الْإِعْلَانَاتِ . اسْتِثْنَاءُهَا الْحُكْمُ الصَّادِرُ فِي الْمَعَارِضَةِ الَّتِي قَرَّرَتْهَا الْمُطْعُونَ ضَدَّهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ . لَيْسَ لِلْمَحْكَمَةِ الْاسْتِثْنَائِيَّةُ وَقَدْ اتَّجَهَتْ إِلَى إِدَانَةِ الْمُطْعُونَ ضَدَّهُ أَنْ تَقْضِيَ عَلَيْهِ بِمَا يَجَاوِزُ الْجُزْءَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِهِ غِيَابِيًا . عَلَةُ ذَلِكَ : حَتَّى لَا يُضَارَ بِنَاءُ عَلَى الْمَعَارِضَةِ الَّتِي رَفَعَهَا . (الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠)

رقم المقعة	رقم القاعدة والمد	
		<p style="text-align: center;">اكراه</p> <p style="text-align: center;">راجع : إثبات .</p> <ul style="list-style-type: none"> • (القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٩٨ ع ١) • (والقاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٢٤٤٣٠ ع ٢) • (والقاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٣٤٧٣٩ ع ٣) • وتوقيع على سند بالاكراه . • (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٩٥ ع ٢) <p style="text-align: center;">أوراق رسمية</p> <p>١ - إذن البريد . متى يصبح ورقة رسمية ؟ بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد . أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية . بغض النظر عن مبلغ إتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .</p> <p>الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ... ٤٥ ع ١ ٢٩٨</p> <p>٢ - أذون البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ . من أوراق الدولة المصرية . سواء ما سحبت منها أو صرف فى مصر أو ما سحبت أو صرف منها فى السودان . إستمرار العمل بها حتى سنة ١٩٦٢ عندما إتجهت هيئة البريد إلى انهاء نظام التعامل بها .</p> <p>(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ... ٤٥ ع ١ ٢١١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أمر إحالة

راجع : مستشار الإحالة .

(القاعدة رقم ١٣٤ : بالصحيفة رقم ٢٠٧٠٢) .

أمر بالألا وجه

١ - من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى : المدعى المدني والنائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . جواز توكيل النائب العام أو المحامي العام أحد أعيانهم في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامي العام أن يتولى وضعها . إن كلف أحدهما أحد أعيانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .

(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ٨٠ ٢٤ ٣٩٠

راجع أيضا : تحقيق .

(القاعدة رقم ١٧٠ : بالصحيفة رقم ٢٤٨٨٥) .

أهانة

١ - تحقق القصد الجنائي في جريمة الإهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وجوب البحث في جرائم النشر عن مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها .
		اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير . على محكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .
٧٨٧	٣٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٢ - تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة . مسألة موضوعية .
٧٨٧	٣٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٣ - النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . مثال .
٧٨٧	٣٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
<u>(ب)</u>		
باعة متجولون . بطلان . بلاغ كاذب .		
بناء .		
<u>باعة متجولون</u>		
تعريف القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول في مادته الأولى . خروج كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون من طائفة الباعة المتجولين . مثال .		
١١٤	٢٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

بطلان

بطلان غير متعلق بالنظام العام :

١ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور .
ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور
المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء
أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع
الدعوى . المادة ٣٣٤ إجراءات .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ... ٣٨ ع ١٧١

٢ - المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين
أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها
طبقا للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها
وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل
إقفال باب المرافعة . امتناع شاهد النفي عن أداء اليمين .
رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك
في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة
عن رغبته في أن تسمع شهادة بغير يمين . سقوط حق الطاعن
في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .

(الطن ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ... ٤٠ ع ١٨٧

٣ - الدفع ببطلان إجراءات التفتيش . دفع موضوعي
يختلط بالواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . الدفع به في محضر
سماع أقوال المتهم وأمام مستشار الإحالة لا يكفي .

(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥) ... ١٦٣ ع ٨٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بطلان متعلق بالنظام العام :
		١ - إتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .
١٥١	٣٤ ع ١	(الطن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		٢ - إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . أثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها التصدى لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز إبدائه في أى مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .
١٧٩	٣٩ ع ١	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٢٤٣٨١) .
		وإجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٢٠ ع ١ والقاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٤١٥ ع ٢ والقاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٨٠ ع ٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		واختلاس أشياء محجوز عليها .
		(القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦٥٧ ع ٣) .
		وحكم .
		(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٣١ ع ١ والقواعد (١)
		هيئة عامة ، ٧٤ و ٩٧ بالصحائف ٣٣٩ ع ٣٦٣
		و ٤٧٩ ع ٢) .
		ورد القضاء عن الحكم .
		(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٢٤ ع ٢) .
<hr/>		
<h2>بلاغ كاذب</h2>		
<hr/>		
		١ - ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة
		البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدني
		المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان
		الحكم معيبا . مثال .
٤٥	١١ ع ١	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شرط
		توافره : علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتواؤه الكيد
		والتضرار بالمبلغ ضده . تقدير توافر هذا الركن . من شأن
		محكمة الموضوع .
٢٧١	٥٩ ع ١	(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٢٧١	٥٩ ع ١	٣ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب . شرط ذلك : اتصالها بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وإحاطتها بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه . (الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		بناء
٥٤	١٣ ع ١	١ - قعود المشتري عن القيام بالإلتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعا عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه . (الطن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥ / ١ / ١١)
		٢ - المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . هدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥ / ٢ / ٨)
١١٠	٢٦ ع ١	٣ - المستعاد من نصوص القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا فناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى جهة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجري على البناء من تعديلات . التزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم الجهة التنظيم الرسومات الهندسية وإلا قامت تلك الجهة إن تخلف عن ذلك بأعدادها بمصاريف ترجع بها عليه . هـ ذلك : حتى لا يكون المخالف في مركز أفضل ممن اتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية . المادة ١٦ من القانون سالف الذكر .
١٤٤	٣٣ ع ١	(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
		٤ — توقيع الحكم على الطاعن — عن تهمة هدم بناء بدون تصريح — عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم .
٢٤٢	٥٧ ع ١	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٥ — وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .
٥٣٨	١٠٨ ع ٢	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١)
		٦ — شرط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : (الأول) أن يكون هو

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور (والثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه . تعلقها بالنسبة إلى المادة ١٢ بالأعمال والالتزامات التي تقع على عاتق المقسم وحده ، وبالنسبة إلى المادة ١٣ بالالتزام المفروض على كل من المقسم والمشتري والمستاجر والمتفيع بالحكم بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذي يقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإيصال المثبت لأداء المبالغ التي تخص القطعة في قيمة تلك الأعمال .</p> <p>ثبوت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو المنشئ للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة . لا موجب للحكم بالإزالة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ١٠٩ ع ٢ ٤٥</p> <p>٧ — العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً و ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ١٠٩ ع ٢ ٤٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٥	٢٤١٠٩	٨ - اغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بإداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا عمل لتعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . ملة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
٧٧٩	٣٤١٤٧	٩ - المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني : كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه . المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك . مثال . (الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
٨١٦	٣٤١٥٥	١٠ - إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص . وجوب القضاء بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الغرامة . المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ . (الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٨)
		١١ - الطريق الخاص : هو كل قضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عدم استظهار الحكم كون الفضاء المحيط بالمبنى مملوكا للتميم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص . قصور .
٨١٦	٣٤١٥٥	(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٨/١٩٦٥)
		١٢ - كشف المكلفات يعد قرينة على تمام البناء في تاريخ معين . مثال .
٨٢٤	٣٤١٥٧	(الطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٨/١١/١٩٦٥)
		راجع أيضا : وصف التهمة :
		(القاعدة رقم ٥٣ بالصيغة رقم ١٤٢٤٧)
		(ت)
		تبديد . تحقيق . ترصد . تزويج . تزوير . تزيف . تهويل البغاء . تسول . تصدير . تعد . تعويض . تفتيش . تقسيم . تقليد . تلبس . تموين . تنظيم . تنفيذ . تهريب . جمركي . توافق . توقيع على سند بالاكراه .
		تبديد
		١- الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه . سقوطه إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٤٨	٣٤١٦٢	<p>طلب المتهم سماع شاعدي الإثبات في جريمة السرقة المسندة إليه وسماع أحدهما بالفعل . لا يعدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة . تعديل المحكمة وصف التهمة وتوجيهها إليه تهمة التبديد . مبادرة المتهم قبل إبداء أى دفاع موضوعي إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . قبول المحكمة لهذا الدفع . سديد .</p> <p>(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)</p> <p>٢- جريمة التبديد . مجرد التأخير في الوفاء . غير كاف لقيامها . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية إلحائي إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه .</p> <p>(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)</p> <p>راجع أيضا : اختلاس أشياء محجوز عليها .</p> <p>وارتباط .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة ٩١٦ ع ٢) .</p>
٤٥٨	٢٤٩٢	<p>التحقيق الذي تجرية النيابة العامة :</p> <p>١ — لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفي أن يتم هذا الندب شفاها بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المسادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى : هو اتصال سلطة الحكم بها . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق . علة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها .
٦٣٢	٢٤١٣٣	(الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٣ - النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة اشتمالها على سلطتي التحقيق والاتهام . انبساطها على إقليم الجمهورية برمتها . وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيّطت به على سبيل الأفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والإدارية على أعضاء النيابة .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطنن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٤ - للنائب العام كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف بتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التعديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو . يشترط ألا تزيد المدة اللازمة لإنجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطنن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاصدة والعدد	
		٥ - القرار الوزاري بإنشاء نيابة المخدرات . أثره : لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . له الولاية في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقي أعضاء النيابة . له الرئاسة والإشراف على أعضائها .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٦ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر انتدابا له لإجراء التحقيق . المحضر الذي يحرره مأمور الضبط بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع استدالات . للنيابة العامة بعد حفظه رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغائه .
٨٨٥	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣)
		التحقيق الذي تجريه المحكمة :
		الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى شرط ذلك : أن تبين علة الرفض .
٨٠١	٣٤١٥٢	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		إجراءات التحقيق :
		١ - على المحقق إثبات ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المسندة إليه . عدم التزامه بالكشف عن شخصيته للمتهم .
٤٣٠	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الأصل في الإجراءات الصعبة وأن المحقق يباشر عمله في حدود اختصاصه .
		المجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن بإصداره . اقتضاء ذلك تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٥٢	٢٤ ٩١	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥)
		٣ - طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة . عدم إلزام المحكمة بإجابته .
٦١١	٢٤ ١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٥)
		٤ - إجراءات التحريز . الغرض منها : تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . لا بطلان على مخالفتها .
٦٤٢	٢٤ ١٢٣	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٥)
		٥ - تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلا خاصا .
٨٨٩	٣٤ ١٧٣	(الطن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٦٥)
		النصرف في التحقيق :
		الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .
٧٠٢	٣٤١٣٤ع	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥)
ترصد		
		١ — التردد . ماهيته : ظرف عيني مشدد . وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة .
٨٣٣	٣٤١٥٩ع	(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٥)
		٢ — جمع الحكم بين ظرفي سبق الإصرار والترصد عند تحدته عنهما لا يضيره ما دام قد دلل على نفيهما تدليلا سائغا .
٨٣٣	٣٤١٥٩ع	(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٥)
ترويج		
		راجع : تزيف وتقليد .

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	تزيير
		أركان جريمة التزيير :
		”الضرر“ :
		وقوع ضرر بالفعل . غير لازم في جريمة التزيير . كفاية احتمال وقوعه . البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة .
١٢٩	٢٩ ع ١	(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٥)
		جريمة التزيير في الأوراق الرسمية :
		١ - عدم جواز التوسع في جرائم التزيير المعاقب عليها بعقوبات مخففة . المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات .
٨٩٥	١٧٢ ع ٣	(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥)
		٢ - التغيير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويراً في أوراق رسمية . انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها . خضوعه للقواعد العامة في قانون العقوبات .
٨٩٥	١٧٢ ع ٣	(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥)
		الاشتراك في جريمة التزيير :
		الاشتراك في جرائم التزيير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقدر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقاداً سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .
١٤٠	٣٢ ع ١	(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٥)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		جريمة الاستعمال :
		جريمة استعمال الورقة المزورة : عدم قيامها إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة . مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها . لا يكفي . مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .
١٤٠	٣٢ ع ١	(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
		الطعن بالتزوير :
		” طبيعته “ :
		الطعن بالتزوير . طبيعته : من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٦٩	١٧ ع ١	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٧٩	١٩ ع ١	(والطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		” إجراءاته “ :
		١ - غرامة التزوير التي يقضى بها إعمالا لنص المادة ٢٩٨ لإجراءات على مدعى التزوير في حالة الحكم أو التقرير بعدم وجود تزوير . طبيعتها : غرامة مدنية محضنة . هي ليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات . على القاضي أن يحكم بها كاملة دون الالتفات فيها إلى الظروف المخففة .
٢٩٣	٦٣ ع ١	(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		٢ - إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . أثره : تعيب إجراءات المحاكمة . وجوب نقض الحكم .
١٩٤	٤١ ع ١	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تسبب أحكام الادانة :	
<p>شرط الإدانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات وإلا كان باطلا . علة ذلك : الكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه .</p>	
(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)	٨١٤ ٣
تزييف	
<p>١ — عدم بلوغ المتهمين فايتهم من إتقان التزييف لا يجعل جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لا حق على قيام الجريمة وليس ركنًا من أركانها .</p>	
(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)	٤٤١ ٢٤٨ ٢
<p>٢ — تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .</p>	
(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)	٤٤١ ٢٤٨ ٢
(والطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)	٦٣٢ ٢٤١٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ — تقسيم القانون أحوال الإغفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ إلى حالتين مختلفتين: (الأولى) وتشترط فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . و (الثانية) فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط — في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار — أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . موضوع الإخبار في هذه الحالة يتجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإغفاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق . لا إغفاء .</p>
٧١٠	٣٤١٣٥	(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥)
		<p>٤ — جريمة التزيف . استلزامها — فضلا عن القصد الجنائي العام — قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجنائي .</p>
٧١٠	٣٤١٣٥	(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥)
		راجع أيضا : تقليد .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

تسهيل البغاء

راجع : استئناف .

(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٤١٥ ع ٢) .

تسول

١ — شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصود الذاته ظاهرا أو مستترا . المادة الأولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول . مثال .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩) ... ٢٧ ع ١١٤

٢ — الإحتراف الذي يعول عليه : هو ما كان نصبا في إقتراف الجريمة . تقدير الدليل المستمد منه موكول إلى المحكمة . مثال في تسول .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩) ... ٢٧ ع ١١٤

تصدير

الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو إحكام الرقابة عليها ضمنا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق . الخروج على

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٦٦	١١٢ ع ٢	مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الجرمة التي يكفى لقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة . (الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٨)
تعلي		
<p>جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .</p> <p>الحماية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) عقوبات . ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة تمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . إطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة هامة . متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . سواء . طالبا أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لإستعمال القوة أو التهديد .</p>		
٩٠	١١٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تعويض
		١ - ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيبا . مثال .
٤٥	١١ ع ١	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٢ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض .
٧٢٤	١٣٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
		٣ - تعويض مؤقت : قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه . يكفي بيان الضرر : يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل .
٩٢٥	١٧٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
		راجع أيضا : رسوم الإنتاج .
		(القاعدة رقم ١٣٢ بالصيغة رقم ٣٤٦٩١) .
		تفتيش
		شكاه . بياناته :
		١ - العبرة في بيانات إذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن .
٤٥٢	٩١ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١)

رقم الصفحة	رقم القاصدة والعدد	
٤٥٨	٩٢ ع ٢	٢ - عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن . غير لازم . العبرة في الاختصاص المكاني اوكل النيابة بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥)
		إذن التفتيش : "إصداره" :
٥٠	١٢ ع ١	١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال . (الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٥)
٦٤٣	١٢٤ ع ٢	٢ - الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنهي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم . مثال . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥)
٨٥٢	١٦٣ ع ٣	٣ - عدم ارفاق أصل محضر التحريات وإذن التفتيش ملف الدعوى . لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو سبق صدور الإذن . عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صدور الإذن . ليس له المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٥)
		تنفيذه :
٤٥٢	٩١ ع ٢	١ - ضبط المخدر عرضا أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ونتيجة لما يقتضيه البحث عن الذخيرة . صحيح . (الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٢ - لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب .
		طريقه تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به ، يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٤٣	٢٤١٢٤	
		٣ - اثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستنادا إليه . لا جدوى مما يشبه المتهم من أن القاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا .
		(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٤٣	٢٤١٢٤	
		الطعن على إذن التفتيش وإجراءاته :
		اختلاف الدفع ببطلان إذن التفتيش عن الدفع ببطلان إجراءاته . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات تنفيذ الإذن لأول مرة أمام محكمة النقض .
		(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٤٣	٢٤١٢٤	
		حق مأموري الضبط القضائي في دخول المحال العامة :
		” طبيعة هذا الحق “ :
		لمأموري الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعة هذا الحق : إجراء إداري . ليس لهم تجاوزهم إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الأشياء المغلقة غير الظاهرة. ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تباع التفتيش . قيام التفتيش في هذه الحالة على حالة التلبس .
٩٧٤	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨) راجع أيضا : تلبس .
		(القاعدتين ٣٨٠١ بالمصحفتين ١٧١٠١ ع)
		<u>تقسيم</u>
		١ - قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعا عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بازالته . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه .
٥٤	١٣١٤	(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٢ - المقصود بكلمة (تقسيم) في تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء؟ المادتان ٢٤١ من القانون المذكور والمذكرة الإيضاحية للسادة الأولى منه .
		هدم استظهار الحكم - في جريمة إقامة بناء على قطعة أرض غير مقسمة ولم يصدر قرار بتقسيمها - ما إذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذي عناه القانون وصلة المتهم به . قصور .
٧٣٤	٣٤١٣٩	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : بناء . (القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة ٥٤٥ ع ٢) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة ٢٤٧ ع ١)
		<u>تقليد</u>
		١ - معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوزعين من التقليد : هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما . مثال . (الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٨) ٤٨ ع ١ ٢٢٣
		٢ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحقيقها : بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ١٢٣ ع ٢ ٦٣٢
		٣ - جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ . استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ١٢٣ ع ٢ ٦٣٢
		٤ - إثبات التقليد أو التزوير ليس له طريقا خاصا . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ١٤٢ ع ٣ ٧٥٦
		راجع أيضا : تزيف .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تلبس	
١ - التلبس : حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها . قيامها في جريمة . صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا . تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .	
(الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)	١ ع ١
(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)	٣٨٤ ع ٧٩
٢ - مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مخدر .	
(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)	١٧١ ع ٣٨
٣ - مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز سلاح .	
(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)	٨٠١ ع ١٥٢
راجع أيضا : محال عامة .	
(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ٩٧٤ ع ٢٤)	
تموين	
١ - على التاجر إثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الإتجار على الوجه المعتاد ، حتى يكون إمتناعه بعيدا عن دائرة التجريم . تعبير الشارع عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأضرار أو المبررات أو المواقف	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		المشروعة . من أمثلة الأضرار قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الخسارة تصيبه من الإستمرار في عمله . تقديم العذر الجبرى إلى وزارة التموين وانتهائها إلى سلامته . إلزامها بقبوله . الدفع به أمام محكمة الموضوع . عليها النظر فيه وتحقيقه . إن صح وجب عليها تبرئة الممتنع . المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .
٦٩٦	٣٤١٣٣	(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٦٥)
		٢ — اشتراط الشارع في المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقف في المصانع . عدم اشتراطه وقوع الإمتناع في المتاجر . لزوم جريان حكمه في شأن الإمتناع مطلقا بحيث ينظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاوله تجارتهم ، وسواء أكانو من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك .
٩٨٦	٣٤١٨٧	(الطن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥)
		٣ — مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ . رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع بمقتضى القرار الوزارى ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصور على هذا النطاق . عدم مجاوزته إلى رفعها من القرار

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٨٦	٣٤١٨٧	<p>الوزاري ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذي عين السلع التموينية التي يحظر الامتناع من ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها اللحوم والصادرات نفاذا للسادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين .</p> <p>(الطن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)</p> <p>راجع أيضا : دقيق .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة ٨٨٢ ع ٣)</p>
		<p><u>تنظيم</u></p> <p>راجع : بناء .</p>
		<p><u>تنفيذ</u></p> <p>الاختصاص بنظر الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد إما للمحكمة الجنائية، أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال والشروط المقررة في القانون . المادتان ٥٢٤، ٥٢٧ إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)</p>
٩٥١	٣٤١٨١	<p><u>تهريب جمركي</u></p> <p>الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعتها : عقوبة يخالطها التعويض . لمصلحة الجمارك الادعاء مدنيا بها .</p> <p>(الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)</p>
٩٣٧	٣٤١٧٩	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

توافق

التوافق . هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين يتوهم كل منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق . عدم مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال الميينة في القانون على سبيل الحصر . وفي غير تلك الأحوال يلزم لمعاينة المتهم عن فعل ارتكبه غيره يجب أن يكون فاعلا أو شريكا .

(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ... ١٣٦ع ٧١٨

توقيع على سند بالإكراه

ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على إمضاء سند .
تحققه : بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلا لارتكاب الجريمة .
الإكراه كما يكون ماديا باستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق التهديد . دخول التهديد بخاطر جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى .

(الطن رقم ٣٨ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ١٠٠ع ٤٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج)
		جريمة . جلب . جمارك . جنون
		جريمة
		أركان الجريمة .
		١ - جريمة إعداد المحل وتجهيزه لتعاطي الجواهر المخدرة .
		استقلالها عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . اختلافها عنها
		في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية .
٣٨٤	٢٤ ٧٩	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٢ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للواصفات
		القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي بمجرد
		إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية .
٤٠٧	٢٤ ٨٤	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		٣ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة
		المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة
		والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أو لم تقع .
٤٤١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)
		٤ - عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتقان التزييف لا يجعل
		جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد
		إرادتهم على ارتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان
		جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي
		أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركناً من أركانها .
٤٤١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . إعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .
٤٤١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)
٦٣٢	٢٤ ١٢٣	(والطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٦ - شروط انزال العقاب لإعمالا لادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين : (الأول) التزوير أو التقليد (وثاني) سوء النية .
٤٨٨	٢٤ ٩٩	(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		٧ - ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على إمضاء سند . تحققه : بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلات لإرتكاب الجريمة . الاكراه كما يكون ماديا باستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق التهديد . دخول التهديد بنحو جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى .
٤٩٥	٢٤ ١٠٠	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		٨ - الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو إحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق . الخروج

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٦٦	١١٢ ع ٢	<p>على مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الحرية التي يكفي لقيامها سلم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للواصفات المقررة (الطن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٨)</p> <p>٩ — جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .</p> <p>الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ (١) ، (٢) عقوبات . ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . إطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة . متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .</p> <p>(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)</p>
٥٩٠	١١٨ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحققها : قيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .
٦٣٢	٢ ع ١٢٣	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		١١ - جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوع . استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة .
٦٣٢	٢ ع ١٢٣	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		١٢ - جريمة التزييف . استلزامها - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال مالم يكن محل منازعة من الجاني .
٧١٠	٣ ع ١٣٥	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
		١٣ - جريمة العود للاشتباه . متى تحقق : بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بفض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها . قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام .
٧٨٢	٣ ع ١٤٨	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٤ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المحنى عليه شائنة بذاتها .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		١٥ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه ، لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد . ما دام الساحب لم يسترده من المحنى عليه . الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		راجع أيضا : إتلاف .
		(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٦٨ ع ٣٤)
		وإثبات .
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٧٠٢ ع ٣)
		واختلاس أشياء محجوز عليها .
		(القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦٥٧ ع ٣٤)
		وتزوير .
		(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٩٥ ع ٣٤)
		وتلبس .
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٠١ ع ٣٤)
		ودخان .
		("قاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٣٧ ع ٣)
		وظروف مشددة .
		(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٥٦ ع ٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الجريمة المستحيلة :</p> <p>متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة للمرة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩) ٦٦ ع ١ ٣٠٨</p>
		<p>جلب</p> <p>جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .</p> <p>(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ١١٩ ع ٢ ٦٠٠</p>
		<p>جمارك</p> <p>راجع : نقد .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٧٤٣ ع ٣) .</p>
		<p>جنون</p> <p>راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٦٥ ع ١) .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٨٠ ع ٢) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح)
		حجز . حكم
		حجز
		١ - جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الإداري . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يمتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري .
٣٢٩	١٤٧٠	(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
		٢ - توقيع الحجز يقتضي احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .
٦٥٧	١٢٦٣	(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
		٣ - ما هي الاجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجز القضائية والإدارية ؟ بالنسبة للحارس في الحجز الأول : عليه اخطار المحضر أو مندوب الحاجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة .
		بالنسبة للمحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني : عليه جرد المحجوزات وإثباتها في محضره وتعيين حارس الحجز الأول حارسا عليها وإعطاء صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين وأخارس فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذي أوقفه . علة ذلك ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ما هي الإجراءات التي يتعين اتباعها عند رفع أحد المجزين؟ يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر اعفائه أو رفع المجز الآخر وإعلانه به، أو تمام بيع المحجوزات المعين حارساً عليها .</p>
٩٧٩	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		<p style="text-align: center;"><u>حكم</u></p>
		<p style="text-align: center;">وصف الحكم :</p>
		<p>١ - متى يعتبر الحكم حضورياً ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذراً مقبولاً . متى تقبل المعارضة في هذه الحالة ؟ إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم . مثال .</p>
٨٣١	٢٠٤	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٩)
		<p>٢ - متى يكون الحكم حضورياً ؟ بحضور المتهم الجلسة وصدور القرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته . ميعاد استئنافه . من تاريخ صدوره . العلة : وجوب تتبع المتهم سير دعواه .</p>
٩٠٦	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		<p>٣ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩١٠	٣٤١٧٥	الحكم الحضورى الاعتبارى . متى يبدأ ميعاد استئنافه : من تاريخ اعلانه للحكوم عليه أو علمه به علما يقينيا . (الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)
		إصداره :
		١ — مراد الشارع من النص في المادة ١٧/٢ إجراءات على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . النظر في استواء حكم القانون . لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال . (الطن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
١٤٤	٣٣١٤٤	٢ — لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات . عدم تحديد القانون الأخير أجلا للنطق بالحكم ، وإنما أوجب فقط التوقيع عليه في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به على أن يبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه . (الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
١٧٩	٣٩١٤٤	وضعه والتوقيع عليه :
		١ — استثناء الشارع أحكام البراءة من البطلان إذا لم توقع أسبابها في الميعاد المقرر قانونا . عدم انصراف هذا الاستثناء إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢/٢ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . (الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
٣٦٣	٧٤٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . المسودة لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم .
٤٧٩	٢٤ ٩٧ ...	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) ...
		٣ - يجب على المحكوم عليه لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء الميعاد .
٤٧٩	٢٤ ٩٧ ...	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) ...
		٤ - إهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .
٦١١	٢٤ ١٢٠ ...	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٥) ...
		بياناته :
		بيانات الديباجة :
		”صدوره باسم الأمة“
		صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة . وجوب تبيان صدورها باسم الأمة في ديباجتها . مكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه . تدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بحضور الجلسة . غير لازم .
٦٣	١٥ ١٤ ...	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/١/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		” تاريخ إصداره “
		١ - خلو الحكم من تاريخ صدوره . أثره : بطلانه . خلو الحكم الابتدائي من تاريخ صدوره . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب هذا الحكم دون أن ينشئ . لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . أثر ذلك : بطلان الحكم الاستثنائي لاستناده إلى حكم باطل .
١٣	١٤ ٤	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤) ... ٢ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند (ثانيا) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل دى شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد القانوني .
٣٣٩	١٤ ١ هيئة عامة	(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨) ... بيانات التسبيب : ” مادة العقوبة “ . خلو الحكم الاستثنائي من ذكر مادة العقوبة . لا يعيبه . ما دام قد أقر في أسبابه الحكم الابتدائي الذي بينها .
٦١١	٢٤ ١٢٠	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ” تلاوة تقرير التاخير “ . الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرير التاخير وسماع مرافعة الخصوم . جملة ذلك لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
٧٢٤	٣٤ ١٣٧	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تسبب الحكم :
		التسبب المعيب :
		١ - شرط الإدانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات وإلا كان باطلا . حلة ذلك : الكشف عن ماهية تغير الحقيقة فيه .
٨١	ع ٣	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٤)
		٢ - تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . حلة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . مثال .
١٦١	ع ٥	(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٣ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد : تميزه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجني عليه . على المحكمة عند الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعني بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجني عليه . مثال .
١٦١	ع ٥	(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٣٠٦	ع ٤٤	(والطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٣٩	١٠ ع ١٠	<p>٤ - إلزام القانون المالك بالتابع مواصفات فنية وإجراءات صحية عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية . على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المحضر وما أثبتته به بدعوى عدم تبيانها ماهية المخالفات الفنية التي رآها والإجراءات الصحية التي أهمل المتهم في تنفيذها أن تخصص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون وقرارات المنفذة له وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥)</p>
٤٥	١١ ع ١١	<p>٥ - ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المصدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيبا . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٥)</p>
٦٥	١٦ ع ١٦	<p>٦ - تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .</p> <p>(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - وجوب تبيان حكم الإدانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به . علة ذلك ؟ حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . مثال .
٦٥	١٤ ١٦	(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٥٧٦	٢٤ ١١٥	(والطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤)
		٨ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال .
٧٥	١٤ ١٨	(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
١٦٦	١٤ ٣٧	(والطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)
		٩ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى . عدم التزامها بالتعرض في حكمها لكلا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحدها دون الأخرى . تعرضها لبيان ذلك . التزامها الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . مثال .
٩٧	١٤ ٢٣	(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		١٠ - الأدلة في المواد الجنائية : متسائدة . تكوين المحكمة عقيدتها منها مجتمعة . سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .
٩٧	١٤ ٢٣	(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
٥٧٦	٢٤ ١١٥	(والطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاءة والعدد	
		١١ — المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال .
١١٠	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
		١٢ — إجازة القانون للدعى بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . إستثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعى المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .
١٣٣	٣٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		١٣ — الإشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر إعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .
١٤٠	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
		١٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ، دون أن يلتزم ببيان صلة ما ارتأته . تعرضها إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال .
١٥٧	٣٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٥ - قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤/٣ مدني : هو ما للمتبع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . مثال .
١٦٢	٣٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		١٦ - تحددت الحكم استقلالاً عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات . ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . كون الوقائع التي أثبتتها المحكمة لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر . على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . مثال .
١٦٦	٣٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)
		١٧ - إغفال الحكم بالإشارة إلى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار أذن البريد السودانية أوراقاً رسمية لا يعيبه . ما دام أنه أشار إلى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه .
٢١١	٤٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		١٨ - شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضى مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو منها أو سقوطها بمضي المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . أثر ذلك : محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢

رقم الصفحة	رقم النفاذ والعدد	
٢٣٣	١٤ ٥٠	إجراءات . خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟ (الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٥)
٢٣٣	١٤ ٥٠	١٩ - الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . إفتراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره هائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال . (الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
٢٥٦	١٤ ٥٥	٢٠ - توقيع الحكم على الطاعن - عن تهمة هدم بناء بدون تصريح - عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم . (الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
٢٦٤	١٤ ٥٧	٢١ - إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولامساهمة فيها . هما جرمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتيهما .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة. جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .
٢٦٧	١٤ ٥٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٢٢ - طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة اتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها . ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . مثال .
٢٧٨	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		٢٣ - وجوب عدم التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . مثال .
٢٩٨	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		٢٤ - إثارة الطاعن دفاعا أوضح به كيف حيل بينه وبين الحصول على شهادة سلبية دالة على مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم المستأنف دون توقيع . دفاع جوهرى . عدم تعرض الحكم المطعون فيه له بالتحقيق أو الرد . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .
٣٦٣	٢٤ ٧٤	(الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٢٥ - وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية المتهم في التهرب من دفعها وإلا كان قاصرا .
٤٤٦	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)
		٢٦ - تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شهد به

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات . دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه وتحري مدى صدقه وإلا كان حكمها قاصرا .
٤٤٦	٢٤ ٨٩ غ	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ٢٧ - حق الدفاع الشرعي عن المال . متى ينشأ ؟ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الإتلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقيا : نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التعدي عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة .
		تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملايسات . لا يصح . مثال .
٤٦٣	٢٤ ٩٣ غ	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ٢٨ - شروط إنزال العقاب إعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين : (الأول) التزوير أو التقليد (والثاني) سوء النية .
٤٤٨	٢٤ ٩٩ غ	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ٢٩ - العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . المعيار في أوجه الشبه بما يتخذ به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . مثال .
٤٤٨	٢٤ ٩٩ غ	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ...

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة	
٤٤٨	٢٤	٩٩ ...
٣٠ - الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها . ما دامت تحريات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب المحكمة : هو تكليف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوانين . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال . (الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ...		
٥٠١	٢٤	١٠١ ...
٣١ - ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أنها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم وإلا كان حكمها معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ...		
٥١٧	٢٤	١٠٤ ...
٣٢ - عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة بالاتفاق تؤتمه أحكام قانون العمل . قصور يعيبه ويستوجب نقضه . (الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥) ...		
٥٢١	٢٤	١٠٥ ...
٣٣ - وجوب إيراد المحكمة في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . إلتفات المحكمة من دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهي على بينة من أمره . أثره : صدور حكمها قاصر البيان . (الطن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥) ...		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٤ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المخور بأن المادة التي يحوزها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استغلالا عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة إدانته . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٥٨٦	٢٤١١٧	٣٥ — علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها : علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمدى . ثبوت قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية . مثال .
٦٦٢	٣٤١٢٧	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤) ٣٦ — خلو الحكم من بيان مقدار المخور المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق . قصور . مثال .
٦٩١	٣٤١٣٢	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١١) ٣٧ — إيراد الحكم واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذه بهما معا . تناقض يعيبه بما يستوجب نقضه . مثال .
٧١٨	٣٤١٣٦	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ٣٨ — اعفاء المتهم من العقاب عند مبادرته بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . حصول الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة . وجوب أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة . المادة ٤٨ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . طلب المتهم اعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه ساعد السلطات في القبض على متهم آخر . دفاع جوهري . عدم تعرض الحكم له . قصور . (الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥)
٧٣١	٣٤١٣٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣٩ - المقصود بكلمة (تقسيم) في تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء ؟</p> <p>المادتان ٢، ١ من القانون المذكور والمذكرة الايضاحية للمادة الأولى منه .</p> <p>عدم استظهار الحكم - في جريمة اقامة بناء على قطعة أرض غير مقسمة ولم يصدر قرار بتقسيمها - ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه القانون وصلة المتهم به . قصور .</p>
٧٣٤	٣٤١٣٩	<p>(الطن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥)</p> <p>٤٠ - الاعتراف الذى يعول عليه . وجوب أن يكون اختياريا . حصوله تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا . عدم اعتباره اعترافا . على المحكمة بحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لا كراهه عليه وتفى قيامها فى استدلال سائق إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه . مثال .</p>
٧٣٩	٣٤١٤٠	<p>(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥)</p> <p>٤١ - تقديم الطاعن مذكرة إلى المحكمة ضمنها ظروف إصداره الشيك ، ومنعه صرفه ، وحصول المدعى المدنى عليه بطريق النصب . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له استقلالاً واستظهاره ونحيص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطراحه عنه . إمساكها عن ذلك قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع .</p>
٧٦١	٣٤١٤٣	<p>(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤٢ - المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني : كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه . المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعده من ذلك . مثال : (الطن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١) ... ١٤٧ ع ٣ ٧٧٩
		٤٣ - إبداء الطاعن دفاعاً مؤداه قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه وبين جريمة إصدار شيكين آخرين موضوع دعويين كانتا منظورتين مع الدعوى الأولى . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له وإلا كان حكمها معيباً بالقصور . (الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ... ١٥٠ ع ٣ ٧٩٢
		٤٤ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . (الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ... ١٥٣ ع ٣ ٨٠٨
		٤٥ - على المحكمة عند تعرضها لتفنيد رأى الخبير الفنى أن تستند إلى أسباب فنية تجعله . لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في إطراح الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى . (الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ... ١٥٣ ع ٣ ٨٠٨
		٤٦ - تعويل الحكم فى قضائه بإدانة المتهم إلى الدليلين الفنى والقولى معا مع ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائغة . قصور وتناقض فى التسبيب يعيبه . (الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ... ١٥٣ ع ٣ ٨٠٨

رقم الصفحة	رقم القامعة والعدد	
		٤٧ — استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى يعد نصبا ؟ إذا تم على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية التي يتخذ بها المجنى عليه .
٨١٣	٣ ع ١٥٤	(الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٥)
		٤٨ — الطريق الخاص : هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام .
		عدم استظهار الحكم كون الفضاء المحيط بالمبنى مملوكا للمتهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص . قصور .
٨١٦	٣ ع ١٥٥	(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٥)
		٤٩ — كشف المكلفات بعد قرينة على تمام البناء في تاريخ معين . مثال .
٨٢٤	٣ ع ١٥٧	(الطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٥)
		٥٠ — حكم الإدانة . بياناته : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة وإلا كان حكمها قاصرا . مثال .
٨٧٩	٣ ع ١٦٨	(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥)
		٥١ — خطة الدفاع متروكة لرأى المحامي وتقديره وحده . ليس للمحكمة الاستناد إلى شيء من أقواله في إدانة المتهم .
٨٧٩	٣ ع ١٦٨	(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٣٧	٣٤١٧٩	٥٢ - حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد والأخذ ببعض منه دون بعض . حد ذلك ومناطه : أن لا تمسخه أو تبتزخواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ليس للمحكمة أن تحل محل الخبير في المسائل الفنية البحت . (الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢)
٩٤٥	٣٤١٨٠	٥٣ - قضاء الحكم للدعي بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب . قصور . (الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
٩٤٥	٣٤١٨٠	٥٤ - جريمة التبيد . مجرد التأخر في الوفاء . غير كاف لقيامها . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واخضاعه لنفسه إضرارا بصاحبه . (الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
٩٤٥	٣٤١٨٠	٥٥ - لا يصح تأنيب إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته . متى كان ذلك مخالفا للواقع والحقيقة . (الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
٩٤٥	٣٤١٨٠	راجع أيضا : إشكال . (القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٣٤٩٥٠) . وتفتيش . (القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٢٤٤٦٣) . وتموين . (القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٣٤٦٩٦) . وكسب غير مشروع . (القاعدتين ١٨٣٦ و ١٧٨ بالصحيفتين ٣٤٩٥٧ و ٣٤٩٣١) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التسبب غير المعيب :
		١ - توافر ثبوت ركن الإعتياد في إدارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سائفا . مثال . (الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١) ١٢ ع ١٠
		٢ - عدم تقييد المحكمة بنسب خير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . مثال . (الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١) ١٢ ع ١٠
		٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال . (الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١) ١٢ ع ١٠
		٤ - الإتيان في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . (الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ٣٨ ع ١٧١ (الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨) ١٨٥ ع ٩٧٤
		٥ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ؛ واطراح ما يخالف ذلك من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائفا . هي ليست مضالبة بالألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة . لها استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . ما دام ذلك سليما متفقاً مع حكم العقل والمنطق .
١٧١	١٤ ٣٨	(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٥١١	٢٤ ١٠٣	(والطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
٥٥٢	٢٤ ١١٠	(والطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
٥٩٠	٢٤ ١١٨	(والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٦٧٢	٣٤ ١٢٨	(والطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
٨٣٣	٣٤ ١٥٩	(والطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٦ — المحاكمة الجنائية . تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته . للقضاء له بالبراءة .
١٧٩	٢٤ ٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٦٢٤	٢٤ ١٢٢	(والطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٧٢٤	٣٤ ١٣٧	(والطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
٨٣٣	٣٤ ١٥٩	(والطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٧ — الاعتراف في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته التدليلية على المعترف . لها تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إلى صدقه وإطراح سواه دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . لها الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .
١٧٩	١٤ ٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٢٨١	١٤ ٦١	(والطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٣٠٨	١٤ ٦٦	(والطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٥٥٦	٢٤ ١١١	(والطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
٦٠٠	٢٤ ١١٩	(والطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون غيره أو التقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية . ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .
١٧٩	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٩٢٥	١٧٧ ع ٣	(والطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
		٩ - عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . كون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة . تحقق حكم القانون .
٢٠١	٤٣ ع ١	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
٥٩٠	١٨ ع ٢	(والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
		١٠ - كون شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة . للمحكمة إيراد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعا .
٢٠١	٤٣ ع ١	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		١١ - نسبة الحكم على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة . لا يؤثر في سلامته . ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها .
٢٠١	٤٣ ع ١	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		١٢ - عدم إلزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها . اطمئنانها إلى الأدلة التي

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .
٢١٥	٤٦ ع ١	(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
٤٥٢	٩١ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١)
٤٦٧	٩٤ ع ٢	(والطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)
٦٠٠	١١٩ ع ٢	(والطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
٦٤٣	١٢٤ ع ٢	(والطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٨٩٠	١٧١ ع ٣	(والطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)
		١٣ — تحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .
٢٨١	٦١ ع ١	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		١٤ — لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وإطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر .
٢٨١	٦١ ع ١	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٥٩٠	١١٨ ع ٢	(والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٦١١	١٢٠ ع ٢	(والطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
٦٦٢	١٣٧ ع ٣	(والطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
٦٧٢	١٣٨ ع ٣	(والطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
٨٢٨	١٥٨ ع ٣	(والطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		١٥ — الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . اتصاله بالولاية . جواز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون لمصلحة الطاعن .
٢٩٨	٦٤ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ - القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات ، إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محددًا للإدمان أو أن يقرنه بمدلول طبي معين . إفصاحه بذلك عن رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة . مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقيدها بدليل معين . لما أن تبيين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضاها في ذلك على أسباب سائغة .
٣٠٢	١٤٦٥	(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		١٧ - إدانة الطاعن بالاشتراك مع متهم آخر في التزوير والتقليد لا يتعارض مع اعتباره مجنيا عليه في جريمة النصب التي دين بها المتهم الآخر . طالما أن وقوع هذه الجريمة على ما استظهره الحكم كان لاحقا للاتفاق على التزوير والتقليد .
٣٠٢	١٤٦٥	(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		١٨ - التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .
٣٠٨	١٤٦٦	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٤٥١	٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢)
		١٩ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . ليس من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً . كفاية الرد الضمني .
٣١٤	١٤٦٧	(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٠ - العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بادانة المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين هذا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هو الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته . اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها . المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة . لها تقدير قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولولم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .
٣٥٢	٢٤ ٧٢	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥)
٦١٨	٢٤ ١٢١	(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢)
٨٣٣	٣٤ ١٥٩	(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٢١ - متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام البطلان وثبوته . كون البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات . من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأي دليل . مثال .
٣٨١	٢٤ ٧٨	(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٢٢ - القاضي غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التي يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق . أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٣٩٣	٢٤ ٨١	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠)
		٢٣ - لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والأمراض عن أقوال شهود النفي .
٣٩٣	٢٤ ٨١	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٠٧	٢٤ ٨٤	٢٤ - للحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية ، ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤١٥	٢ ٨٥	٢٥ - للحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطعأنت إليها . ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . مادام تدليلها سائفا . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤٣٠	٢٤ ٨٧	٢٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيسته في الإثبات . لما البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه انتزع منه بطريق الإكراه . (الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤)
٤٦٧	٢٤ ٩٤	٢٧ - محكمة الموضوع تكون مقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . مادامت مطروحة على بساط البحث . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)
٤٥٢	٢٤ ٩١	٢٨ - الدفع بتلفيق التهمة أو باستحالة الرؤية . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا . كفاية الرد الضمني . (الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١) (الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٥٩٠	٢٤ ١١٨	
٦٤٣	٢٤ ١٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٢٣	٢٤١٠٦	٢٩ — للحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى . (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)
٥٨٠	٢٤١١٦	٣٠ — على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاقة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاقة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا . (الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٥٩٠	٢٤١١٨	٣١ — التناقض بين أقوال الشهود والمتهمين . لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . (الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٦٦٢	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
٦٠٠	٢٤١١٩	٣٢ — الأدلة في المواد الجنائية . طبيعتها : متساندة ، يكمل بعضها بعضا . لا ينظر إلى دلائل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة . يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى مارتب عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي . (الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
٦٠٠	٢٤١١٩	٣٣ — لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه . لها الركون في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية عن طريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكات العقلية . ما دام استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٨	٢٤١٢١	٣٤ — خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد . لا يقدح في سلامته . ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها . (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢)
٦٢٤	٢٤١٢٢	٣٥ — لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٢٤	٢٤١٢٢	٣٦ — عدم التزام المحكمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . كفاية الرد الضمني . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٢٤	٢٤١٢٢	٣٧ — الأحكام الصادرة بالبراءة . بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة فيها . غير لازم . كفاية بيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٢٤	٢٤١٢٢	٣٨ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للحكمة تبينها من ظروف الدعوى . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٦٤٣	٢٤١٢٤	٣٩ — الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجهاً للنعي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم . مثال . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٤٠ - تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة . وعدم إبداء العذر الذي يقول أنه منعه من الحضور . لا محل لرد المحكمة على ذلك .	
(الطن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٥)	٦٥٧ ٣ع ١٢٦
٤١ - مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية عدم تناقض جماع الدليل القولى مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .	
(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٥)	٦٦٢ ٣ع ١٢٧
٤٢ - وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا فى ادانة المتهم . مثال .	
(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/١٨/١٩٦٥)	٧٠٢ ٣ع ١٣٤
٤٣ - حرية القاضي الجنائى فى استمداد إقتناعه من أى دليل معروض له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .	
(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/١٨/١٩٦٥)	٧٠٢ ٣ع ١٣٤
٤٤ - جريمة التزيف . إستلزامها - فضلا عن القصد الجنائى العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزئفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم الترامها بإثباته فى حكمها على إستقلال ما لم يكن محل منازعة من الجنائى .	
(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/١٨/١٩٦٥)	٧١٠ ٣ع ١٣٥
٤٥ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .	
(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/١٨/١٩٦٥)	٧١٠ ٣ع ١٣٥
٤٦ - عدم التزام المحكمة بالرد استقلالا على الدفاع الموضوعى . كفاية الرد الضمنى .	
(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٥)	٧٥٦ ٣ع ١٤٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠١	٣٤١٥٢	٤٧ - الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير مستج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض ؟ (الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
٨٣٣	٣٤١٥٩	٤٨ - سبق الاصرار . ما هيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استخلاص القاضي لما من وقائع خارجية . ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستخلاص . (الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
٨٣٣	٣٤١٥٩	٤٩ - التردد . ما هيته : ظرف عيني مشدد . وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة . (الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
٨٣٣	٣٤١٥٩	٥٠ - جمع الحكم بين ظرفي سبق الاصرار والتردد عند تحدته عنهما لا يضيره ما دام قد دل على نقيهما تدليلا سائغا . (الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
٨٩٠	٣٤١٧١	٥١ - عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره . لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والاهراض عما تراه مغايرا لها . (الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)
		٥٢ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إياها في قضائها . قضاؤها بالإدانة استنادا

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إلى أدلة الثبوت . دلالة : عدم اطمئنانها إلى أقوال شهود النفي واطراحها . (الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)
٨٩٠	٣ع١٧١	٥٣ - قرائن . استعراف الكلب البوليسى . جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت . (الطن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣)
٨٩٩	٣ع١٧٣	٥٤ - تعويض مؤقت : قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه . يكفى . بيان الضرر : يكون على المحكمة التى ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل . (الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
٩٢٥	٣ع١٧٧	٥٥ - إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعنين على المجنى عليها . تضمنه أركان المسؤولية المدنية . وجوب الحكم على مقارنه بالتعويض . لا تثريب على المحكمة عدم تبيانها الضرر بنوعيه المادى والأدبى . (الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
٩٢٥	٣ع١٧٧	٥٦ - القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل . لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها . يصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم . (الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
٩٢٥	٣ع١٧٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٧٤	٣٤١٨٥	٥٧ — الدفع بشيوع التهمة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة . كفاية الرد الضمني . (الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
٩٧٤	٣٤١٨٥	٥٨ — تحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم . كفاية الرد الضمني . (الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ — استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعنة في إنطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعنة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدا إلى المسؤولية الناشئة عن الأشياء . نعي الطاعنة على الحكم بالخطأ لإستناده في طلب التعويض إلى المسؤولية الأخيرة . غير مجد . (الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٥)
٢٥	١٤٧	٢ — لا ينال من سلامة الحكم التفاته من دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤٠٧	٢٤٨٤	٣ — الخطأ في الإسناد . لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال . (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
٦٦٢	٣٤١٢٧	٦٦٢ — حجية الحكم :
		١ — فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إنقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفذ بعد . إستيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولولم يطعنوا في الحكم .
٢١	١٤ ٦	(الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٢ - حجية الشيء المقضي به . عدم ورودها في الأحكام إلا لما يكون مكلا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزى .
٣٥٢	٢٤ ٧٢	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥)
		الطعن في الأحكام . "المصلحة في الطعن" : عدم جواز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . ليس للدعيات بالحق المدني النهي على الحكم لإعراضه من الرد على الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته .
٦٢٤	٢٤ ١٢٢	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		بطلان الحكم . كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها . أثره : فقدانه صلاحيته للحكم . قضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم باطلا .
٤٢٤	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
راجع أيضا : بطلان . (القاعدة رقم (١) هيئة عامة بالصحيفة رقم ٣٣٩ ع ٢) . وحكم . (القاعدتين ٧٤ ، ٩٧ بالصحيفتين ٣٦٣ ، ٤٧٩ ع ٢) . تصحيح الحكم : إغفال الفصل في بعض الطلبات : متى ترجع المحكمة الجنائية إلى قانون المرافعات المدنية ؟ عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ . إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية ليس للدعى المدنى اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أضفته . (الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ١٦٠ ع ٣ ٨٤٠ راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (النامدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٢٤ ع ٣)	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(خ)	
خبرة . خطأ . خيانة أمانة	
خبرة	
راجع : إثبات .	
(القاعدتين ١٧٤١٢ بالصحيفتين ١٤٦٩٤٥٠ ع ١)	
خطأ	
١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .	
شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة حادث قهري :	
ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . مثال .	
(الطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)	٢ ع ١٤
٢ - ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيبا . مثال .	
(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)	١١ ع ١٥

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p style="text-align: center;">خيانة أمانة</p> <hr/> <p>ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للحكمة تبيينها من ظرف الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)</p> <p>راجع أيضا : تبديد .</p> <hr/> <p style="text-align: center;">(د)</p> <p>دخان . دعارة . دعوى إشهار الافلاس . دعوى جنائية . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفع . دقيق .</p> <hr/> <p style="text-align: center;">دخان</p> <hr/> <p>١ - المقصود بعبارة الدخان المخلوط : الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما سمح القانون بخلط الدخان بها وفى الحدود والنسب والمواصفات التى يصرح بها .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)</p> <p>٢ - مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها فى حق الصانع .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)</p>	
٢٢٤	٢٤١٢٢
٩٣٧	٣٤١٧٩
٩٣٧	٣٤١٧٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعارة
		١ - توافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سائغا . مثال .
٥٠	١٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٢ - عدم تقيد المحكمة بتدب خير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . مثال في دعارة .
٥٠	١٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٣ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .
١٢٤	٢٨ ع ١٤	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥) راجع أيضا : استئناف .
		(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٢٤٤١٥ ع ٢)
		دعوى إشهار الافلاس
		راجع : دعوى مدنيه .
		(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ع ٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">دعوى جنائية</p> <p style="text-align: right;">تحرريكها :</p> <p style="text-align: center;">"تحرريكها بمعرفة النيابة"</p> <p>١ — قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .</p> <p>(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥) ٢٨ ع ١٢٤</p> <p>٢ — اتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .</p> <p>(الطن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥) ٣٤ ع ١٥١</p> <p>٣ — إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . أثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها التصدي لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز إبدائه في أى مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .
١٧٩	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		٤ - رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط . لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . مثال .
٣٦٨	٧٥ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٥ - صور القيود التي ترد على حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية : (الشكوى) وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصي (الطلب) وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا . انصراف الطلب إلى الجريمة ذاتها . إنطوائه على تصريح باتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها . تحديد شخص المتهم لا يعتبر بياها جوهريا في الطلب - و (الإذن) وأريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال . تحديد شخص المتهم بيان جوهرى في الإذن .
		مؤدى نص المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل - أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما يتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . تكييف القيد الوارد بتلك المادة بأنه طلب . ليس فيه خروج

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٤٣	٣٤١ع ٣	<p>على صراحة النص في تعبيره بأنه "إذن" . مادام هذا التكييف هو الذي يتفق وحكم القواعد العامة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥)</p> <p>"تحريكها بمعرفة المحكمة"</p> <p>حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية . شروطه : وقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها ، وبأن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور إكتشافها . تراخي إكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة . نظرهما يكون وفقا للقواعد العادية .</p> <p>لا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . المادتان ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠)</p> <p>٣١٩ ١ع ٦٨</p> <p>نظرهما والحكم فيها :</p> <p>١ - لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)</p> <p>٦٢٤ ٢ع ٢٢</p> <p>٢ - مجرد تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)</p> <p>٨٣٣ ٣ع ١٥٩</p> <p>راجع أيضا : تقابلات .</p> <p>(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٢٤٥ ع ٢) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إنقضاؤها :
		فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . امتفاء الطاعن بجميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم . (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٤ - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٢١	١٤ ٦	
<u>دعوى مباشرة</u>		
		١ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم ؟ من طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا مجبورا . أثر تخلف ذلك : عدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال . (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
٤٥	١٤ ١١	
		٢ - للمدعى المدني أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
٦١١	٢٤ ١٢٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والامداد	
		دعوى مدنية
		مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها :
		١ - استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعة في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدها إلى المسؤولية الناشئة عن الأشياء . نفي الطاعة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسؤولية الأخيرة . غير مجد .
٢٥	١٤ ٧	(الظن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٥)
		٢ - إجازة القانون للدعى بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . استثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعى المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .
١٣٣	١٤ ٣٠	(الظن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		٣ - دعوى مدنية . شرط اختصاص المحكمة بنظرها : تعلقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم . الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض .
٧٢٤	٣٤ ١٣٧	(الظن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٤ - دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة القانون رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . الأثر المترتب على تخلف هذا الشرط : عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية . توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام . مثال . (الفن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
٩٦٨	٣٤١٨٤	اجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية :
		١ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه الإجراءات وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنصر صريح في القانون . (الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٥)
٢٥	١٤ ٧	٢ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً . أثر تخلف ذلك : عدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال . (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
٤٥	١٤ ١١	٣ - لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . إنطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . (الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
١٩٧	١٤ ٤٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه المدنية . من الدفوع التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١١	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
		٥ — ليس للدعيات بالحق المدني النعى على الحكم لإعراضه من الرد على الدفع المبدى من المتهم بانتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته .
٦٢٤	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٦ — الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، وأن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق ينبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .
٧٢٤	٣٤١٣٧	(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
		٧ — اشتراط المادة ٢٦١ اجراءات لإعتبار الدعوى متروكة أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشيخه ودون قيام عذر تقبله المحكمة .
		ترك المرافعة من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً . عدم جواز انارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٦	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		٨ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة التصدي له عند ابدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض في الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		١٠ - حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية . مثال .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		الحكم فيها :
		١ - تشكك المحكمة في أصل الواقعة . قضاؤها في موضوع الإتهام بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف . ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة . لا جدوى منه .
٧٢٤	٣٤١٣٧	(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
		٢ - مجرد تشكك القاضى في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء بالبراءة ورفض الدوى المدنية .
٨٣٣	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٣ - متى ترجع المحكمة الجنائية إلى قانون المرافعات المدنية؟ عند إحالة مريجة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
٨٤٠	٣٤١٦٠	...
<p>خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ .</p> <p>إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية ليس للدعى المدنى اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ...</p>		
٩٤٥	٣٤١٨٠	...
<p>٤ - قضاء الحكم للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠) ...</p> <p>راجع أيضا : تهريب جمركي .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٣٤٩٣٧ ع ٣) .</p> <p>وطعن .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٨٤٤ ع ٣) .</p>		
<h2>دفاع</h2>		
<p>الاخلال بحق الدفاع :</p> <p>(١) ما يوفره :</p> <p>١ - وجوب تبيان حكم الإدانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به . حلة ذلك ؟ حتى تتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . مثال ؟</p> <p>(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨) ...</p>		
٦٥	١٦١٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٥	١٨ ع ١	٢ — جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال . (الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
٨٧	٢١ ع ١	٣ — دليل الإدانة : وجوب أن يكون مشروعا . اشتراط ذلك في دليل البراءة . غير لازم . مثال . (الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
١٣٧	٣١ ع ١	٤ — تقديم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة . على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . أثر اغفال ذلك ؟ إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
٢٧٨	٦٠ ع ١	٥ — طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة اتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها . ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . مثال . (الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)
٤٤٦	٨٩ ع ٢	٦ — تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شهد المحاسب الضرائحي بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات . دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه وتحري مدى صدقه وإلا كان حكمها معيبا . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠١	٢٤١٠١	٧ — ضياع الشيك أو مرقته من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أثبتها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم وإلا كان حكمها معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
٥٠١	٢٤١٠١	٨ — المحاكمات الجنائية تبنى — بحسب الأصل — على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . تمسك المتهم بضياع شهود أمام درجتي التقاضى . التفتات المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
٥٢١	٢٤١٠٥	٩ — وجوب إيراد المحكمة في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . التفتات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهى على بينة من أمره . أثره : صدور حكمها معيبا . (الطن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥)
٥٧٣	٢٤١١٤	١٠ — حضور محام عن المتهم في إحدى القضايا وتقديمه شهادة تفيد مرضه . انصراف دلالة هذا الأمر إلى كافة القضايا التي أتهم فيها المتهم والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة . عدم إشارة الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المتهم والمنظورة بذات الجلسة — القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن — إلى العذر الذي أبداه المحامى وعدم تحدته عن الشهادة المقدمة منه . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعادة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والاسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .
٥٨٠	٢٤١١٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٥)
		١٢ - على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعادة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العادة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٠	٢٤١١٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٥)
		١٣ - على التاجرات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد . حتى يكون امتناعه بعيدا عن دائرة التجريم . تعبير الشارع عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . من أمثلة الأعذار قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله . تقديم العذر الجبرى إلى وزارة التموين وانتهاؤها إلى سلامته . الترامها بقبوله . الدفع به أمام محكمة الموضوع . عليها النظر فيه وتحقيقه . إن صح وجب عليها تبرئة الممتنع . المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .
٦٩٦	٣٤١٣٣	(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٥)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	المادة
١٤		تقديم الطاعن مذكرة إلى المحكمة ضمنها ظروف إصداره الشيك ، ومنعه صرفه ، وحصول المدعى المدني عليه بطريق النصب . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له استقلالا واستظهاره وتمحيص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه منه . إمساكها من ذلك قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع .
١٥	٧٦١	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١) ... ١٤٣ ع ٣ ...
١٥		تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال .
١٦	٨٢٠	(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٨) ... ١٥٦ ع ٣ ...
١٦		المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بسماع الشهود إلا إذا كان القصد تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .
١٦	٨٨٥	(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢) ... ١٧٠ ع ٣ ...
(ب) ما لا يوفره :		
١		عدم تقييد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هى مكلفة بتحميص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة لم تتغير . أمثلة .
١	٦٩	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨) ... ١٧ ع ١ ...
١	١٠١	(والطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨) ... ٢٤ ع ١ ...
١	١٢٩	(والطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥) ... ٢٩ ع ١ ...
١	٤٠٧	(والطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ٨٤ ع ٢ ...
١	٦٠٠	(والطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ١١٩ ع ٢ ...

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٢ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته : من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك : للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . مثال . (الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨) ... ١٩ ع ١٩ ٧٩
		٣ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيرى لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . (الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥) ... ٢٩ ع ١٢٩ (والطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ... ١٥٨ ع ٣٨٨
		٤ — تدب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم . عدم افصاح الأخير عن توكيل محام آخر ، وسكوته عن طلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١) ... ٣٨ ع ١٧١
		٥ — للمحامى — موكلا كان أو منتدبا — أن يسلك السبيل الذى يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذى يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١) ... ٣٨ ع ١٧١
		٦ — الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . لاتصاله بالولاية . جواز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩) ... ٦٤ ع ٢٩٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣١٤	٦٧ ع ١	٧ - عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم وحضور محام آخر عنه سمعت المحكمة مرافعته . لإخلال بحق الدفاع . مادام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣١٤	٦٧ ع ١	٨ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣١٤	٦٧ ع ١	٩ - قول الطاعن بأنه كان محبوسا . لا يلزم عنه استحالة اتصاله بمحاميه . كان فى وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التى أعلن بها . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣١٤	٦٧ ع ١	١٠ - لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤٠٧	٨٤ ع ٢	١١ - حضور المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه . ليس له التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . حقه فى طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . على المحكمة اجابته إلى طلبه . عدم تطلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته فى مواد الجنح والمخالفات . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤١٥	٨٥ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ — تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتداء إليه . قعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الاحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .
٥٠٥	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		١٣ — لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المسادتان ٣٨١ ، ٢٧١ إجراءات .
٥٠٥	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		١٤ — ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجنحة ، إلا أنه إذا عهد المتهم إلى محام للدفاع عنه ، فعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقيدها بسماعه في حالة عدم حضوره ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري .
٥١١	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		١٥ — طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة . عدم التزام المحكمة بإجابته .
٦١١	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
		١٦ — تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة . وعدم إبداء العذر الذي يقول أنه منعه من الحضور . لا محل لرد المحكمة على ذلك .
٦٦٢	٣٤١٢٦	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
		١٧ — عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييدها وردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المسمى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال : تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم التنبيه إليه لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٤) ١٢٧ ع ٣ ٦٦٢
		١٨ — إجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم إجابته . مسألة موضوعية . عدم التزام بالرد عليه صراحة . (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ١٣٧ ع ٣ ٧٢٤
		١٩ — عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسمائهم فى قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١) ١٤٦ ع ٣ ٧٧٥
		٢٠ — صراحة نص المادة ١٨٧ إجراءات فى وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم توقف إعلانهم على تصريح من المحكمة . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١) ١٤٦ ع ٣ ٧٧٥
		٢١ — تعلق نص المادة ٢٧٢ إجراءات بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات فى الجلسة . لا بطلان على مخالفته . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١) ١٤٦ ع ٣ ٧٧٥
		٢٢ — الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن مالب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع فى الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض ؟ (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ١٥٢ ع ٣ ٨٠١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٣ — الحديث الذي يجرى في محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحريات . تسجيله . النعى على الدليل المستمد منه بعدم مشروعيته . لا محل له .
٨٢٨	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٢٤ — إعلان المتهم بالتهمة بظرفها المشدد . عدم منازعته في ذلك . سكوت المدافع عن تناول أمرها في دفاعه . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٩٠	٣٤١٧١	(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)
		٢٥ — لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة تدوين ما يعنيه إثباته بالمحضر .
٩٦٨	٣٤١٨٤	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
		راجع أيضا : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ١٢٨٢ ع ٣)
		<hr/>
		دفاع شرعى
		<hr/>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		(القاعدتان ٩٣ و ١٠٦ بالصحيفتين رقم ٤٦٣ و ٥٢٣ ع ٢)
		<hr/>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دفع
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :
		١ — لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٦٢٤	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٢ — ليس للمدعيات بالحق المدني النعى على الحكم لإعراضه عن الرد على الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته .
٦٢٤	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		الدفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته :
		١ — اختلاف الدفع ببطلان إذن التفتيش عن الدفع ببطلان إجراءاته . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات تنفيذ الإذن لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٤٣	٢٤١٢٤	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٢ — عدم إرفاق أصل محضر التحريات وإذن التفتيش ملف الدعوى . لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو سبق صدور الإذن .
		عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صدور الإذن . ليس له المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٨٥٢	١٦٣	(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفع بشيوع التهمة:
		الدفع بشيوع التهمة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة . كفاية الرد الضمني .
٩٧٤	٣٤١٨٥	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		الدفع بتلقيق التهمة :
		الدفع بتلقيق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا . كفاية الرد الضمني .
٤٥٢	٢٤٩١	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١)
٥٩٠	٢٤١١٨	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٦٤٣	٢٤١٢٤	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		الدفع باستحالة الرؤية :
		الدفع باستحالة الرؤية . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا : كفاية الرد الضمني .
٥٩٠	٢٤١١٨	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
		الدفع بانتفاء الصفة :
		الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية :
		الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١١	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
		١ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفع التي جوهرية . على المحكمة التصدي له عند إبدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - قضاء الحكم للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطامن من قبول تلك الدعوى لهذا السبب . قصور .
٩٤٥	٣٤١٨٠	(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
		الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي :
		١ - عدم تعلق هذا الدفع بالنظام العام . سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض في الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٢ - حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية . مثال .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة :
		١ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . سقوطه إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .
		طلب المتهم سماع شاهدي الإثبات في جريمة السرقة المسندة إليه وسماع أحدهما بالفعل . لا يعدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة . تعديل المحكمة وصف التهمة وتوجيهها إليه تهمة التبيد .
		مبادرة المتهم قبل إبداء أى دفاع موضوعى إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . قبول المحكمة لهذا الدفع . سديد .
٨٤٨	٣٤١٦٢	(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . دفع جوهري وإن كان لا يتعلق بالنظام العام . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود . سكوت المتهم أو المدافع عنه عن التمسك به قبل الاستماع لأقوال الشهود . سقوط حقه في الدفع به .
٩١٦	٣٤١٧٦	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		الدفع بعدم الاختصاص الولائي :
		الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	٣٤١٣٤	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
		الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ :
		الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٠٢	٣٤١٣٤	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
دقيق		
		المفصود بالتجريم في حكم المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر: هو قيام أصحاب محل البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذي يتعين لمزاولته الحصول على ترخيص سابق . القيام بعملية بيع فردية عرضية إسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة بعيدة عن أن تكون محلا للتأنيم والعقاب .
٨٨٢	٣٤١٦٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ر)
		رابطة سببية . رد اعتبار . رد القضاة . رسوم . رشوة
		<u>رابطة سببية</u>
		١ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترامى في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية . مثال .
٢١٥	٤٦ ع ١	(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
		٢ - علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها : علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويًا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمدى . ثبوت قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية . أمثلة .
٢١٥	٤٦ ع ١	(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
٦٦٢	١٢٧ ع ٣	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
		<u>رد اعتبار</u>
		شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضى مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . أثر ذلك : نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٢٣٣	٥٠ ع ١	كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القامدة العامّة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣٦/٣ من القانون الأخير ؟ (الطن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٥)

رد القضية

٤٢٤	٨٦ ع ٢	١ — كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها . أثره : فقدانه صلاحيته للحكم . قضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم باطلا . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣/٥/١٩٦٥)
٦٣٢	١٢٣ ع ٢	٢ — القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت فيها رأيا نهائيا ضده . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥)

رسوم

رسوم قضائية :

٥٢٣	١٠٦ ع ٢	عدم دفع الرسوم القضائية . لتأثيره في حقوق المتهم في الدفاع . عدم تعلقه بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٥)
-----	---------	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”الإعفاء من أدائها“ :</p> <p>مؤسسة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة . هي ليست مصلحة من مصالح الحكومة . عدم إعفائها من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى إعمالاً لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .</p>
٣٣٢	١٤٧١ ع	(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
		<p>”المحكمة المختصة بتقديرها“ :</p> <p>تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المنقضى فيه (وهو قضاء محكمة الموضوع) . إختصاص المحكمة الاستئنافية وهي تنظر في أمر تقدير الرسوم بما يثار حول مقدارها عن الدرجتين (لاحول أساس الإلزام بها) وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام .</p>
٣٣٢	١٤٧١ ع	(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
		<p>رسم الإنتاج :</p> <p>١ - العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج :</p> <p>هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبأداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة .</p> <p>للمحكمة القضاء بتعويض الخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .</p>
٦٩١	١٣٢٣ ع	(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٩١	٣٤١٣٢	٢ — خلو الحكم من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق . قصور . مثال . (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٦٥)

رشوة

راجع : تعد .

(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٥٩٠ ع ٢) .

(ز)

زنا

١ — قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية .
أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع
في تفسيره ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة
تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم
الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي
اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥) ١٢٤ ٢٨ ع ١

٢ — سقوط حق الزوج في تحريك دعوى الزنا إذا ما ارتكب
المنكر بعلمه ورضاه .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥) ١٢٤ ٢٨ ع ١

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(س)
		<u>سب . سبق اصرار . سرقة . سلاح</u>
		<u>سب</u>
		١ - تحقق القصد الجنائي في جرائم السب متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .
		وجوب البحث في جرائم النشر عن مرامى العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها .
		اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير . على محكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٢ - تعرف حقيقة ألفاظ السب . مسألة موضوعية .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٣ - النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . مثال .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		راجع أيضا : دعوى جنائية .
		(القاعده رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٢٤٦١١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	سبق إصرار
		١ - سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساءلة كل متهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية الضرب المفضي إلى الموت من جراء بعض الضربات التي أحدثوها بالمجنى عليه . صحيح . ما دام قد أثبت توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد واتفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه . (الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤) ... ١٢٧ ع ٣ ٦٦٢
		٢ - لا تناقض من نفي سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين القاعدين الأصليين . (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ... ١٣٦ ع ٣ ٧١٨
		٣ - سبق الإصرار . ماهيته . حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استخلاص القاضي لها من وقائع خارجية . ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنازع عقلا مع هذا الاستخلاص . (الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ... ١٥٩ ع ٣ ٨٣٣
		٤ - جمع الحكم بين ظرفي سبق الإصرار والترصد عند تحدته عنهما لا يضيره ما دام قد دلل على نفيهما تدليلا سائغا . (الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ... ١٥٩ ع ٣ ٨٣٣
		سرقة
		أركانها :
		١ - إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتيهما .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة. جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .
٢٦٧	٥٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٢ — ثبوت أن المال المختلس لم يكن مسلما للتهمين بل كان مودعا في المكان المعد له بالشركة التي يعملون بها وأن اتصالهم به كان بصفة عرضية بحكم عملهم . اعتبار الواقعة سرقة بالمادة ١/٣١٧ ٧٤٥٤ عقوبات .
٤٣٠	٨٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤)
		راجع أيضا : دفع .
		(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨٤٨ ع ٣) .
		الظروف المشددة للعقوبة :
		” السرقة بإكراه ” :
		١ — الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة بإكراه .
		لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس .
		يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين — السرقة والاعتداء — يعتبر فاعلا في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطها .
٢٨١	٦١ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٨١	٦١ ع ١	٢ - تحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه . (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٥٥٦	١١١ ع ٢	”السرقة مع حمل السلاح“ : حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به . (الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
راجع أيضا : وصف التهمة .		
(القاعدتين ١٧ و ٢٤ بالصحيفتين ٦٩ و ١٠١ ع ١) .		

سلاح

٢٠١	٤٣ ع ١	١ - الإحراز . ماهيته : هو الاستيلاء المادي على الشيء لأى باعث كان . الحيازة : يكفي في توافرها أن يكون سلطان المتهم مبسوطا على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز له شخصا آخر نائباً عنه . مثال . (الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
٢٢٧	٤٩ ع ١	٢ - القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصياً لمن صدر باسمه الترخيص مقصوراً على السلاح أو الأسلحة الميينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . (الطن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٣ — العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز التزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .</p> <p>شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضي مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق .</p> <p>أثر ذلك : محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات .</p> <p>خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٥) ع ١٥٠ ٢٣٣</p> <p>٤ — إنصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير إلى المالك والخفير معا . إقتصار حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص — وهو الحراسة . إقتصار الإحراز على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض .</p> <p>حيازة الطاعن (المالك) السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لا جريمة فيه . ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيد في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٥) ع ١٥٤ ٢٥١</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٥- نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية . مثال . (الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)	٣٧٢ ٢٤ ٧٦
٦ - ثبوت قيام المطعون ضده الثاني بتسليم السلاح المرخص له بحمله وذخيرته للمطعون ضده الأول من غير أن يكون مرخصا له بإحرازه . أثر ذلك : إلغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح وحظر وتحريم إحرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير . المادة ١٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . (الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)	٣٧٢ ٢٤ ٧٦
٧ - اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظوفا مشددا بحرمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)	٤٠٣ ٢٤ ٨٣
راجع أيضا : إرتباط	
. (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٩١٦ ع ٣) وتفتيش (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٥٢ ع ٢) وجريمة . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٠١ ع ٣) وسرقة (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٥٩ ع ٢)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ش)
		شركات . شروع . شريك . شهادة . شهادة جمركية . شهادة زور . شهادة صحية . شهود . شيك بدون رصيد .
		شركات
		١ - احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانونية كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .
		قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لإحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٠	٢٤ ٨٧	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤)
		٢ - الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها . مادامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب المحكمة : هو تكليف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوانين . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد والاستدلال .
٤٨٨	٢٤ ٩٩	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شروع
		١ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحققها : قيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .
٦٣٢	٢٤١٢٣	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٢ - مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . شروع معاقب عليه .
٦٣٢	٢٤١٢٣	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		٣ - ضبط المتهم خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة مملوكة لها . اعترافه بشروعه في سرقتها ، وبأن وقوع الجريمة كان بناء على اتفاقه مع متهم آخر . قوله بأن ما اقترفه يعد عملا تحضيريا غير صحيح في القانون .
٦٥٤	١٤١٢٥	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٩)
		٤ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .
٦٧٢	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		٥ - وجوب توقيف عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرأفة والحكم عليه بالحبس سواء في جريمة الاختلاس التامة أو الشروع فيها . المادة ٢٧ عقوبات .
٦٧٢	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٢٠	١٥٦ ع ٣	٦- تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه طامة مستديمة . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تملك المحكمة إجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال . (الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٨) راجع أيضا : تزيف . (القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ٤٤١ ع ٢) وجريمة . (القاعدة رقم ٩٦ بالصيغة رقم ٣٠٨ ع ١)
شريك		
٥٥٦	١١١ ع ٢	١ - تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . الفصل في الاحتمال . موضوعي . (الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ٢ - حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به . (الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) راجع أيضا : اشتراك واتفاق . (القاعدة رقم ١٣٦ ع ٣)

رقم القامدة
والعدد

رقم
الصفحة

شهادة

راجع : إثبات .

(للقائمة ٨٧ ٤ ١٢١ ٤ ١٢٥ ٤ بالصحائف ٣٨١ ٤ ٦١٨ ٤
٠ (٢٤٦٥٤

شهادة جمركية

١ — العبرة — بصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
المعدل والقرار المنفذ له بشأن استخراج شهادات الجمرك القيمة —
هي بوصول البضائع إلى جمرك مصر لا إلى الجهة التي استوردت
البضاعة من أجلها .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥) ... ١٤١ ع ٣ ٧٤٣

٢ — إيجاب القانون تقديم شهادة جمركية قيمية مستقلة
مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا
كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها عن العملة قد وردت
في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥) ... ١٤١ ع ٣ ٧٤٣

شهادة زور

تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له
دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . علة ذلك : ما يقوله
الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقره صدقا في حالة أخرى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . مثال .
١٦١	ع ١٦	(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
شهادة صحية		
		صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الإعلان الدستوري في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وتنفيذا لحكم المادة ٢٣ الوارد بالبواب الرابع من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية . إنعطاف العقاب المبين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع على الإخلال بمضمون قرار وزير الصحة المذكور .
		اعتبار الحكم المطعون فيه تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت الخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل لجراثيمها مخالفة لاجنحة . خطأ في تطبيق القانون .
٧٦٥	ع ٣١٤٤	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		شهود
		راجع : إثبات "شهود" :
		شيك بدون رصيد
		١ - إستيفاء الورقة الشكل الذى يتطلبه القانون لى تجرى بمجرد النقود . إعتبارها شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ عقوبات .
		حمل الشيك تاريخا واحدا . عدم قبول الادعاء بأنه حرر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله .
		سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . مثال .
٥٨	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٢)
		٢ - إصدار الطاعن شيكين لصالح شخصين مختلفين فى تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين . دلالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة .
		لا محلى لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات .
٥٨	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تمامها : مجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . هل ذلك ؟ لا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا .
٧٩	١٩ غ ١	(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		٤ - ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم وإلا كان حكمها معيبا ومنتويا على الإخلال بحق الدفاع .
٥٠١	٢٤ غ ١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		٥ - تقديم الطاعن مذكرة إلى المحكمة ضمنها ظروف إصداره الشيك ، ومنعه صرفه ، وحصول المدعى المدني عليه بطريق النصب . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وامتظاره وتحيص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه عنه وإسائها عن ذلك قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع .
٧٦١	١٤٣ غ ٣	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
		٦ - إبداء الطاعن دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه وبين جريمة إصدار شيكين آخرين موضوع دعويين كانتا منظورتين مع الدعوى الأولى . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٧٩٢	١٥٠ غ ٣	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه ، لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد . مادام الساحب لم يسترده من المحنى عليه . الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة . (الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ١٥١ ع ٣ ٧٩٥
		(ص) صحافة — راجع : نقابات . (القاعدة رقم ٢ "نقابات" بالصحيفة رقم ٣٤٥ ع ٢) . (ض) ضرائب . ضرب أفضى الى الموت . ضرر . — ضرائب — ١ - وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافرية المتهم في التهرب من دفعها وإلا كان الحكم قاصرا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ٨٩ ع ٢ ٤٤٦
		٢ - تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شاهده المحاسب الضرائب بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤٦	٢٤ ٨٩	دفاع جوهرى. على المحكمة تحقيقه وتحرى مدى صدقه وإلا كان حكمها قاصرا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)
ضرب أفضى الى الموت		
٢١٥	٤٦ ١٤	١ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانى في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسئولية . مثال . (الطن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
٢١٥	٤٦ ١٤	٢ - علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . إنفراد قاضى الموضوع بتقديرها . ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . (الطن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
٢١٥	٤٦ ١٤	٣ - عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييدها وردّها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال : تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
٦٦٢	٣٤ ١٢٧	

رقم القاعدة . رقم والعدد الصفحة	
	راجع أيضا : أسباب الإباحة . (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٥٥٢ ع ٢)
	<u>ضرر</u>
	إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعنين على المجنى عليها . تضييق أركان المسؤولية المدنية . وجوب الحكم على مقارفة بالتعويض . لا تثريب على المحكمة عدم تبيانها الضرر بنوعيه المادى والأدبى . (الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣) ... ١٧٧ ع ٣ ٩٢٥
	(ط)
	<u>طعن</u>
	١ - من له حق الطعن : من مسه الحكم المطعون فيه ، وفيما يختص بحقوقه فحسب . مثال . (الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥) ... ١٦١ ع ٣ ٨٤٤
	٢ - الطعن فى الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم فى ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم . عدم إظهار الطاعن رغبته شخصيا . فى الطعن فى الحكم الصادر عليه . لا حق له فى التعلل بتأثر إدارة السجن فى دعوته لهذا الغرض . مثال . (الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١) ... ١٨٢ ع ٣ ٩٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٢٤٦٢٤)
		(ظ) ظروف مشددة
		١ - اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظروفا مشددا لجريمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ٨٣ ع ٢٤ ٤٠٣
		٢ - حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سر يان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به . (الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ١١١ ع ٢٤ ٥٥٦
		راجع أيضا : سرقة . (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ١٤٢٨١) وسلاح . (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ١٤٢٣٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(ع)
	عاهة عقلية . عاهة مستديمة . عقوبة . علامة تجارية . عمل . عود
	عاهة عقلية
	راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٦٥ ع ١) (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٨٠ ع ٢)
	عاهة مستديمة
	١ - المقصود بعبارة "يستحيل برؤها" . أنها باقية على الدوام والاستمرار . (الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ٩٠ غ ٢ ٤٥٠
	٢ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال . (الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٨) ... ١٥٦ ع ٣ ٨٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	عقوبة
		تقسيم العقوبات :
		”عقوبات أصلية . وعقوبات تكميلية“ :
٤٤٦	٢٤٨٩	١ - وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية المتهم في التهرب من دفعها وإلا كان الحكم قاصرا . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥)
٥٣٨	٢٤١٠٨	٢ - وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٥)
		٣ - شروط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : (الأول) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور . (والثاني) هدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه .
		ثبوت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الملشيء للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة . لا موجب للحكم بالإزالة .
٥٤٥	٢ع ١٠٩	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
		٤ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في الاحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .
٥٤٥	٢ع ١٠٩	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
		٥ - اغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . علة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .
٥٤٥	٢ع ١٠٩	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
		٦ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .
٦٧٢	٣ع ١٢٨	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		٧ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والحكم عليه بالحبس سواء في جريمة الاختلاس التامة أو الشروع فيها . المادة ٢٧ عقوبات .
٦٧٢	٣ع ١٢٨	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإداء الرسم الذي يكون مستحقا فضلا عن الغلق والمصادرة . للحكمة القضاء بتعويض الخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده . المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١١) ... ١٣٢ ع ٣ ٦٩١
		٩ — إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص . وجوب القضاء بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلا عن الغرامة . المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ . (الطن رقم ١٠٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٨) ... ١٥٥ ع ٣ ٨١٦
		١٠ — الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعتها : عقوبة يخالفها التعويض . لمصلحة الجمارك الادعاء مدنيا بها . (الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠) ... ١٧٩ ع ٣ ٩٣٧
		راجع أيضا : فاعل أصلي . (القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٧١٨ ع ٣) . وقانون . (والقاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٧٤٣ ع ٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تطبيقها :
		”تعددتها“
		١ — إلزام صاحب العمل بإعداد سجلات القيد والأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على الإخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحقهم . المسادتان ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال .
٢٦١	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٢ — إلزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول يبين يوم العطلة الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة . من قبيل الأحكام التنظيمية : عدم تعدد الغرامة فيه بقدر عدد العمال عند الإخلال به .
٢٨٩	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		”تقديرها“
		عدم خروج المحكمة في تقدير العقوبة المقضى بها على المتهم عما هو مقرر قانونا للجريمة التي دين بها . هي لا تسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزيدت فذكرت لها علا خاطئة .
٣٩٣	٢٤ ٨١	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠)
		العقوبة المبررة :
		القول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة إليه على اعتبار أنه دين بجريمة إحراز سلاح مششخن وذخيرته بغير ترخيص

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠٦	٤٤ ع ١	<p>وأن العقوبة المقررة بها مقرر قانونا لهذه الجريمة . لا محل له . ما دام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها . (الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)</p> <p>الظروف المشددة للعقوبة :</p> <p>راجع : سرقة .</p> <p>(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٥٦ ع ٢) .</p> <p>وسلاح .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٤٠٣ ع ٢) .</p>
علامة تجارية		
٤٨٨	٩٩ ع ٢	<p>١ — شروط إزال العقاب إعمالا للأداة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ — فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول — توافر ركنين : (الأول) التزوير أو التقليد (والثاني) سوء النية . (الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)</p> <p>٢ — العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . المعيار في أوجه الشبه بما يتخذ به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . مثال . (الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

عمل

١ — عدم انطباق أحكام عقد العمل الفردي على الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر . العمل العرضي . ما هيته : كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاوها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٥) ... ٢٢ ع ١٣

٢ — عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كمنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٥) ... ٢٢ ع ١٣

٣ — سريان الاجراءات الخاصة بإعداد سجل القيد والأجور وسجل الإصابات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الموسمين .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨) ... ٢٥ ع ١٠٥

٤ — خلو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من أي نص يشير إلى استثناء العمال الموسمين من تطبيق أحكامه . المواد ٤ و ٥ و ٨٨ من القانون المذكور .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨) ... ٢٥ ع ١٠٥

رقم القائمة والعدد	رقم الصفحة	
٢٥ غ ١٠٥	١٠٥	٥ - مسئولية صاحب العمل مع المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الإلزامات المقررة في قانون العمل . طبيعة هذه المسؤولية : تضامنية ومقررة بقوة القانون . لا يجدى صاحب العمل إلقاءها على عاتق المقاول المتضامن معه . المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
٥٦ غ ٢٦١	٢٦١	٦ - إلزام صاحب العمل بأعداد سجلات الفيد والأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على الإخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحقهم . المادتان ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال . (الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
٦٢ غ ٢٨٩	٢٨٩	٧ - الالتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول ببيان يوم العطلة الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة فيه بقدر عدد العمال عند الإخلال به . (الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٦٢ غ ٢٨٩	٢٨٩	٨ - ثبوت أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدهما في الأوراق عدم أعداد سجل لفيد أجور العمال . استبدال النيابة به خطأ فعلا هو عدم إنشاء سجل خاص لكل عامل . إدانة المحكمة لهما عن هذا الفعل . خطأ قانوني يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بتبرئتهما من تلك التهمة . (الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - التزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب المصانع .
٣٩٨	٢٤ ٨٢	(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		١٠ - نص الشارع على نوعين من التضامن في المسؤولية : (أولهما) التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين (وثانيهما) التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .
٤٨٢	٢٤ ٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨)
		١١ - عدم مسؤولية رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامى للقاوول من الباطن وعمما قد يقرفه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .
٤٨٢	٢٤ ٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨)
		١٢ - عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة بالاتفاق تؤتمه أحكام قانون العمل . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .
٥١٧	٢٤ ١٠٤	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٣ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي هناها الشارع بالحكم الوارد في المادة المذكورة .</p> <p>تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . كون وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون الصحيح عليها . مثال في جرمي عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف خاص لكل عامل .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٥ ق - بطن ١١/١٠/١٩٦٥) ٣٠١٣ ع ٦٨٣</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٨ بالصيغة رقم ٨٧٩ ع ٣)</p>
		<p>عود</p> <p>الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف كونه الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره مائدا للاشتباه . تكرار استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٢٥٦	٥٥ ع ١	<p>ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)</p> <p>(غ)</p> <p><u>غرفة الاتهام . غش</u></p> <p><u>غرفة الاتهام</u></p> <p>قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . على غرفة الاتهام إذا رأت وجها للسير في الدعوى إحالتها إلى محكمة الجنايات بوصف الجناية أو بوصف الجناية والجنحة معا بطريق الخيرة . سواء أكان وصف الجناية محل شك في نظرها أو كان وصف الجنحة هو الوصف الظاهر .</p> <p>المادة ١٨٠ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١)</p> <p><u>غش</u></p> <p>١ — وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كياويا وبكتولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الإنتاج وإلا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . لا يقبل المجادلة في مصدر المياه المستعملة . المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .</p> <p>(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)</p>
٤٠٧	٨٤ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٠٧	٢٤ ٨٤	٢ — جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي . بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢)
٩٣٧	٣٤ ١٧٩	٣ — المقصود بعبارة الدخان المخلوط : الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفي الحدود والنسب والمواصفات التي يصرح بها . (الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
٩٣٧	٣٤ ١٧٩	٤ — مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع . (الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
(ف)		
فاعل أصلي		
٢٨١	١٤ ٦١	١ — الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة بإكراه . لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس . يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين — السرقة والاعتداء — يعتبر فاعلا في الجريمة الناتجة من ارتباطها . (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها .
		الفصل في الاحتمال . موضوعي .
٥٥٦	٢٤١١١	(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
		٣ - حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سر يان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .
٥٥٦	٢٤١١١	(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧)
		٤ - لا تناقض بين نفى سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين .
٧١٨	٣٤١٣٦	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)

(ق)

قانون . قبض . قبض وحبس بدون وجه حق .
قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قصد إحتمالى .
قصد جنائى . قضاة . قوة الشيء المقضى

قانون

إصداره :

للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . استمدادها هذه السلطة من المبادئ

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الدستورية المتواضع عليها . صدور قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنته الدستور . الإذن الوارد بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد لا يعدو أن يكون ترديدا للإذن العام سالف الذكر . ما تضمنه القرار المذكور من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمر ك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية من أجل استيرادها يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>تخلف تحقق هذه الشروط . وجوب توقيع عقوبة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف البيان .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥) ١٩١ ع ٣ ٧٤٣</p> <p>تطبيقه :</p> <p>عدم الاعتداد بالعمليات في مقام تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤) ١٢٦ ع ٣ ٦٥٧</p> <p>سريانه من حيث الزمان :</p> <p>١ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . سريانها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات ليستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقا لأحكام القانون الساري وقت نظر الدعوى من جديد .</p> <p>(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ١٠٦ ع ٢ ٥٢٣</p> <p>(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤) ١٢٦ ع ٣ ٦٥٧</p> <p>٢ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة مستحقة</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		للدولة . عدم سر يانه على جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها التي وقعت قبل صدوره .
٦٥٧	٣٤١٢٦	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٥) راجع أيضا : كسب غير مشروع . (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧ ع ٣٤) سريانه من حيث المكان :
		نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها دون القرى .
٤٧١	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) تفسيره .
		١ — اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصا آمرا في القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق بإعتباره أصلا لللائحة . أمثلة .
٤٧١	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥)
٨٧٥	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥)
		٢ — وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .
٤٨٢	٢٤ ٩٨	(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) راجع أيضا : كسب غير مشروع . (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧ ع ٣٤) ونياية عامة . (القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة رقم ٨٦٥ ع ٣٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قانون أصلح .
		وقوع مطلق الإحراز المجرد عن قصد الإتيان أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول . أعمال الحكم المطعون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقاً للسادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح .
٦٨٧	٣٤١٣١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١١)
		قاعدة الاعتذار بالجهل بالقانون :
		استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه يجهل الميعاد القانوني . رفض المحكمة دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً . صحيح .
٩٠٦	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٦)
		<u>قبض</u>
		الثلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكته بغير إذن من النيابة العامة . مثل .
١	١٤١	(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		راجع أيضاً : تلبس .
		(والقاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٧١ ع ١) .
		(والقاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٢٨٠١ ع ٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قبض وحبس بدون وجه حق</p> <p>التهديد بالقتل والتعذيب قسيان بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات .</p> <p>لا مصلحة للطامن في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر .</p> <p>(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)</p>
٨٦١	٣٤١٦٥	
		<p>قتل خطأ</p> <p>راجع : استئناف .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٢٤٥١١) .</p>
		<p>قتل عمد</p> <p>١ — عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تمحيصها وردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .</p> <p>مثال : تعديل الوصف في القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم النيبه إليه . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)</p>
٦٦٢	٣٤١٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لا تناقض بين نفي سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين . (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ... ١٣٦ ع ٣ ٧١٨
		نية القتل :
		١ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد . تميزه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . على المحكمة عند الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعني بالنحو عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . مثال . (الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤) ... ٥ ع ١٦ (الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ... ٤٤ ع ١٦ ٢٠٦
		٢ - نية القتل . من الأمور الموضوعية . للقاضي استظهارها في حدود سلطته التقديرية . (الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ١١١ ع ٢ ٥٥٦
		راجع أيضاً : حكم . (القاعدتين ١٣٦ ، ١٥٣ بالصحيفتين ٨١٨ ، ٨٠٨ ع ٢)
		قذف
		١ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وجوب البحث في جرائم النشر عن صرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها .
		اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير . على محكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة فى نفس الناشر .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٢ - تعرف حقيقة ألفاظ القذف . مسألة موضوعية .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٣ - النقد المباح هو إبداء رأى فى أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . مثال .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		راجع أيضا : دعوى مباشرة .
		(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٤٥ ع ١)
		قصد احتمالى
		راجع : رابطة السببية .
		(القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٦٦٢ ع ٣)
		قصد جنائى
		١ - القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التى يحوزها مخدرة . المحكمة غير

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		مكلفة أصلا بالتحدث استقلالا عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتقائه لديه ورأت المحكمة إدانته .
٥٨٦	٢٤١١٧	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٩٧٤	٣٤١٨٥	(والطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		٢ - جريمة التزيف . امتزامها - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هونية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها بآثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجنائي .
٧١٠	٣٤١٣٥	(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
		٣ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجني عليه شائنة بذاتها .
٧٨٧	٣٤١٤٩	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٤ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ، لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها . يصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلية إلا مجرد الانتقام من المجني عليها أو ذويها . تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن - غير لازم .
٩٢٥	٣٤٣٧٧	(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
		راجع أيضا : بلاغ كاذب .
		(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٧١ ع ١)
		وتعد .
		(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٥٩٠ ع ٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٥٨ ع ١) وعلاوة تجارية . (القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٨٨ ع ٢) وقتل عمد . (القاعدتين ٤٤ ٤٥ بالصحيفتين ١٦ ٢٠٦٤ ع ١) (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٥٦ ع ٢)
		<u>قضاة</u>
		راجع : رد القضاة . (القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٢٤ ع ٢)
		<u>قوة الشيء المقضى</u>
		١ - فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . مادامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . (الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤) ٦ ع ١٤ ٢١
		٢ - حجية الشيء المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ . (الطعن ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢) ٣٤ ع ١٤ ١٥١
		(الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥) ٧٢ ع ٢٤ ٣٥٢

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ك)
		<u>كحول . كسب غير مشروع . كلاب .</u>
		<u>كحول</u>
		١ — العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة، وللحكمة القضاء بتعويض للخرانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده. المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ٢٠ ، ٢١ ، من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .
٦٩١	٣٤١٣٢	(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١١)
		٢ — خلو الحكم من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق . قصور . مثال .
٦٩١	٣٤١٣٢	(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١١)
		<u>كسب غير مشروع</u>
		١ — الكسب . متى يمكن وصفه بأنه حرام ؟ إذا كانت الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والتزاهة .
٩٣١	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٥٧	٣٤١٨٣	٢ - الكسب غير المشروع . ماهيته : كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . (الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
٩٥٧	٣٤١٨٣	٣ - صوره : له صورتان : الأولى - التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال . والثانية - هي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها . (الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
٩٥٧	٣٤١٨٣	٤ - على قاضي الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع أن يثبت في حكمه توافر أمرين - هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف - وكون نوع وظيفته بالذات تتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتباره عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع . (الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
٩٥٧	٣٤١٨٣	٥ - المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع ؟ عموم المورد المالي دون بيان تفاصيل أسبابه . (الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — مجرد حيازة المال. قرينة على تحقق الملك في القانون.
٩٥٧	٣٤١٨٣	(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
		٧ — عجز الموظف عن إثبات ما يملكه . قرينة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته .
٩٥٧	٣٤١٨٣	(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
		٨ — متى تنتفى القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر سليم للزيادة في ثروة الموظف وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله .
٩٥٧	٣٤١٨٣	(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
		٩ — رجوع الزيادة في ثروة الموظف إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا أو غير مشروع . اسنادها بمقتضى القرينة العامة إلى الوظيفة . غير جائز .
٩٥٧	٣٤١٨٣	(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
		١٠ — إدانة الطاعن بجريمة كسب غير مشروع على اعتبار أن مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير على أن ما كسبه غير مشروع. خطأ في القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التسييب .
٩٥٧	٣٤١٨٣	(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧)
<hr/>		
<h2>كلاب</h2>		
<hr/>		
		نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها دون القرى .
٤٧١	٢٤٩٥	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ل)

لائحة تنفيذية

١ — اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصا أمرا في القانون .
عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر
في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق
باعتباره أصلا للائحة . أمثلة .

(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) ... ٩٥ ع ٢٤ ٤٧١
(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥) ... ١٦٧ ع ٣ ٨٧٥

٢ — للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق
إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل
أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . إستمدادها هذه السلطة
من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . مثال .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٥) ... ١٤١ ع ٣ ٧٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(م)

مؤسسة عامة . مأمورو الضبط القضائي .
 مبان . مجارى . محاكمة . محال صناعية
 وتجارية . محال عامة . محاماة . محررات
 رسمية . محضر الجلسة . محكمة استئنافية .
 محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية
 جنائية . مسئولية مدنية . مستشار إحالة .
 مستشار فرد . معارضة . معاينة . مواد
 مخدرة . موانع العقاب . موظفون عموميون .
 مياه غازية

مؤسسة عامة

مؤسسة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية
 وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، فهي ليست مصلحة
 من مصالح الحكومة . عدم إعفاؤها من أداء الرسوم المقررة
 على ما ترفعه من دواوى إعمالا لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠
 لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد
 المدنية .

(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠) ... ٧١ ع ٣٣٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

مأمورو الضبط القضائي

إختصاص مأموري الضبط القضائي :

١ - لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة في حالة تلبس أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال .

(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤) ... ١ ... ١٤١

٢ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر انتداباً له لإجراء التحقيق . المحضر الذي يحضره مأمور الضبط بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات . للنيابة العامة بعد حفظه رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغائه .

(الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣) ... ١٧٠ ... ٣٤٨٨٥

٣ - لمأموري الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعة هذا الحق : إجراء إداري . ليس لهم تجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة . ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش . قيام التفتيش في هذه الحالة على حالة التلبس .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨) ... ١٨٥ ... ٣٤٩٧٤

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة :</p> <p>لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي تحرير محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . ما ورد بالمادة ٢٤ إجراءات من وجوب تحرير مأمور الضبط محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها . تنظيماً . لا بطلان على مخالفته .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٥) ع ٩ ٣٦</p>
		<p>مبان</p> <p>راجع : بناء</p>
		<p>مجارى</p> <p>١ — تسديد المالك الرسم وإخطاره من السلطة المختصة باعتماد الرسومات الهندسية المقدمة والترخيص له بالبدء في العمل وفقا لها لا يعنى سوى الموافقة على البدء في تنفيذ التركيبات طبقا لتلك الرسومات . عليه إذا ما أكمل العمل في ضوءها إخطار الجهة المختصة بذلك لتجرى المعاينة الواجبة وتتولى بنفسها — في حالة صلاحية التركيبات ومطابقتها للقانون — عملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٥) ع ١٠ ٣٩</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — إلزام القانون المالك باتباع مواصفات فنية وإجراءات صحية عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية. على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المحضر وما أثبتته به بدعوى عدم تبيانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها والإجراءات الصحية التي أهمل المتهم في تنفيذها أن تخصص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .
٣٩	١٠ ع ١٠	(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٥)
		محاكمة
		راجع : إجراءات المحاكمة .
		محال صناعية وتجارية
		١ — محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزران . دخولها في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها .
٣٥٩	٢٤ ع ٧٣	(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٥)
		٢ — إلزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب المصانع . (الطن رقم ١٧٧٤٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٣٩٨	٢٤ ٨٢	...

محال عامة

		١ — خضوع المحال التي يفساها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس . (الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١)
٧٧٢	٣٤ ١٤٥	٢ — لما موري الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعة هذا الحق : إجراء إداري . ليس لهم تجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة . ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش . (الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
٩٧٤	٣٤ ١٨٥	...

محاماه

١ — ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجنحة إلا أنه إذا عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، تعين على المحكمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥١١	٢ع١٠٣	<p>أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقيدها بمواعده في حالة عدم حضوره . ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري .</p> <p>(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)</p> <p>٢ — الخصم في الدعوى هو الأصل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يمن له من دفاع أو طلبات . على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبديه مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٤)</p> <p>٣ — حضور محام واحد مع مترجمين رغم تعارض مصالحهما . لا محل للنهي على الإجراءات بالبطلان . طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أى إجراء من إجراءات المحاكمة .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)</p> <p>راجع أيضا : نقابات .</p> <p>(القاعدة رقم (١) نقابات بالصحيفة رقم ٢٤٣٤٩) .</p>
٦٣٢	٢ع١٢٣	
<h3>محركات رسمية</h3> <p>راجع : إثبات "أوراق رسمية" :</p>		
<h3>محضر الجلسة</h3> <p>إهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .</p> <p>(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)</p>		
٦١١	٢ع١٢٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محكمة استئنافية
		الاجراءات أمامها :
		١ - محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا بسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . أمثلة .
٦٩	١٧ ع ١٤	(الطنن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
١٢٩	٢٩ ع ١٤	(والطنن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
٤٠٧	٨٤ ع ٢٤	(والطنن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٤٦٧	٩٤ ع ٢٤	(والطنن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧)
٧٢٤	١٣٧ ع ٣٤	(والطنن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
٧٦١	١٤٣ ع ٣٤	(والطنن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
٨٨٥	١٧٠ ع ٣٤	(والطنن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣)
		٢ - على محكمة ثاني درجة إذا رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه ، خطأ في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . إنشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسبابا مستقلة . لا يغير من الأمر شيئا .
٢٢٠	٤٧ ع ١٤	(الطنن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
		٣ - تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة . التزامها بتحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . حقها في ذلك مقيد بما توجبه المادة ٣٠٨ إجراءات من تأييد المتهم إلى التهمة المعدلة ومنحه أجلا للاستعداد إن طلب ذلك .
١١٤	٢٧ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)
		٤ — استئناف الحكم . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . لها تغيير تفصيلات التهمة وتبيان مناصرها وتحديداتها بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم وإلا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . مثال .
٤١٥	٢٤ ع ٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٥١١	٣٤ ع ١٠٣	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤)
		٥ — إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفله .
٨٤٠	٣٤ ع ١٦٠	(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
<h2>محكمة الجنايات</h2>		
<h3>تشكيلها :</h3>		
		١ — القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . سريانها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقا لأحكام القانون الساري وقت نظر الدعوى من جديد .
٥٢٣	٢٤ ع ١٠٦	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — محكمة الجنايات . تشكيلها من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجناية بمجوعة . انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال .
٧٠٢	٣٤١ ع ٣	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥) الإجراءات أمامها :
		١ — إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنايات ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .
٣١٤	٦٧ ع ١	(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٢/١٩٦٥)
		٢ — تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . إفساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتداء إليه . قعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم إدراج مستشار الإحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .
٥٠٥	١٠٢ ع ٢	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥)
		٣ — لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ، ٢٧١ إجراءات .
٥٠٥	١٠٢ ع ٢	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٤ — إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصفى الجناية والجنحة . عليها التصدى لموضوعها والحكم فيها بما تراه . إن تبين لها أن الواقعة جنحة . عليها الفصل فيها . ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا .
٥٣٠	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١) ٥ — على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاهة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) ٦ — عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسمائهم فى قائمة الشهود . لا تثير على المحكمة أن هى لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم .
٧٧٥	٣٤١٤٦	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١) ٧ — صراحة نص المادة ١٨٧ إجراءات فى وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم توقف إعلانهم على تصريح من المحكمة .
٧٧٥	٣٤١٤٦	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١) ٨ — تعلق نص المادة ٢٧٢ إجراءات بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات فى الجلسة . لا بطلان على مخالفته .
٧٧٥	٣٤١٤٦	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محاكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته : من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك : للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التبادلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . هي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . ما دامت المسئلة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . مثال .
٦٩	١٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
٧٩	١٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
		٢ - عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٦٥)
		٣ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له فإنه في مرحلة أخرى . عدم التزامها بالتعرض في حكمها لكلا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحداها دون أخرى . تعرضها لبيان ذلك . إلزامها الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . مثال .
٩٧	٢٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ، دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته . تعرضها إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال . (الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢) ... ٣٥ ع ١٥٧
		٥ - لمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت إليها ، ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تدليها سائغا . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ٨٥ ع ٤١٥
		٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمه في الاثبات . لها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه اترع منه بطريق الاكراه . (الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ٨٧ ع ٤٣٠
		٧ - محكمة الموضوع تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . ما دامت مطروحة على بساط البحث . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ٩٤ ع ٤٦٧
		٨ - لمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى . (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ... ١٠٦ ع ٥٢٣
		٩ - لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك . (الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ١١١ ع ٥٥٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم من اختصاص محكمة الموضوع .
		لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائغا .
		وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . لا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها .
٦٧٢	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		١١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها .
٧٥٦	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		١٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره . لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والإعراض عما تراه مغايرا لها .
٨٩٠	٣٤١٧١	(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)
		١٣ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها . قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الشبوت . دلالة : عدم اطمئنانها إلى أقوال شهود النفي وإطراحها .
٨٩٠	٣٤١٧١	(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٢٥	١٧٧ ع ٣	١٤ — خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال ولو كانت أوراقاً رسمية . ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . مثال . (الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣)
٩٣٧	١٧٩ ع ٣	١٥ — حق محكمة الموضوع فى تجزئة قول الشاهد والأخذ ببعض منه دون بعض . حد ذلك ومناطه : أن لا تمسكه أو تبتزفخواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . (الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠)
		سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :
٥٢٣	١٠٦ ع ٢	تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . مسألة موضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلامعقب متى كان استدلالها سليماً . (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)
		سلطتها فى تقدير حالة المتهم العقلية :
٥٦	١٦ ع ١	تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى تبني عليها قضاءها فى هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند فى إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلى إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به . من واجبها أن تثبت هى من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل . (الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		سلطتها في استظهار القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة :
		تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الاهانة .مسألة موضوعية .
٧٨٧	٣٤٩ ع ٣	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		راجع أيضا : تفتيش وحكم ووصف التهمة .
		(القامدين ١٦٣ ، ١٥٩ ، بالصحيفتين ٨٥٢ ، ٣٤٨٣٣) .
<hr/>		
مسئولية جنائية		
<hr/>		
		قيام المسؤولية وانعدامها :
		١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
		شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة حادث قهري . ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منه . مثال .
٤٨٢	٢٤٩ ع ٢	(الطن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٢ — الانسان لا يسأل جنائيا إلا عما كان لنشاطه دخل في وقوه . مجال تطبيق نظريتي المسؤولية المفترضة والتضامنية في الحدود التي ينص عليها القانون .
٤٨٢	٢٤٩ ع ٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٢	٩٨ ع ٢	٣ — عدم مسئولية رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامى للقاويل من الباطن وعمما قد يقره وحده من أفعال معاقب عليها قانونا. (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥)
٥٥٦	١١١ ع ٢	٤ — تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . (والطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٥)
		التضامن فى المسئولية :
		نص الشارع على التضامن فى المسئولية الجنائية بين أصحاب العمل الأصليين .
٤٨٢	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٨٠ ع ٢) . وأسباب الإباحة (القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٤٦٣ ع ٢)
		مسئولية مدنية
		أركانها :
		اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعنين على المجنى عليها — تضمنه أركان المسئولية المدنية — وجوب الحكم على مقارنه بالتعويض . لا تأثير على المحكمة عدم تبيانها الضرر بنوعيه المادى والأدبى . (الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥)
٩٢٥	١٧٧ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المسئولية عن عمل الغير :
		”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ .
		قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ٣/١٧٤ مدنى :
		هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه . مثال .
١٦٢	٣٦ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		المسئولية الناشئة عن الأشياء :
		استناد المدعى بالحق المدنى فى طلب التعويض الى أحكام
		نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة
		عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعنة فى انطباق أحكام المسئولية
		الأولى على واقعة الدعوى . اقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح
		مستمد من الأوراق هو مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعها .
		استنادها تزييدا الى المسئولية الناشئة عن الأشياء . نعى الطاعنة
		على الحكم بالخطأ لاستناده فى طلب التعويض الى المسئولية
		الآخيرة . غير مجد .
٢٥	٧ ع ١٤	(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٥)
		راجع أيضا : مسئولية جنائية .
		(القاعدة رقم ٢ بالصيغة رقم ٤٤) .
		التضامن فى المسئولية :
		نص الشارع على نوعين من التضامن فى المسئولية المدنية :
		(أولهما) التضامن فى المسئولية المدنية بين أصحاب العمل
		الأصليين (وثانيهما) التضامن فى المسئولية المدنية بين صاحب
		العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .
٤٨٢	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مستشار الإحالة
		<p>١ - من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ؟ المدعى المدنى والنائب العام بنفسه أو المحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . جواز توكيل النائب العام أو المحامى العام أحد أعوانهما في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامى العام أن يتولى وضعها . إن كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠)</p> <p>٢ - شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق . حلة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)</p> <p>٣ - الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)</p>
٣٩٠	٢٤ ٨٠	
٦٣٢	٢٤ ١٢٢	
٧٠٢	٣٤ ١٣٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مستشار فرد</p> <p>محكمة الجنايات . تشكيلها من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جناية من الجنايات المفصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجناية بجنحة . انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨) ... ١٣٤ع ٣ ٧٠٢</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٢٣٥٢٣ ع ٢) .</p> <p>معارضة</p> <p>المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :</p> <p>متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم مذكرا مقبولا . متى تقبل المعارضة في هذه الحالة ؟ إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٩) ... ٢٠ع ١٨ ٨٣</p> <p>(٢-١٨-ج)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ميعاد المعارضة :
		حصول الاعلان لشخص المحكوم عليه . اعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي . تمام الإعلان في موطنه وتسليم ورقة إلى من يجوز لهم قانونا تسليمها نيابة عنه . اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الإعلان إليه . للمحكوم عليه إثبات عكسها . مثال .
٤٧٦	٢٤ ٩٦	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥)
		التنازل عن المعارضة :
		استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا . إفادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه بالجوء إلى طريق الاستئناف .
٥٧٠	٢٤ ١١٣	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٥)
٩١٠	٣٤ ١٧٥	(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٦٥)
		نظر المعارضة والحكم فيها :
		١ — تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام مذرعه في عدم الحضور بالجلسة . على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . أثر إضفال ذلك ؟ إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .
١٣٧	١٤ ٣١	(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥)
		٢ — لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .
١٩٧	١٤ ٤٢	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢/٣/١٩٦٥)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاعه . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر . ثبوت أن هذا التخلف راجعًا إلى عذر قهري . صدور الحكم معيبًا . محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)	٢٤١ غ ٥٢
٤ - عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والإزالة وفاته القضاء برد الشيء إلى أصله على خلاف ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به غيابيا . حلة ذلك : حتى لا يضارب بناء على المعارضة التي رفعها . (الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)	٣٢٤ غ ٦٩
٥ - تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة . وعدم إبداء العذر الذي يقول إنه منعه من الحضور . لا محل لرد المحكمة على ذلك . (الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)	٦٥٧ غ ١٢٦
٦ - تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته . حضور المدافع عنه وإخباره عن مرضه مستندا في ذلك إلى شهادة مرضية قدمت في قضية أخرى مقيدة ضده	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ومنظورة بنفس الجلسة . تأجيل المحكمة الدعوى بناء على تلك الشهادة بجلسة تدخل في المدة المقررة معها لعلاج الممارض من مرضه . القضاء في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ابتداء هذا القضاء على بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في الحكم .
٦٨٠	٣١٢٩	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		راجع أيضا : دفاع .
		(القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٥٧٣ ع ٢) .
		ونقض .
		(القاعدتين ٨ ، ٥٢ بالصحيفتين ٣١ ، ٢٤١ ع ١) .
		<u>معاينة</u>
		راجع : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦١١ ع ٢) .
		<u>مواد مخدرة</u>
		١ — مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مخدر .
١٧١	٣٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٨٠١	١٥٢ ح ٣	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٢ — الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيّمها على ما ينتجها .
١٧١	٣٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٩٧٤	١٨٥ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محمدا للإدمان أو أن يقرنه بمسجل طبي معين . إقصاءه بذلك عن رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة .
		الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة . مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقييدها بدليل معين . لها أن تبين حالة الإدمان من كائنه وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضائها في ذلك على أسباب سائغة .
٣٠٢	ع ٦٥	(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		٤ — إجازة القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة . إناطته بالجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات تحديد لمدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة إيداع المطعون ضده بالمصحة . خطأ في تطبيق القانون .
٣٠٢	ع ٦٥	(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		٥ — جريمة إعداد المحل وتهيبته لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . اختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية .
٣٨٤	ع ٧٩	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٦ — ضبط المخدر هرضا أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ونتيجته لما يقتضيه البحث عن الذخيرة . صحيح .
٤٥٢	ع ٩١	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلا عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة إدانته .
٥٨٦	٢٤١١٧	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)
٩٧٤	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		٨ - جلب المواد المخدرة لا يعذر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطعن من جانب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتنبيه الطامن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .
٦٠٠	٢٤١١٩	(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		٩ - الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنهي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم . مثال .
٦٤٣	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		١٠ - إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستنادا إليه . لا جدوى مما يشبه المتهم من أن إلقاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا .
٦٤٣	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
		١١ - وقوع مطلق الإحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٨٧	٣٤١٣١	<p>إعمال الحكم المطعون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/١٠/٢٩٦٥)</p> <p>١٢ — إعفاء المتهم من العقاب عند مبادرته بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . حصول الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة . وجوب أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة . المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .</p> <p>طالب المتهم بإعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه ساعد السلطات في القبض على متهم آخر . دفاع جوهرى . عدم تعرض الحكم له . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٥)</p> <p>راجع أيضا : تفتيش :</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة ٨٥٢ ع ٣) .</p> <p>ونياية عامة :</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة ٨٦٥ ع ٣) .</p>
٧٣١	٣٤١٣٨	<p>موانع العقاب</p> <p>تقسيم القانون أحوال الإعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ إلى حالتين مختلفتين : (الأولى) وتشترط — فضلا عن المبادرة بالاختبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الاختبار قبل الشروع</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>في التحقيق . و (الثانية) فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالاعخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط — في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاعخبار — أن يكون إخباره هو الذي يمكن السلطات من القبض على غيره من الجماعة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . موضوع الاعخبار في هذه الحالة يتجاوز مجرد التعريف بالجماعة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجماعة والقبض عليهم من غير هذا الطريق . لا إعفاء .</p>
٧١٠	٣٤١٣٥	<p>(العن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق . - جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٥)</p> <p>راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب</p> <p>(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٦٥) .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة ٢٤٥٨) .</p> <hr/> <p>موظفون عموميون</p> <hr/> <p>راجع أيضا : كسب غير مشروع .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧ ع ١٣) .</p> <hr/> <p>مياه غازية</p> <hr/> <p>١ - وجوب أن تكون المياه المستعملة في تخضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائية ويكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		غير صالحة للاستهلاك الآدمي . لا يقبل المجادلة في مصدر المياه المستعملة . المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .
٤٠٧	٢٤ ٨٤	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		٢ — جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية .
٤٠٧	٢٤ ٨٤	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
(ن)		
نصب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض . نيابة عامة		
<u>نصب</u>		
		١ — متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ إذا لم يكن في الامكان تحققها ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل . مثال في جريمة نصب .
٣٠٨	١٤ ٦٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		٢ — استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى يعد نصبا ؟ إذا تم على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية التي يتخذ بها المحبى عليه .
٨١٣	٣٤ ١٥٤	(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">نظام عام</h2>
		١ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . من مسائل النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟ أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . مثال .
٦٩	١٧ غ ١	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		٢ - إتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .
١٥١	٣٤ غ ١	(الطن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		٣ - إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . أثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها التصدى لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز إبدائه في أى مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .
١٧٩	٣٩ غ ١	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — الدفع بعدم الاختصاص الولاى. تعلقه بالنظام العام. جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	٣٤١ ع ٣	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥)
		٥ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفع الجوهرية . على المحكمة التصدى له عند إبدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٩٥	٣٥١ ع ٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/١١/١٩٦٥)
		٦ — الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض فى الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٥	٣٥١ ع ٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/١١/١٩٦٥)
		٧ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . دفع جوهرى وإن كان لا يتعلق بالنظام العام . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود . سكوت المتهم أو المدافع عنه عن التمسك به قبل الاستماع لأقوال الشهود . سقوط حقه فى الدفع به .
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٥٨ بالصيغة رقم ٨٢٨ ع ٣) .
		وهيئة عامة .
		(القاعدة رقم ١ بالصيغة رقم ٢٣٩ ع ٢) .

نقابات

راجع : صحافة ومحاماة .

(القاعدتان ١ ، ٢ "نقابات" بالصحيفتين ٣٤٥ ، ٣٤٩ ع ٢) .

نقد

١ - مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل - أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما يتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . تكييف القيد الوارد بتلك المادة بأنه طلب . ليس فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه "إذن" . مادام هذا التكييف هو الذى يتفق وحكم القواعد العامة .

(العا من رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢) ١٤١ ع ٣ ٧٤٣

٢ - للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . استمدادها هذه السلطة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . صدور قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الدستور . الإذن الوارد بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد لا يعدو أن يكون ترديداً للإذن العام سالف الذكر . ما تضمنه القرار المذكور من شروط

رقم الصفحة	رقم القاضية والعدد	
		خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمرک القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية من أجل استيرادها يعد ممتما لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تخلف تحقق هذه الشروط . وجوب توقيع عقوبة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف البيان .
٧٤٣	٣٤١٤١	(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥) ... ٣ — العبرة — بصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار المنفذه بشأن استخراج شهادات الجمرک القيمة — هي بوصول البضائع إلى جمرک مصر لا إلى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها .
٧٤٣	٣٤١٤١	(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥) ... ٤ — إيجاب القانون تقديم شهادة جمرکية قيمة مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها عن العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة . علة ذلك ؟
٧٤٣	٣٤١٤١	(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥) ...
نقض		
الطعن بالنقض :		
” طبيعته “ :		
الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة . مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع .		
٦١١	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>إجراءات الطعن :</p> <p>”التقرير به — ميعاده“ .</p> <p>١ — التزام النيابة العامة بإعلان ذى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الأيام التي نصت عليها المادة ٣٤/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>شرطه : أن يكون محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالإدانة . لا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة في هذا المجال . حلة ذلك : عدم انطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم إذا مضى عليه ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه ، وهى عدم الإضرار به لسبب لا دخل له فيه .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)</p>
٢٣٨	١٤ ٥١	
		<p>٢ — بدء ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة من يوم صدوره . محل ذلك : أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى حيلت لنظر المعارضة راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها .</p> <p>ثبوت أن هذه الأسباب قهرية ، ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم . عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى . لا يغير من ذلك . جواز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)</p>
٢٤١	١٤ ٥٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ؟ المدعى المدنى والنائب العام بنفسه أو المحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاض عنهما . جواز توكيل النائب العام أو المحامى العام أحد أو كليهما في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب قلم السكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامى العام أن يتولى وضعها . إن كلف أحدهما أحد أو كليهما بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .
٣٩٠	٢٤ ٨٠	(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ٤ - صدور الحكم من محكمة ثانى درجة في غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى ببراءته . ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض من النيابة . بدؤه من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم . علة ذلك : هذا الحكم لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه .
٣٩٨	٢٤ ٨٢	(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ٥ - التقرير بالطعن . أثره : دخول الطعن في حوزة محكمة النقض . لا يغنى عنه أى إجراء آخر . أثر تخلفه : عدم قبول الطعن شكلا .
٦٦٢	٣٤ ١٢٧	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤) ... ٦ - الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم في ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم . عدم إظهار الطاعن رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه . لا حق له في التعال بتأخر إدارة السجن في دعوته لهذا الغرض . مثال .
٩٥٤	٣٤ ١٨٢	(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - التقرير بالنقض في الحكم . مناط إتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد القانوني . شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر . (الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١) ... ١٨٢ ع ٣ ٩٥٤
		نطاقه : الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن بطريق النقض . شموله الحكم الغيابي الأول . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤) ... ٤ ع ١٣
		المصلحة في الطعن : ١ - القول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة إليه على اعتبار أنه دين بجريمة إحراز سلاح مششخن وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة بها مقرر قانونا لهذه الجريمة . لا محل له . مادام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها . (الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ... ٤٤ ع ١٣ ٢٠٦
		٢ - النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن خصم عادل . إختصاصها بمركز قانوني خاص . لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين . شرط ذلك : أن يكون من جهة الدعوى الجنائية . إنتفاء مصلحة النيابة والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . عدم قبول طعن النيابة في هذه الحالة . (الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣) ... ٦٣ ع ١٣ ٢٩٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — انعدام مصداقية المتهم في الطعن بالنقض إذا أقفل الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده .
٤٦٧	٩٤ ع ٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥)
		٤ — انتخاب النقيب يكون من بين أعضاء مجلس النقابة . المادة ١/٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .
		كون الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحاً لعضوية المجلس فحسب ولم يفز بها . كون المطعون ضده ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصوراً على مركز النقيب وفاز به . ليس للطاعن — وهو ليس من أعضاء المجلس — الطعن على إجراءات انتخاب المطعون ضده لمركز النقيب لانتفاء مصلحته .
٣٤٩	٢ ع ١ نقابات	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٦٥)
		٥ — تشكك المحكمة في أصل الواقعة . قضاؤها في موضوع الالتزام بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف . ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة . لا جدوى منه .
٧٢٤	٣٣٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥)
		٦ — القضاء بالبراءة على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة إلى المتهمين . لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني معين .
٨٣٣	١٥٩ ع ٣	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٥)
		٧ — التهديد بالقتل والتعذيب قسيان بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		لا مصاحبة للطاعن في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر .
٨٦١	٣٤١٦٥	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥) ما يجوز الطعن فيه بالنقض من الأحكام :
		الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع المنهى للخصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال لحكم صادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص .
٥٣٠	٢٤١٠٧	(الطن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١) أحوال الطعن بالنقض :
		(١) مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله :
		١ - التأسيس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال .
١١٤	١	(الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤) ٢ - استئناف النيابة للحكم الغيابي . سقوطه : إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . مثال .
٣١١	٨	(الطن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١) ٣ - الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى متهم و بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بالنسبة إلى متهم آخر . طعن النيابة في هذا الحكم من تاريخ صدوره . جوازه . علة ذلك : الحكم في الشق الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، وفي شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة .
٣١١	٨	(الطن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . أثر تخلف ذلك : عدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال .
٤٥	١١ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٥ — قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعا عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه .
٥٤	١٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٦ — لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .
١٩٧	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢)
		٧ — معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد — هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما . مثال .
٢٢٣	٤٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٢٧	٤٩ ع ١	<p>٨ — القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المبينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به .</p> <p>مجانبة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>كون هذا الخطأ لا يخضع في تصحيحه لأي تقدير موضوعي .</p> <p>لمحكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٩)</p>
٢٣٣	٥٠ ع ١	<p>٩ — العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .</p> <p>مخالفة المحكمة ذلك والنزول بالعقوبة إلى السجن لمدة سنة واحدة .</p> <p>خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٥)</p>
		<p>١٠ — انصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير وإلى المالك والخفير معا ، اقتصار حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص — وهو الحراسة .</p> <p>اقتصار الإجراء على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض .</p> <p>حيازة الطاعن (المالك) السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لا جريمة فيه . ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيود في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)</p>
٢٥١	٥٤ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ — الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف كونه الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته ومقابله عنه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال . (الطن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢) ٥٥ ع ١٠٦ ٢٥٦
		١٢ — إلزام صاحب العمل بأعداد سجلات القيد والأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على الإخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقسدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحقهم . المسادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال . (الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢) ٥٦ ع ١٠٦ ٢٦١
		١٣ — ثبوت أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدهما في الأوراق عدم إعداد سجل لقيود أجور العمال . استبدال النيابة به خطأ فعلا هو عدم إنشاء سجل خاص لكل عامل . إدانة المحكمة لهما عن هذا الفعل . خطأ قانوني يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بتبرئتهما من تلك التهمة . (الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣) ٦٢ ع ١٠٦ ٢٨٩
		١٤ — إجازة القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة . إناطته باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٠٢	٦٥ ع ١	<p>ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة إيداع المطعون ضده بالمصحة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)</p> <p>١٥ — العقوبة المقررة بحرمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن إزالة الإعلان وإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله وأداء ضرائب الرسوم المقررة على الترخيص . المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات .</p>
٣٢٤	٦٩ ع ١	<p>(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)</p> <p>١٦ — محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزران . دخولها في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها .</p>
٣٥٩	٧٣ ع ٢	<p>(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٥)</p> <p>١٧ — رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أنواعه بأن يأذن له برفع الدعوى . مثال .</p>
٣٦٨	٧٥ ع ٢	<p>(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)</p> <p>١٨ — نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية . مثال .</p>
٣٧٢	٧٦ ع ٢	<p>(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)</p> <p>١٩ — استئناف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة . امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		المادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية. أخذ الشارع في هذا النص بفكرة الاستئناف الفرعى . لا يشترط لإمتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصيل في نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصيل قد تم في نهاية المدة أو في خلالها . مثال .
٣٧٧	٢٤ ٧٧	(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)
		٢٠ - إلزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل. قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ والصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب المصانع .
٣٩٨	٢٤ ٨٢	(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		٢١ - اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ فى الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات التى تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار .
٤٠٣	٢٤ ٨٣	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		٢٢ - احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة فى ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة فى رأس مالها بالنصيب الذى حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانونية كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٠	٢٤ ٨٧	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ٢٣ — توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو هل الأعمال المجهزة والمسجلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .
٤٤١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ٢٤ — عدم بلوغ المتهمين خاتمتهم من اتفاق التزييف لا يجعل جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس رداً من أركانها .
٤٤١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ٢٥ — تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .
٤٤١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ٢٦ — عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقررونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن . غير لازم . العبرة في الاختصاص المكاني لوكل النيابة بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
٤٥٨	٢٤ ٩٢	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٧ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييز الواقعة المطروحة بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . طالما أن الفعل المسمى المكون للجريمتين واحد . وبشرط أن تبين المحكمة للاثم التهمة المدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال في جريمة هدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شؤون التنظيم .</p> <p>(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١) ١٠٨ ع ٢ ٥٣٨</p> <p>٢٨ — شروط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : (الأول) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور . (والثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه .</p> <p>ثبت أن البناء لم تنالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو الممشى للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة . لا موجب للحكم بالإزالة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ١٠٩ ع ٢ ٥٤٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٩ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكلمة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في المادة المذكورة .</p> <p>تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . كون وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون الصحيح عليها . مثال في جريمى عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف خاص لكل عامل .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٥)</p> <p>٣٠ - صدور قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الإعلان الدستورى في شأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ وتنفيذا لحكم المادة ٢٣ الوارد بالباب الرابع من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية . انعطاف العقاب المبين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع على الاخلال بمضمون قرار وزير الصحة المذكور .</p> <p>اعتبار الحكم المطعون فيه تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت انخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل لجرائمها مخالفة لا جنحة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)</p>
٦٨٣	٣٤١٣٠	
٧٦٥	٣٤١٤٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣١ - خضوع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس .
٧٧٢	١٤٥ ع ٣	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
		٣٢ - القصور يتصدر أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون .
٧٧٩	١٤٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
		٣٣ - جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟ بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها . قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام .
٧٨٣	١٤٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١)
		٣٤ - الشهادة المرضية . على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به عذراً على المخالف عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم .
٨٥٨	١٦٤ ع ٣	(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٣٥ - اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تلغى نصاً أمراً في القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية . النص الأول هو الواجب

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>التطبيق . نفاذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فيما تضمنه من نصوص أمرة يوجب حتما العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه . قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/١٢/٦ باللائحة التنفيذية لم يمس تاريخ نفاذ القانون . ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار المذكور من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لقيد أحوال المواطنين بالسجل المدني . هو حكم انتقالي قصده تنظيم تقديم المواطنين للقيد بالسجل في خلال الأجل المضروب . لا تعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره . إجراء القيد في السجل في أي وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصول صاحب الشأن على بطاقة دائلية . عليه إتباع الأحكام المترتبة على هذا الإجراء .</p> <p>(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢) ١٦٧ غ ٣ ٨٧٥</p> <p>٣٦ — تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . موضوعي . كون الوقائع — كما أثبتها الحكم — تستوجب أعمال حكم تلك المادة . عدم تطبيقها يعتبر من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض . مثال بين جريمتي تبديد وتسليم سلاح .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦) ١٧٦ غ ٣ ٩١٦</p> <p>(ب) وقوع بطلان في الحكم :</p> <p>خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . دخوله ضمن</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملاً بالبند (ثانياً) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذي شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد القانوني .
٣٣٩	هيئة عامة ٢ ع ١	(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥)
		أسباب الطعن :
		” مدى تقييد المحكمة بها “ :
		الأصل هو تقييد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني . لهذه المحكمة استثناء نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكّلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .
٩٨٦	١٨٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥)
		” ما لا يقبل منها “ :
		١ — للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متي اطعانت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تدليلها سائفاً .
٤١٥	٨٥ ع ٢	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣/٥/١٩٦٥)
		٢ — الأصل في الإجراءات الصحة وأن المحقق يباشر عمله في حدود اختصاصه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٥٢	٩١ ع ٢	المجادلة في خميص اختصاص مصدر الإذن بإصداره . إقتضاء ذلك تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١)
٦١١	١٢٠ ع ٢	٣ - الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا للدعواه المدنية . من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)
٦٤٣	١٢٤ ع ٢	٤ - اختلاف الدفع ببطلان إذن التفتيش عن الدفع ببطلان إجراءاته . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات تنفيذ الإذن لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨)
٧٠٢	١٣٤ ع ٣	٥ - الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ تصدوره من محكمة غير مختصة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)
٧٥٦	١٤٢ ع ٣	٦ - اشتراط المادة ٢٦١ إجراءات لاعتبار الدعوة متروكة أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . ترك المرافعة من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفع الجوهرية . على المحكمة التصدي له عند إبدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٨ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجناي . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض في الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		٩ - الارتباط بين الجرائم . مسألة موضوعية . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٥	٣٤١٥١	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢)
		١٠ - إبداء أوجه الطعن مرسله دون بيان ماهيتها . عدم قبول الطعن . مثال .
٨٠١	٣٤١٥٢	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		” ما يقبل منها “ :
		الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	٣٤١٢٤	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم في الطعن :
		الطاعن لا يضار بطعنه . كون الواقعة كما أثبتتها المحكمة تعتبر جريمة اختلاس تامة وليست شروعا . عدم طعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . إصالح هذا الخطأ في النقض غير جائز .
٦٧٢	١٢٨ ع ٣	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥)
		الطعن للمرة الثانية :
		الطعن في الحكم للمرة الثانية . كون العيب الذي شاب الحكم مقصود على الخطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض القضاء في الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . المادتان ٣٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٤٣٠	٨٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤)
		سلطة محكمة النقض :
		فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم إكتساب الحكم قسوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم إنقضاء الدعوى الجنائية . مادامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفذ بعد . إستيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسؤولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة اليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .
٢١	١٤ ع ٦	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
نيابة عامة	
سلطتها في إجراء التحقيق :	
١ - لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفي أن يتم هذا الندب شفاهاً بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .	
(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥) ٩٢ ع ٢٤ ٤٥٨	
٢ - شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهي إختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق .	
هذه تلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلول محلها .	
(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥) ١٢٣ ع ٢٤ ٦٣٢	
٣ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر انتداباً له لإجراء التحقيق . المحضر الذي يحرره مأمور الضبط بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع استدالات . للنيابة العامة بعد حفظه رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغائه .	
(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٦٥) ١٧٠ ع ٣٤ ٨٨٥	
(م - ١٩ - ج)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		سلطاتها في استعمال الدعوى الجنائية :
		١ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جرم إعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .
١٢٤	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		٢ - النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية .
٨٦٥	١٦٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		سلطات النائب العام :
		١ - النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة . اشتمالها سلطتي التحقيق والادعاء . انبساطها على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيّطت به على سبيل الأفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والإدارية على أعضاء النيابة .
٨٦٥	١٦٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)
		٢ - له كامل الحق في نذب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو . بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لإنجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥) ... ٣ — القرار الوزارى بإنشاء نيابة المخدرات . أثره : لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . له الولاية فى مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة . له الرئاسة والإشراف على أعضائها .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥) ... رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة : ”طبيعتها“ :
		وزير العدل . رئاسته لأعضاء النيابة العامة . طبيعتها : إدارية .
٨٦٥	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥) ... (هـ) هتك عرض . هدم . هيئة عامة . <u>هتك عرض</u> القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل . لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدى	
٩٢٥	١٧٧ ع ٣	<p>فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها . يصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن . غير لازم .</p> <p>(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٥)</p>
		<p style="text-align: center;"><u>هدم</u></p>
١١٤	٢٧ ع ١	<p>١ — المباني غير الالية للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/٢/١٩٦٥)</p>
٢٦٤	٥٧ ع ١	<p>٢ — توقيع الحكم على الطاعن — عن تهمة هدم بناء بدون تصريح — عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدر فى ذلك كون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهندس التنظيم .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥)</p>
٧٧٩	١٤٧ ع ٣	<p>٣ — المراد بالمبنى فى خصوص تنظيم هدم المباني : كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه . المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يضر معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : بناء .

(القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٣٨ ع ٢)

هيئة عامة

راجع : شركة .

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٣٠ ع ٢)

(و)

ورقة التكليف بالحضور . وصف التهمة :

ورقة التكليف بالحضور

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . ليست
من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة
بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه
ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . المادة ٣٣٤
إجراءات .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١) ... ٣٨ ع ١٧١
(والطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ٨٥ ع ٤١٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

وصف التهمة

١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفاتها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة لم تتغير . أمثلة .

٦٩	١٧ ع ١٤ (الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
١٠١	٢٤ ع ١٤ (والطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
٢٤٧	٥٣ ع ١٤ (والطن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
٤٠٧	٨٤ ع ٢٤ (والطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
٨٣٣	١٥٩ ع ٣٤ (والطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)

٢ - تقييد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة . إلزامها بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفاتها وأوصافها القانونية وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . حقها في ذلك مقيد بما توجبه المادة ٣٠٨ إجراءات من تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة ومنحه أجلاً للاستعداد إن طلب ذلك .

١١٤	٢٧ ع ١٤ (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٩)
-----	---------	--

٣ - الاستئناف . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . شرط ذلك : ألا توجه إلى المتهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أفعالا جديدة أو تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .
٤١٥	٢٤٨٥	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣)
		٤ — عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد . وبشرط أن تبين المحكمة للتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال في جريمة هدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم .
٥٣٨	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١)
		٥ — جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .
٦٠٠	٢٤١١٩	(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١)
		٦ — عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييصها وردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال : تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع .
٦٦٢	٣ع١٢٧	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٤)
		٧ — تشكك المحكمة في أصل الواقعة . قضاؤها في موضوع الالتزام بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف . ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة . لا جدوى منه.
٧٢٤	٣ع١٣٧	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
		٨ — تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال .
٨٢٠	٣ع١٥٦	(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٨)

القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية مما يحس
المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		اثبات . اعلان . أموال عامة . أهلية
		اثبات
		إجراءات الإثبات :
		١ — تكليف الواقعة المنسوبة إلى الطاعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة لإثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . المادة ٢٩٠ مرافعات .
٦٧٨	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ — إجازة الإثبات بالبيننة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساءة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائي أجاز الإثبات بالبيننة .
٦٧٨	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		طرق الإثبات :
		(١) الإقرار :
		الإقرار . شرطه : صدوره من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه . وجوب إفادة الصيغة ثبوت الحق المقربة على سبيل اليقين والجزم .
٨٤٩	٢٤١٣٤ ع	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...
		(ب) الإثبات بالكتابة :
		"الأوراق العرفية"
		١ — إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالبينه . جواز إثباتها كذلك بالقرائن .
٥٧	١٠٤١ ع	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٤) ...
		٢ — إنكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعها بصحة التوقيع .
٥٧	١٠٤١ ع	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٤) ...
		٣ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن قد وقع بإمضائه على المحرر الذي أنكر توقيعه عليه . إعتباره صادرا منه وحجة عليه . لا يقبل تحلله منه إلا بالطعن فيه بالتزوير .
٥٧	١٠٤١ ع	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٤) ...
		٤ — الرسائل الموقعة عليها حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت عكسها . الاحتجاج بها غير قاصر على المرسل إليه . لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصحة الاحتجاج بها على المرسل متى حصل عليها بطريقة مشروعة .
٥٧	١٠٤١ ع	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٤) ...

(ج)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) البينة :
		تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النعى في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٨٠	٢٤٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		<u>إعلان</u>
		الإعلان للنيابة :
		إعلان الأوراق القضائية تستلزم إتمام الإجراءات التي رسمها القانون . عدم العلم بموطن المراد إعلانه . وجوب تسليم صورة الورقة للنيابة . ما يثبت المحضر في الورقة من عدم الاستدلال على المراد إعلانه أو المكان الموجه إليه الإعلان فيه . لا ينتج أثره إن لم توجه الورقة للنيابة لإعلانها بعد استنفاد إجراءات التحري .
٩٩٧	١٥٦١	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		<u>أموال عامة</u>
		الحيوانات :
		عدم فقدان الحيوانات صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن فيها ولأنما بانتهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها بكيانها . جواز تملكها بالتفادم من ذلك التاريخ .
٧٤٨	١١٨٢	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أهلية
		حق التقاضى :
		١ - حق التقاضى يغير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضى رخصه لكل فرد فى الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة فى الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٢ - تخويل الحارس - كئائب - حق التقاضى فيما ينشأ عن أعمال الإدارة من منازعات لا يمنع الأصيل من ممارسة هذا الحق ما دام لم يمنع من ذلك .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٣ - حظر الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق التقاضى . هذا الحظر والمنع ليس سلباً للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٤ - تأميم بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى الدولة مع بقائه كبنك تجارى له مباشرة الأعمال المصرفية . احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقده - بالتأميم - أهليته القانونية فى مباشرة الخصومة المرفوعة من قبل . لا انقطاع لسير الخصومة .
١٠٦٦	٣٤١٦٦	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب)	
بطلان	
في صحف الدعاوى :	
١ - النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان .	
(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)	٧٧ ع ٢ ٤٧٦
٢ - غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمنا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة عليها الدعوى .	
(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)	٧٧ ع ٢ ٤٧٦
٣ - بطلان إعلان تقرير الطعن لحلو الصحيفة من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها . بطلان غير متعلق بالنظام العام لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .	
(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)	١٤٢ ع ٣ ٩٠٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ت)
		تزوير . تعويض
		<u>تزوير</u>
		١ - حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٦٧٨	٢ع ١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
٥٩٤	٢ع ٩٧	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
٦٧١	٢ع ١٠٨	(الطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٢ - طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد منور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطله لصدوره في اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم . لا يعتبر إقراراً بصحة العقد ولا ينطوى على نزول عن الحق في مطالبة الخصم بإثبات ما يدعيه .
٦٧٨	٢ع ١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٣ - عدم جواز الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . في حالة الاحتجاج بالورقة يتعين على من احتج عليه بها أن يسلك طريق الادعاء بالتزوير كوسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى . وجوب إبدائه أمام المحكمة التي تنظر الموضوع . ليس لغيرها أن تنظر هذا الادعاء بالتزوير .
١٠٠٩	٢ع ١٥٨	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٠٠	٣٤٢٠٣	٤ - الأوراق التي تصلح للمضاهاة عليها في التزوير هي الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التي تم استكتابها أمام القاضي . صدور أمر الأداء لا يضمن على السند الصادر بموجبه الأمر صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)
تعويض		
٣٩٦	١٤٦٢	الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبراً متكافئاً وغير زائد عليه . مثال . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥) عناصر التعويض :
٥٢٧	٣٤٨٦	١ - تفويت الفرصة في الكسب أمر محقق يجب التعويض عنه عند تقدير التعويض عن العمل غير المشروع . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٥٢٧	٢٤٨٦	٢ - بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٥٧٠	٢٤٩٣	٣ - الضرر الموجب للتعويض . وجوب كونه ضرراً محققاً الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلاً . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)
٧٣٦	٢٤١١٧	٤ - ضرر مستقبل . التعويض عنه . متى كان محقق الوقوع . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٥ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير التعويض ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة في هذا الخصوص - متى بينت عناصر التعويض . جواز القضاء بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة مع مناقشة كل عنصر منها على حدة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨) ... ٣٤٨ ع ٣٣٩</p>
		<p>٦ - يقدر التعويض بقدر الضرر وبالنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره ما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه . تقدير التعويض عن فسخ العقد بالعملة المصرية دون العملة الأجنبية التي قدر بها الثمن . جوازه عند عدم الاتفاق .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ... ٣٥٠ ع ٣٤٧</p>
		<p>٧ - إقتصار التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول . في المسؤولية التقصيرية يكون التعويض عن أى ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع . تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية . اتباع الحكم في تقدير التعويض المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية . النعي على الحكم خطأ في تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية . لا مصلحة في الطعن بذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١) ... ٣٥٨ ع ٣٠٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح) حق المؤلف . حكم
		<u>حق المؤلف</u>
		علانية الأداء :
		١ - العبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
٢٢٧	١٤ ٣٦	٢ - لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع مما إذا كان الحفل الذي أديت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكييف التي تخضع لرقابتها . مثال . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
٢٢٧	١٤ ٣٦	الأداء غير العلني :
		يشترط لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التي تعقدتها الأسر والجمعيات والمنتديات الخاصة والمدارس وبالتالي لإعفاءها من دفع أي تعويض للمؤلف عن مصنفاته التي تؤدي فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالي . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
٢٢٧	١٤ ٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>حكم</u>
		إصدار الحكم :
		القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في الدعوى . لا يتعين إعلان طرق الخصومة به .
٢٤٤	٣٨ ع ١	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		تصحيح الحكم :
		تصحيح الأحكام : في الأخطاء المادية البهتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق . الطعن في قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	٢٩ ع ١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		تفسير الحكم :
		طلب تفسير الحكم . مناطه : وقوع غموض أو لبهام في منطوقه . التزام الحكم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون تعديل أو تبديل . النعي عليه بمسح الحكم المفسر على غير أساس .
١٣٣٩	٢١٠ ع ٣	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		بيانات الحكم :
		١ — تحديد المادة ٣٤٩ مرافعات البيانات الواجب اشتمال الحكم عليها على سبيل الحصر . ليس منها رقم الدعوى التي صدر فيها الحكم . الخطأ في هذا البيان لا يؤثر على سلامة الحكم ولا يجهل به .
١٠٦٦	١٦٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — بيان اسم كاتب الجلسة في الحكم أمر غير جوهري . إغفاله لا يترتب عليه البطلان . البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس المحكمة أو عدم ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥)
		حجية الحكم :
		١ — ورود بعض المقضي به في الأسباب . اعتباره مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .
٢٠١	٣٢١٤	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٢ — ما يرد في أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لا حجية له ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه .
٤١٣	٦٥١٤	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥)
(خ)		
خطأ		
—		
		مسئولية المفاوض . المادة ٦٥١ مدني . قيامها بحصول تهميم بالمبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها . التزام المفاوض التزام بنتيجة هي بقاء البناء سليما متينا لمدة عشر سنوات . لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المفاوض .
٧٣٦	١١٧٢	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د)
		دعوى
		تكييف الدعوى :
		تكييف الدعوى بكيفية الصحيح أمر يتعين على القاضى أن يقوم به من تلقاء نفسه .
٦٧٨	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		(س)
		سفه وغفلة
		تصرفات ذى الغفلة والسفيه :
		١ — التصرف الصادر من ذى غفلة أو من سفیه قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف الذى يعتمد إلى التصرف فى أمواله بقصد تقويت آثار الحجر المرتقب .
٨١٥	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		٢ — تعادل ما يفيد السفيه أو ذو الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التزاماته أو عدم تعادلهما من سلطة محكمة الموضع . استخلاص إنعدام التعادل بأسباب سائغة لا معقب عليه .
٨١٥	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ع)
		عقد . علامة تجارية .
		عقد
		شروط انعقاد العقد :
		اشتراط الكتابة — بحسب الأصل — في العقود الرضائية للإثبات . جواز اتفاق الطرفين على اشتراط تعليق انعقاد العقد على الكتابة . عدم مخالفة ذلك الاتفاق للنظام العام . استخلاص قصد المتعاقدين من اشتراط الكتابة هو مما يستقل به قاضى الموضوع .
٩٢٥	٣٤٦ ع ١٤٦	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		تكييف العقد :
		رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها .
٢١٥	٣٤ ع ١٤	(الطن رقم ٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		تفسير العقد :
		سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لا سلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٦٣	٢٤١٣٦ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
٨٨٣	٢٤١٣٩ ع ٢٤	(والطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>علامة تجارية</p> <p>التشابه بين علامتين :</p> <p>إكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون أعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال في التشابه بين علامتين تجاريتين . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ٢٥ ع ٢٤ ٤٦٨</p> <p>(ق)</p> <p>قانون . قوة الأمر المقضى .</p> <p>قانون</p> <p>قاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون :</p> <p>إقتراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة القاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . إستناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ٧٧ ع ٢ ٤٧٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>تنازع القوانين من حيث الزمان :</p> <p>”الأثر المباشر للقانون والأثر الرجعي“ :</p> <p>تطبيق القانون — بوجه عام — على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه . سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٢ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... ٧٠ ع ٢٤ ٤٤٢</p> <p>تفسير القانون :</p> <p>دوران حكم القانون مع ملته لا مع حكمه . لا محل للإستهداء بحكمة التشريع إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه . النص الواضح قطعي الدلالة في المراد منه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢) ... ١٨٦ ع ٣ ١١٩٠</p> <p>إلغاء القانون :</p> <p>إلغاء القانون لا يبرر الخروج من أحكامه بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ... ١٤٣ ع ٣ ٩١١</p>
		<p>قوة الأمر المقضي</p> <p>١ — قوة الأمر المقضي . شروطه : وحدة الموضوع .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦) ... ١٠١ ع ٢ ٦٢٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - قوة الأمر المقضى . أثره : منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق لإثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٥٧٧	٩٤ ع ٢	(الطنن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)
		٣ - قضاء الحكم بطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائى سابق صادر فى استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضى . وجوب احترام حجية الحكم النهائى السابق عند نظر الاستئناف الثانى ولو كان قد خالف صحيح القانون أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام وتغضى الخطأ فى القانون .
٦٥١	١٠٤ ع ٢	(الطنن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)
(م)		
مسئولية تقصيرية		
		١ - ليس للمضروب قبل العمل بقانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بمحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضروب بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث .
١٧٢	٢٧ ع ١	(الطنن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جديّة ومشروعة . كون المدعى مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها سوى مضارة خصمه والنكايّة به . خطأ يستوجب مساءلته والحكم عليه بالتعويض .
١٧٨	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ... ٣ — الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه في معنى المادة ١٨٧ مدني : هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء . العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . السيطرة المسادية للتابع على الشيء وقت استعماله لا تضافى عليه صفة الحارس إذ هو يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله . مثال .
٣٩٦	٦٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥) ... ٤ — يدرأ مسئولية حارس الشيء المفترضة إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يدرأ فيه . يشترط أن يكون هذا السبب محمداً لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أكان ماثلاً في قسوة قاهرة أم حادث بخائى أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .
٣٩٦	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥) ... ٥ — وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٦١٤	٩٩ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٨٢	٣٤١٦٨	٦ - حرية جهة الإدارة في إدارة المرافق العامة لا تمنع القضاء من تقرير مسئوليتها عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شؤون المرفق العام والإشراف عليه . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
(ن)		
نقض		
نقض الحكم :		
" أثره " :		
١ - نقض الحكم . أثره : عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى محكمة الإحالة من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)		
٣٠٤	١٤٧	٢ - نقض الحكم يستتبع حتما إلغاء الحكم الذي جاء لاحقا له ومؤسسا عليه . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)
٣٠٤	١٤٧	المصلحة في الطعن :
وجوب توافر المصلحة في الطعن وقت رفعه لها . زوالها بعد ذلك لا أثر له . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)		
٨٠٢	٢٤١٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم في النقض :
		١ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض أحكام بآته لا سبيل للطعن عليها بأي طريق . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ . لا يستثنى من ذلك إلا حالة الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لمقيام سبب من أسباب عدم الصلاحيّة . المادتان ٣١٣ و ٣٤١ من قانون المرافعات . (الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤) ١٥٤ع ٣ ٩٧٣
		٢ - أحكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأي طعن . لا يجوز تعيينها أمام محكمة الإحالة بأي وجه من الوجوه . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٧) ١٨٧ع ٣ ١١٩٥
		(و)
		وصى . وكالة
		وصى
		قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصى المنضم بإدارة التركة . معناه : عزل الوصى الأول من الوصاية . أثره : زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ١١٦ع ٢ ٧٢٨
		وكالة
		١ - وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية . (الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤) ١٥٤ع ٣ ٩٧٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ — علاقة البنك بالعمل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة وديعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدني قرضا . شرطا مبدأ الثبوت بالكتابة الذي يجوز تكلفه بالبينة : وجوب صدور الورقة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته ، وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا يعد كذلك إيصال البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد المودع .</p>
٩٧٣	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٤)

فهرس المواد

قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١١٤١ ع ٣	٢٦١ - دعوى جنائية. "سلطة النيابة العامة في تحريرها. صور القيود التي ترد على حقها في رفعها". "سلطات النائب العام".	٢٣ - مأمورو الضبط القضائي . "حقهم في دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح".	٢٤/٢ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة".
١١٤١ ع ٣	٢٧٢، ٢٨١، ٢٥١ وما بعدها دعوى مدنية : "متى تنعقد الخصومة بين المدعى المدني والمتهم"	١٨٥ ع ٣	٢٤/٢ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة".
١١٤١ ع ٣	٣٠ - التلبس . "حالة التلبس بالجريمة"	١٨٥ ع ٣	٢٤/٢ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة".
١٨٥ ع ٣	٣٤-٣٨ - القبض . "حالاته"	١٨٥ ع ٣	٢٤/٢ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة".
١٨٥ ع ٣	٥٥ - وما بعدها . "إجراءات تحرير المضبوطات. لابطالان على مخالفتها"	١٨٥ ع ٣	٢٤/٢ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة".
١٢٣ ع ٤	٢٠٩، ٦١ أمر حفظ : أمر بالالوجه :	١٨٥ ع ٣	٢٤/٢ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة".

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٨٥٦١٥٢ ٣٤	٩١ - تفتيش .		"مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر ابتداء له لإجراء التحقيق . المحضر الذي يحضره مأمور الضبط بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات"
٢٤٩٢٦٩١	إذن التفتيش : "شكاه . بياناته" .	٣٤١٧٠	
١٢٤٦١٤١٢ ٢٤ ١٦٣ ٣٤	"إصداره"		
٢٤١٢٤٦٩١ ٣٤ ١٦٣	"تنفيذه" .		
	٩٦ - سلطة قاضي التحقيق في ضبط الأوراق والمستندات المسلمة من المتهم إلى المدافع عنه أو الخبير الاستشاري .	٣٩٦٣٤٦٢٨ ١٤	٢٣٢ ٦٣ - دعوى جنائية . "تحريرها"
١٤٢١			٣/٦٣ - المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ "رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط" .
٢٤٨٧	١٢٣ - على المحقق إثبات ما يكشف عن شخصية المتهم . عدم التزامه بالكشف عن شخصيته للمتهم .	٢٤٧٥	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٣٤ ع ٣	١٨٢ - مستشار الإحالة "أمر الإحالة"	١٨٠ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢	
١٠٢ ع ٢ ١٤٦ ع ٣	١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ - محكمة الجنايات " إجراءات سماع الشهود أمامها " .	على غرفة الاتهام في حالة قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية إذا رأت وجهها للسير في الدعوى إحالتها إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصفى الجنائية والجنحة ، سواء أكان وصف الجنائية محل شك في نظرها أو كان وصف الجنحة هو الوصف الظاهر . وعلى محكمة الجنايات التصديق لموضوع الدعوى والحكم فيها ولو كانت الواقعة جنحة .	١٠٧ ع ٢
٨٠ ع ٢	١٩٣ المعدلة بالقانون ٨٠٧ لسنة ١٩٦٢ " من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ووضع أسباب الطعن ؟ " .		
	١٩٩ وما بعدها - اختصاص النيابة العامة في إجراء التحقيق -		

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤١١	٢٣٢ ، ٢٣٣ - دعوى مباشرة . ” متى تنعقد الحصومة بين المدعى المدنى والمتهم “ .		” شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق فى الدعوى : هو اتصال سلطة الحكم بها . اتصال مستشار الإحالة ، بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق . “
٣٤١٢٠	” للدعى المدنى أو من ينوب عنه بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة . تحريك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة “ .	٢٤١٢٣	٢١٤ - المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٦٦ المستحدثة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ محكمة الجنايات : ” تشكيلها . اختصاصها “
٣٤١١٥	٢٣٧ ، ٣٧٥ - ٣٧٧ - إجراءات المحاكمة . ” الخصم فى الدعوى هو الأصيل فيها . المحامى مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينفى حق الأخير فى أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات “ .	٣٤١٣٤	٢١٧ - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . طبيعته : تعلقه بالنظام العالم .
		١٤١٧	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٣٣ ع ٢	الدعوى لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت رأيا نهائيا ضده .	٢٣٧ - ٢٣٩ - حكم . وصفه :	
٢٥١ - ٢٦٦ - دعوى مدنية .	الحكم الحضورى والحكم الحضورى الاعتبارى	١٧٥٠١٧٤ ٣ ع	
٣٠٠٦٧ ع ١ ١٨٤٠١٣٧ ع ٣	”مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها“ .	٢٣٩١٠٢٤١ - الحكم الحضورى الاعتبارى	
٤٢٠٦٧ ع ١ ١٦١٠١٦٠ ع ٣	”إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية“ .	”متى تقبل المعارضة فيه ؟“	١٤٢٠
١٨٠ ع ٣	”الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . طبيعته ؟“ .	٢٤٤١/٢٤٦ - دعوى جنائية .	
١٥١ ع ٣	”الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى . طبيعته ؟“ .	”تحريكها . تحريك جرائم الجلسات“ .	١٤٦٨
١٥١ ع ٣	”حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى متى يسقط ؟“	٢٤٧ - رد القضاة عن الحكم .	
		”القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل فى	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠١	٢٧٥ - نظر الدعوى وترتيب إجراءات المحاكمة. "شفوية المرافعة"	١٤١٧	"عدم سرعان حكم المادة ٢٥٦ إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدنى فيما يتعلق بحقوقه المدنية"
١٤٤٠	٢٨٣/١، ٢٨٤ - الشهادة "إجراءات سماعها"	١٤٢٣	"شروط اعتبار الدعوى المدنية متروكة طبقا للمادة ٢٦١".
٢٤١٢٥	٢٨٧ - أهلية الشهادة: العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذى تؤدي عنه وبوقت أدائها .	٢٤١٠٢	٢٧١، ٣٨١ - "لمحكمة الجنائيات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع شهود".
٢٤٨٤	٢٨٩/٢ المعدلة - للمحكمة الإستغناء عن سماع شهود الإثبات. شرط ذلك ؟	٢٧٢ -	تعلق هذا النص بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات فى الجلسة لابطالان على مخالفته"
٢٤٨٤	٢٩٠ - تلاوة أقوال الشهود من الإجازات. متى تكون واجبة ؟	١٤٦٣	

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣١٧ع٣	٣٠٩ - إحالة الدعوى المدنية في مفهوم حكم هذه المادة . شروطها ؟	٦٣ع١	٢٩٨ - إجراءات الطعن بالتزوير . ” غرامة التزوير : طبيعتها ؟ “
٤٥١٥٤ع١ ، ١٢٠ع(١) هيئة عامة ع٢ ٣١٧ع٣	٣١٠ - حكم . ” بياناته ” .	٢٢٤٣٣٤٢٧ ، ٣٥٤٣٩٦١ ، ٦٤٦٦٤ع١ ، ٨٥٦٨٧ ، ١٠٦ع٢ ، ١٢٨٦١٥٨ ، ١٧١٦١٧٦ ، ١٧٧ع٣	٣٠٢ - تقدير الدليل .
٣٤٥٤١٠ ، ١١٦٦١٨ ، ٢٣٤٢٥٣٠ ، ٣٢٤٣٥٣٦ ، ٣٧٤٤٤٤٥ ، ٥٠٤٥٥٥٧ ، ٥٨٦٠٦٤٦ ، ١٤٦٧٤ ، ٨٩٦٨٩٣ ، ٩٩٦١٠٤ ، ١٠٥٦١١٥ ، ١١٧ع٢ ، ١٢٧٦٣١٣ ، ١٣٢٦٣١٣ ، ١٣٨٦٣٩١	” تسبب معيب ” =	٣٠٣٤٣١٢ - حكم . ” إصداره . النطق به “ ٣٩ع١ ٨١٦٨٩٢٤ ١٧٦٢٤٢٧ ، ٢٩٦٥٣١٤ ، ٨٤٦٠٨١٠ ، ١١٩ع٢ ، ١٢٧٦١٥٦ ، ١٥٩ع٣	٣٠٤ / ٢ - تقدير العقوبة . ٣٠٧ ، ٣٠٨ - تعديل الوصف ولقت نظر الدفاع

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٤	” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “	٦١٤٣٦١٤٠ ٦١٥٠٦١٤٧ ٦١٥٤٦١٥٣ ٦١٥٧٦١٥٥ ٦١٧٨٦١٦٨ ٦١٨٠٦١٧٩ ١٨٣٦١٨١	
٢٤١٢٠٦٩٧	٣١٢ — وضع الحكم والتوقيع عليه .	٣٩٦٣٨٦١٢ ٦١٦٤٦٦٤٣ ٦٦٦٦٥٦٦٤ ٦٧٢٦١٤٦٧ ٨٥٦٨١٦٧٨ ٩٤٦٩٢٦٩١ ٦١١٠٦١٠٣ ٦١١٨٦١١١ ٦١٢٠٦١١٩ ٦١٢٢٦١٢١ ٦١٢٤ غ ٢ ٦١٢٨٦١٢٦ ٦١٣٥٦١٣٤ ٦١٤٢٦١٣٧ ٦١٥٨٦١٥٢ ٦١٧١٦١٥٩ ٦١٧٥٦١٧٣ ١٨٥٦١٧٧ ٣٤	”تسبب غير معيب“ .
٢٤٧٤	استثناء أحكام البراءة من البطلان إذا لم توقع أسبابها في الميعاد المقرر قانونا . عدم انصراف هذا الاستثناء إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية .		
١٤٣٨ ٢٤٨٥	٣٣٤ — ورقة التكليف بالحضور . ”أوجه البطلان المتعلقة بها . طبيعتها ؟“		

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤	٤٠٢ وما بعدها - استئناف . "نطاقه" .	٣٣٩ -	اجراءات المحاكمة .
٣١٧٤ع	ميعاده : "ميعاد استئناف الحكم الحضوري" .	٢١١٦ع	إصابة المتهم بمرض عقلي بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه .
٣١٧٥ع	"ميعاد استئناف الحكم الحضوري الاعتباري" "لا يشترط امتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به . إمتداد الميعاد سواء تم الاستئناف الأصلي في نهاية المدة أو في خلالها" .	١٤٦٧ع	٣٩٥ - محكمة الجنايات "الإجراءات أمامها" .
٢٤٧٧ع		٥٢٤٢٣١ ٣١٢٩٦١ع	٣٩٨ - ٤٠١ - معارضة . "نظرها والحكم فيها" .
		٢٤٩٦ع	"إعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي" .
		٣١٧٥ع	"النزول عن حق المعارضة"

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
١٤٣٣	١٧/٢- المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . "قاعدة إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة" .	١١٣ع ٢	"استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا . إفادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكْتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف" .
١٤٨	١٨، ١٦، ٤٠ - استئناف النيابة العامة الحكم الغياي . سقوطه إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة .	١٤٦٩ع ٨٥ ، ١٠٣، ١٠٩ع ١١٤ع ٢	أثر الاستئناف ونظره : "الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده"
١٤٤٧	١٩/١ - نظرا لاستئناف . "سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة" .	٨٤، ٩٤ع ٢ ، ١٣٧، ١٤٣ع ١٧٠ع ٣	"محكمة ثاني درجة تقضي على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم" .

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعلة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعلة والعدد	المادة والموضوع
١٤٥٠	٥٥٢ و ٥٥٠ - رد اعتبار . "شروط رد الاعتبار بحكم القانون" .	٧٢٤ ١٤٣٤ ٢٤	٤٥٤ ، ٤٥٥ - حجية الشيء المقضى . "عدم ورودها إلا على منطوق الحكم والأسباب المكمله"
١٤٦	٥٥٧ ، ٥٥٤ - دعوى جنائية . "انقضاؤها" . "فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة . أثره" :	٣٤١٨١ ٣٤١٨١	٥٢٤ ، ٥٢٧ - إشكال . "المحكمة المختصة بنظر الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية" . "الإشكال المرفوع من الغير" .

قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٢٨	٢٧ — عقوبة العزل	٣٤١٣١	٥ — قانون أصلح .
	٣٠ — وجوب تفسير المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شان الأسلحة والذخائر على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات	١٤٦٦	١٢-٩ — جريمة : "الجريمة المستحيلة"
٢٤٧٦	٣٢ — ارتباط . "مناط تطبيق هذه المادة . تقدير قيام الارتباط . موضوعي"	١٤٥٠	١٧ — ظروف الرأفة .
	٣٩ — ٤١٤٠٠ — فاعل أصلي . شريك .	١٤٦٣	٢٢ — عقوبة الغرامة . "خصائصها"
١٤١٤ ، ١٥٠ ، ١٣٠ ، ١٧٦ ، ١٥١ ، ٣٤	٣٩ — ٤١٤٠٠ — فاعل أصلي . شريك .	١٤٤٠	٢٥ — الشهادة . "سماعها"
١٤٦١ ، ٣٢ ، ٣٤١٣٦	"تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ولو كانت غير تلك التي		"الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة . طبيعتها : حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان . أثره : لا بطلان ."
		٢٤١٢١	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
١٤٥٨٦٢٤	”استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة، لكل أركانها وطبيعتها“ .	٢٤١١١	قصده ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها“ .
٤٥ - شروع . ١٢٨٠١٤٦٦ ٣٤١٥٦	”البدء في التنفيذ“ . ”الأعمال التحضيرية“	٢٤١١١	”حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي مبرر حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلام شريكها ولولم يعلم به“ .
٢٤١٢٥	٢٠٢٤٥ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية متى تتحقق ؟ مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتيان تكفل لها الرواج في المعاملة شروع معاقب عليه .	٢٤١١١ ٣٤١٣٦	الاتفاق ، ماهيته ؟ التوافق . ماهيته ؟
٢٤١٢٣٤٨٨		٣٤١٢٢	٤٤ مكرر - إخفاء أشياء منحصلة من جريمة

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
١٤١٦	٦٢ - موانع العقاب . "المرض العقلي . تقديره"	٣٤١٢٨	١١٨ ، ٤٦ - اختلاس أموال أميرية . "الشروع في هذه الجرime . عقوبته . الغرامة النسبية "
٢٤١١٦	"إصابة المتهم بمرض عقلي بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه "	٢٤٨٨	٤٨ - جريمة الاتفاق الجنائي . "أركانها "
	١١٣ - المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . "مدى انطباقها على موظفي شركة السكر والتقطير المصرية "	٣٤١٣٤	٥١ - اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الجناية المنصوص عليها في هذه المادة .
٢٤٨٧		٢٤١١٠	٦٠ - للزوج حق تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حكم مقرر . "حدود هذا الحق "

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني فضلا عن القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .	٢٤٧٥	١٢٣ — رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط .
٣٤١١٨	٢٠٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦	٣٤١٤٩	١٣٣ — إهانة . ” القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ النقد المباح . مناطه ؟ “
			١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكرر .
		٢٤١١٨	جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .
٣٤١٣٥	” أحوال الإعفاء المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ “ ” جريمة التزييف . استلزامها فضلا عن		١٣٧ مكرر (١) ركن الجناية المنصوص عليها في هذه المادة

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٣٢	"جريمة استعمال الورقة المزورة . قيامها" :	١٣٥ ع ٣	القصد الجنائي العام قصدا خاصا هونية دفع العملة الزائفة إلى التداول
١٤٤١	"أثر عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المدعى بتزويرها" .	٢٠٤ مكرر (٢)	جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ .
١٤٤٥	تزوير المحررات الرسمية : "أذن البريد" .	١٢٣ ع ٢	٢١١-٢١٥ - تزوير . "شروط الإدانة في جرائم تزوير المحررات" .
١٧٢ ع ٣	"التغيير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويرا في أوراق رسمية"	١٩٦١ ع ١	"أركان جريمة التزوير"
١٤٤٢ ع ٣	"إثبات التقليد أو التزوير ليس له طريقا خاصا" .	١٤٢٩ ع ١	"الاشتراك في جرائم التزوير" .
		١٤٣٢ ع ١	

(٢ج): قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٥٦	”تعديل المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . عدم جواز إجرائه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى“ .	٣٤١٧٢	٢١٧ - وما يليها : ”عدم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة“ .
		٢٤١١١	٢٣٠ - قتل عمد ”نية القتل“ .
٤١٤٦ ٣٤١٢٧	٢٣٦ - ضرب أفضى إلى الموت .	٤١٣٦، ١٢٧ ٣٤١٥٩	٢٣١ - سبق الإصرار .
		٣٤١٥٩	٢٣٢ - الترصد .
	٢٣٨، ٢٤٤ - قتل خطأ . إصابة خطأ :		١/٢٣٤ - قتل عمد .
	”تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً“ .	٤١٤٤، ٥ ١٥٣، ١٣٦ ٣٤	”نية القتل“ .
١٤٢	”شرط توافر حالة الحادث القهري“ .		”تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت . عدم التنبية إليه . لا إخلال بحق الدفاع“ .
		٣٤١٢٧	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٣٦	٢٤٣ - تجهيز .	٢٤٠ - عاهة مستديمة .	
	٢/٢٤٦ - حق الدفاع الشرعى . متى ينشأ ؟	٢٤٩٠ "المقصود بعبارة يستحيل برؤها" .	
٢٤١٠٦٩٣	تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى .	" تغيير المحكمة الوصف من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه داهية مستديمة . عدم جواز إجرائه إلا فى أثناء الحكمة وقبل الحكم فى الدعوى " .	
	٢٦٨ - هتك عرض .	٣٤١٥٦	
٣٤١٧٧	"القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض" .	" اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد بنظر الجناية المنصوص عليها فى المادة المذكورة " .	
	٢٨٢ - فقرة أخيرة .	٣٤١٣٤	
٣٤١٦٥	قبض وحبس بدون وجه حق .		
١٤٥	٢٩٤ - شهادة الزور .	٢٤٨١	١/٢٤٢ - ضرب " تقدير العقوبة "

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٣١٦ - سرقة مع حمل سلاح . حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .	١١٤٩ ع ١١	٣٠٢ - قذف . "القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟ النقد المباح . مناطه ؟"
١١١ ع ٢		١١٤٩ ع ٥٩	٣٠٥ - بلاغ كاذب . "قصد جنائي"
١٧٤٤ ع ١٢٤٤ ٨٧ ع ٢	٣١٧ - سرقة .		٣٠٦ - سب . "القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟ النقد المباح . مناطه ؟"
٥٨ ع ١	"استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة"	١٤٩ ع ٣	
٦٢ ع ٣	٣١٨ - سرقة .		٣١٤ - سرقة باكراه . "الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكراه ؟ تحدث الحكم استقلا عن ركن الإكراه . غير لازم"
١٠٠ ع ٢	٣٢٥ - التوقيع على سند بالإكراه . "ركن القوة أو التهديد في هذه الجريمة"	٦١ ع ١	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٣٧، ١٨	٣٤١، ٣٤٢ - اختلاس أشياء محجوزة .	١٤٦٦	٣٣٦ - نصب . "استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى بعد نصبها ؟"
١٤٧٠	"متى يتحقق هذه الجريمة" "إثباتها" .	٣٤١٥٤	٣٣٦ ، ٣٣٧ - شيك بدون رصيد . "نصب جنائي" .
٣٤١٢٦	"عدم سر يان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها التي وقعت قبل صدوره"	١٤١٩، ١٤٣ ١٥٠، ١٤٣ ٣٤١٥١	"ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة" .
	٣٦١ - إتلاف .	٢٤١٠١	٣٤١ - خيانة أمانة :
٣٤١٨٤	"القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال" .	١٦٢، ١٤١٧ ٣٤١٨٠	"ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة خيانة أمانة" .
		٢٤١٢٢	

قانون المرافعات

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٦٠	٣٦٨- حكم. "تصحيحه". إغفال الفصل في بعض الطلبات .	٢٤١٢٥	٢٠٣ - أهلية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .
٣٤١٨٦	٥١٧ - حجز إداري . الإجراءات التي يتعين إتباعها عند تعدد المجوز الإدارية والقضائية والإجراءات التي يتعين إتباعها عند رفع أحد المجزين ؟	١٤١٧	٢٢٥ - سلطة المحكمة في تعيين الخصم الذي يكلف بإيداع أمانة الخبير .
٣٤١٢٦	٥١٩ - توقيع المحرز يقتضى احترامه ولو كان مشوباً بالبطلان ما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .	٢٤٨٦	٣١٣، ٣١٤ - رد القضية عن الحكم . "قضاء القاضى في الدعوى على الرغم من كشفه عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى . صدور حكمه باطلاً" .

القانون المدني

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣١٧٦ع	قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود .		٣/١٧٤ - المسئولية عن عمل الغير .
٣١٦٢ع	سقوطه إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .	١٤٣٦، ٧	”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ .
		١٤٧	”قوام علاقة المتبوع بالتابع“ .
			١٧٨ - المسئولية الناشئة عن الأشياء .
٣١٧٦ع	٩٧٦ - قرينة الحياة في المنقول سند الملكية . قرينة بسطة . جواز إثبات عكسها .		٤٠٠ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . دفع جوهرى . على المحكمة الرد عليه مادام الدفاع

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٤٧	المادة ٣٠ — حالات الطعن بالنقض : "مخالفة القانون".		القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
١١٤٨٦١	"الخطأ في تطبيق القانون".		المادتان ٣٥٤٢/٧ —
٤٧٤٢٦١٣			أخذ المشرع فيما سنه من
٤٩٦٤٨			إجراءات في شأن الطعن
٥٤٦٥٠			بالنقض في المواد
٥٦٦٥٥			الجزائية بمبدأ التقييد
٦٥٦٦٢			بأسباب الطعن وعدم
٧٣٦١٤٦٩			إبداء أسباب جديدة
٧٦٦٧٥			بعد الميعاد القانوني.
٨٧٦٨٢٦٧٧			تحديد الأسباب التي
٩٢٦٩٢٨٨			تمس النظام العام وتبجز
١٤٤٦١٣٠			للحكمة أن تستند إليها
١٤٨٦١٤٥			من تلقاء نفسها في نقض
١٦٧٦١٦٤			الحكم .
٣٤١٧٦		(١) هيئة عامة	
٤١٤٦٣٤٤	المصلحة في الطعن .	٢٤	
(٢) تقابلات،			
٢٤١٢٢٩٤			
١٥٩٦١٣٧			
٣٤١٦٥			

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤	المادتان ٣٤، ٣٥ الطعن بالنقض : "نظامه".	٢٤٨٠	"من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ووضع أسباب الطعن".
٣٤١٢٠	"طبيعته".		
١٨٢، ١٢٧ ٣٤	"التقرير به".		المادتان ٣٠ (أولاً)، (ثانياً) ٢/٣٥، خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يندرج تحت إحدى الحالات التي يكون فيها لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها.
١٤٥٢، ٥١ ٢٤٨٢	"مبعاده".		المواد ٣٠، ٢/٣٥، ٢/٣٩، ٤٦ — الأحوال التي يكون فيها لمحكمة النقض نقض أحكام الإعدام من تلقاء نفسها ؟ منها حالة خلو الحكم من تاريخ إصداره
٢٤٨٠	"وضع أسبابه وإداعها".	(١) هيئة عامة ٢٤	
٣٤١٨٧	"مدى تقيد محكمة النقض بها".		
١٢٠، ٩١ ٢٤١٢٤ ١٣٤، ١٢٧ ١٥٢، ١٥١ ٣٤	"ما لا يقبل من الأسباب".	(١) هيئة عامة ٢٤	

(تابع) قوانين وقرارات مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	للمنائب العام عند الضرورة استخدام أى عضو نيابة بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لإقامته .	١٠٧ ، ١٤٨ ٢٤	”ما يجوز الطعن فيه من الأحكام“ :
٣٤١٦٦		٤٦٢ ، ٤٩٦ ١٢٨ ، ١٤٦٤ ٣٤١٧٦	”سلطة محكمة النقض“ .
	سلطة رئيس النيابة في نائب أحد أعضاء النيابة في دائرتهم للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة .	(١) هيئة عامة ٢٤	”شرط التمسك ببطلان الحكم لحلوله من تاريخ إصداره أمام محكمة النقض“ .
٢٤٩٢			المادتان ٤٥ ، ٣٩
	القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة .	٢٤٨٧	”الطعن بالنقض للمرة الثانية . الحكم في الطعن“
	”القيود بمجدول المحامين . شروطه : لا يلزم سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة“ .		١٢٨ ، ١٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،
	”عدم اشتراط هذا القانون حدا أقصى للسنة يتمتع على من يتجاوز قيده اسمه بالمجدول“ .		٧٥ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٢٨٠١٢ ٢٤٨٥	١٣٦٥/٩٤٨٦١ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ١٨٦١٠٦٩٤٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ دعارة : "ركن الاختياد" "تسهيل البغاء"	(١) نقابات ٢٤	"تقدير توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة. متروك للجنة قبول المحامين على أن يكون تقديرها سائغا"
٢٤٩١	القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ للسنة ١٩٥٤ و٧٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر .	(٢) نقابات ٢٤	المادة ٣٤/١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب .
١٤٤٣	الحيازة . ماهيتها :		١١٦٢٦١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المباني والمواد المتخلفة في المجارى العامة المعدل بالقانون ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤
١٤٤٩	المواد ١٠٦٦١ - "طبيعة الترخيص الصادر بمجازة أو إحراز الأسلحة النارية"	١٤١٠	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٥٠	المادة ٣/٢٦ - العقوبة المقررة بهذه المادة .	١٤٥٤	المادتان ٤ ، ٣٧ - "إنصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفيرو إلى المالك والخفيرو معا" .
٢٤٧٦	المادة ٣٠ - وجوب تفسيرها على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات .	٢٤٨٣	المادتان ٧/ج ، ٣/٢٦ - اشتراط القانون المذكور في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظروفا مشددا للجريمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الإتجار .
٣٤١٣٤	"اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الجنايات المنصوص عليها في القانون المذكور" .	٢٤٧٦	المادة ١٠ - تسليم السلاح المرخص إلى شخص غير مرخص له بجملة . أثره :
١٤٨٦ ، ١٤٥٥ ٣٤	المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المتشردين والمشتبه فيهم . الاشتباه . طبيعته : جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٨٦	المادة ٢٥ منه : "الإجراءات التي يتعين اتباعها عند تعداد الجحوز القضائية والإدارية" "الإجراءات التي يتعين اتباعها عند رفع أحد الحجزين .	١٤٢٧	١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ . التسول . "شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة"
١٤٣٨	القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها .	١٤٢٧	١/١ ب ٦٤٦٤٨٤٩٠٠ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ من هو البائع المتجول ؟
٢٤١١٩	"جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية" .		القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري .
٢٤١١٧	"القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته ؟" .		المادة ١١ منه :
٣٤١٨٥	"تحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم ؟" .	٢٤٧٠	"جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الإداري" .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٣٨، ٣٤ من القانون المذكور، ٣٣، ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها .	٣١٨٥ ع ٣	”الاتجار في الجوهر المخدر . واقعة مادية“
	”وقوع مطلق الإحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين“ .	٢٤٧٩ ع ٢	”استقلال جريمة إعدام المحل وتبنيته لتعاطي الجواهر المخدرة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . لكل مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية“ .
٣١٣١ ع ٣	”قرار وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بثمة قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للمائب العام“ .	١٤٦٥ ع ١	المواد من ٣٣ - ٣٨ من القانون المذكور: ”الإدمان على تعاطي المخدرات“ .
٣١٦٦ ع ٣			”تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة“ .
			٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٨ من القانون المذكور .
		٣١٣٨ ع ٣	”أحوال إعفاء المتهم من العقاب“ .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٩٨	”عدم مسئولية رب العمل الأصلي عن نشاط المقاول من الباطن الإجرائي وعماقديتفره وحده من أفعال معاقب عليها قانونا“ .	٢٤١٠٤	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل المادتان ٥٧، ٣ - تعريف الأجر . التزام رب العمل عند نقل العامل من عمل إلى آخر بعدم المساس بأجره .
	المادة ٨٧ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . نص الشارع على نوعين من التضامن في المسئولية (أولهما) التضامن في المسئولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين . (وثانيهما) التضامن في المسئولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .	١٤٢٥، ٢٢	المواد ٨٨، ٦٥، ٥٤، ٤٤ . عقد العمل الفردي . ”بجاء تطبيقه“ . المادتان ٢٢١، ٥٣ ”مسئولية صاحب العمل مع المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل . طبيعة هذه المسئولية“ .
٢٤٩٨		١٤٢٥	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤٥	المرسوم الصادر في ١٩١٥/٥/٦ المعدل بالمرسوم الصادر في ١٩٢٣/١٠/٢٤ بإنشاء أذونات البوستة .		القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . المواد ١٩، ٤٥، ١١٠، "سريان الإجراءات الخاصة بإعداد سجل القيد والأجور وسجل الإصابات على العمال الموسمين" .
١٢٦٣	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . "عدم سريانه على جرائم اختلاس المحجوزات التي وقعت قبل صدوره"	١٤٢٥	"التزام صاحب العمل بإعداد سجلات القيد والاجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري . عدم تعدد العقوبة فيها بقدر عدد العمال" .
١٤٦٩	١ ، ٢ ، ٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات "العقوبة المقررة للجريمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص" .	١٤٥٦	"التزام صاحب العمل بوضع جدول بيان العطلة الأسبوعية وساعات العمل وفترات الراحة . عدم تعدد الغرامة فيه بقدر عدد العمال" .
		١٤٦٢	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٢٣ من القانون ١٥ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ .		٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .
	” شرط إزال العقاب إعمالاً للمادة المذكورة “ .		” عدم إعفاء مؤسسة النقل العام من أداء الرسوم المقررة على على ما ترفعه من دعاوى “ .
٢٤٩٩	” العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف “	١٤٧١	” المحكمة المختصة بتقدير الرسوم القضائية “ .
	٣ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب .		القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩
	” نطاق تطبيق هذه المادة قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمسكن وحدها دون القرى “ .		” معالجته أحكام نودين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما “ .
٢٤٩٥		١٤٤٨	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤١ ع ٣	القانون ٣ لسنة ١٩٠٣ "القيود التي ترد على حق النيابة في رفع الدعاوى الجنائية في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون".	١١٢ ع ٢	القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير . "الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات".
١٤١ ع ٣	"وجوب تقديم شهادة جمركية قيمة مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها عن العملة قد وردت في رسالة واحدة أو رسائل منفردة".	١٤١ ع ٣	١٣٤٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد. "القيود التي ترد على حق النيابة في رفع الدعاوى الجنائية في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون".
١٤١ ع ٣	١ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي حل	١٤١ ع ١	"العبارة بصدد تطبيق أحكام هذا القانون هي بوصول البضائع إلى جمر ك مصر لا إلى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها".

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعة والعدد	المادة والموضوع
	١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج.	٣٤١٧٩	محملة القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان. "المقصود بعبارة الدخان المخلوط ؟".
٣٤١٣٢	"العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج".		٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان. "مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع".
	٢٠١٦ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول.	٣٤١٧٩	الأمر العالي الصادر في ٢٢/٦/١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ "الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي المذكور . طبيعتها؟"
٣٤١٣٢	"على الحكم بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق وإلا كان قاصرا".	٣٤١٧٩ غ	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٢	١٧ من القانون المذكور: "التزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات بتقديم العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيًا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم".		١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ وبند ٣٨ من القسم الأول والبندين ٤٣ ، ١٢٥ من القسم الثاني من الجدول المرافق . "محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزان . وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها".
	١٩ ، ٢٢ ، ٤٠ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، القانون ٧٩ لسنة ١٩٣٦ ، القانون ١ لسنة ١٩٠٤ ، القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ "خضوع المحال التي يفشاها الجمهور بغير تمييز (ومنها محال طلاء	٢٤٧٣	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٤ع ٣	”الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت الخلو من الأمراض المعدية وعدم حمل جراثيمها . جنحة . لا مخالفة“ .	٣٤٤ع ٣	النحاس) - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ٣٢، ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحال العامة المعنية بالخطر“ .
٣٤٤ع ٣	القوانين ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٣٦ لسنة ١٩٦٢ - احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . خضوعها لأحكام القانون الخاص رغم اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون .	٣٤٤ع ٣	٤١ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة . ”حق مأموري الضبط القضائي ورجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم في دخول المحال العامة“ .
٢٤٨٧ع ٢		٣٤٤ع ٣	٢٦، ٢٣ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعد والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٦٧	القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥ . ” نفاذه من التاريخ المحدد به “ .		١/٧٤٢ من المرسوم الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ في شأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ ” مواصفات المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية . المجادلة في مصدر هذه المياه . غير مقبولة . تحقق العنصر المادي للجريمة بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية “ .
٣٤١٧٢	” التفسير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ يعتبر تزويرا في أوراق رسمية “ .	٢٤٨٤	
	٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بالقانون ١٣٩ سنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
	القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والمادة الأولى من القرار ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر . "المقصود بالتجريم في حكم المادة الأولى من القرار المذكور" .	٣٤١٣٣	"التوقف عن التجارة . على التاجر إثبات قيام الغدر الجدي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد"
٣٤١٦٩		٣٤١٨٧	"وقف العمل والامتناع عن ممارسة التجارة" .
	القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥١ في شأن الكسب غير المشروع المعدل بالقوانين ١٩١ ، ١٣١ ، ٣٥ سنة ١٩٥٢ . الكسب غير المشروع . ماهيته ؟ صوره ؟ الشروط اللازمة لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع ؟ المراد بمصدر الإرادة بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع ؟	٣٤١٨٧	"مخالفة حكم المادة المذكورة يكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح الذي حل محل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤" .
١٨٣٦١٧٨ ٣٤			

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعة والعدد	المادة والموضوع
	٦٠١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني، ٧٠٥، ٢٤١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني.	١٤٥٧، ٥٣	القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء.
٢٤١٠٨	”وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا ما قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني“.	٣٤١٣٩	المادتان ٢، ١ من القانون المذكور . ”المقصود بكلمة (تقسيم) في تطبيق أحكام هذا القانون“.
	٢١، ١٦، ١٣، ١١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ”جريمة إقامة بناء على غير جانب طريق عام أو خاص . عقوبتها؟“		المواد ٢، ٣، ٤، ٦، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤ من القانون المذكور . شروط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون .
٣٤١٥٥	الطريق الخاص . ماهيته؟	١٣٤١٣ ٢٤١٠٩	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٢٦	المادة الأولى من القانون المذكور والمادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . ”مجال تطبيق كل من هذين القانونين“ .	٢٤١٠٩	المادة ١٦ من القانون المذكور . ”العقوبة المقررة بهذه المادة في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص“
٣٤١٤٧	١/٧٤١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ٧٤٥٤ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني ؟ المقصود بالهدم ؟	١٤٣٣	المادة ١٦/٢ من القانون المذكور . ”تقديم الرسوم الهندسية“
٣٤١٥٧	القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ في شأن تنظيم المباني والقانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ والقانون ٣٣ لسنة ١٩٥٨ ”كشف المكلفات يعد قرينة على تمام البناء في تاريخ معين“	١٤٥٧	القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . المادة الأولى منه - ”وجوب تحديد الحكم عقوبة الغرامة التي فرضها القانون أوقيمة المبنى“ .

قرارات جمهورية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
		٢٤٨٧	القرار رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - بيان بجائز إدارة المؤسسات العامة .

قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨١	وزارة العدل : قرار وزير العدل الصادر في ١٤/١/١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحاكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة طبيعته : قرار تنظيمي لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام .	٣٤١٧٩	مجلس الوزراء : قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الأسود .

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤٩	”طبيعة الترخيص الصادر بمجازة أو إحراز السلاح الناري ؟“ .		قرار وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات . عدم حده من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو انتقاصه من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . ليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
١٤٥٤	٤ من قرار وزير الداخلية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩٦٠/٦/٢ ”انصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير إلى المالك والخفير معا“ .	٣٤١٦٦	وزارة الداخلية : قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ المعدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ ، ١٩٥٦/٧/١٦
٣٤١٦٧	٥٢ من قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/١٢/٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . عدم مساس هذا القرار بتاريخ نفاذ القانون المذكور .		

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٢	إلتزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات بتقديم العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حقت عقابهم .	١٤١٠	وزارة الشؤون البلدية والقروية : قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقرارين ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠
٣٤١٥٥	وزارة الإسكان : ٤ من قرار وزير الإسكان الرقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . جريمة إقامة بناء على غير جانب طريق عام أو خاص . عقوبتها : الطريق الخاص . ماهيته : ٣٤١٥٥		قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٦

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٤٤	قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية. جريمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت انخلو من الأمراض المعدية وعدم حمل جراثيمها. جنحة لا مخالفة .	٣٤٤١	وزارة المالية : قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . تحديد شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمر ك القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها في خلال الأجل المحدد .
	وزارة الزراعة : ٢ من قرار وزير الزراعة الصادر في ١٩٥٦/١١/٥ -	٢٤٨٢	وزارة الصحة : قرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ - إنطباقه على العمال دون أصحاب المصانع .

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٨٧	وزارة التموين : القرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ برفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .	٢٤٩٥	ماورد بها من تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الكلاب على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح فى المادة ٣ من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التى تأخذ حكمها .
٣٤١٨٧	القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعيين السلع التموينية التي يحظر الاستناع من ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين .	٢٤١١٢	وزارة الاقتصاد : قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرقابة على تصدير البطاطس .

موضوعات فهرس الأحكام الصادرة

من الهيئة العامة للواد الجزائية والدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		إعلان	٤٥
اتفاق	٦	إعلانات	٤٦
اتفاق جنائي	٧	إكراه	٤٧
إتلاف	٧	أوراق رسمية	٤٧٤١٠
إثبات	٧	أمر إحالة	٤٨
إجراءات المحاكمة	١٨	أمر بالأوجه	٤٨
إحالة	٢٧	إهانة	٤٨
أحوال مدنية	٢٧	(ب)	
إختصاص	٢٨	باعة متجولون	٤٩
إختلاس أشياء محجوزة	٣٢	بطلان	٥٠٤٣
إختلاس أموال أميرية	٣٤	بلاغ كاذب	٥٢
إخفاء أشياء متحصلة		بناء	٥٣
من جريمة	٣٥	(ث)	
ارتباط	٣٦	تبديد	٥٧
إزالة	٣٧	تحقيق	٥٨
أسباب الإباحة وموانع		ترصد	٦٢
العقاب	٣٨	ترويج	٦٢
إستئناف	٣٩	تزوير	٦٣
اشتيا	٤٣	تزييف	٦٥
اشتراك	٤٤	تسهيل البغاء	٦٧
إشكال	٤٤	تسول	٦٧
إعتراف	٤٥٤٩		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تضدير	٦٧	(د)	
تعد	٦٨	دخان	١١٩
تعويض	٦٩	دعارة	١٢٠
تفتيش	٦٩	دعوى إشهار الإفلاس ...	١٢٠
تقسيم	٧٢	دعوى جنائية	١٢١
تقليد	٧٣	دعوى مباشرة	١٢٤
تلبس	٧٤	دعوى مدنية	١٢٥
تموين	٧٤	دفاع	١٢٩
تنظيم	٧٦	دفاع شرعى	١٣٨
تنفيذ	٧٦	دفوع	١٣٩
تهريب جمركى	٧٦	دقيق	١٤٢
توافق	٧٧	(ر)	
توقيع على سند بلا كراه ...	٧٧	رابطه سببية	١٤٣
(ج)		رد اعتبار	١٤٣
جرمة	٧٨	رد القضاة	١٤٤
جلب	٨٣	رسوم	١٤٤
جسارك	٨٣	رشوة	١٤٦
جنون	٨٣	(ز)	
(ح)		زنا	١٤٦
حجز	٨٤	(س)	
حكم	٨٥٤٣	سب	١٤٧
(خ)		سبق إصرار	١٤٨
خبرة	١١٨	سرقة	١٤٨
خطا	١١٨	سلاح	١٥٦
خيانة أمانة	١١٩		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ش)		(ع)	
شركات	١٥٣	عامة عقلية	١٦٤
شروع	١٥٤	عامة مستديمة	١٦٤
شريك	١٥٥	عقوبة	١٦٥
شهادة	١٥٦	علامة تجارية	١٦٩
شهادة جمركية	١٥٦	عمل	١٧٠
شهادة زور	١٥٦	عود	١٧٣
شهادة صحية	١٥٧	(غ)	
شهود	١٥٨	غرفة الاتهام	١٧٤
شيك بدون رصيد	١٥٨	غش	١٧٤
(ص)		(ف)	
صحافه	١٦٠	فاعل أصلي	١٧٥
(ض)		(ق)	
ضرائب	١٦٠	قانون	١٧٦
ضرب أفضى إلى الموت	١٦١	قبض	١٧٩
ضرر	١٦٢	قبض وحبس بدون	
(ط)		وجه حق	١٨٠
طعن	١٦٢	قتل خطأ	١٨٠
(ظ)		قتل عمد	١٨٠
ظروف مشددة	١٦٣	قذف	١٨١
		قصد احتمالي	١٨٢
		قصد جنائي	١٨٢

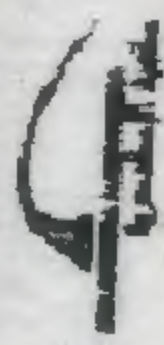
رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٤	مستولية مدنية	١٨٤	قضاة
٢٠٦	مستشار الإحالة	١٨٤	قوة الشيء المقضي
٢٠٧	مستشار فرد		(ك)
٢٠٧	معارضة		
٢١٠	معاينة	١٨٥	كحول
٢١٠	مواد مخدرة	١٨٥	كسب غير مشروع
٢١٣	موانع العقاب	١٨٧	كلاب
٢١٤	موظفون عموميون		(ل)
٢١٤	مياه غازية		
	(ن)	١٨٨	لائحة تنفيذية
٢١٥	نصب		(م)
٢١٦٤٣	نظام عام	١٨٩	مؤسسة عامة
٢١٨	نقابات	١٩٠	مأمور والضبط القضائي
٢١٨	نقد	١٩١	مبان
٢١٩٤٣	نقض	١٩١	مجارى
٢٣٩	نيابة عامة	١٩٢	محاكمة
	(هـ)	١٩٢	محال صناعية وتجارية
٢٤١	هتك عرض	١٩٣	محال عامة
٢٤٢	هدم	١٩٣ و ١٩٤	محاماة
٢٤٣	هيئة عامة	١٩٤	محركات رسمية
	(و)	١٩٤	محضر الجلسة
٢٤٣	ورقة التكليف بالحضور	١٩٥	محكمة استئنافية
٢٤٤	وصف التهمة	١٩٦	محكمة الجنايات
		١٩٩	محكمة الموضوع
		٢٠٣	مستولية جنائية

التصويبات

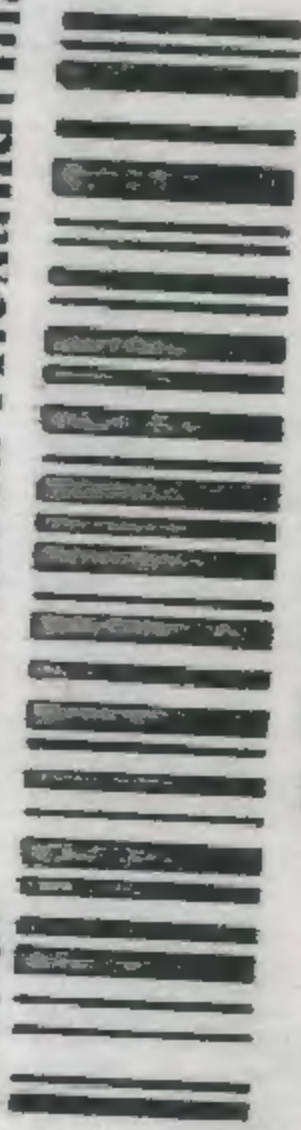
الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٠٨	١٢	عيار	ميارا
٧٠٨	١٣	نارى	ناريا
٧١١	٨	كل منها	كل منهما
٧١٢	١٧	الذكرة	الذكر
٧١٢	١٨	بالمواد	بالمادتين
٧١٩	٢٢	بجعله	يجعله
٧٢٦	٣	ن	أن
٧٤٥	١٦	وهل وهو	وهل هو
٧٤٨	٩	رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٨	رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨
٧٥٣	١٥	رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٨	رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨
٧٦٠	٨	لتزم	تلتزم
٧٦٤	١٥	القاصر	القاصرة
٧٦٤	١٦	الإحلال	الإخلال
٧٨١	١٤	اسبابه	أسبابه
٧٩٢	١٨	حقق	تحقق
٨٠٥	١٠	استيفاف	استيفاف
٨٠٨	٢٢	قضاءها	فضاؤها
٨٠٩	٥	ما	على ما
٨٢٧	١٦	يوجب	توجب
٨٣٨	١١	وقاقع	وقائع
٨٤٠	الأخير	يتحدث	تتحدث
٩٢٤	١٧	إلى	التي

طبع بالهيئة العامة
لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة
على سلطان على
مفرو مجلس الادارة المنتدب

(مطبعة دار القضاء) ٤٢٤ / ٦٥ / ٣١٤٩)



Bibliotheca Alexandrina



0536719